مخطوطات مكتبة ابن عباس

مخطوطة

المعربات على العوامل

ملاحظات

معه ملحقات أخرى

بسم الله الرحمن الرحيم

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

قسم الميكروفيلم

رقم المخطوط	
العنوان	المعربات على العوامل
اسم المؤلف	جمال الدين
عدد الأوراق	١٠٥
تاريخ النسخ	
المقاس	

ملاحظات: حاشية العباسي

هذا كتاب معربات

سرا كتاب جمال الدين في المعربات على العوامل وهو الجميعة على العوام لدين الحزي وهو الجمعة لعبد الحكيم السلكوتي وهو الجمعة جعفر ...

كتاب المعربات على العوامل

المؤلف جمال الدين مع ملحقات أخرى

رضي الله تعالى عنكم بسم الله الرحمن الرحيم

رضي فعل ماض ولفظة الله مرفوع لفظا بانه فاعل رضي والفعل مع فاعله جملة فعلية لا محل لها من الاعراب لانها ابتداء
مستانفة وهذا الفعل خبر لفظا اعني رضي وانشاء معنى في معنى امر الغائب لان الدعاء والدعاء في قوة امر غائب ونقل
فعل ماض فاعله ضمير مستتر فيه راجع الى ابتداء محذوف وهو هو والفعل مع فاعله جملة فعلية مرفوعة المحل بانها خبر ابتداء محذوف وتقدير
هو تعالى والمبتدا محذوف مع خبره جملة اسمية لا محل لها من الاعراب لانها جملة معترضة وعن في عنكم حرف من حروف الجار وكم
ضمير بارز في محل جر بها والجار مع المجرور متعلق برضي منصوب محل لانه مفعول به غير صريح وكذا التعوذ واجب على المتعلم اذا اراد ان يتعلم
وهو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم واعوذ فعل مضارع عن نفسه متكلم وحده فاعله ضمير مستتر فيه وهو انا والفعل مع فاعله جملة فعلية لا محل لها
من الاعراب لانها ابتداء مستانفة لها في بالله حرف من حروف الجار ولفظة الله مجرور بها والجار مع المجرور متعلق باعوذ منصوب المحل على
انه مفعول به غير صريح لاعوذ ومن في من الشيطان حرف من حروف الجار ولفظة الشيطان مجرور بها والجار مع المجرور متعلق باعوذ منصوب المحل
على انه مفعول به غير صريح لاعوذ والرجيم مجرور لفظا على انه صفة الشيطان ويجوز فيه الرفع على انه خبر مبتدا محذوف تقديره هو الرجيم والمبتدا
محذوف مع خبره جملة اسمية مجرورة المحل على انها صفة الشيطان وكذا يجوز فيه النصب على انه مفعول به غير صريح لفعل محذوف تقديره اشتم الشيطان
الرجيم وكذا التسمية واجب على المتعلم اذا اراد ان يتعلم وهو بسم الله الرحمن الرحيم الباء في بسم الله حرف جر من الحروف الجارة واسم
مجرور بها والجار مع المجرور متعلق بفعل محذوف وهو اقرأ او اقول او ابتدا وغيرها مما يناسب المقام والجار مع المجرور منصوب المحل على انه
مفعول به غير صريح لفعل مقدر والفعل المحذوف مع فاعله جملة فعلية لا محل لها من الاعراب لانها جملة مستانفة وظهر ويجوز ان يكون الجار مع
المجرور مرفوع المحل بانه يقع خبر ابتداء محذوف عند البصريين تقديره ابتداء اقرأ كائنا بسم الله والمبتدا محذوف مع خبره جملة اسمية
لا محل لها من الاعراب لانها جملة مستانفة ولفظة الله مجرور لانه وقع مضاف بسم الله الرحمن الرحيم مجرور اما يكون صفة
للفظة الله ويجوز ان يكون مرفوعا على انه خبر مبتدا محذوف تقديره هما هو الرحمن هو الرحيم هو المبتدا محذوف وانه مع خبره
جملة اسمية لا محل لها من الاعراب لانها لا تقع الا مستانفة لانها لا تخلو من ان تكون صفة او حالا والتي هي كانا لا يصح
لانها ان كانا صفتا لم يجز لان الجملة من حيث هي نكرة والنكرة لا تقع صفة للمعرفة وهي لفظة الله وان كانا حالا فكذلك لم يجز
لانه حال منه فيلزم ان يكون الله تعالى رحمن او رحيم مجاز على ان رحمن حال وكذا يجوز ان يكون منصوبا على انه مفعول لفعل

تقديره اعني الرحمن اعني الرحيم والفعلان المحذوفان حاصل فيهما الخلاف فعلى تفسير بيان فجر وبها لانهما تفسيران لما قبلهما فعلينا أول
الحمد لله يجوز في الحمد ثلثة اوجه الرفع والنصب والجر اما الرفع فبالابتداء وخبره محذوف في الحقيقة تقديره الحمد لله حق او ثابت واما النصب فبفعل مقدر
تقديره احمد الحمد واما الجر فبالظاهر حرف الجر تقديره بدلالة باطرد ويلزم الحمد على تقديري الاخيرين جملة فعلية وعلى التقدير الاول جملة اسمية وعلى ايهما اي وجه كانت
لا محل لها من الاعراب لانها مستانفة الحمد هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم قصدا ومطلقا قولنا بالجميل احتراز عن الوصف بالقبيح قولنا على جهة التعظيم احتراز
عن الاستهزاء قولنا قصدا احتراز عن قول القائل لي فلان عالم قد قرأ علي وهو يعلم انه في الحقيقة جهل غيره قولنا مطلقا سواء كان على الفور او في
قبل الاحتمال او بعده والمؤلف يبدأ في البداءة بالبسملة سبعة اشياء ثلثة منها واجبة الاستعمال لا بد التسمية لقوله عم كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بالبسملة
فهو ابتر والحمد لله لقوله عم شكر المنعم على المنعم واجب والاقتداء بالكتاب العزيز حيث ذكر الحمد بعد التسمية والثنا الصلوة على النبي عم لقوله عم
كل امر لم يبدأ فيه بحمدي فهو اقطع وعائد لم يستجب عائد وللنبي عليه السلام والمؤلف الاسلاميين ولهذا ذكر البسملة اولا والحمد ثانيا والصلوة ثالثا ولم يذكر الاربعة جوازها
واربعة منها جائزة الاستعمال الاول ذكر باعث التأليف والثاني تسمية الكتاب والثالث حد علم الفن الرابع في التأليف والرابع ذكر كيفية وقوع المؤلف
اجمالا يعني قدره او اتمه لله حرف جر ولفظة الله مجرور لفظا بها والجار مع المجرور متعلق بثابت مرفوع محلا بانه خبر مبتدا جملة اسمية لا محل لها من الاعراب لكونه
مستانفة رب مجرور على انه صفة للفظة الله الرب هو المالك ويجيء بمعنى التربية وهو اصلاح الشيء بالتدريج وصف الشيء بالمصدر للمبالغة كما يقال رجل عدل
محل العالمين مجرور بها بانه مضاف اليه رب والعالمين جمع عالم والصلوة الواو عاطفة والصلوة مرفوعة بانها مبتدا على حرف جر مجرور
بانه عطف بيان لنبيه نبيه مجرور بها والجار مع المجرور متعلق بثابت مرفوع محلا بانه خبر المبتدا مع خبره جملة اسمية معطوفة على الجملة المتقدمة
وهو جملة الحمد وآله الواو عاطفة وآل مجرور بها بانه معطوفة على محمد ولها خبر بارز مجرور محلا بانه مضاف اليه لان راجع الى محمد وصحبه
والواو عاطفة وصحبه مجرور بها بانه معطوفة على آل ولها خبر بارز مجرور محلا بانه مضاف اليه لضمير عائد الى محمد اجمعين مجرور بانه تأكيد منصوب
لآل ولاصحاب وبعد الواو عاطفة ابتداء يه لوقوعه في ابتداء الكلام بعد ظرف من ظروف الكائنة لانه من قبيل الجملة لكن استغنت عنها
للزمان لكونها مضافة الى الزمان مبني على الضم لها مضاف اليه منصوب ومنصوب محلا بانه مفعول فيه للفعل المقدر تقديره اما بعد ذكر الفراغ من حمد الله
عاقبة الافعال محمولة في الظرف عند ذكر كانا او عند ذكر الشيء في الظرف فاء لها جوابية زائدة حرف من حروف المشبهة بالفعل لا بد من اسم منصوب وخبر
مرفوع الفاعل منصوب بانه لسم له وخبره حاتية مؤخر فاء مع اسمها وخبرها جملة اسمية محلا بانها جواب لاما المقدرة قبل بعد والفاعل وهو
او جب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الاعراب في حرف جر النحو مجرور بها والجار مع المجرور متعلق بثابت منصوب محلا على انه صفة الفاعل او متعلق
بثابت ايضا منصوب محلا على انه حال من الفاعل وهو الغاية التي يستعملها قوله تعالى عن حذفا حذف تارك يا هبيب لقيا حذف الفاء رقيبي وجدنا اسم مرفوع
نحو كتب تنوين اذا لخفة الكلمة آخر الاصطلاح وهو على نوعين اذا يعرف بها آخر الكلمة الكلام العربية من الاعراب والبناء لا لفظا ومحلا ويبدأ ويأتي

بسم الله الرحمن الرحيم قال الشيخ قال تعالى الله بريء من المشركين ورسوله بجر رسول الله عطفا على اسم الله ابو الهيثم ابو الوثاني على كرم الله
وجهه واخبرنا بذلك فقال ابو الوثاني على رضي الله عنه بهذا اللفظ الى لفظة الله بالجر العجم وكثرة المؤلفين فتحا وقال تعالى الفاعل مرفوع وما
سواه فرع عليه والمفعول منصوب وكل شيء فرع عليه والمضاف اليه مجرور وحالة الجار فرع عليه ثم قال علي رضي الله عنه لابي الهيثم
هكذا الكتاب الذي بهذا اللفظ كما اخبرك هو هذا صحيح لانه لما وصلت جملة حسنة حسنة على الغير بالواو الموصول والموصول مع صلته بمنزلة
شيء واحد فلا بد من العائد يصل بينهما الذي فعل كذا والهاء في بارز منصوب محلا بانه مفعول به الذي راجع الى الموصول الشيخ مرفوع بانه فاعل
الذي الامام مرفوع صفة الشيخ والفعل الذي مع ما عمل فيه جملة فعلية لا محل لها من الاعراب لانها وقعت صلة لا صلة الموصول مع صلته مجرور
محلا بعلى والجار والمجرور متعلق بعبده منصوب محلا بانه حال من الواو في عبده مرفوع بانه عطف بيان الشيخ الثاني مجرور بانه مضاف اليه
لعبد عبد مجرور بانه مضاف اليه بالياء لان الاصل مجرور بانه مضاف اليه لعبد الجد بالياء مرفوع بانه صفة نسبية لشيخ الاباء فاذا اراد معرفة الشيخ
لا معرفة بانه فافهم ولحقه مرفوع بانه مبتدأ ولفظة الله مجرور بانه مضاف اليه ترحمه عليه على حرف جر والهاء مجرور بانه مجرور محلا بعلى راجع
الى الشيخ والجار والمجرور متعلق بثابتة مرفوع محلا بانه خبر المبتدأ ثابتة مرفوع بانه خبر ثان عامل مجرور بانه مضاف اليه لثابتة والخاف الى العطف على
حالة الشيخ ثابتة عامل لانه كون ثابتة اختلاف فقال ابن تميم ولا يعمل لانه ليس بخلاف الاسم والفعل وهي حايد حال على الفيلسوفي ولا
يعمل وقال اكثر النحاة الموصول مع صلته بمنزلة الاسم وليس الفعل بواسطة لا وهي ثابتة مرفوع منفصل مرفوع محلا بانه مبتدأ والخبر
الى الموصول تنقسم فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه راجع الى المبتدأ والفعل مع فاعله جملة فعلية مرفوع محلا بانها خبر المبتدأ مع خبره جملة اسمية منصوبة محلا
بانها حال من الموصول تقديره اعدها حال كونها منقسمة الى قسمين الاول قسمين مجرور بها والجار والمجرور متعلق بتنقسم منصوب محلا
بانه مفعول به غير صريح لتنقسم لفظية مرفوع بانها خبر المبتدأ محذوف اعدها لفظية ويجوز النصب بانه مفعول به لفعل محذوف تقديره اعني
لفظية ويجوز الجر بانه بدل من القسمين بدل الكل من الكل والبدل يجيء على اربعة اقسام بدل الكل من الكل نحو جاءني زيد اخوك وبدل البعض
من الكل نحو جاءني مررت برجل ظهره وعينيه والواو عاطفة واعدها معطوف عليه لفظية مرفوع بانه خبر المبتدأ وهو ثلثة والفاء خبر ثانية
والمعنوية مرفوع بانها مبتدأ خبرها من حروف جر والهاء ضمير بارز مجرور بها والجار والمجرور متعلق بثابتة منصوب محلا بانه حال من المبتدأ تقديره
فالمعنوية كائنة من الموصول تنقسم فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه راجع الى المبتدأ والفعل مع فاعله جملة فعلية مرفوعة محلا بانها خبر المبتدأ
والمبتدأ مع خبره جملة اسمية مجرورة محلا بانها خبر الشرط المحذوف تقديره ان انقسمت الموصول الى المعنوية ومعنوية تنقسم المعنوية ايضا
الى السماعية وقياسية الى قسمين حرف جر قسمين مجرور بها والجار والمجرور متعلق بتنقسم منصوب محلا بانه مفعول به غير صريح تنقسم
سماعية وقياسية ثم ان قلت اوجه كان الكرماني لفظية ومعنوية فالسماعية الفاء خبر ابتدائية والسماعية مرفوع بانها مبتدأ قسمها من حروف جر

فهنا حرف جر والهاء ضمير بارز مجرور بها محلا راجع الى اللفظية والجار مع المجرور متعلق بثابتة منصوب محلا بانه حال من المبتدأ الاول مرفوع بانه خبر المبتدأ
والمبتدأ مع خبره جملة اسمية مجرورة بانها جزاء الشرط المحذوف تقديره فاعلم ان انقسام اللفظية الى السماعية وقياسية فاعلم ان السماعية منها احد وتسعون
حالا والواو عاطفة تسعون مرفوع بانه معطوف على احد عاملا منصوب محلا بانه تمييز فما تسعون والقياسية الواو عاطفة القياسية مرفوع بالابتداء
منها قسمان حرف جر والهاء بارز مجرور بها محلا راجع الى اللفظية والجار مع المجرور متعلق بثابتة منصوب محلا بانه حال من المبتدأ سبعة مرفوع
بانه خبر المبتدأ والمبتدأ مع خبره جملة اسمية مجرورة محلا بانها عطف على الجملة الاولى وهي جملة فالسماعية عامل مجرور بانها غير سبعة ومعنوية بانها
غير منصرف فيكون غير منصرف معنوية فهي مجرور والمعنوية الواو عاطفة المعنوية مرفوع بانها مبتدأ منها قسمان حرف جر والهاء بارز مجرور بها محلا راجع
الى المعنوية والجار مع المجرور متعلق بثابتة منصوب محلا بانه حال من المبتدأ عند اصحابنا مرفوع بانه خبر المبتدأ لا فارق التثنية بالالف والنون و
نصبه وجره بالياء والنون والمبتدأ مع خبره جملة اسمية مجرورة محلا بانها عطف على الجملة المتقدمة وهي جملة فالمعنوية منها تنقسم فالجملة جزائية
الجملة مرفوعة بانها مبتدأ وثانية جملة مرفوعة بانها خبر المبتدأ والمبتدأ مع خبره جملة اسمية مجرورة محلا بانها جزاء الشرط المحذوف تقديره فاعلم ان
انقسام كل واحد منها الى عدد معلوم منفصل فاعلم ان الجملة ثانية عامل عامل مجرور بانه غير ثلاثة والسماعية الواو عاطفة السماعية مرفوع بانها
مبتدأ وهي منها قسمان حرف جر والهاء بارز مجرور بها محلا راجع الى المعنوية والجار مع المجرور متعلق بثابتة منصوب محلا بانه حال من المبتدأ تنقسم
فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه راجع الى المبتدأ والفعل مع فاعله جملة فعلية مرفوعة محلا بانه خبر المبتدأ مع خبره جملة اسمية مجرورة محلا بانها
عطف على الجملة المتقدمة وهي فالسماعية منها احد وتسعون عاملا على حرف الجر ثلثة فيه على الفتح لكونه جزء الاول من الاسم المركب وفيه على الحركة فرقا
بين بناء الاسماء العاملة وبين بناء الاسماء الغير العاملة لاثنا عشر فيه على الفتح لكونها مركبة مع العدد لان تقديره ثلثة وعشر فثلثة عشر تركيب تعداد مجرور محلا بعامل
والجار مع المجرور متعلق بتنقسم منصوب محلا بانه مفعول به غير صريح لتنقسم نوعا منصوب بانه تمييز لثلثة عشر ولتركيب المصطلح فاعلم
النحوية اقسام تعدادي ثلثة عشر والسماعي مثل زيد قام واهانة غلام زيد وهو صحيح وفرق كعبلبك ونوصي غلو الطيور انها طلق ويقال
تعدادي وصلة غلو بسيبويه النوع مرفوع بانه مبتدأ الاول مرفوع لانه صفة لنوع حرف فاء مرفوع بانه خبر المبتدأ الاخر فعل مضارع فاعله مستتر فيه
راجع الى الحروف الاسم المرفوع منصوب صفة والاسم منصوب بانه مفعول به لتجر والفعل مع فاعله جملة فعلية مرفوعة محلا بانها صفة الحروف
فقط الفاء جزائية فقط اسم من الحاء والافعال فيه لوقوعه موقع الجزء وهو الاسم اذا اعدنه تقديره اذا جردت الاسم فانه عامل في
الاسم ونفيه والواو ابتدائية ضمير بارز مرفوع منفصل مرفوع محلا بانه مبتدأ راجع الى الحروف السبعة ثلثة تركيب تعدادي مرفوع محلا بانه خبر المبتدأ

حرفاً منصوب بانه تمييز لسبعة عشر احدها مرفوع بانه مبتدأ والهاء في بارز مجرور محلاً بانه مضاف اليه لاحد راجع الى سبعة عشر وقولها مرفوع بانه خبر
المبتدأ اي حرف جر حروف الجارة حروف مجرورة بها والجار مع المجرور متعلق بمحذوف منصوب المحل بانه حال من المبتدأ الجر مجرور بانه مضاف اليه حروف صحت
السبعة لانها لانه الاعلى الاولى لفظاً من اسمهم فاشبهت ظرف الشيء اي سبعة حروف الجر لانها حروف وضعت لمعاني الافعال الماضية ولها الواو التبعية
والباء حرف جر وقولها مجرور بها راجع الى الباء والجار مع المجرور متعلق بمحذوف صفة مرفوعة محلاً بانه خبر المبتدأ الجملة وهو معاني مرفوع تقديره بانه
مبتدأ خبره مقدم والفرق بين التقدير والمحل ان التقدير يستعمل حيث يستحق الكلمة الاعراب لكن لا يظهر ظاهراً وهو ما يعدم آخر الكلمة حرف لا يقبل الحركة
لاعرابية والمحل انما يستعمل حيث لم يستحق الكلمة الاعراب لاجل بنائها وقيل الاول من الاعراب في المحل مجرور الكلمة للبنائية وفي التقدير حرف آخر لا والمرفوع بانه
مبتدأ لا لاضافة لا حرف جر الصاق مجرور بها والجار مع المجرور متعلق بمحذوف مرفوع محلاً بانه خبر المبتدأ الحذوف تقديره مثاله
مثل نحو ويجر في النصب بانه مفعول به لفعل محذوف تقديره امثل نحو ضربت بزيد ضربت فعل فاعله بزيد الباء حرف جر زيد مجرور بها والجار مع المجرور متعلق
بضربت منصوب محلاً بانه مفعول به غير صريح لضربت والفعل مع فاعله في جملة فعلية مجرورة بانها مضاف اليه نحو اي حرف من حروف تغيير التعلق
فعل فاعله مجرور مرفوع تقديره بانه فاعل التعلق عوضها الباء حرف جر وعوض مجرور بها والجار مع المجرور متعلق بالتعلق منصوب المحل بانه مفعول به غير
صريح لا التعلق يقرب فعل مضارع منه من حرف جر ولها الهاء بارز مجرور بها راجع الى عوض والجار مع المجرور متعلق بيقرب منصوب محلاً بانه مفعول به غير
صريح ليقرب زيد مرفوع بانه فاعل ليقرب فيقرب فعل مع فاعله في جملة فعلية مجرورة محلاً بانها وقت صفة عوض او التعلق مع فاعله في جملة فعلية
مجرورة بانها وقت تغيير ضربت بزيد والثانية الواو عاطفة لها مرفوع تقديراً بانه مبتدأ الاستفهامية لام حرف جر استفهامية مجرور بها والجار مع المجرور متعلق بما
مرفوع محلاً بانه خبر المبتدأ والمبتدأ مع خبره في جملة اسمية معطوفة على الجملة الاولى بالواو الالصاق نحو مرفوع بانه خبر المبتدأ محذوف اي مثاله نحو او منصوب
بانه مفعول به لفعل محذوف تقديره امثل نحو كتبت فعل فاعله بالقلم الباء حرف جر القلم مجرور بها والجار مع المجرور متعلق بكتبت منصوب محلاً بانه مفعول
غير صريح لكتبت والفعل مع فاعله في جملة فعلية مجرورة محلاً بانها مضاف اليه نحو اي حرف تغيير استفهام فعل فاعل في الكتابة في حرف جر الكتابة مجرور
بها والجار مع المجرور متعلق باستفهام منصوب محلاً بانه مفعول به غير صريح لاستفهام والفعل مع فاعله في جملة فعلية مجرورة بانها وقت تغيير الكتب بالقلم و
الثالث الواو عاطفة لها مرفوع تقديراً بانه مبتدأ للمصاحبة اللام حرف جر المصاحبة مجرور بها والجار مع المجرور متعلق بمحذوف مرفوع محلاً بانه خبر
المبتدأ والمبتدأ مع خبره في جملة اسمية معطوفة على الجملة المتقدمة نحو مرفوع بانه خبر المبتدأ محذوف اي مثاله نحو منصوب بانه مفعول به لفعل محذوف تقديره
امثل نحو ضربت زيد ضربت فعل فاعله زيد مرفوع بانه فاعل لضربت بعشرين الباء حرف جر عشرين مجرور بها والجار مع المجرور متعلق بضربت
والهاء بارز مجرور محلاً بانه مضاف اليه عشرين راجع الى زيد والفعل مع فاعله في جملة فعلية مجرورة محلاً بانها مضاف اليه نحو اي حرف تغيير

اي حرف تغيير ضربت فعل فاعله زيد مرفوع بانه فاعل ضربت بصحبت عشرين الباء حرف جر صحبت مجرور بها والجار مع المجرور متعلق
بضربت منصوب محلاً بانه مفعول به غير صريح لضربت عشرين مجرور بها بانه مضاف اليه لصحبت والهاء بارز مجرور محلاً بانه مضاف اليه لعشرين
راجع الى زيد والفعل مع فاعله في جملة اسمية مجرورة محلاً بانه وقت تغيير ضربت والرابع الواو عاطفة الرابع مرفوع بانه مبتدأ للمقابلة اللام حرف جر مقا
بلة مجرور بها والجار مع المجرور متعلق بمحذوف مرفوع محلاً بانه خبر المبتدأ والمبتدأ مع خبره في جملة اسمية معطوفة على الجملة المتقدمة نحو مرفوع بانه خبر المبتدأ محذ
اي مثاله نحو او منصوب بانه مفعول به لفعل محذوف اي امثل نحو بعت فعل فاعله اسم من الهيئة الشارة مجرور محلاً بها مفعول به والجار مع المجرور
متعلق بعت منصوب محلاً بانه مفعول به غير صريح لبعت والفعل مع فاعله في جملة فعلية مجرورة محلاً بانها مضاف اليه نحو اي حرف تغيير مقابلة لهذا
مقابلة فعل فاعله هذا منصوب محلاً بانه مفعول به لمقابلة بهذا الباء حرف جر هذا مجرور بها والجار مع المجرور متعلق بمقابلة منصوب محلاً بانه مفعول به غير
صريح لمقابلة والفعل مع فاعله في جملة فعلية مجرورة محلاً بانه وقت تغيير البعت لهذا الهذا والخامس الواو عاطفة الخامس مرفوع بانه مبتدأ للتقوية
اللام حرف جر التقوية مجرور بها والجار مع المجرور متعلق بمحذوف مرفوع محلاً بانه خبر المبتدأ والمبتدأ مع خبره في جملة اسمية معطوفة على الجملة المتقدمة نحو مرفوع
بانه خبر المبتدأ محذوف اي مثاله نحو او منصوب بانه مفعول به لفعل محذوف اي امثل نحو ضربت فعل فاعله زيد الباء حرف جر زيد مجرور بها والجار مع المجرور
متعلق بضربت منصوب محلاً بانه مفعول به غير صريح لضربت والفعل مع فاعله في جملة فعلية مجرورة محلاً بانها مضاف اليه نحو اي حرف تغيير ضربت فعل فاعله زيد منصوب
بانه مفعول به لضربت والفعل مع فاعله في جملة فعلية مجرورة محلاً بانه وقت تغيير لضربت بزيد والسادس الواو عاطفة السادس مرفوع بانه مبتدأ للظرفية اللام حرف جر
الظرفية مجرور بها والجار مع المجرور متعلق بمحذوف مرفوع بانه خبر المبتدأ والمبتدأ مع خبره في جملة اسمية معطوفة على الجملة المتقدمة نحو مرفوع بانه خبر المبتدأ
محذوف اي مثاله نحو او منصوب بانه مفعول به لفعل محذوف اي امثل نحو جلست فعل فاعله بالمسجد الباء حرف جر المسجد مجرور بها والجار مع المجرور
متعلق بجلست منصوب المحل بانه مفعول به غير صريح لجلست والفعل مع فاعله في جملة فعلية مجرورة محلاً بانها مضاف اليه نحو اي حرف تغيير جلست
فعل فاعله في المسجد حرف جر المسجد مجرور بها والجار مع المجرور متعلق بجلست منصوب محلاً بانه مفعول به غير صريح لجلست والفعل مع فاعله في جملة
فعلية مجرورة محلاً بانها وقت تغيير الجلست بالمسجد والسابع الواو عاطفة السابع مرفوع بانه مبتدأ خبره محذوف تقديره والسابع فصاحة زائدة
والمبتدأ مع خبره في جملة اسمية معطوفة على الجملة المتقدمة زائدة مرفوع بانها صفة فصاحة مقدرة والسابع فصاحة زائدة او منصوب بانه حال من
المبتدأ اي والسابع فصاحة حال كونه زائدة وانما حذفوا الخبر لئلا يتوهم الاختصاص الشيء ووصف الشيء بالفصاحة والتاكيد واي التحسين الفظ
وغيرها نحو جيد وجيد ما ذكر بالحرف الاستفهام زيد مرفوع بانه مبتدأ بقائم الباء حرف جر قائم مجرور بها والجار مع المجرور متعلق بشيء مرفوع
بانه خبر المبتدأ والمبتدأ مع خبره في جملة اسمية مجرورة محلاً بانها مضاف اليه نحو اي هل زيد موجود قائم اي حرف تغيير هل حرف الاستفهام زيد مرفوع بانه مبتدأ
قائم صفة مرفوع بانه خبر المبتدأ والمبتدأ مع خبره في جملة اسمية مجرورة بانها وقت تغيير هل زيد بقائم وكقولك في الواو عاطفة والكاف بمعنى المثل مرفوع محلاً

بانه خبر لهذا محذوف تقديره مثاله مثل والهاء في خبر جملة اسمية معطوفة على جملة اسمية زيد قائم او هو وجه قوة تجرد بها والجار مع المجرور متعلق
بالقوة مرفوع محلا بانه خبر المبتدا محذوف تقديره مثاله الذي كنزل نعته قوله تجرد بانه مضاف اليه لمثل والهاء في بارز مجرور محلا بانه مضاف
اليه لمثل راجع الى الله تعالى فعل حال فاعله وفاعله مستتر فيه راجع الى المبتدا محذوف تقديره هو في صح تقديره هو قوة تجرد بها والجار مع المجرور متعلق
بحال مرفوع محلا بانه خبر المبتدا محذوف والمبتدا محذوف والخبر جملة اسمية لا محل لها من الاعراب لانها جملة معترضة بين القول في كفى وهو
وكفى بالله شهيدا الا واو عاطفة على الواو في كفى فعل ماض بالله الباء حرف جر زائدة لله مجرور بها والجار مع المجرور متعلق بشهيدا مرفوع محلا بانه
فاعل كفى شهيدا منصوب بانه مفعول به لكفى والفعل مع فاعله في جملة فعلية منصوب محلا بانها مقول القول اي كفى شهيدا اي حرف تفسير كفى فعل
ماض والله اسم مرفوع بانه فاعل الشهيد منصوب بانه مفعول به لكفى وكفى مع فاعله في جملة فعلية منصوبة بانها وقعت تفسيرا لكفى بالله شهيدا فان قيل ما معنى
قوله الا يقول الا الجملة فلا يقع موضع خبر فلا محل لها من الاعراب فكيف يقول منصوب قلنا ان الجملة لها محل وقعت موقع الخبر لان المفعول به مفعول
لها واو عاطفة لما مر مرفوع بانه مبتدا التفسيرية لام حرف جر التفسيرية مجرور بها والجار مع المجرور متعلق بكافيا مرفوع محلا بانه خبر المبتدا والمبتدا مع
خبره جملة اسمية معطوفة على الجملة المتقدمة نحو مرفوع بانه خبر لهذا محذوف اي مثاله نحو منصوب بانه مفعول به لفعل محذوف اي احتل نحو بالجر لها
مرفوع اي مجرور بها تقديرا والجار مع المجرور متعلق بفعل مقدر وهو ذلك والجار مع مجروره مرفوع محلا بانه فاعل فعل ذلك او متعلق بذلك بالنصب منصوب
محلا بانه مفعول به غير صريح بذلك واو عاطفة مستتر فيه راجع الى الله والفعل مع فاعله في جملة فعلية مجرورة بها محلا بانها مضاف اليه نحو واي واو عاطفة اي
مجرور تقديرا بانه معطوف على الجر اي اي اي حرف تفسير ذلك ذا فعل ماض والكاف في مخاطب منصوب محلا بانه مفعول به لذا واي مرفوع
تقديرا بانه فاعل ذا واي الواو عاطفة اي حرف مرفوع بانه معطوف على اي والفعل مع فاعله في جملة فعلية مجرورة بانها وقعت تفسيرا لقوله اي واي لها
زائدة بانه واي لها زيد قائم والمراد القول الذي يصح لان الحرف الجر الذي يدل على خصوصية لا يجر حرفا فاما لها فهنا يدل على ذلك
دون صيانة الافعال عاملهم والهاء في لها واو عاطفة الثاني مرفوع تقديرا بانه مبتدا حتى مرفوع محلا بانه خبر المبتدا وهو خبر جملة اسمية معطوفة على
الجملة المتقدمة ولها الباء ولها الواو ابتدا اللام حرف جر والهاء في بارز مجرور بها محلا راجع الى الاول والجار مع المجرور متعلق بمحذوف مرفوع
محلا بانه خبر المبتدا المحذوف معان مرفوع تقديرا بانه مبتدا مفخر وخبر مقدم وهو ولها ايضا منصوب بانه مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره
آخذ ايضا اي اخذ مثلا على ما سبق احدها مرفوع بانه مبتدا والهاء في بارز مجرور بها محلا بانه مضاف اليه لاحد راجع الى معاني
لابتدا الغاية اللام حرف جر ابتدا مجرور بها والجار مع المجرور متعلق بكائن مرفوع محلا بانه خبر المبتدا الغاية مجرور بانه مضاف
اليه لابتدا نحو سرت من البصرة فعل فاعل من البصرة من حرف جر البصرة مجرور بها والجار مع المجرور متعلق بسرت مرفوع

سرت مرفوع محلا بانه مفعول به غير صريح لسرت الى الكوفة الى حرف جر الكوفة مجرور بها والجار مع المجرور متعلق بسرت منصوب محلا بانه مفعول به غير صريح
لسرت والفعل مع فاعله في جملة فعلية مجرورة محلا بانها مضاف اليه نحو يعني فعل تغيير فاعله مستتر فيه راجع الى المتكلم البتة اي حرف جاء بمعنى البتة اي سيرت
مجرورة تقديرا بانه مضاف اليه لابتدا من البصرة من حرف جر البصرة مجرور بها والجار مع المجرور متعلق بحاصل مرفوع محلا بانه خبر المبتدا وهو مع خبره جملة اسمية
منصوب محلا بانها مفعول به لبعض والفعل مع فاعله في جملة فعلية مجرورة محلا بانها وقعت تفسيرا لجملة سرت من البصرة ويعرف الواو البتدائية لو قوعها في ابتدا
الكلام ويعرف فعل مضارع مبني للمفعول والجملة المستتر فيه قائم مقام فاعله راجع الى المتكلم الاول بصحة الباء حرف جر صحة مجرور بها والجار مع المجرور متعلق بيعرف منصوب
محلا بانه مفعول به غير صريح ليعرف وضع مجرور بانه مضاف اليه بصحة الاستناد مجرور بانه مضاف اليه وضع في حرف جر وضع مجرور بها والجار مع المجرور
متعلق بوضع منصوب محلا بانه مفعول به غير صريح للوضع والهاء في بارز مجرور محلا بانه مضاف اليه لوضع راجع الى الاول والثاني الواو عاطفة لانه مرفوع تقديرا
بانه مبتدا لتباين لام حرف جر تباين مجرور بها والجار مع المجرور متعلق بكائن مرفوع محلا بانه خبر المبتدا والمبتدا مع خبره جملة اسمية معطوفة على جملة الواو الاولى
بانه مضاف اليه لتباين كقوله تعالى فلما رأى القمر بازغا مرفوع الى بانه خبر المبتدا محذوف تقديره مثاله مثل او حرف جر قال مجرور بها والجار مع المجرور متعلق بكائن مرفوع محلا
بانه خبر المبتدا محذوف تقديره مثاله الذي كقوله تعالى فلما رأى القمر بازغا مجرور محلا بانه مضاف اليه لقوله راجع الى الله تعالى فعل ماض فاعله مستتر فيه راجع الى المبتدا المحذوف تقديره
كقوله تعالى والهاء في بازغا مجرور محلا بانه مضاف اليه لقوله راجع الى الله تعالى فعل ماض فاعله مستتر فيه راجع الى المبتدا المحذوف تقديره
كقوله والمبتدا مع خبره جملة اسمية لا محل لها من الاعراب لانها جملة معترضة بين القول في كفى وهو والفعل مع فاعله في جملة فعلية مرفوع محلا بانه خبر المبتدا المحذوف والمبتدا
لهو تعالى عن اعتقاد الفعل مع فاعله في جملة فعلية مرفوع محلا بانه خبر المبتدا المحذوف والمبتدا مع خبره جملة اسمية لا محل لها من الاعراب لانها جملة معترضة بين القول
كقوله والمبتدا وهو فاجتنبوا الفاء عاطفة اجتنبوا امر حاضر فعل فاعله الرقبة منصوب بانه مفعول به لاجتنبوا من الاوثان من حرف جر الاوثان مجرور
بها والجار مع المجرور متعلق بكائن منصوب محلا بانه حال من الرقبة والفعل مع فاعله في جملة فعلية منصوبة محلا بانها مقول القول اي حرف تفسير الذي اسم موصول لا بد لها
من صلة مشتملة على ضمير يعائد الى الموصول لو ثان مرفوع بانه خبر المبتدا والمبتدا مع خبره جملة اسمية لا محل لها من الاعراب لانها وقعت صلة للموصول والموصول مع
صلته اعرابه محلا منصوب بانه تفسيرا لاوثان او حرف من حرف العاطفة او حرف عطف للشك او للتشكيك خاتم مرفوع بانه مبتدا خبره محذوف
تقديره او كقولك عندي خاتم فالقول في معنى القول معطوفة كقوله تعالى من قفية من حرف جر قفية مجرور بها والجار مع المجرور متعلق بكائن مرفوع
محلا بانه صفة لمبتدا محذوف اي الصفة متعلقة والواو ابتدائية لوقوعها في ابتدا الكلام يعرف فعل مضارع مجهول والجملة المستتر فيه
قائم مقام فاعله راجع الى الاعلى لانه بصحة الباء حرف جر صحت مجرور بها والجار مع المجرور متعلق بيعرف منصوب محلا بانه مفعول به غير صريح
يعرف وضع مجرور بانه مضاف اليه بصحة الذي مجرور محلا بانه مضاف اليه لوضع مكانه منصوب بانه مفعول لوضع والهاء في بارز مجرور محلا
بانه مضاف اليه لمكانه راجع الى الاول والثالث الواو عاطفة الثالث مرفوع بانه مبتدا للتبعيض اللام حرف جر التبعيض مجرور بها والجار مع المجرور متعلق بكائن مرفوع بانه خبر المبتدا

لهو مرفوع محلا بانه خبر المبتدا راجع الى الله

والبقرة اسم جر جملة اسمية معطوفة على جملة متقدمة محل مجرور فيه وبها ما كما ذكرنا اشتريت فعل وفاعل من الباء حرف جر الباء مجرور بها والجار والمجرور
متعلق باشتريت منصوب محلا بانه مفعول به غير صريح اشتريت والفعل والفاعل فيه جملة فعلية مجرور محلا بانه مضاف اليه نحو اسم حرف من حروف تنبيه
بعضه منصوب بانه مفعول به لفعل محذوف وهو اشتريت الماء مجرور بانه مضاف اليه لبعضه والبعض مضاف اليه منصوب محلا بانه وقت تنبيه من الباء
والبقرة مبتدأ فاعل فيه جملة فعلية مجرور محلا بانه وقت تنبيه اشتريت من الباء واخذت الواو عاطفة اخذت فعل وفاعل من الدراهم من حرف جر
الدراهم مجرور بها والجار والمجرور متعلق باخذت منصوب محلا بانه مفعول به غير صريح لاخذت والفعل والفاعل فيه جملة فعلية مجرور محلا بانه معطوفة اشتريت من
الماء اسم حرف من حروف تنبيه بعضه منصوب بانه مفعول به لاخذت الدراهم مجرور بانه مضاف اليه لبعضه والبعض مضاف اليه مجرور محلا بانه وقت تنبيه
لاخذت من الدراهم ويعرف الواو البتة اي يعرف فعل مضارع مجهول والجملة الاسمية في محل رفع فاعل راجع الى الجملة الثانية بعضها الباء حرف جر بعضها
الجار والمجرور متعلق بيعرف منصوب محلا بانه مفعول به غير صريح يعرف وضمير مجرور بانه مضاف اليه لوضع حال منصوب بانه مفعول فيه لوضع وبها الجار والمجرور
بانه مضاف اليه ملحا والبراجم الواو عاطفة البراجم مرفوع بانه مبتدأ يعني لها حرف جر يعني مجرور بها تقديره الجار والمجرور متعلق بمحذوف مرفوع محلا بانه خبر
مبتدأ وهو جملة اسمية معطوفة على جملة متقدمة مجرور محلا بانه مضاف اليه يعني كقوله تعالى الكاف بمعنى مثل مرفوع محلا بانه خبر المبتدأ محذوف تقديره
مثاله فعل وفاعل مجرور بانه مضاف اليه مثل حرف جر مجرور بها قول مجرور بها والجار والمجرور متعلق بمحذوف مرفوع محلا بانه خبر مبتدأ محذوف تقديره
مثاله قول وبها الجار والمجرور متعلق بقول الذي اليه فعل وفاعل مستتر فيه راجع الى المبتدأ محذوف تقديره هو مثاله في جنبه المثال والفعل والفاعل فيه
جملة فعلية مرفوع بانه خبر المبتدأ محذوف والمبتدأ محذوف وخبره جملة اسمية لا محل لها من الاعراب لانها جملة معترضة جاءت في كلام العرب لا تعلق له بما قبله وهو اذا انوه اي اذا ظرف من ظهر
جنبه وهو الذي استقبل اي دخل في الظهر او غيره وهو الغرض وصله فاسد او الكيد لا يحل فيه يحل الذي يليه لا تحت ثم لا يحل الصفة في الصفة ولا يلزم ما يحل
الشيء نفسه محل الشيء نوه مرفوع محل به للمفعول فاعل فعل للمفعول لا يتم حتى فاعله هو الوقت اذا ما يعني اذا واذا كان يعني بعضها مفعول فاعل حتى فاعله
مستتر فيه راجع الى البعض الشوفيان لان البعض هو الذي يوجب عليهم الجملة في مرضه والوعي والبعد والمرأة فنوه مرفوع محلا بانه فاعل فيه جملة فعلية مجرور محلا بانها مضاف
اليه للمفعول اللام حرف جر الصلوات مجرور بها والجار والمجرور متعلق بنوه منصوب محلا بانه مفعول به غير صريح لنوه من حرف من حروف الجارة يوم
مجرور بها والجار والمجرور متعلق بنوه منصوب محلا بانه مفعول به غير صريح لنوه من فنوه مرفوع محلا بانه فاعل فيه جملة فعلية منصوب محلا بانها وقت تفسير اليوم
الجمعة الجمعة مجرور بها بانه مضاف اليه يوم اسم حرف تفسير في حرف جر يوم مجرور بها والجار والمجرور متعلق بفعل محذوف وهو نوه منصوب
محلا بانه مفعول به غير صريح لفعل محذوف وهو نوه الجمعة مجرور بها بانه مضاف اليه يوم وهو الجمعة منصوب المحل لكونها تفسير الحل يوم

على يوم الجمعة فتح يوم مضاف اليه منصوب محلا بانه وقت تفسير اليوم الجمعة والجامع الواو عاطفة الجامع مرفوع بانه مبتدأ زائدة
مرفوع بانه خبر المبتدأ فوق تقديره اي مضاعفة زائدة منصوب بانه حال من الهاء والجار متعلق اي الجامع مضاعفة حال كونها زائدة واي
صفة نعت للمثل يتم لا مضاعفة بشيء دون شيء ويذهب الى ان الجمع مذهب نحو ظاهر حاجاتنا من احد ما نافية حاجاتنا فعل مفعول فيه جملة فعلية
من حرف جر احد مجرور بها الجار والمجرور متعلق بشيء مرفوع محلا بانه فاعل حاجاتنا والفعل والفاعل فيه جملة فعلية مجرور محلا بانه مضاف اليه نحو اي حرف
تفسير حاجاتنا ما نافية حاجاتنا فعل مفعول فيه لما ما احد هذه الجملة مجرورة المحل كونها في موقعها تفسير جملة حاجاتنا من احد ويعرف الواو البتة اي بانه وقت
البتة اي الكلام يعرف فعل مضارع مجهول فيه ذلك ذا حرف خطاب تحته مجرور بها وهو اسم اشارة مبتدأ مرفوع فاعل يعرف وهو مجرور بها وعلى حرف جر فيه
باء حرف جر ان حرف مصدري من حروف مشبهة بالفعل الاسم الذي بعده منصوب خبر ان مرفوع بها مجرور متعلق اعراب محلا منصوب اسم منصوب
ان تك فعل مضارع ناقص لو حرف من حروف مشبهة بالفعل استقلت فعل وفاعل فيه جملة فعلية في محل رفع خبر تك تحتها مجرور بها وهو اسم اشارة مبتدأ مرفوع فاعل يعرف
استقلت ذلك مجرور بها وهو اسم اشارة مبتدأ مرفوع فاعل يعرف فعلية فعلية اعراب محلا مجزوم فعل شرط يعرف ذلك ام حرف من حروف الجارة يحل فعل
حضارمي مجرور بها وهو اسم اشارة مبتدأ مرفوع فاعل يعرف فعلية فعلية اعراب محلا مجزوم فعل شرط يعرف ذلك ام حرف من حروف الجارة يحل فعل
لو استقلت لو حرف شرط استقلت فعل شرط فاعل فيه جملة فعلية اعراب محلا مجزوم فعل شرط يعرف ذلك الاسم منصوب خبر مرفوع سيد الشك
محلا مجرور بالباء جار والمجرور متعلق بيعرف جار والمجرور بالباء فعل منصوب مفعول به غير صريح وان اي يعرفه فعل وفاعل فيه جملة
فعلية اعراب محلا بدوق واو البتة اي سيل فعل فاعل فيه جملة البتة تحت تحت ثم اوصل مرفوع بانه صفة الحفر والثالث الواو عاطفة الثالث مرفوع
بانه مبتدأ الى مرفوع محلا بانه خبر المبتدأ وهو جملة اسمية معطوفة على جملة الصفة ولها الواو البتة اي [illegible] الواو حرف جر ولها
خبر بارز مجرور بها محلا بانه خبر المبتدأ هو ضمير راجع الى الواو والجار والمجرور متعلق بمحذوف مرفوع محلا بانه خبر المبتدأ الواو حرف عطف
جملة فعلية ولها الاسم مرفوع بانه مبتدأ وهو اسم بارز مجرور محلا بانه مضاف اليه لا حد لا نهاية لها الغايات الواو حرف جر انها مجرور بها والجار والمجرور
متعلق بمحذوف مرفوع محلا بانه خبر المبتدأ وهو جملة اسمية معطوفة على جملة الصفة وهو لها الغايات مجرور بانه مضاف اليه لا نهاية
لحد مجرور بالياء وجهاري كما ذكرنا اشتريت فعل وفاعل الى الهرفة الى حرف جر الكوفة مجرور بها والجار والمجرور متعلق بسرت منصوب محلا بانه مفعول به غير صريح اشتريت
واشتريت فعل وفاعل فيه جملة فعلية مجرورة محلا بانها مضاف اليه [illegible] انتهى الى [illegible] الى الفعل انتهى مرفوع بانه مبتدأ الى حرف جر تقديره

بانه مضاف اليه لانتهاء الى الكوفة الى حرف جر الكوفة مجرور بها والجار والمجرور متعلق بحاصل مرفوع محلا بانه خبر المبتدا والمبتدا مع خبره جملة اسمية معطوفة
محلا بانها مقول القول والفعل مع فاعله في جملة فعلية مجرورة محلا بانها وقعت تفسيرا للشر الى الكوفة وهو الواو عاطفة لانها تفسير لما قبلها مرفوع بانه مبتدا
يعني انها مرفوع بانه مبتدا والجار والمجرور متعلق بكائن مرفوع محلا بانه خبر المبتدا والمبتدا مع خبره جملة اسمية معطوفة على جملة الحقيقة وهي اصلها التي
في طرف مكان ما يهم مستثنى به نحو ما جئت لا بيت والهجو انت شيء منصوب على الحكاية ومجرور محلا بانه مضاف اليه مطلق والواو ابتدائية غير متصل مرفوع محلا
بانه مبتدا اذا رجع الى المعنى الظاهر قليل مرفوع بانه مبتدا والمبتدا مع خبره جملة اسمية لا محل لها من الاعراب لانها مستانفة كقوله تعالى الكاف بمعنى مثل مرفوع محلا
بانه خبر المبتدا محذوف مثاله مثل هو صفة قول مجرور بها والجار والمجرور متعلق بكائن مرفوع محلا بانه خبر المبتدا محذوف تقديره مثاله كائن كقوله تعالى وهو ما
والمبتدا مع خبره جملة اسمية لا محل لها من الاعراب لانها مستانفة
مجرور محلا بانه مضاف اليه لقول راجع الى الله تعالى ظاهر ويزيدكم الواو عاطفة يزيد فعل مضارع فاعله مستتر فيه راجع الى الرب وكم ضمير المخاطب منصوب
محلا بانه مفعول به يزيد والفعل مع فاعله في جملة فعلية مجرورة محلا بانها معطوفة على جملة خبرية وهو يحسن السماء عليكم مدرارا قوة منصوب بانه مفعول ثان
لزيدا منصوب بانه تمييز عن الجملة والتمييز ما يرفع الابهام اما يعني الفاعل نحو طاب زيد نفسا فيطيب زيدا او على المفعول نحو فجرنا الارض عيونا وفجرنا
عيون الارض والتمييز هاهنا فيه على القول الثاني ويزيدكم قوتكم الى قوتكم الى حرف جر قوتكم مجرور بها والجار والمجرور متعلق بيزيد منصوب محلا بانه مفعول به
غير صريح لبيزيد الضمير المخاطب مجرور محلا بانه مضاف اليه لقوة اي قوة من الحروف التفسيرية في ظرف الشيء لعنه قوتكم مجرور بانه مضاف اليه ~~الكم خبر~~
غير بارز مجرور متعلق ~~الاعراب محل مجرور مضاف اليه~~ للتفسير والظرف في جملة فعلية ظرفية منصوبة محلا بانها تفسير القول الى قوتكم وكقوله
تعالى الواو عاطفة والفاء على الحكم فعل مرفوع محلا بانه خبر المبتدا محذوف تقديره مثاله مثل قوله او حرف جر قول مجرور بها والجار والمجرور متعلق بكائن
مرفوع محلا بانه خبر المبتدا محذوف تقديره مثاله كائن كقوله والها غير بارز مجرور محلا بانه مضاف اليه لقول راجع الى الله تعالى فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من
الاعراب ظاهر ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم الواو عاطفة ولا ناهية تأكلوا اموالهم فعل مضارع فاعله ضمير المخاطب في محل رفع مستتر فيه
عبارة عن المخاطبين اموالكم منصوب بانه مفعول به لتأكلوا اموالكم ضمير المخاطب في محل جر بالاضافة مجرور محلا بانه مضاف اليه لاموال راجع الى
التي في الحرف جر اموال مجرور بها والجار والمجرور متعلق بتأكلوا منصوب محلا بانه مفعول به غير صريح لتأكلوا اموالكم ضمير المخاطب
مجرور محلا بانه مضاف اليه لاموال ولا تأكلوا الواو عاطفة تأكلوا فعل مضارع في جملة انشائية معطوفة على الجملة الانشائية السابقة في الآية وهي لا
تبدلوا الخبيث بالطيب ولا تأكلوا الواو لتركيب الكتاب في جملة انشائية منصوب محلا بانها مقول القول الى حرف

آخر حرف تفسير في ظرف مكان ما يهم مستثنى به نحو لعنه اموالكم مجرور بها بانه مضاف اليه لاموال والظرف مع ما
محل في جملة ظرفية منصوبة محلا بانها وقعت تفسيرا لقول الى اموالكم وما الشبيهة بالكاف الواو عاطفة ما موصول فلا بد لها من صلة منها عائد الى الموصول
صول الشبيهة فعل ماض فاعله مستتر فيه راجع الى الموصول والفعل مع فاعله في جملة فعلية وقعت صلة للموصول الكاف حرف مبني محلا بانه مفعول به لشبيهة
استراح الى الموصول والموصول مع صلته منصوب محلا بانه عطف على جملة معدة والواو عاطفة والها الواو عاطفة والها مرفوع بانه مبتدا في مرفوع بانه خبر المبتدا
والمبتدا مع خبره جملة اسمية معطوفة على جملة معدة والها الواو ابتدائية لا حرف جر والها غير بارز مجرور محلا بانه مضاف اليه لاحد بها محلا
راجع الى في والجار والمجرور متعلق بخفيت مرفوع محلا بانه خبر المبتدا هو حرف جر معدة عينيا في مرفوع بانه مبتدا في حرف جر بارز مجرور محلا بانه
مضاف اليه لاحد راجع الى عينيا في للظرفية لا حرف جر الظرفية مجرور بها والجار والمجرور متعلق بكائنا مرفوع محلا بانه خبر المبتدا والمبتدا مع خبره
جملة اسمية لا محل لها من الاعراب لانها مستانفة والها الواو ابتدائية لا حرف جر بارز متصل بالفعل مرفوع محلا بانها راجع الى الظرفية
مرفوع بانه خبر المبتدا والمبتدا مع خبره جملة اسمية لا محل لها من الاعراب لانها مستانفة الشيء مجرور بانه مضاف اليه لحلول
في غير في حرف جر غير مجرور بها والجار والمجرور متعلق بحلول منصوب المحل بانه مفعول به غير صريح للحلول والها غير بارز مجرور
محلا بانه مضاف اليه لغير راجع الى الشيء حقيقة منصوب بانه حال في حلول الشيء منصوب بانه غير بحلول الشيء حقيقة او مجازا
حرف عاطفة مجازا منصوب بانه عطف على حقيقة مثال مرفوع بانه مبتدا الحقيقي مجرور بانه مضاف اليه لمثال نحو مرفوع
بانه خبر المبتدا المحذوف المال مرفوع بانه مبتدا في الكوز في حرف جر الكوز مجرور بها والجار والمجرور متعلق بحاصل مرفوع
محلا بانه خبر المبتدا والمبتدا مع خبره جملة اسمية مجرورة محلا بانها مضاف اليه للنحو والمال الواو عاطفة المال مرفوع بانه مبتدا في
في الكيس في حرف جر الكيس مجرور بها والجار والمجرور متعلق بداخل مرفوع محلا بانه خبر المبتدا والمبتدا مع خبره جملة اسمية
مجرورة محلا بانها معطوفة على الجملة المتقدمة ومثال المجازي الواو للعطف ومثال مرفوع بانه مبتدا المجازي مجرور بانه
مضاف اليه لمثال نحو يجوز فيه وجهان كما ذكرنا النجاة مرفوع بانه مبتدا في الصدقات في حرف جر الصدقات مجرور بها والجار والمجرور
متعلق بكائنا مرفوع المحل بانه خبر المبتدا والمبتدا مع خبره جملة اسمية مجرورة محلا بانه مضاف اليه للنحو كما في الكاف بمعنى مثل مرفوع
محلا بانه خبر المبتدا المحذوف تقديره مثل النجاة والمبتدا المحذوف هو راجع الى مثال المجازي وما موصوفة بمعنى الشيء حرف جر في
حرف الشبيهة بالفعل لا محل لها من الاعراب اسم المنصوب وخبره هو مرفوع محلا بانه اسم في الكذب في حرف جر الكذب
مجرور بها والجار والمجرور متعلق بكائنا مرفوع محلا بانه خبر في واقع اسمه وخبره جملة اسمية مجرورة محلا بانه صفة لما الموصوفة معا

الاعراب محل مجرور مضاف اليه لاحد والمبتدا مع خبره جملة اسمية

وما موصولة في محل رفع بالابتداء والجار والمجرور متعلق بكائن مرفوع محلا بانه خبر المبتدأ محذوف تقديره كائن كثير والهاء في بها
للتنبيه ذا مرفوع تقديرا بانه مبتدأ بمعنى الذي صفة جرت على غير من هي له تقديرا مجرور بربها والجار والمجرور متعلق بكائن مرفوع محلا بانه خبر المبتدأ
وخبر الجملة الاسمية معطوفة على الجملة المتقدمة على المجرور محلا بانه مضاف اليه لمعنى وهو الواو الابتدائية وهو غير مرفوع محلا بانه مبتدأ كقوله تعالى
الكافر بمعنى المثل مرفوع محلا بانه خبر المبتدأ محذوف اي مثاله مثل كقوله تعالى او كصيب فيه ظلمات ومرفوع بربها والجار والمجرور متعلق بكائن مرفوع محلا بانه
خبر المبتدأ محذوف تقديره مثال كائن كقوله وهو غير بارز مجرور محلا بانه مضاف اليه لقوله راجع الى الله تعالى على طريقة الالتفات فاعل مستتر فيه راجع
الى المبتدأ محذوف لانه في صورة العلة لهم اي لهم تعالى بالغيب حال من الضمير في يعلم ولا يحيطون به اي بذاته تعالى والجملة الاسمية معطوفة على
نفس الجملة الفعلية التي هي عامل في قوله يعلم ما بين ايديهم وما خلفهم وهو مفعول به لا يحيطون والفعل مع فاعله في محل نصب بانه مفعول على الجملة
الحقيقية صلة لا
فعلى ايديكم في الآية ولا يحيطون مع فاعله في محل نصب بانه مفعول به لا يحيطون والفعل مع فاعله في محل نصب بانه مفعول على الجملة
مفعول به غير صريح لا يحيطون الخبر مجرور بانه مضاف اليه لمعنى وهو الواو الابتدائية وهو غير مرفوع محلا بانه مبتدأ كقوله تعالى او كصيب
مرفوع محلا بانه مبتدأ والجار والمجرور متعلق بكائن مرفوع محلا بانه خبر المبتدأ محذوف والجملة الاسمية معطوفة على الجملة المتقدمة
والهاء في بها مرفوع محلا بانه مبتدأ والمبتدأ مع خبره جملة اسمية معطوفة على الجملة المتقدمة والهاء في بها مجرور بربها والجار والمجرور
متعلق بمحذوف مرفوع محلا بانه خبر المبتدأ المحذوف مرفوعا مرفوعا بانه مبتدأ بانه مؤخر خبره وهو مقدما احدهما احد مرفوع بانه مبتدأ والهاء غير بارز مخفض مجرور
محلا بانه مضاف اليه لاحد والجار والمجرور لاحد متعلق بكائن مرفوع محلا بانه خبر المبتدأ وخبر المبتدأ وخبره وجملة ذلك وجملة ما كان
ذكرنا الحال مرفوع بانه مبتدأ الذي الام حرف جر زيد مجرور بربها والجار والمجرور متعلق بالملوك مرفوع محلا بانه خبر المبتدأ والمبتدأ مع خبره جملة اسمية مجرورة محلا بانها
مضاف اليه لمعنى والثالث الواو عاطفة الثالث مرفوع تقديرا بانه مبتدأ اللاتي جمع الام حرف جر التعليل الام حرف جر التعليل مجرور بربها والجار والمجرور متعلق بكائن مرفوع
محلا بانها خبر مبتدأ والمبتدأ مع خبره جملة اسمية معطوفة على جملة متقدمة نحو كذلك الجمل مرفوع بانه مبتدأ اللعوس الام حرف جر لعرس مجرور بربها والجار والمجرور
متعلق بمحذوف مرفوع محلا بانه خبر المبتدأ والمبتدأ مع خبره جملة اسمية مجرورة محلا بانها مضاف اليه لمعنى والثالث الواو عاطفة الثالث مرفوع بانه مبتدأ للتعليل
الام حرف جر التعليل مجرور بربها بانه والجار والمجرور متعلق بكائن مرفوع محلا بانه خبر المبتدأ والمبتدأ مع خبره جملة اسمية معطوفة على الجملة المتقدمة نحو كذلك فرنا
فاعل فعل زيد انصب بانه مفعول به لضرب للتأديب اللام حرف جر للتأديب مجرور بربها والجار والمجرور متعلق بضرب والفعل مع فاعله في جملة فعلية
مجرورة بانها مضاف اليه لمعنى والرابع الواو عاطفة الرابع مرفوع بانه مبتدأ بمعنى الباء حرف جر بمعنى مجرور بربها تقديرا والجار والمجرور متعلق بكائن مرفوع
محلا بانه خبر المبتدأ والمبتدأ مع خبره جملة اسمية معطوفة على الجملة المتقدمة من مجرور محلا بانه مضاف اليه لمعنى اذا استعمل مع القول او ظرف من ظروف المبنية للزمان المستقبل

مستقبل مستعمل على ما مر او غير مستعمل فعل على صيغة المجهول او لغير مستعمل فيه مفعول ثاني مقدم فاعله راجع الى الام في ظرف ما مستقبل به لمعنى منصوب
محلا بانه مفعول غير لا يستعمل والفعل مع فاعله في محل نصب بانه مضاف اليه لمعنى القول مجرور بانه مضاف اليه لمعنى كقوله تعالى اذ قال ربك للملائكة
جزء مبتدأ محذوف اي مثاله مثل قول او حرف جر قول مجرور بربها والجار والمجرور متعلق بكائن مرفوع محلا بانه خبر المبتدأ محذوف اي مثاله كائن كقوله والهاء غير
بارز مجرور بربها بانه مضاف اليه الجهل الى الله تعالى فعل مع فاعله في محل نصب بانه مفعول به لا يحيطون راجع الى المبتدأ محذوف اي بهم تعالى عن جنس العقل قال فعل ماض مرفوع
بسم الموصول لا بد من صلة جملة مشتملة على الضمير العائد الى الموصول كفروا فعل ماض مع فاعله في محل نصب بانه خبر بارز عائد الى الموصول والفعل مع فاعله في جملة
فعلية صلة الموصول في صلة مرفوع محلا بانه فاعل لقال الذين آمنوا الام مرفوع بانه الذي اسم موصول لا بد لها من صلة مشتملة على الجملة ضمير العائد الى
الموصول آمنوا فعل ماض مع فاعله في محل نصب بانه خبر بارز عائد الى الموصول والفعل مع فاعله في جملة فعلية بانها صلة الموصول وهو مع صلته مجرور محلا بالام والجار
مع المجرور متعلق بقال منصوب محلا بانه مفعول به غير صريح لقال والفعل مع فاعله في جملة فعلية منصوبة محلا بانه مقول القول اي على الذين آمنوا اي حرف تفسير مرفوع
الذي اسم موصول لا بد لها من صلة جملة مشتملة على العائد الى الموصول آمنوا فعل ماض مع فاعله في جملة فعلية بانها صلة الموصول والفعل مع فاعله في جملة فعلية منصوبة محلا بانه مفعول به غير صريح لقال
والجار مع المجرور متعلق بقال منصوب محلا بانه مفعول به غير صريح لقال والفعل مع فاعله في جملة فعلية منصوبة محلا بانه مقول القول والواو عاطفة الخامس
الواو عاطفة الخامس مرفوع محلا بانه مبتدأ اي حرف عطف فصاعدا زائدة مرفوع بانها مفعول به منصوب بانها مفعول به والفاء في فصاعدا زائدة مرفوع بانها مفعول به
زائدة كقوله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره فكم ذو فعل ماض مع فاعله مجرور بربها والجار والمجرور متعلق بقال منصوب محلا بانه مفعول به غير صريح لقال
زائدة غير متعلق بشيء والفعل مع فاعله في جملة فعلية منصوبة محلا بانها مقول القول اي حرف تفسير فعل ماض مع فاعله مجرور بربها والجار والمجرور
منصوب محلا بانه مفعول به غير صريح لقال والفعل مع فاعله في جملة فعلية منصوبة محلا بانه وقت تفسير اي حرف فكم وكم بمعنى الباء حرف جر معنى مجرور بربها
والجار مع المجرور متعلق بكائن مرفوع محلا بانه خبر المبتدأ والمبتدأ مع خبره جملة اسمية معطوفة على الجملة متقدمة بعد ظرف زمان مجرور محلا بانه مضاف اليه كقوله تعالى
كذلك اقم الصلاة لدلوك الشمس اقم امر مع فاعله في محل نصب بانه مفعول به غير صريح لاقم لدلوك اللام حرف جر دلوك مجرور بربها
والجار مع المجرور متعلق باقم منصوب محلا بانه مفعول به غير صريح لاقم الشمس مجرور بانه مضاف اليه لدلوك اقم مع فاعله في جملة فعلية منصوبة
محلا بانها مقول القول اي حرف تفسير بعد ظرف زمان والفاء في فاقم محلا مجرور بربها بانه مضاف اليه لمعنى الشمس مجرور بانه مضاف اليه لدلوك

[illegible] مرفوع محلا بانه خبر لمبتدا محذوف والواو عاطفة [illegible] مرفوع بانه مبتدا [illegible] والواو عاطفة [illegible] مرفوع بانه خبر المبتدا
[illegible] مرفوع محلا بانه مضاف اليه [illegible] مرفوع بانه خبر المبتدا [illegible] مرفوع محلا بانه مضاف اليه
[illegible] مرفوع بانه مبتدا [illegible] مرفوع محلا

نقصانه او منصوبة بانه حال او المبتداء او خبر تقديره وانا في قصة حالها ذاتية والجملة في محل جر صفة لجملة معطوفة على جملة مقدرة كقوله تع
يعرب لكل حرف يفعل في افعال الناقصة لا بد لها من اسم مرفوع وخبر منصوب كقولك الله عالم حرف جر مثل مجرور بها وجار مع المجرور متعلق
بشيء منصوب محلا بانه خبر ليس والهاء غير بارز مجرور محلا بانه مضاف اليه مثل واضع الى الشيء مرفوع بانه اسم ليس وهو مع ما عطف عليه
جملة فعلية منصوبة محلا بانه مقول القول ويجوز في الواو الاستئناف فانه يقع على مثل غير زيد منصوب محلا بانه خبر ليس فيتم معنى الكلام بدون مثله فيكون ما قبله
تفسيرا لشيء بعينه فمثل اي حرف تفسير ليس فعل من افعال الناقصة لا بد لها من اسم مرفوع وخبر منصوب مثل منصوب بانه خبر ليس والهاء غير بارز مجرور محلا
بانه مضاف اليه مثل واضع الى الشيء مرفوع بانه اسم ليس وهو مع ما عطف عليه جملة فعلية منصوبة محلا بانه وقعت تفسيرا لقوله ليس كمثل شيء والواو عاطفة
العاشر خبر مرفوع محلا بانه مبتداء محذوف وهو مع خبره جملة اسمية معطوفة على جملة محذوفة وهذه لفظ مرفوع معطوف على ما قبله والواو ابتدائية
هما غير مرفوع متصل مرفوع محلا بانه مبتداء واضع الى الشيء وهذه اللام حرف جر والهاء غير بارز مجرور محلا بانه مضاف اليه والجار مع المجرور متعلق بقائما مرفوع محلا بانه خبر المبتداء
والمبتداء مع خبره جملة اسمية لا محل لها من الاعراب لانها مستأنفة الحادية عشر مجرور بها بانه مضاف اليه لا بتداء الرحمن حرف جر والرحمن مجرور بها
والجار مع المجرور متعلق بقائما محل مجرور محلا بانه صفة لا بتداء الحادية الثانية عشر مجرور تقديرا بانه صفة الرحمن لحلق النحو كما رأيت حاشية رأيت فعل فاعل
فيه بارز والهاء غير بارز مجرور محلا بانه مفعول به لرأيت واضع الى الشيء وهذه حرف جر مثل مجرور بها والجار مع المجرور متعلق برأيت
منصوب محلا لانه مفعول به غير صريح لرأيت الثالثة عشر مجرور بانها مضاف اليه يوم وهو مع ما عطف عليه جملة فعلية مجرورة محلا بانه مضاف اليه للنحو اي حرف
تفسير ابتداء مرفوع محلا بانه مبتداء عدم مجرور بانه مضاف اليه لا بتداء وشيء مجرور بانه مضاف اليه للعدم وباء الضمير مجرور محلا بانه مضاف اليه لرأيت وهذه
وهذه حرف جر يوم مجرور بها والجار مع المجرور متعلق بحاصل مرفوع محلا بانه خبر المبتداء الجملة مجرور بانه مضاف اليه يوم والفعل مع ما عطف عليه جملة
مجرورة محلا بانها وقعت تفسيرا لما قبلها والواو عاطفة الثانية عشر تركيب تعداد اي مرفوع محلا بانه مبتداء وهو مرفوع بانه خبر المبتداء والمبتداء مع خبره
جملة اسمية لا محل لها من الاعراب لانها معطوفة على جملة محذوفة وفيها الواو ابتدائية اللام حرف جر والهاء غير بارز مجرور محلا به والجار مع المجرور
متعلق بقائما مرفوع محلا بانه خبر المبتداء المؤخر واضع الى الشيء معنى قائما مرفوع بانه مبتداء وهو مؤخر والمبتداء مع خبره جملة اسمية لا محل
لها من الاعراب بانها ابتدائية الرابعة عشر مرفوع بانه مبتداء الهاء غير بارز مجرور متصل مجرور محلا بانه مضاف اليه لا بتداء واضع الى المعنى قائما لا اللام حرف
جر استثناء مجرور بها والجار مع المجرور متعلق بقائما مرفوع بانه خبر المبتداء الثالثة عشر مجرور بانه مضاف اليه لا بتداء تركيب فعل فاعل
السكل منصوب بانه مفعول به لا لحقت حرف جر والهاء مجرور بها والجار مع المجرور متعلق بالحقت منصوب محلا بانه مفعول به غير صريح لا لحقت والهاء غير بارز مجرور

مجرور محلا بانه مضاف اليه لتركيبه عائد الى السكل والحقت فعل ماض مع ما عطف عليه جملة فعلية مجرورة محلا بانها مضاف اليه للنحو اي حرف تفسير انتهاء مرفوع بانه مبتداء الهاء
مجرور تقديرا بانه مضاف اليه لانتهاء الى حرف جر والهاء مجرور بها والجار مع المجرور متعلق بقائما مرفوع بانه خبر المبتداء الهاء غير بارز مجرور محلا بانها مضاف اليه
لتركيبه عائد الى السكل والفعل مع ما عطف عليه جملة فعلية مجرورة محلا بانها وقعت تفسيرا لما قبلها والفاء عاطفة الى حرف جر والهاء بها والجار مع المجرور
متعلق بقائما مرفوع محلا بانه خبر المبتداء الخامسة عشر مجرور بانها مضاف اليه لا بتداء وشيء مجرور بها والجار مع المجرور متعلق بقائما مرفوع محلا بانه خبر المبتداء
وحرف يدخل ما قبلها على ما بعدها فالجزاء ولا ينتهي ما قبلها ما بعدها والثالثة عشر مع ما عطف عليه جملة فعلية مجرورة محلا بانها مضاف اليه للنحو اي حرف تفسير
والواو عاطفة المبتداء هو غير بارز مرفوع محلا بانه مبتداء واضع الى الشيء مرفوع بانه خبر المبتداء والمبتداء مع خبره جملة اسمية لا محل لها من الاعراب ابتدائية بالواو وهو مع ما عطف عليه
ما قبله الرابعة عشر مرفوع بانه فاعل جاء حرف جر الشيء مجرور بها والجار مع المجرور متعلق بجاء منصوب محلا بانه مفعول به غير صريح جاء والفعل مع ما عطف عليه جملة فعلية
مجرورة محلا بانها مضاف اليه للنحو اي حرف تفسير مع ظرف زمان مبني على الفتح والعامل فيه جاء الشيء مجرور بانه مضاف اليه لمع والظرف مع العامل والمعمول مجرور
محلا بانه وقعت تفسيرا لما قبلها والثالثة عشر الواو تركيب تعداد اي مرفوع محلا بانه مبتداء واو مرفوع بانه خبر المبتداء الهاء مجرور بانه مضاف اليه للواو
والمبتداء مع خبره جملة اسمية معطوفة على جملة سابقة فهو يعرب كما مر والواو حرف جر الله لفظ مجرور والجار مع المجرور متعلق بالقسم منصوب محلا بانه مفعول به
غير صريح لا قسمت لا فعلنا اللام حالية افعلن فعل مضارع نون نفس متكلم واحد بانه جواب القسم مؤكد بالنون الثقيلة مع القسم وهو مع جوابه مجرور
محلا بانه مضاف اليه للنحو والرابع عشر الواو عاطفة الرابع عشر تركيب تعداد اي مرفوع محلا بانه مبتداء تا مرفوع بانه خبر المبتداء القسم مجرور بانه مضاف اليه
لتا والمبتداء مع خبره جملة اسمية معطوفة على جملة متقدمة فهو يعرب كما مر تا حرف جر الله مجرور بها والجار مع المجرور متعلق بفعل مقدر وهو اقسمت منصوب محلا بانه
مفعول به غير صريح لا قسمت لا فعلنا اللام حالية افعلن فعل مضارع نون نفس متكلم واحد مؤكد بنون الثقيلة والفعل مع ما عطف عليه جملة فعلية بانه وقع جواب
القسم وهو مع جوابه مجرور محلا بانه مضاف اليه للنحو باء الواو عاطفة باء حرف جر والهاء مجرور بها والجار مع المجرور متعلق بالحقت منصوب محلا بانه مفعول به غير صريح
لا حذف اعطاف واقيم المضاف اليه مقامه والهاء غير بارز مجرور محلا بانه مضاف اليه الباء حرف جر القسم مجرور بها والجار مع المجرور متعلق بالقسم منصوب محلا بانه مفعول به غير صريح لا قسمت لا فعلن اللام حرف جر افعلن فعل مضارع نون نفس متكلم واحد مؤكد بنون الثقيلة
والفعل مع ما عطف عليه جملة فعلية بانه وقع جواب القسم وهو مع جوابه مجرور محلا بانه مضاف اليه لحذف الياء المحذوفة من حروف القسم في ذكر الهاء لا يجعل معنى
القسم لا يجاز والجاء الواو عاطفة الخامسة عشر تركيب تعداد اي مرفوع محلا بانه مبتداء هث مرفوع محلا بانه خبر المبتداء وهو مع خبره جملة اسمية معطوفة
على جملة محذوفة والسادسة عشر الواو عاطفة السابعة عشر تركيب تعداد اي مرفوع محلا بانه خبر المبتداء وهو مع خبره جملة اسمية معطوفة على جملة محذوفة وهو
الواو ابتدائية هو غير مرفوع متصل مرفوع محلا بانه مبتداء واضع الى الخلق وهذا وحال الثامنة عشر اللام حرف جر استثناء مجرور بها والجار مع المجرور متعلق
بقائم مرفوع محلا بانها خبر مبتداء الثامنة عشر ربما حرف جر الشيء مجرور بها والجار مع المجرور متعلق بالحقت منصوب محلا بانه مفعول به غير صريح لا لحقت والهاء غير بارز مجرور

عاملها فيها وهي الواو التي هي مرفوع تقديرا جاءته الاستثناء مجرور محلا بانه مضاف اليه لفظ هو خبر مرفوع متصل مرفوع محلا
بانه مبتدا ثان راجع الى المبتدا الاخر الذي هو مرفوع بانه خبر المبتدا الثاني وهو جملة فعلية اسمية مرفوعة بانها خبر المبتدا الاول الشيء مجرور بانه مضاف
اليه والجار مع مجروره متعلق بما فيه من معنى الفعل لا بد لها من صلة فيها ضمير عائد الى الموصول صلة فعل ماض فيه ضمير مرفوع لا بد لها من مفعول به
بها والجار مع المجرور متعلق بمحذوف لا بد لها من الموصول والجار مع المجرور متعلق بدخل منصوب محلا بانه مفعول به غير صريح لدخل الواو مرفوع بانه فاعل
دخل والفعل مع فاعله في جملة فعلية بانه صلة الموصول وهو مع صلته مجرور محلا بعد والجار مع المجرور متعلق بانه منصوب محلا بانه مفعول
به غير صريح لاخبرنا محذوف كما اذكرنا جاءني القوم هشام زيد جاء فعل ماض وفاعله جاء هشام منصوب محلا بانه مفعول جاء القوم
مرفوع بانه فاعل جاء هشام وخبر زيد مجرور وبها والجار مع المجرور متعلق بجاء مرفوع محلا بانه بدل من القوم بدل البعض من الكل وعدا وخلا
الواو عاطفة مجرور محلا بانه بدل العاطفة وهي معطوفة على هشام والفعل مع فاعله في جملة فعلية محركة محلا بانها مضاف اليه لفظ يجوز ان يكون منصوبا
جاء القوم هشاما والعامل في المضاف اليه المضاف بواسطة الحرف ويجوز ان يكون مرفوعا عند سيبويه والاخفش عند سيبويه والاخفش يجوز جاء القوم هشام زيد
ان يكون بعضهم زيدا وعدا يجوز جاء ان يكون بعضهم زيد وخلا فيكون عدا في المعنى كما جاء القوم زيدا اي عدا زيدا اي جاء وبعضهم
زيد الشيء الثالث من ثلاثة عشر انه مرفوع بانه مبتدا الثاني مرفوع تقديرا بانه صفة الشيء من حرف جر ثلاثة عشر مركب مبني اي
مجرور محلا بمن والجار مع مجروره متعلق بما فيه من معنى الفعل منصوب محلا بانه حال من المبتدا منوعا منصوب بانه غير من ثلاثة عشر حروف مرفوع بانه خبر المبتدا
وهو مع خبره جملة اسمية لا محل لها من الاعراب لانها مستانفة منصب فعلا مضارع فاعله فيه مستتر راجع الى الحروف والفعل مع فاعله في جملة فعلية
مرفوعة محلا بانه صفة الحروف منصوب بانه مفعول به لنصب وفي الواو عاطفة ترفع فعل مضارع فاعله مستتر راجع الى الحروف ترفع
مع فاعله جملة فعلية مرفوعة محلا بانه معطوفة على جملة تنصب الجر منصوب بانه مفعول به لترفع وفي الواو ابتدائية هي مرفوع متصل مرفوع
بانه مبتدا راجع الى الحروف ستة مرفوع بانه خبر المبتدا والمبتدا مع خبره جملة اسمية لا محل لها من الاعراب اخر مجرور بانه مضاف الى ستة اخ
مرفوع بانه خبر المبتدا المحذوف تقديره الكلام احدها اخ ومرفوع بانه بدل من ستة بدل البعض من الكل وان الواو عاطفة ان مرفوع محلا بانه خبر
المبتدا المحذوف تقديره الكلام وثانيها ان والمبتدا المحذوف مع خبره جملة اسمية معطوفة على جملة لها او مرفوع بانه بدل من ستة بدل البعض من الكل
وهي الواو ابتدائية هي مرفوع محلا بانه مبتدا راجع الى الحروف للتحقيق اللام حرف جر التحقيق مجرور وبها والجار مع المجرور متعلق بما
مرفوع محلا بانه خبر المبتدا المحذوف تقديره وهي الثانية للتحقيق والمبتدا المحذوف مع خبره جملة اسمية مرفوعة محلا بانه صفة لاخ وان على سبيل البدل
كما ذكرنا في حرف مشبه بالفعل لا بد له من اسم منصوب وخبر مرفوع زيد منصوب بانه اسم ان قائم مرفوع بانه خبره وهو مع

وهو مع اسمها وخبرها جملة اسمية مجرورة محلا بكونه مضافا اليه لفظ وبلسفي الواو عاطفة بلفي فعل ماض مرفوع بانه آخر مرفوع بانه فاعله بالفعل زيدا منصوب اسم
فعل ماض لا يرفع بانه خبر لان مرفوع بانه خبر المبتدا الثاني وهو مع خبره جملة فعلية في محل رفع بانها خبر المبتدا الاول الشيء مجرور بانه مضاف
الى زيدا قائم والواو عاطفة كان مرفوع بانه خبر المبتدا المحذوف اي الشيء الثالث كان مرفوع بانه بدل من ستة او المبتدا مع خبره جملة اسمية معطوفة على جملة
متقدمة الشيء الرابع من حروف التشبيه مجرور بانها والجار مع المجرور متعلق بما في من مرفوع بانه خبر المبتدا اخر مجرور بانه مضاف الى الحروف تقديره كما في التنبيه والمبتدا
الخبر مع خبره جملة اسمية مرفوعة محلا بانه صفة كان نحو زيد اسد اسد مبتدا زيد خبره اسد كان نحو زيد اسد اخر مجرور بانه مضاف الى التنبيه
وهو مع خبره جملة اسمية مرفوعة محلا بانه صفة كان نحو زيد اسد اسد مبتدا زيد خبره اسد كان نحو زيد اسد اخر مجرور بانه مضاف الى التنبيه
وهو مع الصفة جملة اسمية مرفوعة محلا بانه صفة كان كما اذا كان بين زيد وعمرو ملاقاة في الحجى وعدو وقلت جاءني زيد
يذهب الى عمرا ايضا لم يجي كان بينهما من تلك الملاقاة الثقة فترفع حتى ذلك الوهم بقولك لكن عمرو اجاءني مثال نحو جاءني
وجاءني فعل ماض وجاءني فعل ماض مفعول عمرو مرفوع محلا بانه فاعل جاء وهو مع فاعله في جملة فعلية منفية بما مجرورة محلا على انها مضاف الى النحو
وكل الواو ابتدائية كل حرف من حروف مشبهة بالفعل لا بد لها من اسم منصوب وخبر مرفوع زيدا منصوب محلا بانه اسم كل حاضر مرفوع محلا بانه خبر المبتدا
محلا بانه خبر طغا وهو مع اسمه وخبرها جملة اسمية لا محل لها من الاعراب لانها لا تقع موقع المفرد وقيل الشيء الرابع من حروف مرفوع محلا بانه خبر المبتدا هو مرفوع محلا بانه خبر المبتدا
مبتدا ثان راجع الى المبتدا الاول وهو مع خبره جملة اسمية في محل رفع خبر المبتدا الاول وهو مع خبره جملة فعلية مرفوعة محلا بانه خبر المبتدا الثاني
والمبتدا الثاني مع خبره جملة اسمية مرفوعة محلا بانه خبر المبتدا الاول والمبتدا الاول مع خبره جملة اسمية لا محل لها من الاعراب لانها مستانفة فقد جاء منصوب بانه مفعول به
بتوسط حرف الجر مجرور لانها مضاف اليه لبيان مقادير مجرور بانه صفة للحروف بالنفي لها مرفوع بانه نعت مجرور وبها والجار مع المجرور متعلق بمقادير منصوب
محلا بانه مفعول به غير صريح لمقادير والنسبة الباء عاطفة اثبت مجرور معطوفة على النفي وليت للتمني نحو ليت زيدا منطلق اخر مجرور بانه مضاف
وهي الواو ابتدائية هي مرفوع تقديرا بانه مبتدا التمني مجرور تقديرا بانه مضاف اليه لفظ طلب مرفوع بانه خبر المبتدا وهو مع خبره جملة اسمية لا محل
لها من الاعراب لانها ابتدائية بالواو حصول مجرور لانه مضاف اليه لطلب الشيء مجرور محلا بانه مضاف اليه للحصول الشيء مرفوع بانه خبر المبتدا المحذوف
وهو مع خبره راجع الى الطلب الممكن فعل من افعال الناقصة اسمه ضمير مستتر راجع الى المبتدا المحذوف ممكنا منصوب بانه خبره وهو مع اسمه وخبره
منصوب محلا بانه حال من المبتدا باظهار هو اي هو اي الطلب حال كونه ممكنا او ممتنعا فاعلم ممكن الواو عاطفة الممكن مرفوع بانه
مبتدا مجاز لان المبتدا في الحقيقة المضاف المحذوف تقديره مثال الممكن ان علمت استعمالها في الممكن والممتنع فاعلم ان معناها نحو ليت زيدا قائما

وهو جملة اسمية وقع جملة اسمية مجرورة محلا بانها مضاف اليه لنحو الممتنع الواو عاطفة لمجرد مرفوع على انه مبتدأ لا على انه خبر المبتدأ في الحقيقة المضاف المحذوف تقديره وفعال
الممتنع نحو مرفوع على انه خبر المبتدأ والمبتدأ مع خبره جملة اسمية مجرورة محلا بانها معطوفة على جملة مقولة ليست زيد اطايرة وليست هي اسمية وخبره جملة اسمية
مجرورة محلا بانها مضاف اليه ولعل الواو عاطفة لعل مرفوع محلا بانه عطف على ليت فليتأمل للترجي اللام حرف جر ترجي مجرور بها والجار مع المجرور
متعلق بمحذوف مرفوع محلا بانه خبر المبتدأ المحذوف تقديره كائنا للترجي والمبتدأ المحذوف مع خبره جملة اسمية مرفوعة محلا بانه صفة للعل مثاله نحو لعل زيدا قائما
والترجي مرفوع تقديرا بانه مبتدأ يستعمل في الفعل مبني للمفعول والضمير مستتر فيه قائم مقام فاعله راجع الى المبتدأ والفعل مع فاعله جملة فعلية مرفوعة محلا
بانه خبر المبتدأ لانها يوقع موقع المفرد المخبر به في حرف جر المكان مجرور به والجار مع المجرور متعلق بمحذوف يستعمل منصوب محلا بانه مفعول فيه ظرف يستعمل
كونه مفعولا فيه منصوب على اسم الفاعل حذف فعل مضارع فاعله مستتر راجع الى الفاعل المبهم والفعل مع فاعله جملة فعلية خبرية مرفوعة محلا بانه خبر لعل فعل منصوب على انه
مفعول به ليحذف ما لا ظهور بانه مضاف اليه لبعد اسم منصوب بانه مفعول به ليحذف والفعل مع فاعله وجملة كيف منصوب محلا بانه مفعول مقولة القول اسم كيف في المفعول
يتعدى الى مفعولين مرفوعة محلا بانه مفعول ثان لقول السجع قائما قائم فاعله الواو مرفوعة بانه صفة لهذا او بدل من تابعة لمحل الشبهة اسم المفعول والضمير مستتر
فيه قائم مقام فاعله راجع الى الحروف منصوب على انه مفعول ثان السجع بالفعل لما ظرف جر الفعل مجرور به والجار مع المجرور متعلق بالشبهة منصوب
المحل على انه مفعول به غير صريح لها لتوهمها تعليل لتسميته ومتعلقها منصوب المحل على انه اضافة المصدر الى مفعوله ثلثة حرفا جر ثلثة مجرور بها والجار
مع المجرور متعلق بالثانية منصوب المحل على انه خبر لكون اخر حرفا مجرور على انه مضاف اليه للثلثة فصاعدا منصوب على انه حال وذو حال وعاطف محذوف
تقديره فلنه بها بحذف احرفها صاعدا الفاء عاطفة فيه للتعقيب لان الاعتبار بالصعود الذي يحصل قبل الثلثة لوجود في غير
نهاية الحروف محذوف وعلى واعلم اما حال في اللغة التغير والتحول يقال حال الشيء اذا تغير وتحول وفي الاصطلاح ما يعرض هيئة الفاعل و
المفعول فهو مناسب لهيئة الفاعل وهو لعده وفتح مجرور على انه عطف على مجرور اللام اخرها مجرور به على انه مضاف اليه لفتح الخبر بارز مجرور
محلا على انه مضاف اليه للاخر راجع الى الحروف الشبهة ووجوه معنى الفعل مجرور معطوف على فتح او على مجرور اللام معنى مجرور تقديرا على انه
مضاف اليه للوجوه والفعل مجرور على انه مضاف اليه لمعرفة كل في حرف كل مجرور به والجار مع المجرور متعلق بوجوه منصوب المحل لانه مفعول
غير صريح للوجوه واحد مجرور على انه مضاف اليه للكل فيها حرف جر بها ظرف جر بها ضمير بارز متصل مجرور به والجار مع المجرور متعلق بوجوه منصوب محلا
لانه مفعول به غير صريح للوجوه راجع الى الحروف اما وجوه معنى الفعل ووجوه معنى التخفيف في خاف وفي التشبيه في كان وكذا في غير عاكما الواو
حرف جر حاصل الشيء مجرور محلا بالواو والجار مع المجرور متعلق بتنقيب اسم مرفوع بخبر منصوب المحل على انه مفعول به غير صريح للتنقيب مرفوع بعاد كوجا

هذا كتاب ابراهيم بن عابد بن عبد ستار
بن مصطفى غفر الله ذنوبهم

بسم الله الرحمن الرحيم

وبدأ بالتعريف للحكمة بعد التسمية والبدأ بالشيء ابتداؤه بتقديمه والبدأ بالشيء ابتداؤه بعد انتهائه لانه من اه يقول ان البحث موقوف
على التصور وهو موقوف على التقسيم فالبحث موقوف عليه بالواسطة او تحصيل ما البحث موقوف عليها بالتعريف بلا واسطة فنسبة اي
الاحوال التي اعتبرها ونسبتها التي يكون وهو اعتبر اذ هي احوال غير اعتبارية من حيث تتعلق بالبحث اي يبحث عن الاحوال الاعتبارية
من حيث اعتبارها فيها لا من حيث ذاتها وما يتعلق لا اعتبار فيه عنها لا يبحث من حيث كذا اه لان موضوع الاصول
ضمن هذا عنه عقلا بل لا يجوز ان يبحث عن الموضوع لانه عين المطلوب لعدم اه فيلزم الاتحاد وقيل اذا جعل
بين البحث مختصا لاحدهما فلا يصح لانه اه وهو فرض لعدم ما قيل التداخل لكن الاولى ان يقال ان الحكمة اصلا البحث لانها
غرض وجزء وهو يؤدي الى الكلام والبحث عن الكلام لاجل بيان احوالها وهو ما هو لانها حسنة للطريقة غير جميع احوال الكلام الى احوالها
او يقال ان الكلام اصلا البحث لان موضوع الحكمة لاجل الكلام والبحث عن الحكمة لاجل بيان الكلام اه تدبر فتامل تحقيق لانه يلزم ترجيح لا مرجح
محض لان تخصيص يوم الجمعة بالذكر لا يفيد الا اختصاصه لا يفيد تامل لا لا وجود لها بالاعتبار وحده لا كما جعلت اعرابا وبناء وباعتبار
هو نفسها ملاحظة اخر الحظ اه موضوعه لا لاحد لا وعليه عرضية وهو ما يعرض لذاته بل يعرض وهو يشمل غير الجوهر والنقطة عرض وهذا لان المتكلم
موضوعه مسموعا يوم لا صوت لان الاصوات لا يجاز المسموع وهو يوم لا جان وهذه لا غير فاد لانه لان الاصوات لا يجاز المسموع وهو يوم لا جان وهذه باعتبار اخر اه
لا صوت ربما اختصاصه على الاحوال المنسوبة اليها بالاعم فلا وجه لان الاختصاص هو بين الاحوال واحوال الاحوال التي هي باعتبار اخر اه
كلا وجه لا صوت اذ عنها بالاختصاص لانها مخصوصة للحكمة والكلام لكنها ليس من حيث هي اجزاء حكمية لا فرد اه احوال ادلة الحكمة اجزاء حكمية لانها
اخص اختصاصا بالاعتبار بالاطراف ايضا وهو اي تا حلو وهذا لا يدخل اجزاء حدوثه تدبر واعلم ان يقال اه جمع قانون لا يا سلكه لان
البحث عن الامر في الامر لا يعم كذلك اخبرها اه يؤيده حاصر اه لتنزيه الحكمة اجاحدرب او حيث لتنوكه نحو الضرب اجاحلا بالاعراب
اللفظي او التقديري او لعرضه الذاتي نحو لا عرب اجابا الحركات او الحروف او كنوع عرضه اه لنوع عرضه الموضوع الذاتي نحو لا عرب بالحركة
اجاتامة او لاقصة وعليه حال الكلام لان الموضوع مقيد بالذاتي الى العرض الذاتي يعني ان الموضوع في الاخر يا يرجع الى الذي موضوعه
لعلم مقيد بالذاتي وهو قسم من مطلق موضوعه لعلم فيقال الحكمة التي هي لا عرب اجاحلا بالاعراب اجا الحركات لا عرابية او بالحروف واجا
الحكمة التي هي لا عرب اجاحلا بالاعراب بالبناء او لها قصة فالحاصل ان الجنس او في الاخر يا موضوعه لعلم الحقيقة في الحقيقة وهذا اصل
تاويل الفقهاء قولهم الوقت سبب وشرط وتعليله حديث بزيد يا خلق الحكمة بالتقيد قسما للموضوع اي مثلا لان الحكمة قسم من

قوله تحقق لانه تبعيض على مرجحي قوله او يجعل اه بان يقال المراد من ما يقال بين الكلام او بالعكس قوله والتصور لانه يلزم التدهيش الى قدر التبيان قال
الفاضل اي لم يتصور اه الحد فيكون تصوري وتصديقي فاحد اه هو الاول والمعنى التصوري مثلا اه فاي في ذهن المتعلم حد تصوري لغوي
واذا اعتبر وصول الى ذهن اي طلب يسمى تصورا او تعريف وقصد الشيء او تعريف وقصد التعلم المتعلم في حال التعلم لو في حال السكوت و
المراد بالتصور هنا المعنى الاول وهو ظ فقوله لم يعرف من المعرفة لا من التعريف هذا من فضل اي قال الفاضل ما هو واجب هو معرفة المتعلم
وتصوره وهو لا يحصل بدون التعريف قال الفاضل على تصوره اي معرفة قال الفاضل بالنسبة الى المتعلم اه فظهر ان النفس يتصوره اي لم يتصور
بالنسبة الى المتعلم وهو قرينة التصور بالمعنى اللغوي قال الفاضل لجواز ان يكون المتعلم معلما يعني ان يعتبر المتعلم من لو صار صاحبة للحكمة
قال الفاضل فاذا اه هو اي المقدر وهو انه لا يتوقف في تعريف الحكمة وتصورها لا يلزم قبل التعريف والى حصول الحكمة رحمة الله فرض
هاي المتصنف مع اه في طلب ينبغي ان يتحقق الكذا الله الرضي قوله ستة الى ان التصور بالمعنى اللغوي لان المتعلم في حال المتعلم قوله
وتوقفه على التعريف لا على المعرفة قوله خصوص على هذا التعريف لا على التعريف بوجه ما او توقف قوله فلا يتم التقريب اي لا يثبت الدليل
المدعى قال بعض الفضلاء ان الحال قوله لم يعرف من التعريف لا يتم التقريب فتفهم ما قال تا قال
قوله وجوب تصورها اي وجوب معرفة المتعلم اياها بقرينة كما سيجيء قوله ما هو الواجب معرفة المتعلم لا وجوبها اي لا التوقف على التعر
يف في نفس الامر بل توقف معرفة المتعلم الى التعريف وقوله بخصوصها تا فلا الى قوله خصوص قوله اذ الى على اه كلمة عدم الخصوص فهو الاخفى
اه يعني ان الواجب الموقوف عليه البحث ليس بحاصل لان الحاصل بوجه ما والاعم بهذا الوجه الشيء اي الجامع والمانع اقول اه الجواب بقوله
اجيب اه على التحقيق لان البحث والتعريف بالنسبة الى المتعلم الذي اعتبر بالنسبة اليه وان اجيب بعدم ورود البحث بقوله الزامية ان سقط قيد بحيثية
يجوز خلاف التحقيق والواقع تا ثم قال ان حقيق ابتداء قال الفاضل اي سواء نظر اه انت الى جعل واحد من المعطوف والمعطوف عليه بالاعلى
حدة قال لا يخفى اه جواب سؤال مقدر وهو ان الحد بتقديم المعدوم لان المتمم فيه تلك الوجوه الخارجية وهو الاخر حد اي الموت وهو
حدوث قال لا يخفى اه جواب سؤال مقدر وهو ان الحد بتقديم المعدوم لان الاخر مسموع بالاذن وهو وجوده في الخط ليس فيه بل هو الى عليه فهو من الروا
ل الاربع قال الفاضل والاربعة والى زهي او هو حد اي في الكتابة باعتبار اللفظي المنتهى قوله فقط بخلاف المعدوم فان المتمم اسم الفاعل والمتمم
اسم المفعول اورد قوله باعتبار ما صدق عليه وهذا وقع الحكمة اي منتهى وهذا تعريف الحكمة معه لا من قبيل الحكمة لفظا وضعيا اه لكن هذا موجه
في ضمن الاول قوله حيث جعل نحوا اي معنى الحكمة عندنا او طريق الى ملاحظة ما صدق عليه فيه في اعتبار حيثية المفهوم للمفهوم
قوله ومن لم يفهم اه اي من قال ان المراد بالمفهوم معنى ما صدق عليه الحكمة فقد ضل لان الوجه يعني المفهوم والتعريف لا يعني قوله
يستلزم التقديم اه هذا بعد الكتابة واما على الكتابة فالامر بالعكس فافهم والحاصل انه اذا كتب لفظ ادم ثم او لا يجوز

التقدم الاربعة الاشياء الحقيقية والاقتران يوجد بسببها متوقعها واما الالفاظ فيوجد الاربعة على الحقيقة باب الحسن بعد الفعول بالبيان
اراه قوله فتنة اتفاق الكل في التقديم ولهذا قدم الافراد ابتداء قال الفاضل الاشتقاق اه اعلم المقصود في الاشتقاق تقليل اصل الوضع
خصوصا تقليل الحروف لان الحاجة يحصل بالكلمة والزيادة خفة ولهذا قيل وضع الحروف الاصلية والابتدائية فاذا دخل لفظ في عدد الاصول
فهو منه والا فمن التراخي فالاخفش والاشهر اهل فلا يرد الاشكال التي عرضه لذين من العبارتين الى الاول من انه اشتقاق اتفق من النوع
واخذ من اخذ بها لا يخرج مراده وبما في الا يخرج الامر بالكلية وقد يحصل بتغيير الاصل قال الفاضل ولا يخفى ان هو بعينه الاشتراط المناسبة
في الاشتقاق ان يكون ظاهرا وغيرها وجدت من الخواص والعدم قبل التشبيه فلا يخفى قوله لان التاثير بحسب اه وان يكون لازمة اي موجودة
حقيقة في محل الافراد ولا يكفي الوجود في الجنس وهذان الشرطان ليس موجودين في الغلام والتسمية وجدها كما وجدت في الضرب فكل الفاضل غير لازمة
لان اكثر الكلام يوثر بتعجيل اللذة قال الفاضل وما يترتب اه يعني ان تاثير السمع في النفس والتغير في قوتين الا في الجنة صفة بلا انتهاء وفي الجهنم
صفة بلا انقطاع يترتب عليهما في الاول الانبساط الكيف والتفرح وهو الانفعال وسمي النفس في العباد وهو فعل وفي الثاني انقباض النفس واستواء
واسمي الاحتراز من المحاذاة وهذه الانفعال والافعال من حيث هم هذه الحالة الالفاظ واصوات ونعمت ومذروت ومنعوت في نظر
الى الجمع وسمي بهذا زيادة تفصيل قال الفاضل كلي اي وجه كانت اي بلا اعتبار الالف والام بجهة التاثير من الحاء والام والميم
فهذه الكلمة بين وبين الاقدام في الجمع التاثير فلا يتصور الاشتقاق بينه وبين مشتق التعلق والمتعلق فاي صلة ان مولانا عبد الغفور الفاضل
بعد ما بين هذا الاشتقاق فاه على عدم صدق تعريف الاشتقاق اقول ان قصد الشارح من قبل ما قيل هذا الدعوى الهداية من الله قال الفا
ضل فان تقابلها اي وقلبه سنة وباعتبار الهيئات تبلغ اربعة وعشرون وما عداه المهملات لا يخرج قوله انتهى قوله الاشتقاق
في اللغة الاخذ الشيء فهو متوجه لانه بمعنى الاخذ فالمراد واخذ من الحروف اليه قوله باعتبار الهيئة بقرينة حمل الوجدان عليه وبقرينة
باب التفعيل قوله فترة احدهما الواو التعبير لان هذا الارتداد يجري علم الاشتقاق قوله ليس اه فلا اه لانه ليس بجمع ولا
بيان الاثبات فحقه فظهر ان الواو التعبير والاقيل يجمع فافهم قوله لا بد من اه لا مثل التعبير قوله فلا حمل المقتل اه وفي نسخة
الاشتقاق الى المقتل ما لا يخفى قوله لبيان الواو المحذوفة يعني ان الهمزة اه التقسيم والاحد ولا احد فلا اعتبار قوله للتسمية والكلام ما صدق عليه فالمراد اللفظ
قوله فيه تاثير لان الجمع تاثير الثانية والام الغرض لا ما زاد من الاشتقاق قوله مطلقا اي مجردا في الاعتبار قوله لانتفاء الكلية صحيح اه لان التاثير
بوجه ما حاصل في الصحة وهي خيوط اه اركه ولان مجرد التاثير موجود في الكلمة والكلام فيما يجمع وهو مشتبه فلم يكن الامر واشتقاق بالكسر قوله
في التشبيه مبني لان هذا التاثير اقوى في الجمع قوله بعيد من العجم بان الحث سببي فلا يجوز تشبيه الاشتقاق قوله بعض افراد الكلام الذي
هو منه مثل الشتم والتقدير مثلا قوله يختلف بحسب الشيء من مثل ان الشتم الغليظ يورث الى وحدة مع بعض الى بعض ويوقر سرور

ومحبته

ومحبته من الحقيقة الى الشيء فلفظ الشيء من تناول المتكلم والمخاطب وكذا اي الى الاوقات والاحوال الى علم الذي بعد هذه الاية اعني ان المناسبة
باب الصحة وباب الصحة والكلام ظاهرة وسرية الى الفهم ولكن بسبب الغاية فينبغي ان يفهم الاشتقاق من الصحة ويجعل موضوع الكلمة لفظ
الصحة وموضوع الكلام لفظ الصحة على الاول الاول المذكورة لا الثاني بعد الوقوع فلا يرد المعارضة تاملي قوله وحاصل ما ذكره اه يعني ان هذا
الحروف لها وجهان من الحق في الحقيقة قوة وتاثير في الاسماء والاشياء والامر من المدلول الالتزامي ما لزم لفظ من حيث هو هو
مع قطع النظر من المدلول المطابقي وما لزم المدلول عقلية كدلالة اللفظ على الاثبات فظهر ان في الدلالة التزام قوله لا يخفى لان ما اخبر مناسبة في
اشتقاق هو المناسبة في المعنى المطابقي ولازمه قوله اي نفس الكلمة اه والضمير مؤنث راجع الى الكلمات الثلثة قوله اي صورة الترتيب اي نفس
هذه الكلمات لا معانيها وما صدق عليها قوله فانه يترتب عليها يعني ان هذه الالفاظ ثلثة هذا هو من قبيل الاصوات ومن الحق رد
الحروف فيترتب على هذه الكلمات ما يترتب على الاصوات من الفرح وهو الانفعال وهو التعجب وهو الفعل هذا هو الصوت الحق وقس عليه واعلم ان التاثير موجود
في كل الالفاظ لان الالفاظ حواصي كهر في خلاية النفس قوله عند الكلمات اه اعلم ان النفس بهذه الافعال والانفعالات في الطبيعة والعرق
ونحوها حتى بكاء وغيرها وقس عليها كل الالفاظ من هذه الالفاظ وثبت مع قطع النظر الى المعنى قوله لهم الكلف من الحرف اه يعني ان المعنى الذي فوق
لازم لهذه الحروف فالقوة لازم من جهة اخرى ومع قطع النظر في معنى المطابقي فظهر الفرق من تاثير اللوازم فافهم اعلم انه ينبغي ان ينظر الى المناسبة
باب اللفظ والمعنى مثل القسم الذي هو الاكثر الضعيف والقسم الذي القوي فالمناسبة بهما في الصفة الخصوصية ومثل القوة والضعيف فالمناسبة في المعنى المطابقي
في نحو غيره لانه اي لكن من جهة اللفظ الا المعنى فاقتضى كل قوله ملكت العجال اه فان قلت في المثال الاول معنى تضمني وفي غيره الالتزامي تامل قوله فذلك
اي نتيجة ما اخذ من تلك واذا ان كذلك فالصحة نحو قلته وسيمة قوله منه اي الاقدام شبه هذه الالفاظ بذوات الاقدام لانها تاوي الاقدام
حمل الالتزامي لاجل القوة المفهوم التزاما من جهة الحروف يعني القوة في نفس الاطلاق والاصوات في اخراج المعنى فاقتضى فرق اخذ من مناسبة اللوازم و
ان الاول الاصل الحقيقة قوله واما الصحة اه جواب سؤال مقدر وبين وجه الاشتقاق ابتداء قال الفاضل خست كرده اي جعله مرضا نحو التاثير ظاهر
قال الفاضل يعني ان في الكلام التشبيه اه فيه لا يتوهم من ظاهر الكلام من قوله وقد يجري الاسم الى ما قبله فيعود الى هذه النسبة من قبيل اطلاق الدال الاثر
على الدال المنزوم تامل قال الفاضل الاضافة فوق الاثبات اه هذا من تاثيرات هذه الحروف فاحفظ قال الفاضل لوجه التانيث لان الجمع مثل الجمع
ثبت قوله لكونه مسندا الى الجمع اه لان جمع مؤنث الاجمع اخذ كرام لانه مخصوص بالعقلاء وكذا الجمع المكسر العقلاء بقول الرجال جاءه متبر قال الفاضل
قيل جمع اه على خلاف القياس قوله فانه جمع الكلمة الواحدة تقريبا لا حقيقة فافهم قال الفاضل الى محل المعروض اه يقال عرضه حالا الى المكان اه ظهر بها لبيه
محمول على الحالية اي محل قبول الى جنة قوله قال الصاحب اه يعني ان الصحة بخصوص الجسم قبول الصفة فرع لا يفيد والتنبيه الى ان الصاحب اقل
لا الصفة تدل على اجتناب البعضية ولا خالية بعد التخصيص والجمع الكثير كما ان الرحمة مؤول بالاحسان بما قبل الاية واجتناب التاويل يحمل ليدل على

على الغير لا في المذكورة فلفظ قريب اقرب من قريبه ومن قال ان الطبيب يشير الى البعض كان المحكي يشير الى الاوجه فلم يزد وقال ان يعبر عنها ببعض الحكم الاظهر
لبعض الذي يهم الحكم ولم يقل كلها موافقات لما في الاصل فالاضافة في الجميع الثلثة بيانية قوله يؤاه وجه الصلاحية انه يفهم من ظاهر عبارة الفاضل انه تاويل
بتقدير المضاف قوله ليس الا بعضه فليس التانيث بظاهر بالنسبة الى لفظ الحكم نظر الى الواقع تامل فيجيء تذكره اعتبار التاويل قد سبق قال الفاضل تعريف مصطلح عليه
ما صدق لفظ وضع اه قال الفاضل كما في صور لام العهد الخارجي اعلم انه لا يدخل العهد الخارجي الا يوم المعرفة فرد من الجنس نوعيا في ذلك النوع او افرادا فلا
بد الا ايل لفظ الكلمة بهذين المعنيين والثاني اعم من الاول قال الفاضل ولا يبقى هذا اذا يقاطعه اه من والتبعية فيه ويقال هذا الشيء مطرد اي جاء
وكان مطرد اه ومنه الاطراد في الجنس وفي الاصطلاح يقال ان طبق الحد على المحدود طرد اي صح ما صدق عليه التعريف صدق المعرف فيرجع المنع وعلى راي صح ما صدق عليه
المعرف صدق التعريف فيرجع الى الجمع والى اختيار المنع او الانتقاض يعني اولا من التعريف لانه المحكوم به هذا مزلق الاقدام اعلم ان في الاطراد نوعه ملحوظ في
لا في الجمع ومن خذ ونهاية لا يدخل في الحدود وفي النهاية فاختير في الاول المنع وفي الثاني الجمع فافهم لا تغفل قال الفاضل والتعريف اي تعريف المصطلح عليه
لا لفظه قال الفاضل ليس الا بطبيعته من حيث لا من حيث الوضع في ضمن الفرد لان التعريف لكشف ولا في ضمن جميع الافراد لما مر ولانه لا تعرض في التعريف لافراد
لانه لا يمكن معرفة مشخصات كل الافراد في جميع حيثية الوضع قوله لانه المبحوث عنه فهو الموضوع قوله بهذا المعنى الا ان يقال عنوان الشيء وله
او ابتدائية اي لا يقتضي ان يجعل هذا الاعتبار ابتداء ووسطة الى التعريف وان كان متحدا قوله وكونه اسم ملاء فلطرد بمعنى النوع قوله فلطرد اليه
كليات ثلثة الملكة اليه التركي ان يخطر بباله لكن لا بالاكتساب الحد على المحدود طرد اي على لا يتم المعرف به ونهي فيما معنى الزيادة قال الفاضل انه لا
صدر الاسباب الطرد يوم بمنزلة الا يقال ان هذا التعريف مطرد الا اعتبار اخطاء من الحيل قوله عطف على اي اي بمعنى هذا الخطر في موضع الاستدلال مستقل وتوغل
حاجة الى الاستدلال الاول قوله بالمعنى الاعم والطبيعية والماهية حقيقة حكما بمعنى الواحد فاجتمع منه قال الفاضل وعلى تاويل اي يجمع الوحدة
الوضعية قال اه في قوله الوحدة خبر مبتدا هي الوضعية بيانية قوله وتاويل تسليم الا اه لا تعلق قال الفاضل لما تجرد التعريف اي في هل الاسمي الاجنبي
معرفة بالمعنى لان المعنى المشتبه غير مفيد قال الفاضل بدليل اي اعلم انه ان كان الثاني نصا في الوحدة تواضع في التثنية الجمع محقق على المعنى الذي هو الاول بالاول
قوله يعني اي وجه العناية ان المراد من الوحدة الوضعية لا الموجبة قوله احترازا عن القول اي فيه يكفي اشتراط التعويل قوله بان التاء مخصص فيه لان
ما خاص الناص ويجيء سعيه على ما بيان في الاصول قوله فيه الوحدة اي قد عرفت ما فيه قوله وكذا اي فيه اخراجا لما عرفت قال الفاضل وتسليم
ما تقدم اه منع ان التاء الوحدة الوضعية قوله وتاويل اي فيه مجازات الخصم وراء الفناء قال الفاضل طبيعية ثبت اه لوحدة الحيوان والمحروم
الاصطلاحي اي وحدة العينية وفي الزوجية وامثالها وغيرها لك مثل الوحدة الشخصية كالعين والعجم والمدينة والمكة والقضاء والتربية
قال فانه فرقية اي ان قال ان تصحيح صحيح فانت طالق فان كانت التاء الفرقية تطلق بصحة واحدة اصطلاحية والا كانت للجنسية لا
تطلق البتة قال ويمكن الايجاب عنه اي قوله اذا قيل صحيح يجري جنس الصحيح الاصطلاحي واذا قيل صحة بالتاء يجري فرد من الصحيح الاصطلاحي واذا

قيل

قيل الصحة في مقام التعريف يجوز الوحدة الجنسية كما لا يخفى وهو الملائم لكلام الشارح فيجوز نسبة الصحة الاصطلاحية الى الصحيح الاصطلاحي نسبة الثمرة الى
الثمر بغير بقال الثمرة على على النخل قال التاء الوحدة الجنسية والحقيقة اللهم الا ان قال الفاضل كما هو مصطلح النحاة هو لفظ وضع اه قال صارت الوحدة اه
جعلت الوحدة التي في الصحة اللغوية بالتنكير وحدة جنسية فالام في الصحة اللغوية لتحصيل اللفظ قد عرفت ان التاء الفرقية في الصحة الاصطلاحية النكرة
يقال صحة اي صحة صحتان قال الفاضل ويلزم منه ان لا اه قد ظهر النظر في نظر مولانا الفاضل قوله اي خلقية حال يقال طبع الشيء على صفة اي خلق
عليه فالوحدة والانثية منسوبة الى خلقت وهو ذاتية قوله كما تخصه فيه فان المفهوم فيما نحن فيه حصل من الاعتبار فالوحدة منسوبة الى الاعتبار
قوله فالمراد اه والاظهر يستحق ان الاتفاق الانثاني اي اعتبار الوحدة او اعتبار الجمع قوله بالنهاية بالكسر في اللغة الاتفاق وفي الحساب اتفاق
طائفة على تسمية الشيء بسم يتفق في جميعه الاول فظاهر معنى قوله اولا قوله يعني نقلت اي المطابقة بين الشيء والمجاز اعتبار في قوله
قوله اخ اللفظ اي اقول انه نقلت لفظ الصحة الذي هو الجنس الى المعنى الفوقي اخ اللفظ سواء كان مجازا او موضوعا الموصوف بالوحدة الجنسية
الفوقية الى المعنى الموصوف بالوحدة الجنسية الاصطلاحية اللهم اخرجه قال الفاضل يعني ان الصحة من قبيل الكاتب المركب لا من قبيل زيد الكاتب فهو قال الفاضل
تضاف يعني ان يتبادر حالة تقييد الا يجعل الدرجة موصوف ملاحظة صفة بلا تشخيص فلا يرد انه كيف واحدة عليه الوحدة لا يصدق عليه الجنسية وكذا
على الاضافة بينهما بل صحة اضافة احديهما بالاخرى لا تستلزم التصادق قوله كما هو الظاهر من قول الام بعد التاء بشرط مع ان الام في الاول
ان التاء بمنزلة كلمة لا تدرك لا يستحق ان يدخل اه فظهر الفرق اي لفظ كلمة تكرة نقلت الى المعنى الاصطلاحي وهو الفرد المشترك فيه ثم بعد هذا الام صارت
جنسا قوله من استدراك اي استدراك هذا القول لان الاول لكفى لدفع المنافات قوله لانه لا يكفي اي كلمة الدفع يعني لا يكفي القول الاول لانه اخبر الوحدة
اولا لان التاء قلت قبل الام فيحصل المنافات قال الفاضل قال الرضي اه فيه اشارة الى ان اللفظ في اللغة يطلق على ثلثة معان الفرد مطلق ومن الشيء من
الفم والتجم وقد يشتق بترتيب كما هو بان قدم الاعم ثم الاخص والثاني اعتقد ان الاقرب ان قرينة على الاول ولذا قال ما قال الخشي من الشيء من الفم بالنهش هو في
الصحة من كلمة معنى منه تكرر فيشملها قوله على سبيل الاشتراك ان كان موضوعا لا مطلق ايضا قوله او في ان لم يكن موضوعا له قوله على سبيل
الاشتراك ان كان موضوعا لا مطلق ايضا قوله او في ان لم يكن موضوعا له والاصل بينهما لانه هو الحقيقة قال الفاضل ثم استعمل اي صار في
الملفوظ به مثل الدينار ضرب الامير اي مضروبه قال الفاضل هو المراد بهما يعني اخذ من المعنى الثالث قال الفاضل خروج المعنوي لانه ليس بملفوظ بل حقيقة
قال الفاضل لان تقول اي يعني ان المراد من تعريف الصحة لفظ او ما يجري مجراه وضع لمعنى موضوع فاقتصر لدلالة باقي الكيفية على ان المراد الصحة
موضوع على موضوع وخص باللفظ لا صلة فلا جار ولا تقل بل الاقتصار ثابت قال الفاضل ولعل الكتاب النقل فيه مبني على ان الذي اه يعني ان الاستدراك النقل
ان لم يكن مبني على قول المعنوي لانه مبني على ان الشيء ثم اريد والا لفظ في استعمال الاعم الاخص من المعنوي فيجوز قول المعنوي على هو النقل قوله ان
من الوجه ان المراد الفاضل يمكن ان يكون ان ارتكاب ان النقل بالخاص الاصل الذي مطلق في الاول اما الحاجة الحكم كما قال الرضي

[illegible]

بالنظر

الدليل والحاجة اعلم ان الفاضل يدعي ان المنوي يصف الالف مثلا ولفظا كمي وموضع للمعنوي اعتبار وموافق لاعراب النحو والصرف ولهذا قال الشارح المحقق
يدعي ان المنوي هو نفس المعقول فهو كلي اللفظ لا حاجة الى اعتبار صحة لفظ موضع له كما لان الضرورة تقدر بقدر الحاجة ولا ضرورة الى اعتبار التصنيف لهذا امر
فق لاعراب المقصد لانه لم اعتبر والاختلاف الاول واجبر والمقدر اجر عليها فلا يجب وجه هو موجبا قوله فقسم منه الحسي قدر ما مراد المحشي بالامر يريد عليه وارجع اليه
الرضي قال الفاضل فكما لا يتم مذكوره فاذا لم يكن منظور لفظ لا يتم لفظا واذا لم يكن لفظا لا يتم مدلولا منظورا كما الدوال الاربعة فانه لا يتم مدلولا لو
بنوع يكون منظور بعد قال الفاضل فهو ذاتية وهو المناسبة الا المنوي يصف الغير رجع الى المرجع مثل الغير والحاصل ان المنوي ليس من مقولة الحد فيمتنع كونه
لفظا حتى لم يوضع لفظ فيتم معنى والا لم يكن دال الاربع بمستعير اللفظ يحتمل فانه اقول ان هو مستتر في ضرب اردنا ان المنوي مستتر في ضرب هذا من اخبر
لو الاعدم الشك قوله صلا الا العقد حتى يتم المنوي ملفوظا اقول الاسرق لهم الفاضل ليس من هذا التحرير بل الاخير فهو عارية قيتم معبر عنه بلفظ مستعير لا بلفظ
خاص موضوع له في هذا التوبيخ ليس في نحو زيد ضرب بل في قولنا الا المستتر في زيد ضرب هو في التاكيد فهو في الاستعمال ليس كسائر الاستعارة تاتي فكذا قال مولانا جامع ولم يخلق
المنوي لفظا اي يتم تحرير المحشي مكتسب قوله كيف لا اي ولا يجوز الى فاضل بان المنوي والفعل فانه اجبر اعتبار محذوف ضمن الفعل قوله قال قلت اي يعني الا المنفصل والمتصل كلاهما لفظا
هو فالمنفصل خير المتصل فلا يحصل الانفصال الا الا المنوي قال الفاضل على قوله ليس الا لا قوله وبحكمي المنوي تقعن على معينان في والافرد يحيي الاول والاول الثاني
قال الوضع والمراد باعلام اي يعني الا المراد باعلام هو المنوي مرجع الرفع الغير الا المصدر قوله فطفق على قوله ليس الا على قوله الخارجية اي المنفصل عنه اثبت فكيف المنوي
لا فيه التوهم المذكور وهو الى اي جهة المناسبة بين الذي لا اثبات قال الفاضل على تقدير وجوده يعني ليس بمحذوف بوجوه حقيقي اذا الملفوظ خير المقدر و
لا لفظ التقابل باعتبار الحل والى اصل الا المنوي ليس بما يتلفظ والا فرض وجوده قوله الواجب الحذف فلا حاجة الى الوقوف اقول انه لا فرق بينهما قال الفاضل في
بعض الحصول الاحيان يعني ان ما لا تدل الى لفظ حقيقة بالنسبة الى الام والام بالنسبة الى الهاء وهذا ما لا يكون في بعض المقصدات قال الفاضل بمقتضى هذا التعبير يعني
ان صحة التعبير فتحقق بلفظ الانسان فيه الاعتبار التكلف من المقصدات قال والا موارث بنت اي وعلى هذا يكون الحجر اياه يتم اعتبار لفظ بالنسبة الى الحقيقة الرضية قال صنف
ما لا يحتمل كثيرا اي في بعض الاحيان او موارث قال الفاضل وهو مخالف لما عليه اهل الا الكلام النفسي اعني المعنى قوية بذاته واما الحروف مخلوقة الله تعالى و
ه ثة وقائمة بجبرائيل وبذا الجبر يعني ان القارئ هو الجبرائيل وكتب وانزل الفاظ حقيقة قال الفاضل على ما انزل على الانزال قال في غير الا
نسب اي في الملائكة وجبرئيل قوله جبرئيل يفهم من هذا اجوبة الفاضل قوله على اعتراض اي خاطر الحال ملفوظا بالفعل اي قوله ان صحت الله آية
يعني ان هذا القرآن المتلو والمركب من الحروف والحادثة الدالة على الكلام النفسي القديم لا يقال له لفظا بالحقيقة الى الله تعالى مع انه يقال له صحت الله تعالى باعتبار
انزل دال على الكلام النفسي القديم فاعتبر ان الحادثة الفاظ في النفس لانه يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان لان هذا الحروف قرآن
جبرائيل ثم الرسول ثم تلك الحروف هذه الحروف كما دلت على كلام النفس بعد من كلام الله تعالى وجعل مجرد علامة بدا لا يصدق تعريف اللفظ على حروف القرآن
بالنسبة الى الله تعالى مع انه لا يصدق بدون هذا الاعتبار فاخذ احد شارحي مراد المحشي والفاضل الرد وما ماخذ حجره هذا المحشي يقول فلا مرفقة ماخذ حجره

قوله لا فيما هو قائم

قوله لا فيما هو قائم بذاته تعالى هذا مذهب بعض بلغة لان الكلام في كلمات الله التي وصلت الينا قوله ثم لو اراد بالحجة قال الفاضل الزمر هو اجزاء التعريف يعني ان المراد فيه في الاول فلا
الى قيد الجمع وان دخل في الثاني هو اذا ثبت قيد بالاول قال الفاضل حاجة تلزم يعني لو اتيح في الثاني وان لم يدخل في الثاني الاول يلزم ان يكون التعريف باعتبار الاول فقط
والثاني جنس قال محشي هو وجه كالفظ والوضع الاول فضل بالنسبة الى الدوال وفضل بالنسبة الى الحادثات والثاني بالعكس قوله قيد بذلك اي تحرير مناسبة هذا هو
قوله معنى هذا النقاء اي جواب عن سؤال مقدر هو انه يفهم وجود القيد لا يعتبر لانه يقال في اكثر الحال لم يتحقق الخلاف وهو موجود في غاية البعد وفي العلة يقال لا حاجة الى قوله
وهو معدوم وهذا من خاصية اللفظ الاعتبار وما ذكر فيه من قبيل الثاني لان القيد هو من الاعتبار وهذا لم يكن الحاجة الى الاخر في حاجة الى اعتبار القيد وان وجد
القيد في الثاني فهو وجه الاشكال المذكور قوله فما بينهما اي علة المعلول يعني كيف يدخل واذا دخل كيف يجر فاعلية في الصحة لانه يدل على الحقيقة المعنوية قال الفاضل
وقارئ عذب لانه معرب باعراب قوله واما كيف ثابت في فوق صلا يقال اي هو الدور الاتي هو من قوله وهو الدور الذي فكيف يهدم هذا الدور في الاسم
وهو في حكمه اي نحو فلان محمود يخلق فيه المسرة شيء قال الفاضل بالجبر بها وشرطا الاخذ ان متوقفا على الاشتقاق وهذا لم يذكر التعليل قوله لانه معدل لا يتحمل
لانه اسم جامد فيستوي فيه اي لانه يستوي فيه الله تعالى قال جعل الشيء خيرا اي فصل التخصيص جعل في اللغة فوق قوله اي اشارة الى المناسبة في المعنى
بمنزلة الخبر وهو الان قوله كاستقرار الشيء في الخبر ولا يعني وان لا يجري الحال قال الفاضل كثيرة المفردات مثل الخصوص والعموم مثل الاول والاعلام وسم الاعداد
والخصوص والحروف ومثال الثاني المشتق والجمع والتثنية فانه موضوع بالوضع النوعي مثلا يقال اسم اي على مشتق من المضي على من قام به المعنى وقس عليه
غيره قال الفاضل والمركبة الى الزمن مثلا يتبين التركيب في زيد قائم موضوعة بالوضع النوعي الاضافي بالاثبات والتركيب الاضافي لا اضافة وقس عليه غيره اعلم
ان الوضع على ذات الاعلام والاعداد خاص وهو في اسم الجنس وغيره خاص لان الرجل مثلا موضوع لمعنى واحد وهو جنس الرجولية والاجزاء كثيرة ما صدق عليه الجنس وهو الافراد
في قوم فانه ينطلق في مواضع كثيرة قال الفاضل ولا يدخل في الوضع بمعنى اي هو سؤال مقدر وهو ان الاطلاق الفظ الواقع في التعريف لان الصحيح في الاول خلص الى المعنى
فاجاب بانه لم يخص بقصد المعنى قال ان الجزء السابق وهو لا يوجد فيه اي لا يوجد في موضوع في اكثر ولا اكثر حكم الكل قال الفاضل يتجرد التحقيق يعني ان لا يوجد فيه قال
لا يجب الحكم اي يجب جعل الواضع لا يجب الحكم يعني التخصيص الذكري لا الحصر قال وباء التخصيص يعني في يعني ان تخصيص العام بجارية بالنسبة الى المجرد الى الاصح والنو
يهر قال وباء معنى اي فلا حاجة الى التقييد وغيره قال وما وضع له خاص كما ان اسما مثلا موضوع لكل افراد نفس المتكلم لكن موضوع منها واحد قوله كما في المفردات والمركبات
وفعت واحد على معنى عام لكن الموضوع له واحد منه فالوضع عام والموضوع له خاص والمشتقات وفعت بقاعدة الاشتقاق وهو جهة المناسبة بينهما مثلا
ضارب موضوع بقاعدة الاشتقاق لذات له الضرب فالموضوع خاص والاصول افراد ما قوله والمعنى اي فانه كالمعنى في الموضوع وهي المشتقة في الموضوع
لانه وضع جميع المعنوية باعتبار انها عبارة عما تقوم بالمعنى كما مر قوله بقيد التوطي في هذا المقام استحال قوله فيجب زيد بالعالم اي اعني زيد بالعالم
مختصا اي العالم به اي امر بزيد تامل قوله اي الاثر يعني ان الحكم بمعنى الاثر كما في حكمه اي اثره قوله والاشتراك اللفظي في العالم لا المعنوي لانه اي في الو

قوله السر في تثليث القسمة اه دفع طايره على التقسيم منه الى ان الرسيد الواحد منهما اثنان وطريقه ان يقول ٤٩
وليس باسم او فعل وليس بفعل او حرف وليس بحرف والى الرسيد التقسيمات بقدر ما يمكن فلا وجه للحد لانه يمكن ان
ان ينقسم الى اسم مرتجل ومنتقل وغير ذلك وكذا الحرف وحاصل الدفع ان الذي يرجع هنا الى تعريف الكلمة مرتبط اف عنها البحث
عن احوالها المتخلفة اعرابا وبناء من حيث وقوعها في التخاطب فهي تباين الاحوال واختلافها حاصل وصف في الكلام ملحوظ
في التقسيم فقسمنا الى الثلث تباين احوالها والحاجة الى الزيادة لانه لا تباين في احوال النوع الاسم لان احوالها تناسب
وله بالتقابل وكذا احوال النوع الفعل والحرف فلا حاجة الى الزيادة فيجب الاحوال فانا حصرنا في الثلث عبد الرزاق افندي
قال مفهوم من عبارة السلكوتي وهو ان يكون تابعا الى قوله وبهذا ظهر ان اثبات معنى الحرف بان يكون السبب لملاحظة
معنى الحرف على المعنى بالاولى ان كان اثبات معنى الحرف بالمعنى الثاني يكون الابتداء وجهيا وصورة لملاحظة السير في اخبر
جائز لان السير بلاحظة بالذات بلا احتياج الى الابتداء اذ لا يكون يكون السبب لملاحظة معنى الحرف والا يكون سببا
وصورة السير لملاحظة حسام الدين بكلي احمد افندي اه العلم بالحد بالشيء وعلى هذا لا فرق بين معنى الحرف
وكل رجل الا ان الفرق كون مفهوم كل رجل ملحوظا بالذات ومفهوم الحرف ملحوظا بالتبع بكلي احمد افندي

وجه الاولوية ان الاولوية في المعنى في لفظ المعنى بعيد عن الفهم وظاهر قوله الحق عبد الغفور يلزم انكار ذلك البعيد بالجملة افندي قوله ولذا وفيه اعتبار لو فيه المعنى حين قال الشيخ قد ذكر الحق
ولم يجوز فيه ذكر ولما الفقير يجوز الى البعض المذكور سابق واما هنا فيه لان المراد بالمعنى الاول مدلول المعنى بطريق الصحة الدال بوجه المدلول وبالمعنى الثاني اللفظ ١٢ ٥ ٢
قوله مدلول الشيء الثاني اي في المعنى الذي يجوز عند الوضع وهو مجموع الشيء الثاني والشرطية ولا يخفى الشيء الاول فيه وهذا اعتراض بعد عبارة عن المعنى الثاني لان
تخصيص بالذكر اضافي بالنسبة الى الشيء الاول لا بالنسبة الى الشرطية بالجملة افندي

وعبد الله غير حال العلمية لا يتكلم صفة بل يتكلم مرتين وفي حال العلمية يتكلم صفة فإن قلت لا نسلم لأنه لا فرق بين حال
العلمية وغيره في حال العلمية التكلم فلنا هو احد بالتكلم صفة التكلم بحيث يجعل المعنى للمفرد تلفظا ومعنى مفرد عبد الله على
لا يحصل الا بتلفظ مجموع عبد الله لا بتلفظ عبد فقط ولا بتلفظ الله فقط ولكن المفرد ومعنى في عبد الله في حال الاضافة
وهو العبودية والالوهية يحصل بتلفظ عبد فقط وبتلفظ الله فقط بمعنى العبودية يحصل بتلفظ عبد فقط والالوهية
بتلفظ الله فقط انتهى ـــــــــــــــــــــــ قوله فإن حصر قطعي لا مجال اه لكونه مستفادا من الدليل وحصر الكلام في الدليل
استقراء ثم لا نعلم كونه مستفادا منه ـــــــــــــــــــــــ قوله لم يعني دفع ما يتوهم من النظر العقلي ان اللزوم قطعي غير ملاحظة
فاجاب بقوله يعني ـــــــــــــــــــــــ قوله بجهة اه دفع ما يتوهم ان ثبوت المعنى السؤال بقوله ولا يتأتى اه مساواة
على الظاهر لان فيه اخذ المعلول في العلة لان كون لا يتأتى اشارة الى تقسيم الصحة بين قف على الكلام فيكون بمنزلة
ان كون ذلك اشارة لاجل اشارته على الكلام وهذا لا يثبت تمنع فاجاب بقوله بقوله يعني ـــــــــــــــــــــــ قوله بناء اه جواب
وهو ان الام في اسم الفاعل والمفعول موصول بمعنى الذي لا حرف تعريف فلا يكون المقدر معرف بلام التعريف بل بل الموصول
فاجاب بقوله بناء على انه اه مساواة فيه اختلاف اما كونه موصولا في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث لا يتوهم
بقوله كون انه فعل في صيغة الاسم ولهذا يعمل وان كان بمعنى يقضي بمعنى الماضي واما ما ليس في معنى الحدوث من قبيل
المؤمنين والكافرين والمالك فهو من الصفة المشبهة والام فيها حرف تعريف اتفاق كذا صرحنا المطول والسيد

قبيل هذا

يعني ان الذي فيه وضع الالفاظ والكلمات موضوعات هاذا مقام نقض تعريف الكلمة فلا يرد ما قال مولانا عصام الدين قال الفاضل اي مشخصة يعني الالفاظ المجردة في المعنى
مخصوصة وممتازة ومشخصة عن المعنى والا قال او مركبة اي غير مخصوصة ومشخصة باللفظية بل ملحوظا بالمعنى وبالتركيب قوله وهاصل الرفع اه يعني ان التعاريف بالمخصوصة
والمركبة بمنزلة ان يقال غير مركبة او مركبة فافهم قال الفاضل من حيث اه جواب سوال هو ان تعريف المعنى بالمعنى غير جامع لخروج الشخص الانسان في الموضوع في يا
زانية لفظ هيوان ناطق فانه موضوع لكل حقيقة موضوعة مع دلالته جزء اللفظ الى جزئه وهاصل الجواب ان هيوان ناطق وان صدق على جزئه معناه لان
معناه هيوان ناطق مع التشخص لكن لا يدل بالوضع العام بل بالوضع الخاص ثم قال الفاضل وذلك اه يعني ان اطلاق المعنى بالمعنى مع جعله نفسه وخلق به معنى
مصدري وهو الوضع في صيغة فعل بحيث فهم منه ان المعنى موضوع على تعلق وضع اللفظ بازائه لا بعد ما ان افراد المعنى بعد الوضع وان كان بالاثبات لان الوضع بسبب
الافراد فهو قوله بسبب لا يعني سببه فالتعبير بهذا العنوان ليدل على العبدية الذاتية لا زمانية فلا يرد ان تحرير الحشي لا توافق تقرير الشارح هذا من فضل ربه قال الفاضل
نظر لعموم المراد وهو المعنى الجاري وهو اراقة الاتفاق مع الوضع في الزمان اعلم ان هذا المقام فيه مشكل هو ان كلام المحشي على تحرير الحشي لا يوافق خلاف الواقع
لكن اوضحها المحقق من المحشي قوله فانه يعني الناظرين في الشرح اعني قوله موضوع المعنى المتعلق بالافراد لانه جزئي الى قوله من قوله تعالى في الخلاف المشحون بعد الوضع
انما هو مع قوله ومعناه الكلام المحشي المعنى قوله على تعلق فان ذلك المعنى به لا بسببه قوله لا يستقاد منه اي من التعليق المذكور مثل قوله تعالى الرق والرقة فاقطعوا ايديهما
يعني فيفهم المفهوم من كلام المحشي بسببه افراد المعنى الى الوضع مع ان الامر بالعكس فيتعلق الاخ الكلام مجازا لان اه في الحقيقة وارتكاب ما يؤدي اليه قوله في اصل الحال
الشرح اه اعلم ان هذا المحشي اخذ من كلام الشارح في ظاهره تقريبه قوله بعد الوضع وقال الفاضل المتصف يدل على الحال لانه اسم الفاعل فالمراد متصف حال الاسبية
حقيقة الاسبية مفهوم ومطلوب تقريبه بعد الوضع وليس هذا مراد الشارح والفاضل والا لحملت كلام الفاضل على ظاهر الشرح كما مر آنفا والا اخذت قوله بعد الوضع
قرينة الى هذا الحمل هذا خاص فتاك وجه ما كدر كه قوله جعل معناه اي معناها الحقيقي المجازي الجاري الغير المستقل في الخصوصية الموضوع له بعد الاستعمال في مجاز
قوله لا تاكل من هذه النخلة اي لا تاكل من ثمرتها مثلا لا تاكل من هذا القدر الظرف وهو منزل منزلة الظرف وهو بمنزلة الدال قال الفاضل بطريق الشارح
اعلم ان ما يؤدي الى قسمي بطريق القريب والبعيد تدبر قال الفاضل من حيث اه هذا قيد الارتباط بان المبتدا والخبر فعبد الله مفرد من هذه الحيثية والا كان
مركبا من حيث انه اخبر باخبار فعبد الله وهو الحيثيات وفي لفظ هيوان ناطق المذكور جهات الثلثة احدها ما يدل على الافراد وهو عدم الدلالة على جزء معناه من
حيث انه جزء معناه والثاني الاخير وهو جهة التركيب والثالث الدالة على جزء معناه الجنسي وهو يتعدى الى التركيب ولم يعتبر الفاضل قيد الاحتراز عن هذه الجهة
لانه قد علم بالمقايسة الى الكلمة فيعتبر الحد ملا يدل على جزء معناه من حيث انه جزء معناه وما جهة الاخير في لفظ عبد الله وهيوان ناطق فلا يحتاج الكلمة اليه فيما
ولذا لم يشر اليه الفاضل في كتبه واما ذكر الفاضل الحيوان ناطق فيه فلا امتياز كونه موضوعا عن كونه مركبا بحيث يدل من حيث المعنى قال الفاضل مفهوم من الكلام اه اعتراض

على الراضي

على الراضي بانه لا فرق ولا اختلاف بان النحاة والمنطقيين قوله صدر الكلام اه وحاصل كلام هذا المحشي ان الحاصل اعترض على الراضي واستدل عليه بسبب قوله ولا ينبغي
ان يجتزئ اه اي لا يليق ان يوجد ويأتي بالالفاظ من المعنى بمعنى الشرح اي الالفاظ المشرحة معناه قوله وحاصله الاعتراض لا ما قال الفاضل قوله والدلالة
على الافراد وفيه تشنيع على الفاضل وليس بمحل التشنيع يظهر لمن يلاحظ كتاب الراضي قال الفاضل وهو الكلمة اه يعني انه يفهم ان اللفظ موضوع قال الوضع معناه
بعد الوضع لكنه يعارضه ايراد لفظ الوضع ماضيا مع الاصل تاء فيه من وجهين قوله مع ان الجزء الاصل اه مع ان الاصل عدم الفصل بالاجنبي قال الفاضل فا
سيقع صيغة السبق الزمان للسبق الرتبي اي الذاتي فلا يرد انه يفهم من قولهم حيث التي بصيغة الماضي انه متقدم بالزمان فيه في قوله لكنه معارضا لحيث الزمان قوله
بل المعنى على يعارضه بقرينة ايراد ما يعارضه بصيغة يهم ولهذا المعنى هذا المعنى الحقيقي الاصلي لا المعنى الذي خلاف غير استعمال ومجازه مجاز وهو غير جائز لان المعنى
يعتبر تامل قال الفاضل هو لا يحتمله لان رتبته ما يوجد في الحال بلا فصل لانه من تتمة في الحال قال الفاضل لانه لا يوجد لانه ليست موجودة في الحال بل انه الايراد الذي محل البيع
غير في الوجود والمعنى قال الفاضل والا يسلم بناء على ما قلنا اه اقول قال الفاضل اذا لم يكن قرينة واذا وجدت زال الشيء كالجاري وهو الافراد صيغة اللفظ بالاوقات
بالاصالة والى على تعيين في الحال قال والا لتغير المعنى اه يعني اذا لم يتغير المعنى على تقدير جعله حالا لما يليه فالحال المتقدم يطلب قبل فالحق فلا يرد اذا لم يتغير المعنى فقد في الحال
فهو ما يليه الحال لغة والا يرد ان في هذا الشرح نوع تناقض ولكنه تامل والا تاخذ اه والا تاخذ من المضاف اليه والتاكيد فيه للتاكيد والمعنى لا تاكل والا لم يكن بحيث
فيه ما يتعلق بالحال قوله فلا يجوز ان يقدم وهو المعنى لا يراعي رتبة الحال وفي الحال موضع تام في الحال بالحال فيه حالية في الحال لا يتم بدون الحال قوله غير مقيد فاعلمه
قوله حال اي حالا من الاسم اي عدم كونه حالا من المعطوف فهو ظاهر لان الحال موضوع مذكور او عدم كونه حالا قوله والحق تخصيص جواز سوال موز
لهذا الحرف الاخير في الكتب المعتبرة فيه اختراعية فليست بمعقولة وحاصل الجواب انه استخرج الحالية بالنظر الى العلة وهو استبناء الحال الاصلي لا الى اختراعية
قوله على التاسع اه يجوز ان يقع حالا من الاسم ولا يخفى ما في هذه التحرير بالتبعية يعني هو الوضع لا باعتبار الحال مذهبا ولا باعتبار قوله من جوازه اه
اي لا يدل على قول المصنف ولا يرد خلاف جميع الاقوال قوله على ان الحال من الحكم ولا يجوز تقديمه على الحال قوله او كون المعرفة مشتركة اي للنكرة نحو جاء
شيء رجل وزيد راكبا فلا يجوز ~~[illegible]~~ ذو الحال نكرة حرفة ولا يجوز ان الحال يوصف نعتا لو كان الحال موقوفة او نكرة تامل قوله لا
جنسه الحال نكرة اه يعني وان لم يوجد وجه من وجوه التخصيص ويقال ان يقول ان الشرح يقع لانه حال في تجويز الحال من النكرة وجوبه ظاهر من يتبع قوله وما
ارسلناك الا كافة للناس وجعل البعض حالا من الكاف والتاء للمبالغة واقول البعض يقال ارسل الكافة الله الغفور قال الفاضل فانه معمول به جواب سوال هو

ان الحكم بينه هيئة الفاعل والمفعول وهيئة تركيبه قال الفاضل فحينئذ عاطفه لان عاطف على الام الحالة ولو لم يكن عاطفا في الحال تأمل قوله لا اقتضاء في الفعل
فكانه مفعول الفعل المتعدي قوله وعاطف على الحال المفعول لان الحال لا يكون في اعم قال الفاضل فان المركبات الاذن ظاهر لفظ المصدر يصدق القليل والكثير قال الفاضل
موضوعة بالوضع النوعي والتركيب الحسن اعني اهدى يدل على الاخبار يحتمل الصدق والكذب والاخذ يدل على الانشاء لا يحتمل الصدق والكذب والتركيب الاضافي
موضوع على الاختصاص يفيد التعريف والتخصيص وقس عليه سائر المركبات والوضع الشخصي لا يوضع الا لمفرد جملة كالمشتقات والمركبات وانما ثبت قوله سابقة
كالمصادر الثلاثية فالمسمى اعني ما من الواضع في التركيب الجزئي الا اذا تأمل قوله الى علم اللغة اي وان به بالشيء فكانه يحتاج الى السعي قوله الى علم الصرف
اذ لا بد ما يحصل الكيفية والوزن قال الفاضل فان لام التعريف والتنوين اذ فيقول هذه الكلمة على حدة فيقول الرجل مركبا وكذا رجل مع رتبة معرفا باعتبار وحده
كلمات وهو مسلوب فقد ذهب الرضي فقال احد منهما مركبا ومقابلته بالمفرد بالتركيب قوله جعلوا مجموعا اذ فلا يكون مركبا فالمقابلة بكونه تشبيه جملة تأمل قوله
قوله فانه بعد جملة اي واي مثل الفاضل برجل مع الرجل فانه كلمة واحدة مثل الرجل قوله كونه اي رجل مع التنوين قوله معاقبة لبناء اي الصيغة قال
الفاضل فان المراد بالاعتبار الفرع والمرجع معنى يشمل على سبيل عموم المجاز وليس مراد الفاضل انه في نفسه بالاعتبار بالمجاز باعتبار حصل المعنى لانه لا وجه للمعنى
فافهم قال الفاضل فاعرب المجموع بالاعراب والتوجيه المذكور جار بهما وليس مجاز البعض تأمل قال الفاضل فيه تأمل وجه انه يلزم على هذا ان يكون المعرب هو
المعرب لا التثنية والجمع قوله الى فهم وهذا لا يستلزم عدم الترتيب فلا يضر كما فهم من النظر قوله لان عدد الجزئي اي الاول والثاني
في التثنية فيستحق الاعراب لانه لا تركيب مع الواو فيه تأمل لان الحرف لا يوجد على الاعراب باي وجه كان قوله فيصح انه اعرب اه فيه اشارة الى ان الجزء
الاول في نحو الامرين لكن يصح انه اعرب بالجموع باعراب الكلمة واحدة قال الفاضل في المرابع وبنى ما قبل تاء التانيث على الحركة في مثل ضربت لانه جعل بمنزلة
وسط الكلمة تأمل قوله من الاقسام قوله مبني على الحركات اه بنى على التعليل قوله والجمل الفاضل بنيه على الشرح وبيان عدم الجامعية فافهم قوله فمن
اين حكم اقول انه يصح انه اعرب باعراب بحركات سبق بلا فرق قوله فلا يصح اذ اي في نفس الامر وفي الظاهر هذا هو الحق بخلاف ما سبق قوله بل يقول
اي بل جعل اعراب الفرد احد محتملات اعراب الاخر فتنوع الاخر معربا لا مجموعا قوله وهو انه اه يعني انه اشارة الى الفرق باي الاعراب بالحركة وباي
الاعراب بالحروف بان ما يثبت الاعراب بالحركة في الاول والثاني لانه يكفي اعتبار الكلمة بالجزئية كالاسماء الستة المعتلة فلا يرد ما قال الفاضل قوله
لا يقبل الاعراب لانه حرف العلة مثل الحركة ويجعل المجموع معربا فيوجد مقتضى وهو الاصل متعدد احد محتملات عامل ومعمول قال الفاضل ولما كان اشارة
الى الفرق

الا الفرق باي تنبيه اشارة باي عليه بان الاعراب في عليه في جزء لا اعراب في تابعه اشارة في الحكاية قال الفاضل اعرب وجه عليه المستقل فقوله مع انه معرب بالحركة
باعراب باي على الوجه الخاص فيه حقيقة لا مجاز بل غلط تأمل قوله اه هذا الجواب باطل اذ الحال على واحد وليس مثل كذلك قوله ان يقال لا نسلم اه يعني
المعتبر في اعراب في جملة واحدة واذا اعرب باعراب باي الجمع فيه المعيار مثل عبد الله قوله والمضاف معرب اه هذا الاعراب هو الحاصل في جميع الاجزاء
الا انه في اسطاعة فظهر ان الاعراب يجوز في اخر الكلمة بتقدير لا مكان كما سبق قوله على هذا اه اي على ما قال في جعل الجميع تقرير الشارح اذا فهمت فان قلت ما وجه تخصيص الكلمة
الواحدة بالكيفية بالكيفيات وغيره عموم المجاز وحالة لا يخفى فحينئذ ما قاله في تقرير كلام الفاضل عبد الغفور الحنفي الاذكر لجر العلم رحمة الله عليه قال الفاضل لا يلائم
يقول لا يلائم لان معرفة احوال اللفظ لا يعني قال الكلمة الفاضل فاهي لا جانب اي يعني قائمة مقرونة باعتبار اللفظ ومركب باعتبار المعنى وعبارة بالكيفية الى جانب
اللفظ يحصل منه النحوي لكن ان ذلك لا يعلم لا يجب في مثل الرجل ورجل كما سبق اقول انه اي الحكم الواحدة والاعراب مجموعة ولكن حكم الشارح حينئذ على قوله مجموعة
معربا تأمل الله الرضي قوله باعتبار جزء الكلمة لكن ينبغي ان يجوز الاعراب بان يقول معناه ما لا يجوز في لفظ الجزء بان قوله وفيه اي في قوله باعتبار كلمة او
الواحد الله الغفور قال الفاضل لجزء مثل عبد الله لانه نوع واحد باعتبار انه علم شخص ولا يدل جزءه على جزء معناه قال الفاضل وان اريد خصوصي اه مثل خروج
عبد الله وعلم جزء قائمة قال الفاضل بل يجب اه ولا يدل على معناه الله الساري قوله الوحدة الحقيقية فلا يرد انه ما وجه ارادة الاضعف قوله
هو الوحدة العلمية حتى انه لا يقبل الزيادة والنقصان قوله الوحدة يعني يوم القيامة تجالي وجبريا قال الفاضل مرتبة ومجاز يعني ان الوحدة الحقيقية
ليست في الحقيقة كلمة واحدة بل مركبات ولا يلزم في مثل حسنة توالي الحركات بل عدد كلمة والمراد لسنة الاعتراض الجاري الله الجاري قوله لان السبق اه يعني ان السبق
وجه الوجود خالية بالنسبة الى القيد الثاني لا الاول ويتحاد في الجنس لا يعرف فيه التعبير بالجمع من الدخول في الجنس مجاز ومجاز يعني ان الجمع
ليست قوله وبقي طبيعة الفلاسفة قوله محمد عبد الله لان الخبر لا يقتضي سبق الدخول قوله التعقل يعني اي تعقل الشرع بعقله انه لا يجوز الامر بالجمع اه قوله
لعدم اقتضاء السبق الدخول بل يقتضي ذهاب الاخر والزوال تأمل قال الفاضل اه اعلم ان التعقل يجعل الى الالزام بالصلاة والى الدلالة بالتبعية ويحتمل
الوجهين ويؤثر الاول صدور الدلالة ما فهم قال الفاضل عندهم هي احتراز عن مثل النفس والنطق قال الفاضل وعقلية اه فيه اشارة الى التوجيه
مغلوبة فدلالة النفس والحركة الارادية على الحيوان عقلية قوله فالمدلول اه اشارة الى حاجة الامتياز قوله فلذا مر وفيه حالة لوجه اشارة الى المطلق
ووجه اشارة الى الامتياز الى التباس بين اقوى قوله والمراد اه يعني ان المراد بها حالة العارضة وبالعقلية هي العقلية التي بين المؤثر والاثر والامتياز
بينهما من وجه بين قوله فالمراد اه وجه ظاهر قال الفاضل في التنقيح اه تقرير الاول انه ما وجه التخصيص في التنقيح بجعل التثليث بجعل احدهما
ظرفا وابدا بجعل الكلام قسمي مع الكلمة والجمع في الاول الجهة الوحدة ثم توجيه باي الاثنان من الاقسام من جهة الاحوال من جهة الوحدة

باي الاقسام الثلثة وهي كونه صحيحة فوجب الثلثة التي باي في الاحوال وفي تخفيف ان ما قال الاسم والفعل والحرف وصورتها كحرف وما قال كحرف الاصوات وصورتها
كحصول وهذا مبنا باي ما قال الكلام وصورته الاسم والحاصل ان مرتبت الكلام مبنا باي الاسم والحجة والاوجه لجعل الكلام في الاقسام تامل هذا من فضل ربي الله الجواد
قوله في غاية وحاصل الورد والاستفهام قوله اما ان تقول اي بان الجزئين فيتبع ان يقوم فيستحيل ان اعتبر التقسيم الاول والاول يقتر بل اعتبر الموهوم من الاول في الثلثة
والثالث وغيرها خارجة عن الكلمة كما لا يخفى قال الرضي قال المراد من التانية كما المراد من قوله صح تاء باعتبار غيره بسبب تقيد قوله اي بتباين خواص هذا المفهوم البتة
قوله منصرف اي خواص الاسمية لان العقل لا يشتبه ولا يجمع تامل قوله كونه متصرفا اي خواص لان تعدية المتعلق الاسم بالتبعية قوله وحالة اي خواص
الحرف لان جر الاسم بالبدلية عن الحرف فافهم قال المراد من تباين خواص هو خواص حقيقي فيهما احتراز عن الاضافية قوله باعتبار جزء احد جزئيه اي في
الحقيقة الموصول قوله وكذا باعتبار العلة اي ولما كان لا يقال انه ينبغي ان يقال وان اعتبر جزئية جزء الاول يوجد في الجملة جزئية متعلق الاصل صح ولا زيادة
قوله ليس الامر كذلك زائدة والاسمية نحو زيد قائم والفعلية مثل ضرب في ضرب وهو ليس بسمية ولا فعلية لانا باعتبار جزء الاول اقسام الاقسام لفظ التباين في الحقيقي
ولا اختلاف في الثانية قال فافهم قوله بين الاقسام اي الاقسام الجنية قال الفاضل ويتعلق به بيان انه يفهم الاختصاص بعضه من لام الاسم متعلق به لا تتجه
ولا بالنسبة التي باي الجنية اي خبر تامل قال الفاضل عقلية اي معلوم بديهي لا لانه العقلية قال الفاضل ظاهر باي الحق اي وكذا في العلم بالاختصاص قال الفاضل
والا بديهية اي لانه لا يكون العلم بل يحتاج الى الدليل الذي هو قوله اقسام ليس لتلك الاقسام يعني ان الاقسام المحتملة قبل البيان هو الاقسام الثلثة الجنية فلا يرد ان الحقيقة
الحصلة سوى ما اخرجه لا يفهم مفهومات تلك الاقسام الذهنية قوله مقدما على الاجنبي لان تقسيم الموجود في الواحد بل في الاثنان فيه بثبوت
قوله بسبب باعتبار اي لان الصحة لا تقدم في نفسه بل اعتبر الافراد قوله جزء باعتبار وهو الاسم ولا يحصل الاقسام الى المقسم بل العكس فافهم
قوله الدلالة على الانفصال اي فيه بيان ان الى صانعة الجمع لم يوجد في النفسيات الا والى الصحة او لا يمنع جواز العطف معنا قوله دليل الاختصاص بلا ملاحظة خارجة
من المفردات فلا تقض قوله فيه تقويه لان التقييد لا احكام خبريا ولا الدال على الصدق والكذب على التعريفات والامر بمنسوب والقيد ضمني في قول المص والاسم
وفعل وحرف تامل قوله ولذا جعل اي لان اعتقاد من التعريف معرفة الافراد والاقسام على الافراد قوله بان يقول اي معنى الاقسام تصوير ملاحظة
يعني ان قال المص والاسم كلمة الى يقال وهذا ما صحة تدل على معنى في غيره مقترن باحد الازمنة الثلثة وقس عليه ما عداه قوله من دليل لانه هو قوله لانها اما ان تدل على
تحريم الحسن قوله والحال اي جوابه السؤال هو انه لا يجوز لتوجيه لان الدالة باي النفي والاثبات حكمي قوله كانه قيل قوله اي هذا هو المراد من النفي والاثبات
في هذا الموضع فلا تغفل قوله لان القسم الثالث نحو قوله اولا يفعل اعلم من الحروف فوقع الاسم في الاخر فلا يجوز عقلي بل اثبات بالدليل وهو قول الحصر لانها

اما ان تدل اي

اما ان تدل على تحريم الحسن وقول الفاضل اما ان يشتبك الاقسام على تحريم هذا ما فيه ما تكرر قوله سوى المفهوم يعني ليس الاسم مفاد مفهوم باي مترتب باي في
الصدق قوله باي النفي والاثبات وهما لانهما اما ان تدل اي قوله فظهر لتوقفه والا توقف العقلي الى العقلي قوله تجويز العقل والا كان مقتضيا في الواقع قوله
اما ليس تلك الاقسام اي فلا يعتبر قال الفاضل قيل اي اقول ان سر التثليث هو تباين الاحوال فلعقول الفاضل القائل مناسبة من وجه واعتبر الدلالة بقرينة غير وتوقيت
الذات بقرينة البتة اي واعتبر الارسال فافهم قال الفاضل فلا يناسبه اي لان المقسم هو الكلمة لا حالها اقول ان حالها سبب للانقسام والتعرض بها اولى قال الفاضل
وهو اي لان الاولى ان يقال حال الحرف اقول ان الاختلاف الحال سبب تثليث قوله فرض على قسمي قال الفاضل لا يخفى اي اقول المراد حالها المفهومة من التعريف لا التقسيم
منتقبة من التعريف بعدم الكيونة كما مر قال الفاضل لا يصح اي اقول فيه مبالغة لان عموم الدلالة الحرف في تعريفه الدلالة على معنى في غيره قال الفاضل فيحال لان الكل
جنة بقيد عدم الجزم والتوقيت لانها علامة الاستقبال والذات بغير خلافها وكذا الكلام بعينه في قوله وكذا جعل اي اي ولا يخفى على خوش وهو انه ليس في عقد
حقيقة ليس الفعل حقيقة بل قرينة الصدق لان الصدق اي اجعل اول بان معنى الفعل فلا يصح حمل الى الذات هذا من فضل ربي الله الجواد قوله يعني اي اي التقييد
ليس بمعنى الفرض قوله على حذف الحرف لم يقل على حذف الاسم ان يشتمل الحذف فيه تامل ولان الاسم من غير مصدر لا يجوز في غير الذات قوله وهو تقييد جاء
يعني يجوز فيه الجهات كما عند مالك قوله وجهة اي على الوجهين قوله وان لم يقدر اي معنى الحكمة في الحرف اولى بعد الاسلام قوله ليس نفيا لانه يحتمل
ان يكون من قبيل سلب زيد اما ثوبه اي جلده ولهذا قال باي يكون مبتدا فافهم قوله ولا كلمة بتبعية الا بدر بالكلمة والجهة اي بدر والملكة يكون قسمي الاحوال
الاحوال وابتداء باي الحال وانتهاء بزمان الحال قوله وان اي جوابه لسؤال هو انه لا يجوز الا يراد في الحال الذي في الحال التثليث والاول وغيرها لان لفظا
الحكمة ملحوظة في ضمن الحالة قوله تركيبك وقد عرفت جوابه الان قوله علامة الفعل لان الاول في الاسم قوله قبل الوضع مجعول والحال انه يجعل
ان لا يحتاج الى التزام قال من استعمل شيئا على وقت بجريانه قوله بالحدث اي الحدث قوله الثابت اصفة اي يعني ان
الدلالة والجهة في زمان واحد تامل قوله يدل على الثبوت اي بعد الحدث خلافه والاسم الحال موضوع للحدوث قوله في الخبر لا بالاسم لان التقدير فيه يحتمل
ان يكون لا جل اي اقل مرتا تامل قوله والنسبة طابعة ولهذا لا يستبر الحال في العقد قوله عند تقييد اي يكون النسبة اعتبارية تقييدية في الاهلية والاثاثة فلا
يتعلق الاستناد على الذات فلا يقال زيد ضرب بل يجب من ضرب زيد عمرو وجه هذه المسئلة وفقك الله الهادي الى الحق قوله نعم اي شاة الاسنة الشبهة قوله
اذا اي الفعل موال بالعقد قوله مسند اليه ولا يصح قلبه قال الفاضل وجه كيف كان النفي باعتبار ما يكفي ووجه عدم الاتيان من غير حاجة الى الفهم ظاهر الى التفاوت
قال الفاضل استيناف اي جوابه سؤال مقدر فالاستيناف في جميع جواب قال الفاضل معطوف اي عطف الاول على الثالث بعد ملاحظة كونه جوابا عن السؤال المقدر
قال الفاضل ولا ان تعطف معطوف على قوله معطوفا بحسب المعنى اي ويجوز لا العطف قبل ملاحظة الجوابية يعني يجوز الاعتبار بين في الجواب كما في السؤال والمثلث

اولى لانه يجوز النسخ في الملاحظة مرتب المدلول ص قوله زائدة لا تهام وان خرج عند عدم الزيادة لان الخبر هو جزء الكل قوله كحروف التهجي احترازا من
الخمسة من الهجاء الى هاء الهوية في فهم قوله فيجوز اه لانه من قبيل زيد ممدوح على عالمية قوله من غير ارتباط اه من غير اعتبار مناسبة بينهما اه لان لكل
سنة موجودة في نفس الامر كما في هذا المقام اولا كما في غيره فلا يرد قوله كما ان بجامع للمعانية بيان الاول والجواب من حيث الذات اعلم ان التقييد متعلق
في الاول اولا وبالذات الى فيه والجوارية وفي الثانية تعلق التقييد الى الذات اولا والى الاستين فيه ثانيا فلا ايراد قوله لتقدم الاستين فيه اه اي تقدم
الجوابية متقدمة في الذكر وان متاخرة في الملاحظة قال الفاضل لم يتكلم اه معان الاخبار والخروج يتوقف في الكلام لان الكلمة ما دلت على معنى قال الفاضل لانه
قد اه يرد ان في هذا المثال الحرف جزء من الاسم ايضا لكن لا بالاستقلال قوله معانيه انسب اه يعني ليس في مقابلة الظرفية بل المعية فيرد ان المقابل منزلة الظرفية
فيه فلا يناسب الاصل الى المعنى قال الفاضل ذكر المعنى يعني الغير راجع الى المعنى الذي هو المفهوم من الاداة الا ترى ان ظاهر تفسيرات غيرها وجه الغير الى
الاول لا يخفى فلم يصح ولكن ارجاعه المذكورة ظاهر بهذا فافهم قال الفاضل لما اعتبر مقارنة وهي مفهومة من العقل مع اه لم يذكر عنها من مرجع الغير لان المعية
المفهومية قال الفاضل بحيث تحقيق اي حدوث والحدث فالمراد بالتجدد الدال عليه بعض والمعنى هو الحدوث والتجدد آن قال لا يدل الا على الحدوث
وفرض غاية يتفكك في مواضع كثيرة قال الفاضل كثيرة مصدر الاقدم ما في لم يقدم والاعلى في الله عالم ومن الاسمى الاسمى لا تدل على الحدوث اصلا فلا تعارض با
لزمان قال الفاضل صاحب اسمى هذا يجوز بالاخبار بيضة والاخبار عنه لان التقييد بدون اه بنسبة الى الاول والاجمال قال الفاضل فيه ان ما
ولا يتفهم من الزمان من الصحة الدال على الجمع الحرة تامل قوله مطروف اه هذا التقييد لازم في نوع المقارنة بجهة ولهذا قيد به وكذا الحال في قوله والمعلوم
الذي اه فلا يرد الى الاظهرية فانظر الى قول المحشي اي حين يفهم اه يظهر لان حقيقة الحال الزمان قال الفاضل بحركات السين وحركات ميم مسكونة ولهذا قال بعض
[illegible] ثلاثة ولها ما فيه مشتق الى وهو مرجع العاني ويجعل الايجاز هذا الكلام اشارة الى الخطاء المشهور تامل قال الفاضل ثم تعلق اه والتالي ان يقول لم
بانت بجزئية خارجية ويحتمل ان يقول ان اصل الكلمة ان يجوز على ثلثة احرف يعني ان الشاعر حسب بينهم من قوله يصح الوقف تامل ويدل هذا المعنى ان الا
حسن في الميم والحركات بالتبعية مثل امرأة وابنهم هذا ما فهمه ربي قوله على تحقيق الجزاء يعني يلزم وجوه الجزاء مع وجوه الشرط مثل ضرب زيد عمرا ضرب هند
زيدا ان اقام الامير بخلاف ما اذا كان الاسم بالشرط والجزاء قوله لا الاخبار اه الى الوقوع اعم من الزمان الثلثة فافهم قوله ان لم يوجد اه لا يتحقق
وجه هذا التخصيص قوله مع امتنع اه لان التزام متحقق لان محل يستلزم محال قال الفاضل اي مطرت هذه يعني ان الحرام من الاحاطة بالقوة القريبة بالفعل
فلا يرد التعقل بسنده عنه قال الفاضل اي كسكت اه يعني ان المراد الصحة العرفية لا الشرعية قال فدخل اه يتوجه على التعبير الاول يعني دخل اسم ما هو ليس مع
افراد الكلام كالوجود الاول وان كان في الاسم مختصة في الاحاطة الى غير المسند والمسند اليه ودخل اسم ما ليس مع افراد الكلام كالوجود الثاني وان لم يفيد

اصلا

اصلا نوع تحقيق الحاصل قال الاسم اه اعم من اسناده الكلام الى المسند قوله عدم اه لاسناده الحقيقي تامل قوله الى فاسنى كالمعنى على تحقيقه والحال وغيرها فعلوها اذا
تعلق التقييد الى نوع الاشياء بان لا يبقى قال الاسكت الفكري قوله ركيك لان الانتظار عاد الى السكوت وهو ظاهر قوله يقتضي اه اقول لا يسبق الكلام
الفكري والنفسي يكفي في هذا المقام قوله مع استلزام الدور لان الحسنة والسيئة ما هو من الاسناد فتعلقه بالاختصاص يكفي المقام فتعلقا قوله لكونهما واقعة اه
اي محتاجة الى الطرفين اعلم ان بان الاخبار بالثلثة فرق عظيم تامل قوله او معلومة ناظر الى الثاني بقرينة المعلومية ولا يشتغل الكلام قال الفاضل ثم
يجيء يعني ان الازم الخروج لان ما خلط بالحرام فهو حرام قوله ولا جزاء هذا خروج من المراد الى الحكم قال الفاضل اي محلية اه اي ما فيه هو
في احد الازمنة الثلثة ولا جاء الاسناد تامل قوله السكوت اه قيل لا فرق بان الحقيقة والاسناد في وضع النوع مثل بعت واشتريت فالفرق بينهما
ي ايجاد والاخبار اه اظهار مع ان الاسناد في الحقيقة خارجي تامل وان الطلب المفهوم من اللفظ الطلب خارجي ومن الامر انه في كل بان في نوع التخصيص
المسند قال الفاضل مجملة اي محتاج لان الاجمال ينبغي عن الاخبار والتفصيل عن الاجمال قوله حتى يتضح اه اقول الاجمال والتفصيل باعتبار الطرفين وكذا
ليس الحكم بدون هذا الاعتبار بل ما فرضه توبير قوله مع ما عيت اه يعني ان مجموع مقصود الاسناد مخفي والتفصيلية بالعكس قوله لما دل على اه يعني بحيث
ولا يحتاج الى شيء قوله فلا يكون النفي اه لان في الحقيقة لا يحتاج زمان المسند الى المسند في الملاحظة فان القائم قائم في الوقت القيام والمسند في بعض الذات وكذا زيد
قائم ابوه لا يحتاج في الملاحظة لانه لا يتحقق على حاله فالمراد بالامتياز الافتراق بينهما في الملاحظة وهي لا يمتاز عن الغير فاستقبح الكلام من الاجمال والتفصيل
هو من فضل ربي قال الفاضل اعني قائم الاب اه اذ فالمراد ما يقابل الجملة وليس المراد هو القائم فقط وهو بعضه فالمراد اليه يتعلق الفاعل فاذا جاء عن الفضل
المراد قيام ابيه زيد وليس من باب الحكم والحكمة كما قال الفاضل الدشتكي اه اذ اسند الى ما قبله وسند الى التجريد في التعبير والتسوية قال الفاضل موضوعة وعلى
وان كانت الالفاظ اسمي الاجناس والافعال والحروف اذا لم يستعمل في معانيها تامل قال الفاضل لا يجوز بالتفسير لا بد والا اه يعني ان نفس اللفظ كالتفسير وفهم المعنى
كالمحيط وفي الاسم كالبعض وعلى كالجزء الفضل هذا اذا لم يرد معانيها قال الفاضل وبان اه ان علية الدلالة على التفسير لا بد والا اه يعني ان نفس اللفظ كالتفسير لان الشيء يعلم من نفسه اكمل من الدال
فلا فرق في الدلالة التي على نوع تعريف الدلالة صدق لهذا فالمعاينة اعتبار بل التعريف مبني على الاكثر لان المعاينة ليس بلازمة لان هذا العلم فقوله كعلم تعم
قال الفاضل مما لا يقدم لان المحمول من جهة الوضع وان لم يكن الاصل من جهة تامل قال الفاضل في تاويل الحضر اي الاسم الحضر قال الفاضل المعنى ولا خلا
يقبل قال الفاضل في غير الاسم اه يعني ان الالفاظ مسميات باسمائها الاصلية وان لم يستعمل في معانيها قال الفاضل فلا يلزم اي جميع الالفاظ لكن صلوح
حرف غير الاسم غير مستعمل في معانيها والاسم على الحال تامل قال الفاضل تقول اه الاولان الاولى والثالث الاولى فافهم قوله فيه اه التنبيه فصل في حصر

وضعيان في وضع واحد فالمراد بالاعتبار واسم جنس باعتبار فرد الفرد بالاستعمال وقسم عقلية الفعل والحرف قوله او طبيعية عطف عقلية لا تاكيد العقلي قوله وجعل حجة اه والا لما ظلمه
كونه مشتركة في هذا قوله والا لتعذر اه اقول انه لا يلزم اعتبار هذا قوله اي تاويل المعنى لان الواضع هو الله تعالى والاشتراك الالفاظ احداث الفقهاء في هذا الباب
ويل تاويل قوله ليست بدلالة اقول انه يجعل بدلالة بحضوري قوله تلك الدلالة بالوضع والا لا توجد في اعلى قوله على الاعتبار اي نفس الاعتبار اقول ان نفس اللفظ
باعتبار الصورة الذي هو ذهني باعتبار بحضوري وفي الذهن الذي قوله اخرجه بها لان هذه التقييدات لا يجري في المعنى لان هذا التقييد ليست مبني على معنى شيء
على المعنى للغوية والدال بالعقلي والطبيعي خالا لان خبر جابر بالوضع اقول ان المعنى مركب على المعنى بالوضع قوله او الالفاظ المهملة يعني ان هذا الذي مخصوص بالمهمل
بقرينة غير المهمل الالفاظ متروكة الاقدام ويحتمل ان يكون هذا تحذير للاطلاق قوله لو وجد لان الوضع مبتدا قوله فهي هفت اه فالاخبار خاصة با
لفعل والحرف بالتعيين الى المعنى بلا قيد قوله اذا دلا على الظاهر او على الحصر يعني ان الضمير راجع الى احدهما قوله وهي جزئيات اه لم يقل او جزئيات بناء على قاعدة المشهور
اعلم ان اريد الافراد بالقوة تحقق الافراد في الجملة والجملة اقوى موقع صفة والا اريد بالفعل فلا يتحقق في التركيب المذكور اقول المراد التحقق اذا اخبر عن على الترتيب
المذكور قبل تمام التركيب كما فهم من كلامه تحقق والا فيتحقق فيه ان في مثل زيد ضرب فلا يرد شيء قوله وهذا الاسناد مع ان تعدد هيئاته التام لازم في الاخبار
في تعريف الخاص اخ قوله اي مناسبة اه قوله مناسبة الاسناد وهذا التقييد لا يكفي على الحصر بل الاسناد الاول اسناد الكلام فهذا التركيب كلام واحد عند الحصر
لكن يتحقق افراده بعينه عند تحقق فيه بيانا تاملي قال الفاضل قال الكلام هو اه يعني ان الشيء المجموع من حيث المجموع اما الجزء او كذا اه في الاجتماع والاوضاع فلا
يناسب قول قوله واعلم ان الكلام الخ اه قال الفاضل بل الكلام هو اه لان قائلة الكلمة انما يحصل في المجموع واما التقسيم فيتم الجزء بدون الكلمة تاملي
قوله ست سنة الى اه لئلا يتوهم ان الحاجة هو الوضع في وقت الحضور قوله عن الاسناد اه الكلام او مسند الكلام قال الفاضل وسيلته طا اه لفظة ما يتعلق
ستة فهو اثنان او في الرتبة ثلثة اثنان او ستة قال الفاضل بذلك الى الكلام فيه لطافة فافهم قال الفاضل الا الى تعريفه اه مع انه لا يلزم التي الطرف
والظرف فلا حاجة الى التاويل قال الفاضل لان الكلام اه الصدق والكذب مع الاحتمال بغيره قوله والا اه قال الفاضل استثناء اه يعني قصد
او بالذات ولا يحصل التقسيم بدونه على ستة الثلثة قوله الفاضل اه جواب سؤال مقدر وهو انه لم يقل وهو اسم او فعل
كالتقسيم الاول والمراد بالجملة ما انه يفهم من المقام قال الفاضل لان التركيب اه والثاني مفهوم من التعريف الله الهادي قوله ست اه يعني ان
النسبة مطلوبية والعلة للاولوية الا الوجوب قوله في الذكر اي لا في الحال وعلى الامور الاربعة في الاشارة مجاز لانه ليست من الجهات
قوله ليعلم اه اي حيث عما الحق تاملي قال الفاضل اه صحيح بالضرب قوله لرفع اه فعلى هذا ينبغي ان يقدم قوله ولا يتاتى اه

صح

وفي الهامش ست الى الاسناد اه قال الفاضل من قبيل اه يعني ان وهو اعتبار الحصر في الجزء كقولنا الانسان في زيد لا يحيى في الانسان لا الجزء في البيت قال الفاضل
موافقة الذكر لوقوع لا يحصل موافقة الذكر للذكر اي ذكر الاسم لذكر اي ذكر المسمى تاملي قال الفاضل قبل التقدير اه يعني بلفظ النقل قبله او بعده والا فالمعنى مثالا
غير الباقية لهذا اه قوله وهذا الوصف اه قوله قبل التقدير اه لئلا يتعين على القبلية قوله وهو اه لان الاول على الطرق والثاني خطاء
الثاني قال الفاضل الكريم اه تحاملا او تاقضا اه معنى اي الاخبار والانشاء ونحويهما على الاول والاختصاص والتمليك ونحويهما على الثاني في
تاملي والحاصل انه ليس المراد بمعنى التركيب والا فرد بعضه على معنى قال الفاضل جعل الاسم اه لان جنس التقسيم مقسم قوله الباعث اه الى التفسير بالخاص فلا يرد
انه لم يكتفي بعضه اي جملة بترتيبه بجعل الاسم اه قوله والمقسم معتبر للجنسية قال الفاضل ظرف لغوي متعلق بجعل قال الفاضل او هما لا اي مستقر قال الفاضل
ما لان اه لم يذكر لفظ معنى لئلا يلزم الفصل في المقسم اعلم ان العموم في عموم الجمل اربع احتمال طلب استقيم على ما بينه الفاضل وفي الجمل احتمال كل واحد مستقيم
وبينه الفاضل بنى على الاحتمالات الستة تاملي قال الفاضل بل هي ثابتة اه لان الوضع سبب الدلالة لا الاشارة قال الفاضل مع ان الصحة اه لانه احتراز عن الحرف قال
الفاضل الا وهو اه فلذلك اه اختير الجمل يرجع الضمير الى ما اه او الى المعنى قال الفاضل بالوضع اه يعني ان الحاجة في الدلالة وان حصلت بوضع الحرف لسوء فهمه
لكن لا يلزم من ذكره آه قال الفاضل فان كثيرا اه في الاسمية الاضافة ولفظ العرب والعجم ولا يلزم قصور في هذا المعنى وفي الدلالة ولا يستقيم الحرف
طا اه واعلم انه لا يخفى وجه تخصيص بحرف الحرف بالمعنى المقصود ووجه عدم المقصود في الحصر الذكر قال الفاضل فهم المسمى اي المعنى الاسمي قال الفاضل
في الدلالة وهو في اعتبار الاسم قال الفاضل موقفة اي توقف المعنى الاسمي على المعنى الحصدري متعدد قال الفاضل على ما بل اي المعنى والمعنى في بعض النسخ
على الثاني اي الثانية هذا من فعل زيد قوله صفة الباء اي بالمقابلة متعلقة بهذا بهذا اي قابلت اه قوله تكلم اشيء الا تكلم نفس الاسم
او معناه على الاختلاف الجزء في الحرف الاسم او معناه من غير حاجة الى الانضمام بشيء يتكلم الظرف لانه لا يجوز الظرف وفي بجاء الحرف ومعناه او مجاز
منه في الحرف قوله والا قال اه يعني ان المقابلة والاستقلال والتعليم الحقيقي لا يجوز ظرف وهو اي احد عمر الاسرار قوله اغنا هو بالمعنى اه
يعني لو جعل نفس على احد الامرين لم يثبت الدلالة بالوضع وهذا اذا قبل الوضع وهو خاسر قوله بالمعنى اه لانه لا وجود للجنس والمراد الافراد والخاص
قال الفاضل مع ان صحة تلك الحالة الثلثة قوله وغير الاسم اه يعني ان هذا التعريف زائد في هذا التعريف فلا يرد عليه الاحتراز عن الحرف في الدلالة
المفهوم من هذا اللفظ مع الدلالة قوله فذلك التبعية والدلالة فلا بد ان يجعل صفة المعنى يحصل المعنى عليه قبل وضع الحرف اي في نفس وحده خاصة قوله قوله
الحرف اه مع ان الحرف في الدلالة حاصل للحرف بعد الوضع قوله قصور في الدلالة الحرف مع ان الدلالة صفة الحرف وحاصلة بالوضع قوله ان الوضع توقف

فهمه اه مع ان الفهم من تمام الدلالة كما ان توقف فهم الحكم الاولى لترك الفهم الحكم قال الفاضل منحوظ اه فيه تنبيه على ان توقف واعتبار الملاحظة هو مفهوم من الاعتبار
فيه الى الملاحظة فالاعتبار على وجهين قال الفاضل اي الاراء اعلم ان الملاحظة من الالفاظ الحقيقة ومفهوم من الكلام فلا يجوز الظرفية او المعنى على
الاستعارة على ما يلزم حذف الموصول قال الفاضل وملحوظ يعني ان الظرف حال عن المبتدا او الحال من معنى التعريف قال الفاضل او يعني ان الحال في الظرف
بمعنى فيما هذا الايجاز قال لان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي بخلاف الظرف تامل قال الحاصل لا باعتبار اه الملحوظ او ملحوظة او يعني البيان اه يعني ان
باعتبار الامر الخارجي يحتمل الزيادة والنقصان قال الحاصل اعتبر حاصل لا اعتراض ان هذا التشبيه بلا وجه شبه والا فهو القياس فيما يعم
لفارق وحاصل بجوز الا وجه الشبه اعتبار زيادة وعدم اعتبار مع كونه اه نسبة الزيادة الى التشبيه باعتبار ملحوظ اه تامل اه الشارح قوله
لا احدث فلا يلزم فيه معنى العقل فلا يجوز قوله عند من جوز اه على بلا تاويل قوله من مفعول العقل يعني الضمير في البيان راجع الى الدار وهو بالوجوه
المتقدمة على سبيل البدل او مع نفس الدار قوله لا هنا في القيمة بالزيادة والنقصان قوله وان امتاز اه يعني ان فيها امتياز
اخر وهو ان الاعتبار في المعنى بالنقصان فقط وفي الدار يحتمله الله اه قال الفاضل اي كما اه فيه ما يدل على ان احدهما في التوهم ان القائم في
نفسه لا يحتاج الى الحاضر بل الحاضر تحرم والسني بل الحاضر والباقي كلاهما بهما وثانيهما ان الاولى تقديم بيان القياس بالغير لانه يتشبث به القدام بذاته قال الحاصل
وفيه تشبيه لا تشبيه المعقول بالمعقول كما فهم من ظاهر التشبيه قال الفاضل ثلثة هذا الشبه اي المعنى الذهني للحرف والاحاديث على العرض الذي لا يمكن
ملاحظته بدون الموضوع لانه حرف معنى اه الجزئي لا الكلي وقس عليه المعنى المستقل قال الحاصل الا محلة اي الى موضوعه لا الى مكانه قال الحاصل ملحوظ في اي
نحو اه الحركة باعتبار كيف قال الحاصل انه فيه قائم اه ولا يلزم قيام الشيء بنفسه قوله اه هذا اه فرق بين القيام بالغير وبين القيام في الغير
تامل قوله اه الانتقاء اه علة العدم قوله واحمالة والا حالا ولى بمعنى البيان بين الفاضل قوله وليس اه كالعرض قوله حاصله اه مثل حصول
الحرف في موضعه قوله لا ان الحصول اه يعني الحرف في اه يعني اه ابتداء لا بتبع حصول احدهما الاخر قوله بجسم مثلا اه يعني ان التعبير بحصول
الحركة ولا حال يلزم بذاته لا ينفصله في الجسم كالبارد والنفوس الجزئية والعقول قس عليه العرض قوله سوى حاصل يعني ان الاسبق توجيه ظرفية في
نفس على تقدير رجع الضمير الى الحصول بان معنى في نفسه في هذه الذات فلا حاجة الى جعل في بمعنى الاعتبار ولكن المعترض جعل في اعتبارية على التقديرين
كما تقرر في حاشية قوله وكذلك قوله اه يعني ان النفس بمعنى الذات فلا استدراك قوله على ان اه يعني ان لفظة في الداخلة الى موضوع العرض
ليست اعتبارية فحسب ولم يكن ظرفية محضة تامل اعلم ان لفظة في حقيقة في كلا الطرفين على ما اختاره المحشي في البقية لا في القيام ولا
بيان في العرض قوله لا يستعمل كلمة في على الحقيقة لا المجاز قوله بمعنى البقية ناظر الى الاول وعدم البقية الى الثاني قوله وليست اه
فلا يلزم

فلا يلزم حصر مستقل الدلالة من سببه يترتب عليه المقصود بالاوفاق لا من سببه مقصود بالاوفاق كذا اوفاق المحشي في اعطاء الالة اه قال الفاضل
فيه اعني قيد الدلالة يعني ان الالية ليست حقيقة لانه مخصوصة بالبيان قال الفاضل هو المتعلق اي المدخول به حرف لا ما سبق كالسير في سرت من البصرة
تامل قوله كالعرض التابع اه يعني انه جار مجرور متعلق بمحذوف اي كالعرض التابع اه كذلك معنى الحرف ومتعلقه ضمير لا يتبع احدهما الاخر وهذا معنى تامل
منهي ملحوظ ومعنى اه كل واحد منهما في العقل صورة على حدة يعني ان كل منهما صورة عقلية لمعلومها لا احدهما قوله معلوم اي الخارجي لانه لا يوجد
في الذهن الا ما في الصورة تامل
حاصله اه المعاني الحرفية اه بل هي صورة لمعلوماتها قوله منشأ اه يعني فرق بين البيتية معنى الحرف متعلقه لمتعلقه والنسبة
الصور العقلية لمعلوماتها قوله عند من اه الحرف من الوجه الوصفي المعلوم الذي اي الصور العقلية ومن الشيء المعلومات الخارجية واما عند من لم يقل با
رفاتيرة والفرق ظاهر قوله باعتبار صورة مثلا الحكم على الانسان بانه نوع او على باعتبار الوصف العنوان وبانه كاتب وخاتم باعتبار صورة اي
ليس الاول اي ليس المعلوم الخارجي على من اعتبر الحقايق اعلم ان الحرف اه من المتعلق ومعنى متعلق لانه حاصل الحاصل بواسطة لانه مقصود ان
فاتيت به هو البيان الاصغى الحرفي تامل يعني ان الحقايق على همسة وهو بها كل واحدة مسند اليه ضمنا اليه كما هي قوله الاترى اه العقول الاترى اه حال
رؤية الوجه مقصودا كما ترى الطراة كما ينبغي وبالعكس كذا اهل البصيرة اي العقول العقلية اليه الغور قال الحاصل تفسير لقوله اه فالبيتية اشارة الى الاستعمال
لا يتصور الا بالنسبة الى الحرف فهذا ملاحظة بالنسبة اليه فلا يرد ان توقف تعقل الابتداء الى ذكر الابتداء ممنوع فضلا عن ذكر غيره اي المتعلق
والى ان هذا القيد ليس احترازي والى ان لا استدراك تامل اه قال الفاضل اي شيء تامل اي على الخاص نحو الى ابتداء اي البتداء اما والبتداء
كل شيء نحو الابتداء خير من الانتهاء قال الحاصل لا بد من اه معنى ابتداء شيء تامل اه ابتداء الشيء اه الحرف قوله بطريق الالتزام فيكون الدلالة اه
بيانا لا مطابقيا ولا تضمنيا قوله بل لزوم متعلقه فلا يدخل في تعريف الحرف قال الحاصل من اه بيان اي الاستقرار اه يعني اه الشارح قوله
فلا يلزم اه الفهم باعتبار ان المحتاج اليه وهو الفهم سبب والدلالة سبب الفهم وبسبب السبب فهم الله اه قال الحاصل يعني اه
الكلام هو الحرف في نفسه الى المعنى لا الى الحصول قال الحاصل حتى يحصل الكلام اي التعريف جمعي لان احد الاولية من الكلام كلمة ما
قال الحاصل انتقل معها اه لان المعنى ليس في غيره بل مستقر في نفسه قال الحاصل ولذا قيل اه وهذا سبب اه المعنى في نفسه بعكس النبي ان
يفهم هذا المقام الله اه قوله ست اه يعني انه اه الاستدراك بعد الفائدة وهذا لم يكن فائدة اصلا بل يقول الكلام قوله كلمة
ما مثل قليل ما قوله ينتقل اليه الذهن فالمراد من التنقل المعنى التنقل الذهني قوله ست اه يعني على الحرفية باعتبار الانضمام وعدم

وعدم الزيادة والنقصان قوله فلا زائد في الحقيقة الظرف الظرف مع كلمة اخرى قوله وانه ليس لان عبارة من يحتمل الالفاظ في الحقيقة
لا تحت ارى قوله تقدير وجهه ان البناء لا يقوم على حقيقته لكن الهول من التاويل قال الفاضل من حيث هو هالة اه ويعبر عنه بلفظ
من لا غير نحو سرت من البصرة قال الفاضل لا من حيث هو هو نحو لا ابتداء معنى اصلا قال الفاضل بل لا من حيث هو معنى اه مثل ابتداء من
البصرة وهي المسمى لا فهو معطوف على من حيث ما قال قوله اي باعتبار اه ثانية اه الفرق بان هذا الحيثية والحيثية الاخيرة فافهم قوله مطلق غير
تقييد اه فعلى هذا يلزم البيان قاصرا اعلم ان الابتداء على الاعتبار الاول حالة ونسبة لا يعبر عنهما بلفظ الابتداء الا لاجل التقييد قوله ونسبة
اه يعني ان النسبة الابتداء اليها تبقى وتنقضي فلذا يعبر بالابتداء قوله مدلول اه اي معنى مستقل مفهوم من الهيئة التركيبية لا يعبر عنها
باللفظ قوله وبعلت قياسهما بنية تامة قال الفاضل التعرف اه يعني ان الابتداء الجزئي انه من حيث اضافته الى الجزء نفسه من حيث كونه حالها
فلا يلزم ان يكون حالة لنفسه فهذه الحيثية مغايرة للحيثية المذكورة في المقول الى بعد لانه كان وضع فيه فلا يرد النقض به الجزئي قوله فتصور
حصوله فيه اي في العقل مبتدا تاما وسنشير الى انه التي في ملاحظة قوله موجب اه لانك في نحو زيد الجزئية قال الفاضل اي معنى اه يعني
ان يفهم من البيان ان معنى الحرف مفهوم مع الغير فيدل على ان زيد والمنزل والمنزل الجزئي قوله كالتضمن والالتزام بالمعنى الاخص من جانبي
قوله بل متلفظة اه اقول ان هذا التفسير جار في التضمن وغير مخصوص في العقل وعدم الجريان في الالتزام قال الفاضل اي ان يتعلقه الحكم اي من حيث
هو مع ان تعلق الحكم الى المشتق بغير عليه الحاقه قال الفاضل الظرفية لا تنافي من الخصوصية قال الفاضل جريا اي لا يكفي الظرفية والا لكان
خارجا متعلق قال الفاضل كونه ملتفتا بالذات فلا بد من الذكر قال الفاضل اي لعموم اه عطف على قوله لان العقل اه اي سنشير الى كليته قوله
الشارع والا لقال عليه لا يفهم جملة اه والتعلم اي تعلم الحمل قوله على فكره اه بل يتوقف على فكره قال الفاضل من الحالة جبال
بيان للتغير احتراز عن الاعراض قال الفاضل او في في جملة اه عطف على في غيره اي اجاب بمثله يتوهم العطف على الحالة فانه لا يجوز قوله
بيان على اه هذا الخطاب غلط لان بيان الهيئة لا يجوز هنا قوله لا يظهر اه وجه الكثير انه اشارة الى الاما موضوعة وغيره فاهر الدلالة
قال الفاضل تعرف اه مع وحدة الجزئي وهذا الهو اشارة في مثل هذا المقام قال الفاضل وجه الكثير اه لانه هو الاحوط قال الفاضل على
هو الاكثر اه من الحال وهو الطريق قوله فافهم اه هذا لا يرجع الاخير بل يجري في الاول فافهم قال الفاضل اي لم يعرف يعني ان هذا
العطف لدفع الوهم والا فالفائدة في الاول كما بينه الفاضل قوله تعرف الجزئي قوله فلا اولى ترك هذا النقض قوله ظهور اقتضى اه يعني ان الوجه
من اقتضى وعدم المانع ترك الاولى لظهور قوله فلا يرد اه لان اقتضى ظاهر قوله والا يخفى اه قد ظهر لك المناسبة بين هذا

وجه التدبر

وجه التدبر قال الفاضل كلية الجزئية غير مستقلة مثل معنى الحرف اعلم ان الكلية مستقلة كلمات وجزئية على قسمين فالقسمة كالشيء تامة وقال الفاضل انها
غير اصل الرفع والنصب قال الفاضل في هذه الآية يعني مع التجريد عن العوارض قال الفاضل قد اول اه هذا الاول اللفظ الدال على العارض قال الفاضل
رجاء يعني ان الظرف المذكورة موضوعات لدلالات الحال مثل لفظ الزمان والمكان لكن استعمل في معنى الظرفية يعني في زيد في فوق زيد بخلاف
حتى فانه وضع لمعنى الاستفهام والوقت المحض ظرفية معنى في فظهر معنى الوقت تامل فانه من المزالق قوله اي لا يستعمل الظرف يعني ان المراد من الاسم
استعمال الوضع كالكتابة لا نسبة تامل قوله معتبر في اصل الوضع مثل متى لان الظرفية اعني معنى في صفة لازمة للزمان وضع مع الظرفية
لازم الزمان في الوضع قوله فان متى يعني انه موضوع للزمان المتعلق بالظرفية هذا قوله فانه اه يعني لتشابه عدم قوله الفاضل يعني ان يعني ان
هذا الفرق في حالة الاضافة والا فيتحقق الفرق فيه من التحت قال الفاضل بخلاف الحرف والفرق من جهتين تامل قال الفاضل فانه لا يجوز اه بل يستعمل
في الخصوص مع الاضافة فقط فالفرق من جهة الثلثة فافهم قال الفاضل تامل يعني عدم جواز استعمال الحرف حاليا فافهم قوله لعارض اي غير عارض
الظرف قوله ولو قال اه اقول عدم الاعتبار علة فهم مطلق مع انه لا يصح لاعتبار رجوع الحرف مع الضمير فلا يلزم الاستغناء الاضافة الهداية
من فضل بيان قوله بتحصيل العرض والفرق بان التحصيل ط تامل قال الفاضل يعني انه دفع توهم ان المراد هو معنى مقتضى فقط اعلم ان المراد تعريف
الكلمة المطابق وفي الحد ما يشمل التضمني والمطابقي مع انه يشمل ما يشمل الموجود المطابقي في تعريف العقلي لكن لا يكون تعريفه
التضمني فالوجه في الحد قال الفاضل ولو ان الفقه وجه عدم الاراءة ما في وجه فهم قوله على سبيل البدل لا على سبيل الاجتماع والا فلا يدخل
العقل قوله بارجاع اه الى المعنى مطلق والا فلا يخرج العقل قوله وما يتبع اه الاولى وما يتبع الاولى المعنى اعم قوله فلا فرق اه يعني انه لا
كلي وجه التضمن وجه المطابقة بخلاف كالمجرورات فالاولى ان يقال ان التضمن ان يفهم في ضمن المطابقة والا فيفهم مجازا قوله قلت اه يعني العقل مع انه لا
لا وضع يعني على جزء المعنى كما توهم قوله غير بعيد اي فهم المعنى والعقل قوله اه تعرف اه الاولى بالجمع والتانيث بالتسليم قوله مت سبق اه هذا الجواب
يدفع وجه التضمن بدون المطابقة ولا يدفع اصل الرد اي عدم الدلالة بنفسه لا على حدة اه قوله فلا يرد الجملة الاولى لا يرد على قوله الثاني والاولى
الثاني قوله طريق فهم المعنى اه والطريق من الادوات لا من الاسباب لكن هذا القائل حيث فلا يجب قوله مطلق اي غير مجرد اي غير مشتق
قوله مخصوص الحدوث اه فاذا لم يكن غير مجرد احتمل النسبة لم يكن مجردا على التوقف الى الغير فهم الخصوص بنفسه فاذا لم يكن مجردا لم يكن التذكير في ضمن التذكير
التذكير وعلى ما حررنا لا يرد الاشكال قوله لا مسند الى الحق على الحال وان تجرد من الزمان مثل تسمية بالمصدر فيه من الاثر قوله تفصيل لان
الماهية تدل على الحدث والهيئة على الزمان والتركيب على النسبة وفيه مصادرة على المطلوب تامل قوله فلا يقتضي اه لانه يحتمل ان يكون مفهوم من العقل
بمعونة التركيب قوله وان شير التركيب لانها بعد التحليل يدل على المعنى وهو العقل قوله والعقل اه اي في جواب اللزوم قوله اه لانه اه اقول بعد

التعقيب بالزمان فصل استعمال استعمال لاستعمال اهتمام فافترق من المصدر قوله واطراد الاتية تفعل اه جواب سؤال وتقدير لفظ قوله اذا تقدم او فمادام واذا قدم زمان الانت
فيه فلا زمان قبله ان الفعل مقدم لان الفعل موقوف عليه فهو مقدم على الموقوف وايضا يتعلق بالقبلية بوجه قوله كنت اي مفعت ويحتمل ان يكون من الكلمة التي
الذات اي قوله معنى اه لا يبعد منها الذات قال الفاضل اي عنه فصار الحالية بالتاخير لا ظرف في وجه الا الحالي لم يوجد التحقيق قال الفاضل وابو سعيد
لان عدم اختلاف التقدير بالتاخير قوله كيف لان عدم اقتدار صفة المعنى الذات وهذا الوجه يجري في الاول فيهم قال الفاضل اي عدم الاقتدار اه يعني ان
الاعراض على الجوهر والاقتدار غير مقترن ليس قيد الشيء قال الفاضل اي صحيح اه يعني ان التفصيل مع ما فوق مجرى معنى الذات قوله والا لم يجز اه
هذا التحرير في غاية البعد والا الاسبب الا يقول الفاضل فحص الفعل ودخل زيد وينتظره فافهم قوله يعني انه جرد من معنى التفصيل بالحالية فلا حاجة الى البيان اه في
الى قوله بالمفصل تامل قوله وجرد عن المعنى اي من حيث كونه معنى فافهم قال الفاضل الحال معانيها قال الفاضل لان معانيها اه يعني من
حيث الجملة مستقلة هكذا يعني ان يفهم هذا المعنى قال الفاضل ان يعني المستقل اي المعنى الاصلية والمعنى الانتهاء اي ليس مستقل لانه معنى الجملة قال
الفاضل وكذا اه لا يجب الى التاويل الاول والمحل على اعتبار قال الفاضل يجب اصل الوضع اي على وضع اه اذا اه الفاضل اشارة الى علة لا راجعة قال
قال الفاضل يجب اه على ما قلت قال الفاضل وفيه اه على الاول على حقيقة قال الفاضل لهذا اي وكونه غير مرضي قال الفاضل قال اه يعني المعنى
لا خبر قوله اي ما يعرض اه يعني المراد من الانسان ما ليس بلازم بل لازم قوله لا اعتبار ان علة قوله لان السبب اه لان لا عدم الذي يعرف بعلته و
وهذا التعليل قوله على الحال اه يعني الحالية والاصلية قوله فهذا اصلي يعني اه الاصلية يعني قال الفاضل قوله وجه الدفع قوله يعني اه دفع الاعتراض
ان الاستلزاق من باب التجريد والمجرد غاية ان الانسان يقتضي هذا الوضع عند الوضع فالمعنى ليس الاول والاول لا يختلف الوضع قوله بحسب اه لانه لم
يوضع على الانسان بنية قوله اعتبار الاصلية يستعمل الانسان كما مر قوله يعني ويتعلق على ترتيب العقل اي يتوقف ما مر وما ان قال الفاضل لهذا
كان يعني الاصلية يجوز انتشر غير مرتب قوله وضع ظاهر لا اصلي قوله لانت مرضي وهذا الانت لا يظهر الا في الجملة مثل كنت في هذا الوقت
لهذا يعني ان يفهم هذا المقام قوله والمراد ما اه الموصول بعد الانت والوضع له هو المضاف اليه يعني ما كان يعني الامر كونه في المستعمل قوله يعني
اه لان معانيها موانع الخاص في معانيها لا فيها قال الفاضل قوله لفظ الفعل فيه شيء اه الى انه امر بالام قال الفاضل الذي اه عدم التعلقية مستفاد من
الدخول لا من المستثنى الاخص قوله معنى اه يعني اه يعني في الحذف قوله تعريف الفعل قال الفاضل رويد زيدا بالاضافة اي امهل امهال زيد قال الفاضل تصغير
جيم الحرام اي هنا المعنى المعنوي وهو الا يحذف النواة التي هي بقي الاصل لا ما في النداء قوله والحصد اي الحقيقي مطلق قوله رويد محمد اي ار
رويد محمد ومثل فاضربوا اضرب الرقاب قال الفاضل واجب الحذف قوله اي يحذف اه الى ما قلت الى محمد شد قال الفاضل اي لم يثبت اه التنبيه
على اعتبار الجملة والحث قرار عن الحصد الضمني كما في قال الفاضل لانه قام ليس اه يعني انه قام وليس على انها باطلة فقال فهو
حاصل قال الفاضل اي تصحيح اه التوقاه مفعول له اقول من النقل بيان الحصد بنية فيكون مفعول مطلق به تاويل قال الفاضل من انه لا

وجه لتشبيه

وجه لتشبيه شهادة ان لا اله الا الله وجه شك لان الجمع والطلاق وامثالهما لا يتعلق بالاستقبال وليس لاشتراك كلا بين تامل قال الفاضل للابهام
به لان الخفية متعلق بهما التوقيفية فيسبق قال اه للتقرير اي لتقرير الخاصية في كثرة وكثرة وقوته قال الفاضل اه مبتدا اه الثاني
من الخاص اه قال الفاضل ان المذكور اقل لان الرضي تعلق الاول بعض متعلق لا مرزيد لتوقف الاول فيه الذات اي قوله لا اقتضى ص قد حرر
والمراد من التوجيه وقد غلط الخوارش وعصام الدين قوله بناء ويلا يلتفت البعض فلا يلزم ان يقع الحرف مع المجرور معرفة مبتدا اه وسن الذي من هذا الحكم
قوله موصوفة بالنسبة الى الماضي وهي مع المجرور معرفة على تحرير وعلى تقدير يمشي وعدم كونه نعت ظاهر قوله ومن نحو مثال اه هذا الوجه الى توجيه جمعية لان
التميز هنا للتعظيم قوله تدبر وجه التوجيه ان البعض بدون الاستثناء مطلق وان استثنى لفظا من في الاقل او ان تامل فوق التامل لا يجوز نوعا الفاعلين فهنا
لم يترتب هذا الحكم قال الفاضل هو الاصل هو الاول مقدر وهو ان الثاني الكسر جملة معطوفة عطف على الثانية الاسبقية ذكر الاولى على الثانية في كلامه في زعم التقسيم
يجوز ان يكون مقابلا ولا يلزم تعقيب بنفسه فاجب بان مستقر بتعقيبه قال الفاضل يعني ان الفاء هو من التعقيب المعنوي التعقيبي وهو الثاني استعمال
الفاء في هذا الموضع هيئة في الزمان اي مرتب ومتاخر اي حصول الزمان في غاية ان مفهوم التفصيل عقيب الاجمال ولذا التقسيم لا معانيها اعتبار قوله
الفاء فقط لا في الحصول قوله على المجمل نحو في فرح مصلي من المعنى شرعي في الدين قال الدرام فيه حيث كشف الى المعنى على الاراءة فيه عقيب التعقيب وظاهر بعضهم الى
مرتب التفصيل بعد الاجمال فاستعمل الفاء لمجرد التعقيب والتاخير والترتيب فقصد كشف تقرير في الاول والبعض في الثاني وهو اي الاول لا يجتمع في الثاني قوله
على اجمالهم كما في فصل فيه خاص الفرق بين التفصيل التفسير وفي اي ان الجملة مستقلة لا في علته قوله لا يظهر اه اقول الى ثبات الاسناد الى الاعظم يفسر من
قوله يعني اه وجه العناية انه يفهم قال الظاهر ان المعرب مقيد قوله اه وجعل الموصوف للفظ ونقل لفظ المعرب من الوصفية الى الاسمية وان لم يكن علامة النقل قوله
اه المعرب مطلق اه وتعريف المطلق بناء على ان المطلق موجود في ضمن المطلق المقيد قوله بدون التركيب لانه مرفوع ما لم يكن حروف جر وجازم وناصب التركيب
مع الاصل فلا يرد النقض بان الضمير مركب مع الاصل في الرفع وبقاء الاعراب الحروف يحكي باعراب وصوب بنيتها وهذا غاية ما يحكى اه مثال الاول من
التركيب المركب مع الاصل على الحكي في الاسم لا في قوله تابت فيصح لان تامل قوله فاعرب مبتدا اه قوله اسم معرب لا اللفظ المعرب جزء قوله
بقرينة اعتبار لان الاسم اسم قال الفاضل يعني الاصل الغير المعدود قال الفاضل لانه يعني الاعلى يعني فيه لانه ليس محلا للاعراب حقيقية لا معرب
قال الفاضل فذكر اسم اه اي تحقيق اسمية المركب وتقدير الموصوف الحقيقة قال الفاضل لزم الدور وتقدم الشيء على نفسه تامل قال الفاضل لا بنفسه اي بعدم
محلية الاعراب قوله بيان اهمال الاسم اه بقرينة السياق والسابق وجمع الاقسام عقيب الاقسام التسعة تامل وهو معطوف على اسم لا اهمال الاسم فافهم
قوله وبنيته لا عطف تفسيري يعني ان الاسم جنس الاقسام والمصنف جنس الجنس والمركب فصل فلا نقض قوله في اسم منها اه ولا يوجد بنية بناء غير
لهما قرينة الاوجه التي يلزم ان يوجد مختص بالمشبه بالمشبه بالاسم من الفعل واضافي قوله يعني ان المعنى اه يعني ان المراد من الجواز الامكان العام وتحرير هذا

الوجوب فيكون من قبيل كل نار حارة قوله فيلزم التوقف اه فيلزم التوقف والتقدم على النفس قال الفاضل المركب هو ما يتألف من الاجزاء بحيث يحصل من اجتماعها امر له التركيب
فاجاب بان التقدم لتوقف صحة اطلاقه قال الفاضل الحق ما قال اه يعني ان المركب يقابله البسيط بالنظر الى الاجزاء فالفاضل على الحق المراد بالمركب يطلق عليه ما قال
الفاضل زيد عالم فيه اكتفاء لا يتناول ولو قام البعض تخصيص الاول بمناسبة المقام والمركب يطلق على معنوي في المركب الثاني قال الفاضل وبالمعنى الثالث اه وهذا
المركب على المركب البسيط وبالمعنى الصوري المقدم ظرف يجري ما عدا المركب الحقيقي مثل بعلبك وتابط شرا والنجم ويجري اعلاما وهذا المركب لكمال التركيب جعل مفردا والحكم
صوت قول القائل حقي وجوه الحق لان الشيء اذا اجاز رهن فانسى فقد قال زوجه اه امع الاخر واما اذا غاب الاخر متغيب الزوجة فيلزم التغاير المركب الاول
في غاية اللطافة تامل قال الفاضل صدق التعريف على المجموع ليس بمعرب ولا بني عند الاصل وقال البعض ان الجزئي معربا مثل عبد الله على قال الفاضل
على مثل بعلبك ما البق على مثل قام زيد وزيد قام مع ان الاضافة كالمسند طاهر قوله لهذا مركب فرق اي لاباعتبار انه فارق في تركيبه
ظرفية التي لنفسه قوله زوجه الاخر اي مقارنا للاخر قوله وبجمع زوجه في نفسه قوله بالكسر اي عدقه على غير زيد فقط وعدم صدقه مجموع بعلبك
قوله صحة الحمل وعلى ما قاله البعض فالامر بالكسر ايضا قوله عند بعض بحيث بين الاختلاف في الجزء الاول واما صدق التعريف بالمعنى الاول للمركب على بك
في بعلبك لان المركب مع الفاضل هو بك لان تاء فيه التركيب مع جعل مؤثرة في ام بك غير منصرف وهذا التركيب قبل التركيب الذي هو على
وجه يتحقق معه عامله هذا من فضل ربي الله اي قال الفاضل مع عامله اه مع انه لا تاثير للتركيب مع الغير في ام الاسم معربا على ما لا يخفى قال الفاضل
ويبعد لفظ يجري اه فيجوز عامل التعريف فالمعرب الاسم الغير المعدود حتى يتحقق معه عامله فلا يرد النقض بمثل زيد لما واقع من هذا قال الفاضل ويبعد اه
يعني التركيب بمعنوي بعيد لان بحث النحاة من الالفاظ قوله في زيد قام اخراز عن زيد معدود قوله بمركب مع عامله بل مع غيره قوله اطلاق التركيب مع
الشيء اي اطلاق لفظ التركيب مع الشيء قال فسره اه جواب سؤال مقدر هو ان المفسر لا يطابق المفسر قال الفاضل في الكبيرة اي في اخص الاوصاف اطلاقه
في العرفي الشرعي والشيء في زيد قال الفاضل لم اه لانها توجد في عينه فوقه الخاص وارادة العام اشارة الى ان المناسبة القوية الحكم ان بالي
اي حصر والعام استلزاما كليا استلزام العام الخاص بحيث لا ينفك ويستلزم الخاص العام بحيث الوجوه فاعتقد انه فانه يشرق قال الفاضل لا خصوصية
الاول بل عمومية لان العام موجود في ضمن الخاص ولذا لم يقل الاول قوله اين زيد فانه فيه استفهام والمكان فيه مشابهة قوله في المهمات كترل
في معنى الامر المطابقة فهو مشابهة قوله كنى مثل نزال فيه مناسبة قوله في لمن اي فيه مناسبة قوله الاشك اه عرفت ما فيه قال الفاضل
مبينة والبين مفهوم من تداول المبينات المناسبة بمعنى الاصل والا فلا يتعرف في بحثه قال الفاضل فلا يلزم اه اي اه ابالي في المبني فلا يلزم
اه قال الفاضل كما يلزم اه اي لزوما مثل ما يلزم اه اذا فسرت بالحقيقة الغير المبينة واذا فسرت بالمعنى فهو في معنى الاخر وهو ابالي مثل قيد

بالعقد

بالقوة الغير المبينة واذا فسرت بالمعنى فهو في معنى الاخر وهو ابالي يعم مثل قيد بالقوة تامل قال الفاضل وليس بعموم لمناسبة غير المعروف واسم الفاعل التاء قوله
والاخذ وهو خصوصا اذا اعتبر قوله لان الاعدام اه والوجوه والحكم امران اهدهما وجوده والاخر عدمي اي عدم خلو الوجود وهما مشتركان
جنسية والا المناسبة قال الاجنبية عدم المناسبة على من شانه المناسبة والفرق بان هذا التقابل وبان التقابل الوضع هو الايجاب والسلب مشكور في
علم الحكمة قال الفاضل لم يفسره اه مع ان القياس على مثل معتل الفاء وشريف لا يصل ان يقوم وصف الشيء وهو لا يصح بوصف متعلقه والاصل فيه قال الفاضل
اعني ما اصله البناء على الاول يقوم الوصف على الاصل ويقوم الاضافة بينهما وعلى الثاني لامية لانه اضافة اسم المفعول اه اما ما يسمى فاعله قال والى
الاخر اه وقال الفاضل هو بين لفظ الفعل موجب لغرض قال الفاضل والاجتماع اصله اه فان قلت فلم لم يقل باسم المبني اصله البناء قوله الى مفعوله الذي في مقام
الفاعل قوله مبني اصله بالاضافة الى المفعول فيه قوله مبني اصله بالاضافة الى المفعول وهذا المعنى اصله البناء قلت لان معنى هذا القول رجوعه الى ما
حاصل معنى ما اصله البناء على ما هو ظاهر العبارة قوله لتوارد المعاني عليه وهو يقتضي توارد الدوائر عليه قوله مجاز
بالقوة قوله لان يعم من شانه اه ان معنى الاصل ما اصله البناء او مبني في اصله لا اصله يعم مجاز فيه قال الفاضل بحسب اصالته
على قدر ما يتعلق عدم البناء اصلا فاعرفه او ابتداء قال الفاضل موجبة محلا اه لا مركب على موجبة في جميع المبينات خلافا في التقدير ابتداء قال الفاضل
يعني اه وجه الغاية انه يفهم من الشرح ان العلامة اعتبر التركيب وهو خلافه لقوله بعد التركيب فاجاب بان هذا القول لا خاصة له بسبب فهذا القول قيد لا تحقق
لا الاعتبار في تحقق الغير اي في ان التعميم بقرينة قوله لان يعطى اه في نفس الامر قال الفاضل مع التابعية وهو موارد الاضافة المعنوية كما يدل عليه صحة مع
قال الفاضل لان يعطى اه فيه اشارة الى ان العموم في ذمة اختلاف قوله فالاء علة ليس يعم الوصف بقوله الغير مالا صلاحية استحقاق لا مركب فاعتبر اولى ا
فتعلق اضرب الا اختلاف في وفرة قوله في اسم ولا يجوز تقدير في الكلام اولى في جوهر قوله اي في الاسم معربا يعني بان الفرق تحقق الاسم معربا
في الاسم فيكون من قبيل ظرفية الخاص للعام تامل ويحتمل ان يكون هذا اشارة الى انه من قبيل الوضع في الموضوع قوله من اعتبر امر افراده يعني بالاشتراك
قوله يكتفي بالصلاحية لا باعتبار التركيب قوله مع الاستحقاق لان قابلية العامل يجتمع مع المعقول فلا يرد انه يلزم ان يكون الاسم
معربة قوله والاستقرار اه الامر الشيء بالقوة القريبة الى الفعل وهذا اصل الفعل لا يحتاج الى الفرق القوة بخلاف القابلية اه وان ظرف القابلية قوله
مصنوع الشيء وهو اسم الاستحقاق بالفعل فيرجع الى الاخر اه اي غير يرجع الى الاخر القابلية لا مركب ومعناه غير ظاهر قوله معنى الا
استحقاق اي القابلية قوله يستحق الاعراب اي يقبل الاعراب في نفس الامر قوله واعلم اه جواب سؤال مقدر هو ان اعتبار العلامة التي هو
المفهوم من هذا الاعتبار فيعوض طرد او عكس قوله بان لا يكون في الاصل ولا مناسبة اشارة الى ان نشر هذا الفهم مرتب قوله لا يقبل التركيب

الرضي اه قال احد في الوجوه والاثنان في العموم قوله والتسليم اه بالكسر وهذا لان الباقي لا يدل اصلية الشيء عارضي واما الذي لم يكن فيه كذلك
الثلثة لم يوجد في الجملة قوله بل بعضه كزيد اه يعني ان قول الفاضل او لم يوجد في الايجاب هي والا لم يوجد عند العلامة صحيح هذا
ونحو غلام زيد حيث انتفى فيه الواحد والوجه التركيب واما كما لو لم يوجد في الكلام وان انتفى عدم الاضافة فلا يتصور لان العلامية لا تعرف بدون
عليه وهذا قال الخبيصي وهذه الغالبية بالاولى اه قوله قلت فائدة التعريف اشعار اه يعني ان الاولى لا يخرج من قوله ان الخبر المركب لانه لا تحقق
لعلل الجزئي العارضي هي لو حصل ولكن اصل الخبر بتوجه الذي لم يشتهر بمعرفة الاضافة ولا يفيد التعريف والا حاجة الى هذا القيد في حقيقة اعلم
ان الجبائي اصل منفرد من تعريفه كان عبارات العلامية معلومة من تعريف الجمهور تامل واعتبر قال الفاضل من لفظ الخبر لانه يدل على الا
تعلق بالاخبار على الاطلاق قال الفاضل ولم يعرفوا اه اي ما يفرق الا الاخبار من اصل الخبر وهو اصل المفارقة حتى الفرض بالفعل فانه
لا اخبار في الخبر المعروف عند العلامة وفي معنى جاءني زيد بالاسلام عند اهل والعلامية فعلى ان الاخبار بين هذا انيت الخبر مثل الناطق اقول ان
تعريف الجمهور بناء على الاغلب وتنزيل الاختلاف الذي هو الاخبار بمنزلة الذاتيات واراد واما اختلاف ما هو بالحقيقة ويتفرع على ما قلت اختيار
العلامية فانه يعرف بتعريف الجمهور هذا من احتمال ارجى قوله لانه يستلزم الاخبار لانه من قبيل زيد يصلي وعمرو مصلي قوله والاخبار
اه جواب لو الهو الجواب اه اي استلزم الاخبار فلم ما يوفوا اعرف بتوجه الخبر ما اخبر اخص فاجاب بان الاخبار بما اختلف الاخراء عند
الجمهور يعني ان الاخبار يتميز من الانباء بالاختلاف لانه عدم قوله فان الاسمي العقود لا يدرك الذي ليس له الوقوف على الناطق تامل
قوله واما اخراء مقدر وتقدير الاخبار لا يمنع التعريف لان قوله لفظا او تقديرا منكورا في التعريف او مراده وما يوفوا الا الاخبار بالحقيقي يعني انهم
توهموا الاختلاف من ذاتيات الخبر ولم يفارق الى الفرق الا الامر بالكسر حيث ان الذاتي كونه مركبا من شيء بخلاف الاصل عند اهل والعلامية
الى الجزء المذكور عند العلامية قوله فيحسن قال اه اي في قول من قال اه اي يقول في استثناء العدد وما اعرابه مقدرة بناء على الظهور فيه اكتفى
في الاول بالتثنية وبالعكس اظهارا على ضمن واضح على ظهر قوله وبالعكس اي بدليل صحيح اعربت اللحمة والجملة ليس بعربية اي اختلفت الحكمة
وهي ليس بمختلفة اي ليس بجملة الاختلاف تامل قال الفاضل كذلك اي معرفة يعني ان لام التعريف اشارة الى المذكور ضمنا في قول الشيخ
لا يتوقف اه الظاهر في قوله الا يعرف اه قال الفاضل او تبيين ما يعرف الخاص فيه من الشيء لا يتوقف لا يذكره قال الفاضل علم النحو

الاتفاق

اتفاق لان الحد عبارة عن الاجمال الدليل فالعلم في الحقيقة الدليل قال الفاضل فهو علم النحو لان الدليل مطوي قال الفاضل او حقيقة لان النقل
وهي وعلامية بسبب الدليل المحتمل قوله بالمسائل الحدية لان الدليل جزء قوله طي العلم بالمسائل لان الدليل طريق وبسببه الى المسائل قال الفاضل في نفس التعريف
وانما قيد بالنفس لان الفن في الحقيقة يعود الى التعريف وقوله اشارة رمز الى الهداية والاخبار في الشيء بالكف وفي الحقيقة قال الفاضل لا يتوقف وسطا اي طبيعة
وسطية قال الفاضل في ضمن الدور لان الاحاطة الوسطية والا في ضمنه وجه التقديم ظ قال الفاضل الا يتم الصغرى على النتيجة وهي متاخرة عن الهداية
الحجة لان تمام الدليل وعن اخبار الشيء لان تقدم الشيء يستلزم تقدم الجزء فيلزم تقدم الشيء على نفسه فيلزم النتيجة قال الصغرى لا يخفى في حقيقة الهداية الزيادة
فاعرفه اقول انه ان لم يكن الهداية الزيادة في الحقيقة يلزم الا يقول في التعريف التنويع ويلزم تاخر الشيء عن نفسه تامل قال الفاضل البدا اي بدا اعتبار
اعتبار كونه طرفا من الدليل قال الفاضل بواسطة الدليل لان تقدم الشيء يستلزم تقدم الجزء والا لا يحفظ فيه كونه اجمالا وبواسطة بلا انتهاء فلا
دور فيه بين الصغرى والاخرى ولا يلزم فيه تامل حق الوصل قال الفاضل اي دل معرفة ان هذا يعني ان الصغرى تصديق لا تصور والمراد من الخبر
الخبر في المقصود لا المفهوم الخبري قال الفاضل ما عرف اه يعني ان المراد من الخبر في قوله من معرفة الخبر الذي اليه يعود هذا الاجنبي الخبر لان الكلام
في المقصود من جنس الخبر والخبر في انه راجع الى الاجنبي اليه في قوله لهذا الخبر وقوله انه فاعل عرف قال الفاضل والى الوسط يريد ان الاجنبي الاول الى الصغرى
الى الوسط على سبيل الاتحاد لانه يحتمل على مذهب الصدر والجمهور وهذا على مذهب الجمهور لان الوسط هنا لهذا فلا استدراك قال الفاضل اي بسبب اي الذي
بسببه لا علامية مع يوم الخبر فلو كان المعرفة حاصلة بسبب سبب لا بسبب الخبر فيه لهذا الاختلاف فلا يتوقف قال الفاضل لان اه علته
السببية بحصول وعدم الحاجة قال الفاضل ملاحظة للتفصيل اه يعني ليس الموقوف المفصل بل ما هو في ضمن المفصل وهو المجمل فالموقوف والموقوف عليه
واحد قوله اشارة اه يعني بالفاء الذي تكلمه قوله لانه اه والنون في نفس التعريف يوجد من جهتين جهة العلامة والكف والتبيين وجهة التوقف والمؤثر
خالا وما ظاهر الى الاول لان اي بالمحمول على جنس الخبر بدون والنون الى التوحيد وهو ظاهر قوله ويحقق اه جواب سؤال الالزام لان غير
المجتمع لا يحقق الاختلاف ولا يعرف تحقق في اخراج الخبر ما لم يعرف انه مجتمع وان طلب فيه بعد التعريف اختلاف افراد الخبر يتوقف
الذي لا اعرف الخبر فاجاب بان هذا التوقف لا يتوقف لانه ليس بحسب مفهوم والتقوم بل بحسب الخارج وهو الحصول الاجزاء وليس باقيا بعد معرفة
الخبر وهذا التوقف يوجد في اكثر التعريفات مقصودا بالنسبة الى المتعلم لا من فلا يقدح في التعريف هذا من فضل ربي قوله وبهذا اه وجه ظهور

الغرض ان الدور لا يقع في التعريف بل لا يمكن قوله واما الجيد فهو ظهور كون الاسم المعرف مما يجوز حمله على الاقل كما مر وان الجواز لا يدل
على الوقوع قوله وفي ما قيل اه وايضا فيه كما في الوافي قوله في هذا الفن اه يعني ان المتعلم من لا يتبع قبل التعريف وبعد ان تعلم هذا الفن يتوقف على
معرفة ما صرف عليه مفهوم المعرف فمعرفة من الفن يتوقف على معرفة المفهوم فيلزم الدور وهذا مراد القائلين المذكورين وهذا هو الحق لان الدور
في تعريفات القوم مبني على الحمل هذا وما ذكره الفاضل في بديع الشرح الى الآن في الفاضل المقصود في كلام الشارح على المقصد الذي ترتيب الابحاث والمقدمات
وحمل القائلون على المقصد الذي له معرفة غير تمتع فيه ما في التعريف قبل ما ترتيب الابحاث وهذا هو الظاهر قوله فقط الف يريد ان اراد ان تعلمه
في هذا الفن من غير تمتع يتوقف على معرفة مفهوم المعرف يلزم بمنزلة الا يتوقف ان المعرفة بحيث ان الناطق يتوقف على معرفة مفهوم الانسان حيوان ناطق و
في حاشية الخيالي الجواب عن طرف القائلين ان المقصود هو ما صرف عليه المفهوم بلا تمتع فيتوقف على مفهوم والمقصود في قولنا الانسان نفس المفهوم
فالتمتع من الارف قوله موضوع تحت ذلك العلوم قوله يتوقف بيان موضوع العلوم وموضوع مسائل العلوم فالمشتغل اعم قوله هذا على وجه فاعل اه
ذكر اه من الاستاذ الصغرى والكبرى لا الصغرى فقط على ما ذكره الحريدي قوله والاول اقوى في هذا المقام قوله في ترتيب المقصود من التعريف اليه سواء
كان المستدل تعلم او غيره على او غير الكل الوقوف من التعريف معرفة غير تمتع كما لا يخفى قوله على ما وهم وهذا الوهم لا يرد على كلام القائلين لانهم
على غير تمتع وفي الواقع كذلك فقوله لان الغرض اه يؤيد قول القائلين قوله الشيء مفهوم الاوسط الذي هو الموضوع مفهوم الاكبر زيد هو المحمول قوله يحصل التوقف
يتوقف بتوسط الاول قوله ان التوقف اي النتيجة قوله على الموافق اي محمول الصغرى والكبرى اي الدليل قوله على الشيء اي للصغرى قوله موقوف عليه
ذلك اي الصغرى وان قلت ان التوقف النتيجة على الصغرى غير توقف الكبرى عليها لان ذلك التوقف ابتداء لانه ثبت للنتيجة ابتداء وان قلت ان ذلك
التوقف وان توقف الكبرى على الصغرى ثبت للكبرى ابتداء للنتيجة ثانيا كان ذلك التوقف توسطا وصوريا لانه يلاحظ في هذا التوقف الدليلية كما
يدل عليه لفظ الدليل بخلاف توقف الاول قوله لا في تحقق الدور قوله وجه ان قوله لا يتوهم التعريف اي امر مطابق الدليل على المدعى قوله لكنه
فيه بحيثية ومعقد في الكلام قيد قيم التعريف قوله من حيث انه لا من حيث ذاته كما في قوله ان المقصد من حيث ذاته اي ذاته بحيث قوله اي من معرفة ان هذا
وذاك اه اشارة الى ما صدق عليه ومفهوم جميعا قوله من اه لان التصديق مركب من التصورات الثلثة او الاربعة قوله في ضمن ما اصطلح
اختلف اه الاولى الفرق اختلف اضرب تامل قوله يتوقف التوقف اي يتوهم له خلافه في الاعتبارين المذكورين فمن قدر المضاف فقد سرى قال

قال الفاضل

قال الفاضل هذه الدال في حقيقة يعني الذات ممتنع بالصفة بلا المقابل الى الظاهر فمفهوم قوله يبتدل المقصود لا يبتدل الذات في التعريف فلا يعني في قول المصنف لتقابل
او تقدير اي في حكم يبتدل الذات فان الموصوف يبتدل بالوصف الحقيقي كالسواد والبياض وكذا في الوصف الحكمي قوله اي الدال على الموصوف اه لان الذات
الدال فانه يبتدل بتبدل الحرف الاخير قوله وبالكمية اه فلا يتوهم عدم تبدل الصفة بالسكون في البياض وبالتاء بتوهم لا يبقى الذات قوله مثلا
الفتحة اه اشارة الى ان المراد بقوله الفاضل والمراد بالتبدل اه بين الاعراب بالحركة وبحرف جميعا لا الاعراب بحرف وفقط كما وهم من لفظ العبارة ومن
التقديم ولهذا لم يبال قوله الشارح حقيقة اه حكمي في اخر كلامه فالمراد بالذات في كلام الفاضل ذات الحرف والصفة اعني الحركة وان ما قبله قول
الشارح هذا اه صفة ظاهرة على اللفظ وانما قال مثلا لان الاعراب بالحروف وفقد البيان بالحركة لاحتمالية فيه امر خفي الله اعلم قال الفاضل
اي حالة شبيهة اه يعني فيه استعارة لان الحركة لا تقدم والصفة قائمة بالموصوف قال الفاضل بل تقدم على التقدم به بحرف وهذا يحتمل ان يهم من قبيل الحركة
السرية والبطيئة كذا يحتمل لاحتمال العلية الاولى والاستدراك الاستثنائي قوله لكنها متاخرة عنه ولا يلزم الابتداء بل كذا على ما بيان في الوجه الثاني
في بحثه لا يجوز قوله من بحر الحركة لان الحركة من بحر الحرف فالحركة تابعة قوله اي لا يمكن اه تابعة في الوجود لانه تابعة في التحقق لا في التحقق لا في التحقق
عراض لا في التعلق والتصور كما في الحاشية قوله في تحقيق اي الوجود وفي الصفة اي الحركة ولا يتوهم بان الصفة التي قال الفاضل
وهي الصفة لانه لا يمكن له الحمل قال الفاضل هذا اسمى يعني كان اولا من باب التشبيه ثم من باب التجريد قوله ومن هذا اي من اجل الشرط قوله
في اصل الحمل اي التبدل الواصل قوله لان الواصل قلما يتوهم اه لان الذهن الواصل تسبقه ويتصور وبغير الحكم اشارة لا ابتداء وهي بمنتفا
فتنت الاكثر على الاقل قوله عدم جي حاصله قوله انه غالب الاقل على الاكثر لا اطراد واقتضى الغلبة الاكثر على الاقل قوله بجمع والاقل على الاكثر في الغرض بعيد
في غاية البعد قوله كما به اه فيه تشبيه او لا كما مر قال الفاضل الرافعة اه اعلم اراد اعم من الدخول اصالة او بتبعية ولا يخفى اختلاف التوابع فافهم
قال الفاضل اختلافات اه ولا يصل منه سواه في الاختلافات ليس باختلاف الواصل بل باختلاف قوله للمستفهم عنه اقول فيه من طلب الواصل الى الذهن قوله مذكور
حاصله غيرهم منه بدخليته قوله الحوالي والا لا يجوز ان يقال منه اه اقتبل من هاهنا فتامل قوله الاولى ان يجعل يقول رجل اه لان المستفهم لا يجوز من الكلام
هو الا اه الا مشترك فافهم قوله لا بخصوصه ولا للفاعل كما مر قوله باعتبار نوعه اه هو ليس الا النوع اه اضيف الى الفرد وبحسب يراد به النوع الحقيقي
ورد اضيف الى النوع يراد به بحسب هذا من التقابل قوله بالنظر الى المعنوي لا بالنظر الى منواه قوله على الاختلاف يعني الاختلاف في الاطراف لا يوجد الا
اختلاف التغطي والتغليب هذا ليس المطلب التغليب الاول فافهم قوله لو صفة الاصلية كما في الكتاب فلا يرد انه بعد الغير وان الاسم لا يبقى الوصفية

قال الفاضل اي صورة الفرد فيختلف اختلاف الحركة والحرف قال الفاضل اي يختلف الفرد بحسب التقدير سواء كان اه يعني لا بحسب التقدير الصورة مثل ما سبق قوله
فالحكم الاتم قال الشارح وحكم يعني ان قبول الاعراب الرفعي فكما وكذا الامثال التي هي سبعة قوله الى مركز اي اه اعلم ان التميز بالمزال في اول
الجملة المبالغة ويظهر المبالغة باي قولنا اشتغل في بيتك واشتغل بيتك نارا قوله بزيد رجلا اه كما ملاه الرجولية وقد اياه على وجه
الاضافة فكلم بهذا تنبيه من قوله او تقديره تامل قوله وليس الامر كذلك بل هذا الحكم سبب تعلق الجر بالجر لا يكفي بهما قوله فان اللفظ علة بعضية قوله
وقوله وقوله لان صورة الحركة وهي كالوصف قوله ليس من صفات الحكم بل من صفات المتكلم قوله فلا تعود اه يرد عليه ان الحركة تعود الى الاسم الا ان الحركة
غير معتدة اي غير محدودة بل هو عرضية وظهر الفرق باي قبلي وغلاي وسائرها ووجه تخصيص قوله فان اهذه اي اليهما فافهم قوله لعدم مانع للاشتغال با
لضمير مانع من الوقف بل من الوجود قوله فان الوقف اه الوقف على نوعان فرض على الاول وعلى الوقف من الاعراب من قبيل الشاذ فلا ورود قوله فيه
وجه التخصيص تامل قال الفاضل اي اختلاف اه يعني ان الاضافة جنس ولا يحصل اختلاف صورة وفائدة التغيير قد سبق قال وان لم يقل اه اي لم يجعله
صفة الجهد بحروف قال باعتبار اي طريق وسببه مثل سببية الوضوء للوضوء فلا يرد النقض قوله لو جعلت الحركة اه يعني انها صورة كما مر قال اي
سواء كان اه احترازا عن ان لا يكون اعلى تفصيلا لاختلاف الواحد اي سواء كان اختلاف العوامل اختلاف لفظا او تقديرا لان لفظ العوامل يجيء بهذا المعنى
كما مر قال الى جابر اه يعني يفهم من قوله اختلاف لفظ او تقدير ما به الاختلاف بحسب صورة لا بالحقيقة فافهم قوله يعني وجه العناية انه ينبغي ان يقول لانه
ليس بملفوظ فاشار الى ان هذه العلة قائمة مقام معلولها اي لم يقل هذا لفظ لانه يحتاج الى ارتكاب التجوز لان الاختلاف ملفوظ مجازا لانه
امر معنوي فهذا ايضا قائمة مقام معلوله تامل قوله واما التجوز اه جواب سؤال هو ان ارتكاب التجوز هاهنا لا وجه ايضا وحاصل الجواب ان
في الاول مجاز واحد وفي الثاني اثنان قوله كالوقف هو صوت لانه سكون والسكون صوت فتدبر قوله والاصل صوت باي الفتحة والكسرة قوله
والفتحة صوت الفتحة قوله ما يقي اشارة اه يعني ان اعادة النكرة الى المعرفة بقيد غير الاول قوله الى نوعين الاعراب اي الى نوعين الاعراب
قال بها قال اه الحروف الصوتية والخطية فهي من الدال الاربع معلومها الصوتية والخطية فيشمل المثنى والجمع على سبيل البدل ولهذا ورد
بصيغة او قوله مثلا اه قال في خصام قافية ومن التراتيب ثم الجمع ايضا باي كحركات الثلث مكذا قوله وقوله الاسم مشتق من اسمه
الى ورد بعد الوجه قال الفاضل اي علامة اه فلا يلزم ان الشيء علامة لنفسه قوله فان فتحة اه فلا يلزم الا يكون العلامة علامة قال الفاضل
فتجوز ان يكون اه يعني يجب على الشارح ان يقول اذا تركب مع عامل البناء اه ولم يسبق عليه العوامل معنويا قال الفاضل اجيب اه يعني ما
يوجد اختلاف العوامل في الحكم وان وجد اختلاف لا اثر فيه فيجوز النقض كلية بلا حاجة الى هذا القيد قوله فما كان السائل اه يعني ان ما استدل بالجواب

الحكم

الحكم يحمل الام على استغراق والاستدلال بالتركيب الذي لم يسبق عليه العوامل معنويا ان كذا اه قوله اي لا يكون الا تركيبية اه لكنه يقال معنى مركب
قوله فلا يرد اه يعني انه لا يرد انه ينبغي ان يقول الا ان يكون مسبوقا بالتركيب اه قوله من الوجوه اه ولا يختلف لا اثر قوله اي اعرب اه يعني ان لام المعهود في وجه
قوله بالصورة المذكورة اه لا يسبق عليه عامل فوقه قوله ولهذا اي لهذا ما يشير العنوان كما مر قوله كما في هذا يعني يشتغل اه فان ما في هذا في عامل
معنى النبا ومعنى الشر قوله يستنبط التركيب ولهذا لهذا واوضحا الله العقوق قال الفاضل لا يلزم ان يكون اه واذا لم يقل ان حكم الشيء لا يلزم له لا
الحكم لازم بوجه ما ولم يكن اللزوم اه الحكمي لازما ما قوله لازما بالعقب الشرعي قوله لازما بالعقب الشرعي سواء ما وغيرها فيه لازم وايضا هذا الاختلاف بعد التقييد بوجه ما الشيء
الحقوق في الشرعية بينة عند العهد ولا يكون اه يجب باب لهذا لا اختلاف في الجنس وسلامتها في اختلاف اه العقد كما مر قوله ان يتحقق اه يعني يبقى مع
التركيب الابتدائي قوله يستشكل اي ان الحركة باختلاف اه هو اي الحالة باي السنة الثلاث وحركة الاعرابية فيكون لازما وبالاختلاف اه
جوده فلا يلزم اختلاف هو العوامل قوله لان الكلمة من قبيل علقة تنبيه وتنبيه قال الفاضل اي العوامل بحيث خلاية النقض لانه يستشكل
الواحد والاكثر تقدير الا رجلا لو قال والله اقتدي في نسب فتزوج واحدا واثنتان لم يجب والوقف قال التزوج في الثلث فتزوج واحدا واثنين هنت فاعرفه
قال ولا يخفى اه لان هو الحكم من الاختلاف لو اول التحول السنة الى الحركة فخلاف الاصطلاح لان الاختلاف في اصطلاح النحاة التحول الحركة الى الحركة
وهو تحرك يوما وهو الاختلاف الثاني بمعنى الجهة بعيد صحة الجهة واما بطل الام لا بجمعية فيكون على الاطلاق متفقة ما عليه قوله اي يلزم معرفة اه اي يعلم حكم لا
زما معارف كما الكتابة بالقول قوله اذ يصدق عليه اه ويرد عليه انه يعرف على الشيء معهودا تامل قوله ان قدوم الاختلاف مطلق هو الاطلاق بمعنى الشيء والحكم
فيشمل جميع الازمان فيقتضي عدم الفعل اصلا قوله كما تمتنع المطلق اي في جميع الازمان قوله كلا تمتنع قدوم اي في بعض الازمان بقرينة المقابلة ولا
فيشمل الجهة الاطلاق في اصطلاح المنطقيين قوله الشيء الدوام اي دوام الاحكام الواقع قوله الواقعة فقط اه لدفع التوهم الاطلاق وهو اللزوم و
الفعلية يعني ان اللزوم اي معناه الظاهري ينافي اللزوم وان كان فيها قوله ان يكون الاختلاف واقع فيما اي الاطلاق قوله دون الحكمية يعني ان الحكم حاصل لانه
تبادل الحكم بسبب قوله والاختلاف لو اه يعني ان الاختلاف يقتضي الحكم وهو هذا الحكم لا اه قال النبا والشر تامل قوله كقولنا تزوج الثلث لعدم الجهة
والامتناع الاستغراق اه خلاف ثابت في هذا الكلام فهو مجاز من الجهة وكذا الجهة الامتناع في ابتداء التركيب عند خافهم قوله بعد هو ورنه معربا لا يكون
معربا فيكون هذا في التركيب الثاني تامل والحالة الثالثة اه يعني ان الاختلاف يقتضي الوجوه في العقود قال الفاضل اي من خواصه الاضافية بنسب بخواصه فقط اي
امر لا يجوز من خواصه الاضافية السلامة بل يلزم من خواصه الا الغير الثلاثة والاما وكونه غير الثلاثة فقط واما كونه اضافية فهو عدم وجوده في اختلاف وقوعه

في هذا الموضع لان خليل افندي قال الفاضل وقت اي لم يكن من الحوادث التي جعلت علامة قوله على الوقوع لا على الظهور قوله في شيء من الازمنة لا يتحقق الزمان في
فهم قوله متصفة بالاختلاف اي يعني لا اختلاف من الحوادث في هذا الحال ولم يكن في ابتداء التركيب ما قوله لا في توهم هذا انه ليس ملاحظ الوقت والتوجيه لهذا
قال الفاضل لجواز قرينة فكانه قيل ان الموصول عام فكيف فسر بهذا في بيت اخر لا يسعى اقال بعضهم ما كرر قوله بان بالنسبة الاول للاول والثاني الى الثاني قال
الفاضل اي الاخر هو المنون الاولى من تمام التشبيه والا كان زائدة في الموضع قال الفاضل كالتنوين في الموضع والعلامة ما قبلها وهذا اسقط الاضافة قال وعلامة
اقول انهم اراد والا كالتنوين في اللفظ لا يعني لان التنوين يشترك والمعنى اجتمع مع اللام بخلاف النون لانه بمنزلة حركة في الموضع عاما يجر ولهذا قال الفاضل
وعلامة اي قال الفاضل لا منع في اجتماع اي الظاهر الاول لان اجتماع اللام والنون لانه ما اقترن الفاضل مبالغة لا يجوز ان يقال لا يجوز زيد لا يسلم لا حتى عدم صحة
الجر قوله فانت جزء الاسم اي جزء الكلمة قوله مراد هم اي اقول مراد هم انه كالتنوين في الحق الى الاخر لتمام الكلمة بها فجعل النون كالتنوين في الحكم
الكلمة ومنزلة كونه فضلة من اصل الكلمة فلا يرد انه اجتماع النون مع اللام كما ان زيد كالمسند في النسبة فحكمه حكم المسند في البطش والافتراس والمهتك ونحوها
لانه اسمية والمركب قال فهم قوله لو كان اي يعني ان هذا الدليل المعلول مطوي قيد كان الفاضل قال لا ظاهر لا يجوز بمنزلة التنوين مع انه اذا كان بمنزلة التنوين
لا يجتمع اللام مع التنوين كما اجتمع مع النون لامتناع اجتماع اللام والتنوين وهذا التحرير في غاية الركاكة فانظر الى هذه قال اي تحوله يعني ان لا
خلاف هو النسبة بالاسماء فيلزم ان يكون مجيء الاسماء اخر واحد وهو الحركتان بنفسه الاول ونفسه في الثاني بخلاف التحول فانه فاصل في الثاني
لان الاصل رأيت اباك ابوك فالمراد بقوله الفاضل واو البوك ماضي هل النصب لا الرفع ولا في اذا قلت فيما اذا ركب ابتداء بالنصب وقس عليه قوله
واما تحوله صفة اي ولا يقال ان يقول هذا فعلى تفسير الاختلاف بالتحول لا يرد النقض بقوله فان قلت لا يتحقق اي قوله فيلزم الا ان يقول اي لانه لم يحصل
بسبب الاختلاف بل التحول من السوء الى الحسن قوله ولو اعتبر بالنسبة اي فان قلت لم يرد هذا فيما سبق بالا يقال الا بعد السوء زيد في الاختلاف يوجد الحكم
في جميع قلنا ان الحكم من الخواص فيلزم الا يجوز مطردا او منعكسا في قال الفاضل قوله على السواء ولهذا يقال مختلفان ولا يقال متحولان الا بالتقييد
قوله بخلاف التعلق اي فلا يسري السوء الى الزيد لانه لا يسند الى الزيد فالسوء السابق شرط التحول وسبب الاختلاف لانه جزء السبب فافهم قوله
لان التحول اي حين لا يلاحظ تقدم الحركة مثلا وان كان موجودة في نفس الامر ولا اختلاف ان يتصف بشيء لم يكن قبله مع ملاحظة الاختلاف الى شيء
اخر فالحاصل ان الاصل اختلاف ينسب الى الاول وغيره ويستحيل الى الثاني فقط ولهذا وجه التقدير الى الرضي قال الفاضل وهو كذا وصف اي فانه
اذا وجد بوصف البناء لا يختلف الاخر وهذا يفهم من رجوع غير اضمه الى الضمير فافهم قال الفاضل حرف واحد اي واحد لا
لتنوين حركة وحرف لو حرف والبناء الموصوف لان مجيء لا يسند الى الاخر الا بالتبع قال الفاضل فيسند اخر اجزاء اي البناء الثاني فالاولية والا

ولوية

ولوية في جانب التوجيه الثاني بالجهتين ويجوز ان يكون الدلالة في التوجيه الاول وهو الاول والمتبادر قال الفاضل خروج العامل اي
الى التي لانه بمنزلة العلة اي الناقصة قال الفاضل وليس اي اثبت لتقدمه بمنزلة اي قال الفاضل وهو مقتضى ليس لانه بعد ترتيب العامل
بمنزلة مراتب فلا يخرج بعد بالاثبات بخلاف بالنسبة قال الفاضل لكن المراد اي فتبقى الزيادة قوله فان عدم مناسبة جهة السوء الى الهوان وهو كونه معربا
بعد الاخر اي لا اختلاف فيه وما فرض اي الى اخر التركيب لان الاربعة اقوى في سببية البناء من عدم التركيب ما قوله وهو بخلاف الزيادة اي وان نقل كلام
الفيروز اي فلا تعلق الى الزيد عليه فكان الزيد جعله متعلق عليه ثم شرع في تشبيه خلافا بقرينة كذا وهو قرينة على الثلث لان تخصيصه اي
ولقائل ان التخصيص كحرف تخصيص كلمة ما ابتداء وقد قالوا ان تخصيصه فوت التخصيص كما قال في الاصول قوله اما لم قسمة اي هذا هو الكسب لانه على الاول
لم ينقله في الزيد فافهم قوله اي الاستعانة قسم لانه ليس الالة في البناء قوله اكثر منه من قبيل هذا ابسر الطيب من رجل قوله يعني اي يعني ان
الصغير مطوية قوله احترازا اي لا احتراز على الحصر قال الفاضل لانه سبب اي لانه لا سبب لاختلاف بسببها اخر او بعد قال قلت اي هذا
منع لكون العلة التامة سببا قريبا لان قريبها سبب قريب لاخر قال الفاضل نعم اي ان التامة ليس سببا لاخر قال الفاضل لا يتحقق اي
نعم لا يلزم لاخر اي لا يلزم كونه سببا لاختلاف بل السبب القريب وهو لاخر الثاني قال الفاضل لانه نقل اي يعني ان السبب القريب على القسمين خارج
من الشيء المعلول وقريب الكل لاخر في ابتداء التركيب وسبب اخر في الشيء وكالاخر في التركيب الثاني وهذا الى لا يتفكك عنه اي لانه جزء لا خبر
عن الشيء والاول يستلزم السبب لانه خارج عنه فالمراد هو الاول فبقوله لا يتاء عطف الى قوله وبان في ذلك الشيء الاخر على قوله بين اي والضمير
ان راجعان الى ذلك الشيء فالمعنى انه كذا سبب عقد علاقة عليه وبان في ذلك الشيء وسبب اي سببه الذي هو اجزاء الشيء السوء سبب لاخر كالعقود والسبب
الخارج ليس سببا في الشيء في الحقيقة بل سبب السبب القريب فظاهر المراد لا يقال يعني ان الاصح صفة اضمار في بيت والاعتبار لابتداء اقول ان اعتبار
في الصفات في الحال وان اعتبار من التعقيب بحسب المطلقة في الفعلية لان نقول لا يرد ولا لا يجوز جامع ولانه لا حكم في التعليقات بل اعم منه كما في التركيب ثانيا
قوله من السوء اي المعدود كما في التركيب ابتداء ومن علامة الاعلامة هذا التركيب ثانيا بخلاف ما سبق سلطة غير الاول فالاولى الاخر بين التحول في التركيب ثانيا
قوله بعد كونه معربا على قول الفاضل يجوز قوله اختلف اخر من قبيل من جاء بالحسنة فله عشر امثالها واعلى قول المحشي الجيب قوله قبيل من قتل قتيلا فله سلبه
لا من قبيل ارضعت بعض الحرة هذا الشب تامل الرضي قوله والسبب الثاني كذلك واقائل ان يقول انه مباشرة عامل الثاني بتوسط فافهم

قوله بسببها بسببية بعينه ولا يجوز التركيب من الاجزاء التركيبية واذا كان السبب بعينه من المتحد الحاصل من التركيب في نسبته يحصل الى الرابط قوله لعدم تخلل سبب آخر فعلم ان
هذا السبب قد يباشره وابتدائه فيه الاول الى الاول وفي اشتغاله الى الاشتغال قوله من الداخل وبجاذبة هو الان ضاحك قوله ليس بسببها كلية
ولا لزم كلية الشيء على الشيء قوله وانزاقا الوراء اي مجموع يتوقف عليه الوجود بجاذبة الجوهر يتوقف عليه معلول خارجيا كان او ذهنيا قوله وصفوه
اي التام المشتملة على الماهية والعوارض مع الذهني لا كلية في الخارج قوله بحال متعلقة وهو مجموع من حيث هو اولا جزاء غيرها قوله اشتاق اه وتحرير
ثانيا الى المقام ويرد عليه ان التركيب الاشتغالي اقرب بالسبب قوله بستلزام متعلق بالابطال موجب لحصول السبب بالفاء وشرط لان رفع الموانع ليس من
السبب فلا تنقض قوله متاخر الاختلاف اه لان الاستبعاد بعد الحال ولانه على الاشكال فيجوز ان لا يتحقق اصلا بخلاف من نفسه لانه يدل على التحقق قوله
بمعنى الحلاف متعين لا نسلم لزوم عدم تحقق الاحكام بعد الحال ولانه على الاشكال فيجوز ان لا يتحقق اصلا بخلاف من نفسه لانه يدل على التحقق قوله
بمعنى الحلاف متعين لا نسلم لزوم عدم تحقق الاحكام بعد الحال ولانه على الاشكال فيجوز ان لا يتحقق اصلا بخلاف من نفسه لانه يدل على التحقق قوله
الحكم بالعدم فتعرضه لسوء الاختلاف لم يسبق الحكم بالعدم قوله استطرادي وهو في قسم واحد لكن فاتهم قوله خانهت قبل التركيب اي من الحكم
اذا اريد التركيب وهكذا الغرض والتعريف يسبق قوله ولا يقدح ذلك اي ان ضم الشرط واجب قوله سابقا على حصول اسم الفعل بالفعل مثل اكرم استمر فيرا
قوله فلا يدخل هذا الحد بوجه الفاضل قوله قولهم اه ولا يمكن تسبيبه اه لحرا الوصف واراحة الوصف الذات والذاتية قبل الارضية ومن قال
باعتبار ما يدل اليه فيدخل الله الفعل قوله والحاصل وان تحول اه مثل اذا اقبل اجاءك غلام ورايت غلامه تبدل الحركة اخر الحكم الحركة الاخرى
لكن ذلك الاختلاف ليس من حيث هو معرب قوله جر الجوار ولم يوجد في كلام العرب رفع الجر ونصب الجوار قوله الحاصل ان الاصل
بحث راجع الى ما في الذهن فيرجع الضمير الى المعرب اعلم ان لو رجع غير اخر في قوله وحكم ان يختلف اخر الى المعرب يلزم اللغوية واما بها فليكن
لكن قال الحاصل ولا ابيت اه لانه يتعلق بمجموع الجملة الشرطية معرب قوله اعلم اه ان في اخر غلامي في نحو جاءني غلامي قولك ثلاث وظرفيا
على الاول يختلف على الثاني تامل قوله لانه تحصيل اخر بحيث لفظا ومعرب تقدير لان الحرف من تحول الاعتبار الشيء في فهم قوله كانت به اه في
الاضافة اليه قوله اي جهة على سبب اه يعني ان الاضافة من قبيل اضافة السبب الى المسبب لا من قبيل اضافة العلة الى المعلول قوله ولا لزم اه ولا يلزم
ان يقول ان عامل الجر في لفظ وعامل المتبوع داخل في محله وقس عليه المقتضي فافهم قوله ولذا يعني اه فهم من قوله بالمجاورة
وعلى المجاورة وان يقول بعامل الجار لان السببية المجاورة لا مدخل للعامل والمقتضي ويحتمل ان يقول ان السببية المجاورة بسببية العامل الذي يعمل
في الجار والمجاورة فيرجع الى المجاورة قوله من التوابع قوله عطف النسق اي اي العطف بالحرف قوله لهذه الخلاصة اه اعلم ان الشيخ الحرف اخرج

خلاف

خلاف في هذا الحكم وهذا اولى الى تحقيق خلاف تكرار واعلم ان البدل في خلافه ليس بمقابل الاعراب بل حركته زاه زيد بل مقابل الاخر بالنظر
فافهم بتفكر في موضع كثيره قوله كان الاسم مبنيا لانه معدود وحركته بلا عامل ولهذا اي الحال في خلافه قوله في الجملة واخر اعرب بالجملة واخر
بجملة قال الحاصل لو جعله قبل اه يعني ان كان كسرة خلافه اعرابا بالتبع والرفع والنصب يقبل مطلق الوصل وان كانت اعرابا كيف يفهم فافهم قال
وكذا في هذه الصورة اي اذا لم يجز بل جعل غير اخره الى الحذف تجريد بتقييد الحيثية قوله اتهام بيت لان الوجوه الكسرة الشبيهة بالجر وبيان
لانها بلا عامل فثبت كونها كسرة ما قبل الياء وتحريرها انسب بالمقام لانه المقصد لان كونها قبل الواو لا مقصود بالبيان قال الحاصل ما يقوم بالتي
ما يقوم ما يقصد بالشيء لئلا يفهم لفظ الجمز لئلا يتوهم الاعراب على الحاصل بعد الحال فلا فائدة فيه بخلاف الاعراب هو هو في قوله بمعنى
قال الاولى ولا هذه تدل على الحصول هذا من فضل ربي قوله وانا حاصله اه اقول التاويل اولى من التاكيد فافهم قوله الى الوليل الاتي لان الجملة
ما يقوم بالذات وهذا الاشارة في غاية البعد قوله كما انه اه فيفهم القيد وتقييد الحكم وبالي في قوله بمعنى شيء بالي فهم ما قال لكن ما ذكره هو بحق الله
النفوذ قال معطوف اه عطف تفسير ولا فتحا رجع من الحد واذا اعطى الجملة حالا من النفي يحصل هذه الزيادة لكن الاول هو الاول قوله الحكم
بعد لا اه اي مفعول ان القدر قوله عطف مفرد على المفرد اي لا على معمول عامل واحد قوله فيفهم مرفوعا لانه مبتدا واذا عطف الاسمية على
الاسمية يحتمل الاجتماعان قال اي وضع اه يعني ان وضع الاخر في الاسماء وفي الافعال بالبحث لبيه لا بالوضع قال الحاصل ويتضح به اشارة الى وجه
التسمية قال في نفس اي الحاصل في الاسماء قبل الاخر بالاصل لا بالاخر بل يتضح به ما يستغني في الاستعانة بالغير فظاهر ان الحاصل
في قول المقصود يعني بحيث ما يقوم بشيء لانه كان يعني ما يقصد كان من قبيل قتل قتيلا مع ان يجيز سوا كما مر قال لا عبث اه اي بيت اه
الحاصل لان النحو في كلام العرب كما علمت في العلوم الله قوله ليس للدلالة اقول انه للدلالة على الحاصل لكن ليس على هذا الحاصل قوله من غير استعانة
اي في الظاهر ولا ما الحاصل يحصل في نفس الاسماء في الاول قوله بتقضي اه اي من غير استعانة بالغير اما واحتيج الى الحاصل فحذف لوسطان
بمنزلة الاخر قوله فان الاسماء الاول والاخر لان مقصد بيان الحاصل تامل قال الحاصل لا نظر اه وذلك لان نظر النحوي انما يقع في احوال
او اخر الحكم من حيث الاعراب والبناء وان حصل الوضع الوقوع بتبدل الوجوه وهو التبع الوقوع قوله ولا تعلق له اه اي بالوضع اصلا بل حصل
الوضع بالتبعية بالبيان بلا قصد بها قوله اشارة ولا فلا حاجة الى قوله ولا تبعا لها يوهم الخلاف قال الحاصل كان الاخر اه لانه على هذا يكون
مختلف مظاهر او معربا اعرابا قال الحاصل ووجهه وذلك اه حاصله ان الدلالة الاخر بسبب الاختلاف فنسب الدلالة الى السبب قال الحاصل
اه اخبرت اه مع الانسب الدلالة الاختلاف يقتضي ان التبيين اولى قال الحاصل هو التحول اه لا من التسمية قال الحاصل يلزم اه واحتقه

المذكورة في حكم من قبيل المستدل له بعد الاتفاق على عدم صحته وهذا بخلافه فافهم قال الفاضل الا لا عبرة اي الا لا عبرة في اللغة لا ظهار وفي الاصطلاح
ما يظهر ويوضح اي قال الفاضل الا لترى اي من الاشياء يستكشف بعدها قوله اي السبق اي في لتقابل بالسبق في هذا التفسير اشارة الى منع العقلية بالاختلاف
وعدم الاختلاف فوقه والتقابل على تقدير التسليم قال وليس الحكم كذلك اي جوهر سواء الا ان نسلم الحصر في قوله فليس قال الفاضل يعني اي وجه العقلية
ان الذات الذي هو الاخر وانت الحمل هو هو وحاصل العقلية ان الذات الحمل هو هو قيد الا لان المقصود في القيد تا مل قوله كونه ظاهرا لوجوه
اي لانه موجود في الساكن ومسكوت في الاخر ان خلاف الاختلاف لانه امر اضافي ونسبي مثل الغيرية والبعد قوله قبل التركيب تحول من السكوت الى الاخر فلا
اشتباه في هذا الاعتبار وهو اعتبار الاول بل الاشتباه في الاعتبار الثاني تدبر فانه قد سبق تحقيقه فعلم ان هذا التحول لا يوجد في هذا الجزء تا مل
فقوله بل السكوت وان الا البا على الحركة كما سبق الى قوله على الوجه الاول هو قوله لان الاختلاف ليس بموجود قوله
والا اي قوله لان عدم الشيء اي لان الحادث محتاج الى المحدث والعدم السابق وعدم الشيء حادث بخلاف الاحق قوله جوهر عرض اي عرض
ما فيه قوله لا يقتضي اي يعني ان التقابل لو وجد بهذا الطريق لكان من تقابل الايجاب والسلب لكنه تقابل العدم والملكة هو الظاهر تا مل قوله بل
يكفيه اي يعني من قبيل تقابل السلب وعدم ظاهر وجه العقلية في البداية التحرير قوله هو الاسم عمدة فعلى هذا يكون صفات الله تعالى حقيقة لا من
قبيل اطلاق صفة الحمل على الدال قال الفاضل او فضلة بالواسطة اي اعلم ان الفضلة ثلثة منصوبات ومجرورات بالحرف وبالاضافة مجموع هذا
الاعتبار او اللواء اطلاقه خوف الواحد فوقه وحاجة اي وفيه ضم نشر وهو الى الحسنات قال على صيغة اسم الفاعل فالاخذ والا لبيه
وما اخذوا كل واحد من الحسنى نحو جاني زيد ورايت قال الفاضل اسم المفعول كما توهم في نحو على الكسر كما سبق نحو جاني زيد وعمرو او بكر وهو
ضرب زيد وضرب عمرو او غيرها قال الفاضل لان توصيفه اولا من قبل لزم السلطان العدل في العام لا جل الرجل يجوز ان اسم الفاعل والمفعول
قال الفاضل اعلم هذا ان العلامة سواء اعتبرت طاريت باعتبار اخذها الاسمى او متربطا عليها باعتبار اخذ الحسنى اياها فهو الاول
او فوق لما قال الشيخ الرضي فالطارئ هو الحق والمطرد عليه وهو اسم هو اسم وبالعكس على الثاني فالعلامة للتمييز بالطارئ على الاول وبالمطرد
المطرد وغلبين على الثاني وليس الحكم ذلك انه ثم احد هما طارئا على الاخر ابدا الاخر احدهما مطرد وعليه للاخر وان كان او فوق لما قال
الاخر يعرف بالذوق فحينئذ فانه من مزالق الاقدام قال الفاضل وقد يطرد اي هذا من طرياز الشيء مكان الاخر مزيلا الاخر وما نحن
فيه من طرياز صفة بعد صفة على الموصوف قال الفاضل من مطرد وعليه وما نحن فيه العلامة مزيدة بالطارئ قال الفاضل

والطارئ

والطارئ الزائد الازم اي في الحقيقة قال الفاضل لكون العقل عدة فانه مستند ولا يتم الكلام بدونه وجه عدم التعليل بالفاعل فالظاهر على النظر قال الفاضل لازمته
اي لازمة الجنس لزوم جنس الطارئ قال الفاضل التي لم يجعلت فيه اخف قوله يعني وجه العلامة في التوهم الاعتبار حقيقة والعقل الحقيقي هذا الخ
بايدي على طريق التناوب قوله على سبيل البدلية ناظر الى المعنى الاول قرا اسم الفاعل والاسمى قرا اسم المفعول قوله لانه في معنى تناوب ليس فيه
موجب الاطلاق فالاول اجتبوه وتجاوز قوله على ظاهره لان الفاعل متعدد والمفعول واحد قوله بل يقال لا معنوية لها حقيقة افراده لا مجموعه قوله
اي على الاسمى العربية في الجنس في معنى الجمع فالمراد الفاعل متعدد قوله بحسب غيبته راضية اي راضية منها فاسند الى المفعول فيكون هذا السند معنوية الى المفعول
والاصل المعنوية عواطفها اياها طلبه يعني ان العواطف الراغبة متداول الفاعلية وكذا المنصوبية والمجرورية هذا التحرير على ما في الهندي واما على تحرير الفاضل فالفاعل
لا معنوية اي الاسمى تا مل قوله لان لا معنوية اي يعني انه لا معنوية هو التداول والاخذ فيلزم ان يكون الفاعل مزيدا والمفعول جسمان فالمعنوية سواء
صح الاسم الفاعل والمفعول لا يقال يستند الى الحق في الاسمى حقيقة بل بالاعتبار اذ كون انما قوله حينئذ لان تعلق الحكم على المشتق بعد عليه ما اخذ لا
اشتقاق والا فلا فائدة في ايراد المشتق قوله انما هو اي ظاهر ان احدهما على الاسم لا يجوز احدهما مطرد عليه الاسم قوله والا يتقي احدهما النبوة احدهما
جميع المعاني والمثاني الطارئية والثالث الابدالية في كلامه لو نشر المنشر قوله بخبر طارئ احدهما بل كلاهما اجليان قوله لان طاعة يعني بان
الاشتراك والاصل غير الله فالاشتراك من غير الواضع وغفلة فيهم براءي المعنى لاجزاء الاسم لم يوضع العلامة بل يحتاج الى القرينة في الكلام وليس هذا في هو
فيه وما نحن فيه ما وضع من الواضع وان كان البيان والواضع هو الله تعالى فالاشتراك لا يتلا ولا اعتبار وهو بيان في وضع العلامة وان كان الحاكم هو
المستعمل الاول بطريق النقل لو تجلى فعدم راعية المعنى لاخر فظاهر وحاصل ان كلا منهم لم يراعي المعنى الاخر ولم يخالف الجنس ولم يوضع العلامة فافهم
كلامه والوجه في الواضع فلا يرد ان المشترك لا يجوز استعماله بلا قرينة قوله بخلاف الطارئ اي يقال في نحو فيه بخلاف الطارئ الذي
الطارئ الاول يقرر ثانيا ايضا فلا تعقل قوله بخبر لازمة للحقيقة اي لجنس الحقيقة بل البعض فافهم قوله المسند الى المفعول فيه لا الجسم قوله
تجتلب اي يعني ان هذا الحرف من الحاصلة لا ما البيانية كيف التصغير والى التكسير والاحكام مستقلة المضاف اليه ولهذا فصل ما قبله وما بعده تا مل قوله
اي الشان العلم يعني ان الحكمة الحكم الى العلم المتقن والمطلق على الاشياء على ما هو عليه بقدر طاقة البشرية قوله لان طرا احدهما اي طرا احد
هما على الاسمى لا على احدهما فلا تعقل قوله ولهذا يكفي اي ولانهما لم يوضع للعلامة قوله لا يحتاج اي فتجوز لازمة قوله قبل التركيب هذا اي قبل التر
كيب مع الاصل فالمشتق والجمود لحكمة تبرسها قوله لبعض اي الحاصلة على بعض الاولى ان يقول لا يطرا الحاصلة عليها اي على الحروف قوله وعدم العلامة
اي هذا النفي متوجه الى المقيد مع القيد تا مل قوله واعلم ان حرف واحد معنى واحد وهي اصلي وهم يطرا الحرف معنى قطعي فلا تعقل قال الفاضل
على تقدير اي فيلاحظ المعنى معا ويجوز على صلة الحرف ويقدر المحذوف صلة اخرى كما انه قيل المعقولة اياه واراد اعليه قال الفاضل ومثل اي

وجه جاز الشيء مستعملا عليه وجه فيه الجاريان في هذا المقام كما هو الظاهر قوله قال قدس سره اي لزوم الحقيقة ان كانت العلاقة بين المعنى بالتشبيه
فالمجاز استعارة ان كانت بغير التشبيه كالتجريد والاستعارة طلب الجاريتين فالمجاز يجوز طلب اللفظ واخذه بالتشبيه وفي اخر مسل عطفه الى الهامش
وجه استعارة تبعية لا تقوم في المشتقات وحروف تبعية الجامد والمتعلقات وجه ان كانت قارنة عنه يعني ان كان لا يعتوار يجوز اخذ واحد
بعد واحد فالمجاز تابعية في درجة مجاورة ولازمة وعلى الاول في حكمة تحقيقية فافهم قال الفاضل اي هو اي في غاية من انه يلزم ظرفية لتقدم
في الاعراب بحروف قال الفاضل عاملا في الاخر فالظرفية ظاهرة الاصل والكتاب وفي الفرع قال الفاضل في ضمن جزئي يقال الانسان في زيد لان الانسان
في التشخص فلا يلزم المحذور قال الفاضل جانب الاخر اي فيه اول الكلام الاخر في نسبة الاخر لان يجيء ظرف وفي جانب تامل قال الفاضل هو ضمير الاخر
صدر وهو نسبة الاخر لان الاخر عامل فيه قال الفاضل وهو جانب السفلي اي والاخر نسبة الاخر وهو ضمير موضع الاخر فالاخر الاصلي والفرعي موضعهما
في المرتبة فما معنى وجه بعد الامكان ويجاب بان الحركة بعد الاخر قال الفاضل ولا يلزم تقدم الفرع على هذا يجب ان يقال هو جانب السفلي من موضع الاخر
الاصلي اللهم الا ان يقال ان المراد انه جانب السفلي ان امكن والا فلا يلزم تقدم الفرع وتاخر الاصل وجه لما لم يكن اي يعني فالمراد شيء الفاعل جميع الاخراء
قوله سوى اي الاخر يعني ان الاخر في جانب الاخر لمقابلة هو شيء بان الجانب وفي جانب اعتبارية وجه لتاخر اي لتاخر الاخر عن الاخر
زمان كما سبق اعلم ان قوله وان جعل الاخر في الاخر ليس على حقيقة على الاخر الا بان لكن التاويل في التشبيه الهوى من التاويل في الاول تامل قال الفاضل يحتمل
احد الوجهين من تقدم بشارة الى توافق الموصوف والصفة في الاولية وتوطئة الى تفريع عليه الاول قال وفي الكرماني بيان التقرير فافهم قال وهو وهو كونه اي
سهم الحصر قال عرق الاشياء احد فوقه قال اي فقلته كثيرها قال الفاضل اي جعل الاخر في الاسم لان الاسم الاصل اي الحدية او الفضلية في الكلام
وهو الاخر بعد الموصوف اي الموصوف بالحدية ويمكن حمل كلام المص على حرام الشرط باولى غاية فافهم قوله في الاصل اي يعني في الفاعلية بنية الاصل عن
تجريد وعلى الفرع عند الرضي لان جزء الحدية في الكلام بالفاعلية باعتبار فاعليته المولى وبعد الضابطة على العدية لان هذا البناء اسرى الى النحو وجه بدون
توكيد المفعولية والجر وبالاضافة وجه او الواسطة كالجر وبالجر بحروف وجه لا الثانية اي الفاعلية المفعولية بمعنى الحدية والفضلية وجه لان
كانت اي بعد الموصوف بالاسمية والاعتبار والا فالموصوف قال في الموصوف قال مع الاخر لانه صالة في الاواخر وجه التاء الذاتي كتاء الحسب عن
السبب التام قال انيا وضعت مثلا لجعل عن الاول فقيل زيد بضم الزاء قال الرفع متاخر عنه وانت زيد لا عمرو زاء زيد فقط تامل قال متاخر
بحسب الزمان ولهذا لا يلزم الابتداء بالنكرة فافهم قال لكن فيه اشكال وان تقدم الحروف في التلفظ وانتقل الحركة غاية الاشكال لا
يلزم الابتداء بالنكرة لكن على ما بال عن علم الكلام قال فان التاخير اي علته الثالثة ويجوز ان يوم علتها وجه حيث تلفظها ان معا وان كان

احدهما

احدهما متقدما الزمان ولعل الذي تقدم وتنزيلي وجه لا يتم التقريب اي لا يثبت الدليل الدعوى قوله لان التاخير اي الحكم انه على هذا التحرير يتم التقريب لان
اي التاخر عن الحكمة لا الحروف اقول الذي فرعه الاخر في الاول فهو متاخر عن الفعل في الاسم لانه بمنزلة الوصف في الحكمة وجه بناء التاخير على الاطلاق اي
على كان لكن فعلا الى جانب الحرف الاخير وجه بدلالة العقل شيء لا يستثنى في الاخر سواء كان بالحرف او الحركات في الاخر فالظرفية في قوله مع الحرف
على الاول قد علم مما سبق تدبر قال الفاضل على اي ليصح حمل الجمع على الحمل في ضمنه فان ما يتم ان الحمل ظاهر قبول الصفوف بنى على حد المطلق بعد الحمل فانه لا ملحوظ قبل الحمل
قال الفاضل اعرابية كانت تعميم لغير بنائية مع حصول الاثر من تتمة التعميم تامل قال لكن اي الخلق به اي هذا الدليل على كونها حقيقة في غير اعرابية قال ولا يختصه
اي كل من الوجهين وهو جاريان الحكمة مرفوعا الى افراد فالاشتراك معنوي قال والنسبية اي من النسب الاربع اي خصوصية العموم والتوسط والتباين فالا
ولا قسمان مطلق مثل الانسان والحيوان او من وجه مثل الخاتم والفضة والتوسط لا يتحاد في صدق عليه مثل الناطق والضاحك ولا يتحاد في مفهومه
هو التراف والتباين كل منهما كالحجر والفرس وجزئي مثل التسمية الاولى قال الفاضل وبتبعه معنى يعني ان التقدم الى الرفع تابع بالتقدم الى الفرع لا يتم الامر والجهر
او ان كان متبوعا في الوجود والاعتبار الى التقدم والتبعية هذا لهذا قال الفاضل ويتبعه بنفسه اي في التقدم والوجود قال الفاضل اي الحركة يسقطه اي يعني ان
الحركة مقدم بالذات في الوجود والحفظ ان كان مقدما لها في الزمان وهي اصل ان ما صرف عليه الفعل اي الصوت الحركة من حرف والحركة فاصل بعض الشفتين وهو
المقدم والاصل في صوت ما صرف عليه وبرفعها وهو تابع وطريقة الاصول اضم الشفتين فهذا هو السير التوسيع والرفع هو السير البعيد واما جعل ما صرف عليه علامة
بناء جعل اسم السير التوسيع لان البناء اصل والسير التوسيع اصل واذا جعل علامة الحركة جعل اسم ما يلازم السير التوسيع وبتبعه لان البناء اصل والاعراب تابع
لانه يحصل بالاصل وهو لا يدل في كونه لا اعراب اصلا في الاسم فعلم التسمية لو سمي السير التوسيع والشفتين باسم السير البعيد والمناسبة ظاهرة ووجه التسمية في الوضعين ظ
غرض الفاضل من ان جاء الرفع قال الفاضل وفي الجزم قطع يعني في الجزم صرف عليه الجزم سكون الان في الحرف الثالث وسكونه فيه القطع من الاتصال فاعطى
الاصل الاصل والتبع للتبع لان خبر الاعرابية اي فيه قسيم الشيء وقسمه فانظر الى ما قلنا اي قوله لا يكون
اي الحركة اي انضمام الشفتين قوله لان الالة حركة يعني ان الحركة كانت البانية جملة لانه على الحالتين بل يبقى حركات الاوائل والاواسط هذا هو الحق
لكن تدبر ما حررناه وجه فلذا كسر اي لتجنب الفاء اصل والاعراب تابع وجه الى السفلي لا الى الاعلى لان الضم وجه مع صوت الضم بالفاء يعني ان الحال
الاولان الظاهر واذا فيه في الحصل من صوت الضم الخ ما صرف عليه الكسر وهو الصوت بالسير الى يجعل كل واحد منهما اسما لما صرف عليه اذا جعل ما صرف عليه علامة
عرب الدلالة على الحالة هو الاضافة فالمناسب ان يسمى باسم السبب الظاهر والاوضح بخلاف ما اذا جعل علامة البناء كما سبق لهذا امر اه الشيخ الرضي لا امر

الفاعل الاقرب قال وانه اسم الجزم جاز لانه اه ولهذا صدق عليه بان القطع والمطلب ان يستشهد بان يتعلق ام تشبيه الفاعل الى وجه التسمية الرفع راقى والفاعل
فاعلا وهو بالفاعلية اى رجاء والجواب انه فرق بان تسمية الجزم جزما وبان تسمية الحركات الثلثة قال بان معنى الاول الفعل حاصل بخلاف حركة الثلثة لكن
وجه التسمية فيها لا مناسبة لها بهذا فوجه التسمية فى الجازم من وجه بيان ما مر قال الفاضل خاتم مستغنى عن الكل بتزيينه قوله فانها مستغلية قوله اى كل
واحد يعنى ان لا يتوقف على غيره والطرف مستقر قال بعض الحركات فيه اكتفاء وقد تكلف من هذا المثال والتغليب فلا يخفى على الطالب تامل قال بالقرينة ولا
يدل الهذا على المجازية لان المشترك اذا غلب استعماله فى احد المعانى لا يلزم القرينة ولا يلزم قال الفاضل وهو الاداء وهو الفاظ حكى جاعل قال اذا الى الاسم
قدره اه وفيه اسم الشارة وفيه الفقير وجه ايراد اللفظ البعيد ظاهر قال يستدعى الرفع لما قال الشرح قال بالفعل اى بمعنى من جهة ان امثالها الاسم الحروف
المشبهة بالفعل وان النصب فيه ليس من هذا القبيل فافهم قال الفاضل بطريق الاستقلال بعلة المشابهة فى العدمية قال اهق والاهقية لا تدل على الحقيقة بل انه
الثابتة فى البرا ابدا فى البرا فهذه من المشكوك المتناول الاهقية ولا تضعف قال فوجه اه لان الى لهما حقيقة الى الجزم العلامة فى المصحح لكن على ما قال الشرح
رح يوجد الحقيقة بعد الجاز لكن الحقيقة فى الغوثية وعلى ما قال الشارح لم يوجد الحقيقة ابتداء بلا توسط مجاز تامل قال وتوجيه الشارح اه لان علية الفاعل اقرب
تباعا من الخصلة المنسوبة الى الفاعل والى العدمية وجه وان اى الرفع اه علاوه بقرينة قوله وان فاعلا وعلى فرضه لا حاجة الى هذا القول لا يتعلق بعيد وجه
لكونه عمدة كلامه وهذا يقوى توجيه الشارح وجه لا يكفى فى وجوه الرفع من مسند الشيء الراجع الى الرفع لان رطوبة يجتمع من الطرق قال بعلة المشابهة
وهو الفاعل قال تقديم الفاعل اه ثم جعل الرفع اه وضعه لان علية وجه يعنى ان الرفع اه وهذا يدل على الرفع علم الفاعلية مثل الرفع علم
المبتدائية وجه اى الخصلة التى الى المشترك بان الاصول والملحقات فيه اه ثم جعل الاصل اصل والفرع فرعا ولا يدل على ما فى الشرح وجه لان الفرع
اه لكن تقديم الشرح فى الفاعل وتقديم القائل فى النسبة تامل وجه ما ان موجود قد عرفت الفرق بينهما من تحريرها وجه مفيد اله اى بلا اضافة الى
التقدير فى الفرع الموضوع كما كانه لا يخفى قال بقرينة المقابلة يعنى ان لفظ الاضافة مشترك المستعمل فى واحد بقرينة المقام وجه قال اى المضاف اليه مقابل
لى ولان الفاعل والمفعول هو لان والولاية للمعنوية فلذا لهما قال لا يوجد فى غير المضاف اليه لان كل مجرور مضاف اليه لانه اسم نسب اليه الفعل او شبهه او
سببه فى جهة قال الفاضل وانا نحو بحسبك اه وجه السؤال انه فهم من كلامه ان الكلام وجد فيه جر مضاف اليه حقيقة فيما اقلت نحو بحسبك
فانه ليس اسم نسب اليه اه علم يصدق تعريف المضاف اليه بل هو مبتدا فاجاب بانه لما لم يقيد وابهذا التركيب اه لم يجعلوا الجر علامة لم يوجد ما هو المنقد الاجرى ناظر
الى الجار والمختلف الى الجر تامل واما تقديره جر وجميع غير اليه فيخرجه من مزاق الفطن وجه اى اما جر اه يعنى ان المبتدا محذوف بقرينة الرفع لان الجزم

فى جر

فى الجر لا اضافة اليه قوله فلا كذا اه فلم يوجد اه ما هو المنقد وجه فلا يلزم من علامة الشيء اه ومراده من الجر فى قوله لان الجر لا يوجد ما هو العلامة وجه ولا يتاتى اه
جوابه فلن مقدر بهذا لا هذا الجواب لا يخرجنا فى قول الجر علم الاضافة لان هذا الجر وجد بلا اضافة فاجاب بان الجر علامة مخصوصة بالاضافة وجه
ويوجد فى بعض المواضع بلا اضافة علامة الشيء لا الاضافية ولا الجر الاضافية ولا الالف الى علية فافهم قال الفاضل هذا لكن لا يلزم
منه الرفع حقيقة فى الفاعل فقط لان الرفع فى وجه اصل وسيشير هذا اه الى ضمن فالمرفوع اصل فى الفاعل كما صالته لفظ الجر فى وما يلزم الا الجر
قال الفاضل بحسب الاقسام لان اقسامه ثمانية واقسام اصلية حقيقية او حكمية اثنى عشر قال الفاضل لم يكن مبنى عليها فبنى عليها تشبيه
تنبيه على الاصالة تامل ولا تخفى كلام الفاضل على الرابع على التوجيه قال الفاضل والاول اه يعنى ان هذه العلامة بان لا اصل والملحق فى
الاول وجه هذا التعليل اه على المحشى كلام الفاضل على الرابع تدبر وجه وفى كلام يعنى اعتبرت وعدة الى على فى الكلام ولا حاجة الى توجيه قوله
فلا يناسب اه فيه نظر ولا يصح لانه يحتمل ان يكون الاولى على مذهب المعتزلى والشيخ على مذهب اهل الحق وجه قبل هذا السنى وفيه ضمه النشر قوله
اعنى المطلق اه والمنصوب بنزع الخافض وجه حتى يجر النقل بالقلة بالا يوجد كلام خالى عن النقل وجه لكونه اقوى يعنى ان فوق الدلالة
يدل على فوق الدلالة فيناسب ما ظهر به الحذور قال الفاضل اى مجهول اه اشارة الى ان المفعول لا يشتغل قائم مقام الفاعل والمفعول الاول
الذى هو مجهول له اخر عن مكانه ولذا زيد اللام وبين ان المفعول الاول فى بيت اعطيت اخذ فهو اولى بالتقديم مقام الفاعل خاطر هو من وقيد اللام بقيل
يلزم الالتباس تامل فانه قد غلط فيه جميع الشراح قال الفاضل للتفاعل لانه على يوجد فى الكلام قال الفاضل ولهذا اى للتفاعل وجه لانه اشارة
الى فائدة التقديم وهو الاختصار عن الاختصاص وجه لاجل المشابهة اى التقديم فلا يلزم اشارة الى المذهب المعتمد قال الفاضل وضعيف مقابل الاول
الرفع اقوى الحركات قال الفاضل فجعل اه للتبيين بان الدال والمدلول وجه اى اضيف الاضافة مع انها اضافة فى المفعولية الحكمية لا المضاف
اليه لان على مذهب الجمهور مفعولة قد يحذف ويعوض التنوين او الالف واللام فيجوز مفعولا حكما ولا يمكن المفعولة المعمولة على المعمر مثل
لية والتجريدية واما لهما وجه اما كونه اه يعنى انه لا بد الشيء مفضلة من الاقتضاء الفعل التام ولا يجوز حشوا او فضلا او لازم فافهم قال الفاضل
التى لا العقل اه حتى ان معنى غلام زيد غلام اضيف لزيد فلا اشكال فى مررت بزيد حال اما على الحرف فى ظاهره ولكن المضاف مقام الحرف حتى قالوا
ان المضاف على فى المضاف لان الحرف حذف بتنبيس قال الفاضل ولذا جاز العطف اه هذا فى غير الاضافة المشهورة لا فى العمدة تامل قال
يجره جره اه يعنى ان الجار على الفضلة كالمفعول فلا يزيد فى ما قدره اه فى سيبويه اعلم انه يفهم من هذا السياق الرفع علم الفاعلية والعمدية
والنصب على المفعولية والفضلة والجر علم الاضافة والفضلة وقد يجر عمدة الفضلة ويبقى على الاضافة فافهم قال تنبيه قال الخسرو

هذا من قبيل ظل ظليل وشعر شاعر اقول هو من قبيل خبر شديد تامل حق التامل قال الفاضل كزيد وان اجريه على الاضافة فجرحة شرح اللفظية
والاول اولى على الاولية وان كانت موجودة قال الفاضل عليه بالاظهر ازدحام سائر الاسماء قال الفاضل مشترك بينهما قال الفاضل في اصل المعطوف
يعني ان الواو في المعطوف في الاصل لان تمام الحقيقة فاعلان في الاصل والواقعة والفعل في تركيب الفاعلية وفصلتها مفعول لان في الاصل كل شيء تحقيقه والحاصل
ان حرف الواو والمعطوف الذي لا يعطف في الاصل وهو ما لم يجد وجد مقتضي قال الفاضل وغير مقتضي اه والعامل غير المعنوي مختص باحدهما قال الفاضل وكان لا اه يعني لا يوجد النظر
الاول من المقتضي في بعض الواضع ولهذا الحرفية معنوية عند بعض من يزيد تامل قال الفاضل لم يره اعلى الوجوه الماضي الاول لم يعلم ما فهم قال الفاضل فيبقى ما عداها لا اولى
لحق ما عداها بالمفعول قوله موكولة اه يعني ان تقرير الاصل هكذا الذي لم اه احتاج الى العلامة والاصل في الاضافة والحقيقة النسب لانه فضلة والاصل ان منصوب اصل قوله
يعني اه وجه العناية ان المراد من الاقتضاء التعلق والمقتضي بالكسر لانه لو اقتضاه الفضلة يطابق الاولى يعم فضلة وهذا التعميم على طريقة تعميم المشترك قوله اه بسببه
يعني ان الكون مضافا اليه في الاصل بسبب فعل في الفاعل قوله لكون ظاهرا اه لكون ظاهرا مضاف اليه قوله جاز العطف بالضمير فالاعتبار الى الجملة قوله اذا اعرف بحرف
حرف جر في قولنا مررت بزيد وعمرو اخر يجمع وف بل عطف فاضمر يعرف المقتضي مع انه معطوف قوله الا الوجه اه الاول ان ظرف الى تعريف المضاف اليه والاضافة الى تنكيره وهو الوجه الاصل
لا هو الحقيقة قوله فلا يفعل اه هذا غاية القيام المعطى كان قوله لا يختص غاية القيام مع يجوز كونها مختص بالمقدم ومن غاية الاولى على اضافة اليه قوله
حال الفضلة اه يعني ان ضابط الجر في هذا الموضع على كونه على الفضلة وان الفضلة اه فلا يلزم الجر على الشيء وتاول قوله لا اضمر عطف تفسير مطلقة
بالعموم لا يلزم على الواو وعدم اقتضاء الاولى الفضلات قوله لان الاصل اه وهو ما لا اقتضاء لان الواو المعطوف مطلق وموجود في القبيلتين فلا الا قال الفاضل اضيح جبر
الاصل لان النحو علم بحث عن احوال الكلم بحيث عرفها بعد الاعراب او اخر الكلمة اعرابا وبناء فليس بيان الاصل وضعية اصل فاجاب بان بيان الاصل من اصطلاحات فهو وضعية وان لم يكن
من اصطلاحه قال الفاضل مراد في تعريفه لان المراد من المركب بحيث في مع الاصل لان بسبب اعراب اجلاء هو الاجتماع في الاصل المعنوي لا التركيب الحقيقي في الطرفين المركب من عموم
وجه فرد والاصل مشترك فلا يلزم من اعتبار في التعريف هذا الوجه الاول وان كان مخالفا لما قاله الشارح والقوم في سبق قال الفاضل والى اضمر مع انه من متعلقة التعريف والحكم بالاصل
والى محلة قبل الحكم قال الفاضل لانه كبيره اه يعني الاختلاف من القاصد مختلف والاعراب بسبب قرينة مقدرة في البيت والاصل بعيد عنه لكن في البيت قال الفاضل واما اسنادا
اه يعني انها مقاصد بالذكر والاغراض من اجتماعه واحتمال بعد الاحكام التي هي الاختلاف فرع اصطلاحات بينهما قال الفاضل كما قالوا اه هذا على مذهب الجمهور واما على الاصل فا
بعد من الاعراب بالاقتضاء والاختلاف قال الفاضل وتاثيره في انه جنس العامل موجود ومتقدم في الجملة وهو ظاهر في الواو من متقدم من الاعراب بنفسه مرتب وفي التركيب
بعد بتاء لان الاعراب بعد الاعراب بالنسبة ظاهر هو لو لنهما معقول ان بالنسبة الى الاصل قال الفاضل واما تاثيره عن الغاية اه اي عن بينهما وهو قوله تعالى
على المعقولة قال الفاضل لا يتسبق بيان اه طريان بيان العقولة على الغاية فوجدت في بيانها فاحتيج الى بيان الغاية قال الفاضل والمراد جبر

سوال

سوال التعريف غير جامع لانه لا يصدق على عامل الفعل لانه لا يحصل به المعاني الحقيقية اعني الاعلية قال الفاضل ما اوجب الى قوله مما اقتضاه يعني
ان العامل موجب لوجه الخصوص والمعنى مقتضى فلا يلزم التوارد وتعلق المقتضي الى الوجه كتعلق السبب البعيد الى فاعله عند اهل السنة قال الفاضل حتى يرد النقض بان
التعريف لا يصدق الى هذا الجزاء مع انه عامل في اخر سبب وعدم صدقه عليها لانه لم يحصل بهذه الباء المعنى المقتضي فهو عامل لا مقتضي وجعله من تتمة التعريف الخاص
واقع بعد المقتضي اخر يتعلق الذوق والى الله النهاية قوله فلا يرد اه يعني ان لهما ثلثة لوازم الاعراب والاختلاف والاخر والعامل وصل طبع الاول التقدم في
ضبع البيت لانه ذات والاختلاف الذي هو متعلق النحو حال من احواله قدم الاول واخر الثالث باقتضاء طبعهما كما مر في تعريف الكلمة من الفاضل واما طبع
الاخر هو الترتيب لاختلاف في وضع البيت قريبا له واما الاصل فطبعه البعد وضع بيته في البعد وهذا الترتيب ما هو لازم في بحث النحو بالاصل واما في التركيب الحقيقي فرتبته
الاصل متقدم لانه هو الجزء وما عداه هو المقتضي فهو من تتبع الاصل لهذا ينبغي ان يتحقق هذا المقام قوله واما الاسبق اه هذا اذا نظر الى كونها جزء العلل وليس
الى البيت النحوي ومعاصها قوله لسبعة اه هي الاختلافات الاعرابية والهيئة الوضعية وغيرها ونعم من الهذا الى الجملة اه جزء مركبات قيود صالح مجيء
قوله مقصودة تقصيدية اجزاء قوله من اراد جزءا والمراد فعلي البحث قوله على تاويلها اه جزء اعلى بناء على ان يوضع بتعاونها فالاعلامية هو واجبه للبليغ ما وضع
له قوله وهو الحكم وهو الجزئيان فانها لا اختلاف في الترتيب الاختلاف في جهتين قوله وهو الاخر هو هذا على موجب المتقدمين قوله وعلى الاجلة اه الاجل تميز منه غاية
بحث الايجاب والاول التي بمنزلة العامل اشار اليه بالنبي قوله لانها اه يعني ان الصورة وما في الخصوصية من علامة على الاعلامية الخصوصية لانها جزئها مثل الخصوص
والنبات من علل الاعلامية الانسانية وهي ليست بعلل الجاعل فلا مدخل للعلة في تقسيم الاعلامية بل في وجوهها وهو من الوارد قوله مع النبي اه قيل ولو الواو الوقوع
في الجاري طبعي بحسب ان السبب التقديم يعني بيان النحو الاعتنا قوله وان كان اه يعني ان العلامية تاخر باعتبار العلية والمعلولية وتقديم باعتبار العدد وجبرها تقديم
فلغاية التقدم من الجهات قوله لا تترب ولو لم يوضع لا اعراب بان الحضارة في معنى اه قوله وتشبيه السياق وهو منصوب بالخبر اذ ولو لم يكن الا
عرب بالمولى الاخرس اجتنى الاكل والشرب لانه كبيره ضمني لا يراعي والمسمى واو الحرف لانها تعرف اعراب الشاهد فهو الاول ويسمى واو الجمع وهو يجمع مع قوله
اطرد الحكم حكم سوال هو الا الاسباب اه لا حق وهو تابع الاكثر فاجاب بان هذا في حكم غير الاسباب قال الفاضل اه لا مدخل لان الحصر يتاثر في الحكم وليس التعريف حكم
وهو ليس بلازم الانتهاء خلافه وان هذا التعريف لا يصدق على الحرف لان الاصل لا يحصل به وضع المعاني بدون الشرط الحالة تركيب ونحو كما يرد قصد المنبع اشار اليه
بقوله ان قلت اه يعني يصدق التعريف على كثرة اشياء غير المعرف وان اريد الحصر فلا يصدق على شيء قال الفاضل فيتعين الفرق وهو عدم التتبع قال ويبطل ما قيل اه
لان التعريف عند يحتاج مثل تعريف الجمهور لان الاصل ما اخوذ في تعريف المصدر وهو محتاج الى التتبع قال فركني اه لا اولى الاول والاشتمال لهما تاول ولا يمكن
ضبط الكبير فاعرف فافهم قال الفاضل لانه نصه في الاولى وعبد الباء السببية وفي التبية اه كونه سببية من وجه وفي القاضي السند الفعلي الى
هو حصول سببية فعلم ان الموصول فاعل ومؤنث والفاعل المجازي الالة التي هي الفاعل الاعلامية فالمراد بالبنية مقابلة والصفة لا لهما فلا يشتمل

قال من حيث علامة وان كان من حيث الاثبات والوجود والتأخر قال لا يتصور اه مثل التقدم على ما في ذهان قال لانه الا يجيء قال حافظ الاسلام وبهذا بطل ما
قيل ان الحاصل العلة اه والخبر علامات على الاخر كما هو مذهب الفلاسفة والكل في اقول هذا الجهتان فافهم قال الواصل كان ايضا اه فان كان تقدم اياه لهذا المعنى
سبب العلم وقع الفرق في الفرق التقدم بخلاف الجهتان فان جهة الحدوث يرجع التقدم متاخرة اياه لهذا لان جهة علمية تقدم الوجود التقدم تاملوا وقد
عليه محل تدعو قوله لا يتاخر اه يعني انه مبني قبل قوله صريح وليس الذكر فان لا تنتج اه خرجه لا يجر او اطلق الجهة تدبر قوله لان مطلق اه علة الغائية قوله لانه
شامل اي المطلق شامل فلا يصح المقابلة والمراد بهما متعاكسان بقرينة المقام فلا يرد ان العام اه اقول بل باعتبار اه بالعام اه اعرابي اه قوله تحصر العوامل
ولا توقف على الشروط والمحقق واضح الموضع قوله والجهة منه يعني ان نفس الحصر محل وعنده حكم الحصر حقيقي قال اه اقتضا فيها ولا اريد الحصر فلا ورد توجه
لا قلة تدبر ما حررناه قوله فيه اه قال اي على البينة على تقدير عدم الحد قوله بخلاف المصنف الاخير يعني ان معنى البا المستعانة ولا الصرف وغير الحاضر
وهما خاصة والمقابلة والظرفية فهما راجع الى الاخير والبينة الى الاول وفرع على هذا الاثنين قوله وليس الحد اه لهذا التفصيل بقوله اي ما هذا اه
اه قوله لا تنتفي الحاصل اي من لوازم العلية ومن تتمها فالمؤثر والمحقق لهذا المعنى المحتوي الى الحاصل قوله وقد سبق اه فيلزم الكذب لعدم المطابقة الى المعتقد
وتخصيص مفعول الواضح والمعتقد وعطف التفسير قوله فانه للبينة فلا يلزم الكذب قوله لان اه يعني ان الحاصل امتياز بالنسبة الى الفعل كما يشير اليه بالعقل لانه
الحاصل لان اراقة الزيت الى الحاصل هو الكرة اه يعني ان المدركة اه هي الكرة بل نفس الناطق التي هي محل الاراقة والتقصد قوله ثم حذفه في توبيخ من قبيل الدرة في الحقة
الحقة في الصندوق في الصندوق البيت فيتبع الحقة البيت قوله وليس الحد اه يعني ان الحد الحقيقي ما عرف به الحد بعينه وقد يقال التنبيه بسبب تقوية ان الحاصل عليه وللتلازم
تقدم الشيء على الشيء ولو عرف الحد الحاصل بما اوجب جواز الحد الاحتمالي كما في وجه الخصوص يتحقق يجوز المعنى في تبرئة الكبر على ما عرف به الحد الفقيه في الخصوص تامل قوله
شك اه فيه من قبيل التخصيص بالعقل قوله ان يهمنا بيانه اه يعني انه قد يقال على حال ومؤثر التنبيه المذكور وقد يقال التنبيه وعلامة للتنبيه على هذا التعريف على خلاف
العبرة لا خلاف اذ ليست فلا يرد النقض تامل قوله لا يكون لا ينفصل وان كان متاخرا قوله الكلام الحرف لا يعمل وان كان يعمل قوله اي تعليق اه هذا التعليق
سبب اي مثل الحاصل في الشرط والجزاء قوله اي فعلي الشرط فعلي هذا الاولى ان يقول بالفعل قوله ومن حيث اه وان كان الحيثية الواحدة سبب للعلية
والمعلولية كان التي تاملوا فافهم قوله فكان اي تقدم اه يعني ان اي واحد من الحسي ومن تقدم الاستفهام الشرطية جعلي على ما ومن كونه حسي واحد منهما و
قوله على الدعوة جعلي محمول قال الواصل لا بالتقدم بالغير مع ان التقدم الامر يتعلق بالغير الذي هو هنا الحق بمعنى التقدم لا الحصول قال الواصل ليس في اه بل قابل الغير
بعد الحصول بالحاصل قوله بان جعل اه يعني ان الجعل التقرير الباء لازم في التفسير قوله محققه به اه فيه به لانه قد يقال ان المعنى حاصل في الحاصل باعتبار الحقيقة
قوله الفاء اه يعني ان الفاء ان يقول اه وان الاتيان الى كي يقتضي اصلا قوله لانه تاخر الاول وقوله اما كونه اه الى الحيثية قوله لانه معنى يجري في الوجود و
وليس معنى حقيقي قوله فان الوجود بين الكتابة بالي المنقول والمنقول اليه قال الواصل لان اقتضاء يعني يوم الحكم الضمني معلولا من قبيل الرقة
والرقة

والرقة فاقتضاء اه قوله بان جعل متعلق بالتفسير قوله لما كان اه يعني ان الجزء المستلزم قال الواصل اي بالعقل جعلني ان الضمير راجع الى فعلية جاء لا الى ذاته لان فعليته
مستدعية اه قوله لان التنبيه اه لانه موضوع لتحريث والتنبيه والبرهان قال الموضح ذات ثبت اه في فحمه قال المستعمل عن العقل وهو غير موضوع قال فانه اه
فالجملة قال لانه يقوم به المعنى المقتضي وهو الفضلية قوله كما سيتبين اه واعلم ان الخشبية اقوى في وجه التعريف فلا يرد الزام بدون المعنى قوله فلا التعريف لان المعنى
جاء زيد قال تنبيه اي قبل خبر شديد قال ولهذا انكسر اقتضاء ولو كان مقدرا لكان علام نكرة مثل غلام زيد قوله فهو اقوم اه يعني انه لا محل للمستثنى
بهما خلافهم تجتلو فيه قوله اه والتعلق الفعل بواسطة الحرف يعني في محل الاسم فقط لا مع الحرف فانه يعمل فيه قوله ضعيف اه لوم الاتيم مقام الاحقر قال
الشارح في بحث ان المحقق اعلم ان ان الثانية تقع في غير محل لضعفها نحو قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه وهي عمل مع الشدة وحكوا يا الاتيمي اه وان المحقق حاصله لانه
ثبت المحقق قال الفاضل اه ذكر الاخر اه جلوه كما سيأتي لاول ان بيان المحقق اه اليه وجعله الشارح هذا الموضع ليس موضع الفاء لانه ليس متعلق الما قبله وهو ظ وقوله
اراه ناظرا الى الاول يعني ان البيان ملحوظ بالحقا بعد والجنايات التي من جملة الفن وقوله حاتم الظرف الشانية يعني ان الفاء فصيحة قال الحمد قال لما ذكرت الاخر والفواكه
ولزم اي فراق الانواع ومحلها فذكرتها وقلت المحرر اه فهذه الفاء اخرت في موضعه قوله يعني اه اما كسمعه فصيحة لانها ينفصح ان يتظاهر في الزوجة اخرت اه
ن قوله وتركت الواو اي بالحال مع ان مناسبة الوصل هاهنا قوله وهو الجملة قوله لبيانها خاليان للجملة لا الحال قوله الاسم مدخول الالف ظاهرة
قال الواصل يقابل الحركة في تنوين اه لهم سكون اه صفة الفعل اه لفظ فلا يجيء يتبين قال الخبر المحذوف يقابل الجملة كما في التمييز فيت وان خبرها كان في التمييز وان كان مقابل الجملة
يدخل في الجملة تشبيهها والمضاف ما يقابل المضاف اليه كما في الحاصل دفيته وان غير الجملة لان المضاف اه لا يتبين ولهما البتة اه تا تانيث كرة موضع كثير قال
الواصل ما يقابل المتن والجزء فيشمل غير الجملة والمركب لانهما فارقان البتة والانتهاء غير محل الاخر قال الواصل ان قيل اه اقول المركب اه بالجزء ما يقابل
المتن والجزء وهو فكلهما وما يقابل المضاف المعتبرة لا ضافته في الاخر يعتبر المقابلة قال لانهما جملة الجزء لانه ليس مقابل المضاف واما الحق عليه متن مجموعي
لفظا قال فارقة في الحكم وهو قوله بالكفر رفعا اه في الحكم عليه حاصل عليه الجزء ووجه ظ تامل قال بيان اه علة النفي قال او بيان اه لا والاول والاثنان الاستثنائي قال
لا يستبدلوا اه بل يكفي الوجوه في بعد الاحوال متن الانتزاع الحرف وشرب قال لان مقام اه لان الاحتمال وعدم الشمول الاحوال بيان اه مقام البين جميع الحقوق اه وجه عدم موضعية
جميع الاحوال في تشبيه الحكم الحكم جبالي بيان الحقوق والحقوق والاحوال الى بيان الاشتي المستثنى فافهم قال بواسطة اه ثم اه فهم لان الاشتي المستثنى الغير
الحقوق فاعلة هاهنا ومن توهم ان علمها مفهوم ما يعود من العيد ما يزيد تامل قال فلا يعد اه لان المشترك في العلة مشترك في الحكم قال الايضاح وجوه
صحيح وان كان العلل منحصرة في التسعة وكذا النوع الغير منحصرة فيها قال مطلوب جعله الهداية ايضا ضد الايضاح فلا يرد النقض قوله لان الحرف اه لا ما يقابل
الحقوق مع مقابلتها والاخر في غلام في غلام زيد قوله والحكم الهداية اه في مقام الضابط فلا يلزم مثل الاشتراك جاء قوله بناء على اه والاصل فلا يصح منع
دخولها وهذا قال الواصل غير داخلة فيما حكم عليه قوله ذلك ثابت لان الاشتي اه وهذا الجواب عام هاهنا فلا تنفي قوله يا في في كونه اه يعني ان المقام اليه
مثل لزوم كون الفضلة حسية وان لم يكن هاهنا كذلك قوله في الجملة اه في قال الاضافة او قول الام فلا يخرج في عدمها ايضا قوله مختصة بما عدا الهداية

والمراد بما عداه ما سكان الحرب بالحروف قوله بخصوص البعض اي الى البعض عاقلين بتعبير الاداء في فهم البعض قوله الكلام مستقل اولا من قبيل
قولك اكرم العلماء لا زيد قوله بناء على الوقف اي يعني ان الكتاب الرق قيل مع الفارق فلا يجوز قوله لكان لا يليق لا يفيد قال لو نوع تعليل وانما قال بسبب لعبارة لانه
ليس بالتعليل قال لولا انه هذا الصحيح اي اجعل الكسر صفة الجمع واما اجعل علما لشيء واحد فلا يرد قال اي توهم التعليل اي تعليل الحكم على الجمع او بالكسر لا مطلق التعليل
تامل قال لان معنى اي هذا يتوقف الا بتقدير الحكم وهو تعليل المطلق قال ما يأتي اي المقام يعني الالوية من هذين الوجهين هو المقام قال فيقول اي تعريف الجمع
ويحتمل ان يقال ان تعريف الكريمة من قبيل ثم زيد من جهة العلم وزيد من جهة قوله بان يجعل اي فلا يرد الى الجملة الحمرة وكذا تعليل فاوجه اختيار الحكم لا في
فهم قوله بجمع اي فلا يرد الى الفقه ما لا يفيد الجمع اي فيفهم من قبيل ما زيد وبكر العاقلان لا من قبيل وهذان عالمان قوله بان يجرد اي لهذا الاطلاق
لكن قوله باقي ما ذكر لان التعليل ليس مخصوصا بالتثنية بل الجمع ايضا والتثنية هو كذلك قوله بان يقال لهذا يؤيد الاطلاق لكن هو يدفع لهذا التوهم بالجمع ايضا ما يأتي
فيه ان التوابعي ان مشتركان في اللزوم والاثنين قوله اي مثل الحمرة اي كانت نحو بيد او يعبر ومثل اي مثال قوله بحيث تتفق اي موضع لا ترتق اي لا يستراحة قال مثل
سنوات اي جمع سنة وفرية بلية فلم يكن هذا الواحد لما ولكن اعتبر الاصول وهذا الكلام مع جوابه وارد الى تفسير ان ضمير ايضا قال حصول هذا اي لا يفيد التفسير
رد فيقول الواحد لما قوله اي الجمعية اي ان السلامة جبر وقت الجمعية مثل مصطفون لان الجمع يرد الى الاصول ثم يعمل قوله بخلاف خطوة لانهما
استعملا بالسنة بعد الجمع قوله كما هو فيه اي نحو مسلمات في مسلمة وفرية قوله الى الكسر والجمع يعني يجوز تغيير بعد الجمع الى احد هذين الحركتين وهذا الاصل مع
جوابه وارد على تفسير الفاضل قوله لغة اشرنا الى السلامة وكونه مع التعليل الحدوث لنظر من هذا جوابه اخر تامل قوله وكذا الحكم اي بالحمرة في الجمع والحمرة وانما
في الحمرة وايراد الاول على طريقة وطريق الحمرة ظاهر وكذا الجواب فالاولى ان يقول الطريق واحد قوله اي وبين التسمية مانوس اليه في موضع قال فيه اي فلا
يستلزم الا الجملة التوابعي لا الحقيقي قال الا توابعها اي والا صالة في قوله اي لا يتوهم الحصر ولا يتوهم على العلة الناقصة كما يقال
الفصول المقومة قال الاصل بمنزلة المقدم قوله لا يتوهم قال الاصالة توابعي فلا يتوهم وجوب طاعة طريق الفاعل قوله لا يقتضي اصالتها اي
وجوابه ظ قال فالمشتبه هذا العطف مبني على الاحتمالات الاربعة التي قال احدها الفاضل والاحتمالات مبينة لاجل هذا العطف فالاحتمالات ليس بحجة
وهذا لم يوجد في الحجة ويحتمل ان يقول هذا التركيب قال اجاز الاصل وجهان معطوف بحرف الحجة ظ فافهم قال ولكن ايضا يعني ذكر ان لا يعتقد
الزرع وقدر الحاصل لانه يحتمل الا يكون بيان لما في الحجة لهذا ينبغي ان يحقق هذا قال الفاضل ولكن ايضا اي هذا الجد لو احتمالات المذكورة
بخلاف الحصة اعلم الكل اذا نظرت في ما ذكرنا فلا يخطر في قلبك انه لا مناسبة لهذا الكلام في هذا المقام فافهم فانه من الغرائب قال الفاضل

ان مجرد

ان مجرد سبق العلة اي لا اي ولم بان قوله حالا كونه من نحو ما ان من الرفع يعني الحركة فيه من باب تحريك كالجر على ما بان في الحاشية وقد يرفع
ونصبا وجرا وتنطق ولا تنقل قال الاضافة لا الحصرية اي يعني ان مجرد الاضافة يفيد ذلك فانه على الحصرية يلزم التقدير اعرابا اخر رفع فلا اضافة بينا
نية فاتحة مع الفعل فاذا كان في ذلك الاعراب مثلا مثل العام الذي هو اعرب اسم الرفع العام من الحروف يحصل ذلك الحمرة وليس هذا بتاويل معنى الجملة لهذه
عدية لهكذا ينبغي ان يتحقق هذا المقام قوله لانه يستعمل اي ومن هو لفظ الجمع قوله بغير الالف اي المنسوبة اي الموقوفة اسما ولا يفيد تامل
قوله اي غلب كان اي يعني ان مجرد التغليب عام فهو عام فيه قوله وهم تغليب الحمرة اي يعني ان الحمرة لا يفهم بواسطة الحقيقة لا بمجرد الجمعية قال الفاضل
وهو بعيد اي فلا يرد يكون موجودا لان كونه جمعا اقل قال وجه البعد في بيت الاخطاط الفهم من قوله شبه بالفعل تامل قال الاصل والهيئة
موافق للفعل لانه استعمال الجمع بخصوصه بالاصل والتنوين التمكن التي هي من خواص الاسم قال الاصل بخلاف الموت اي لان مخالفة الاصل ليس بجعل المناسبة للتوزيع
قال الاصل باعتبار الحركة والسكون والحركة الاولى والرابع التاسع فيه تغليب اولان قيد الموت بشيء مقتضا فلم يعتبره قال لا يعتبر اي يعني قدم الاولى لانه اصل في
الاستعمال من ترك ذلك والثالث مقابل الاول بالتعيين والرابع بالثاني قوله فلا يحتاج اي يعني الالهية البينة الحمرة يقتضي التاخير عن الجمع لان بين الاقرب لا
تقتضيه تامل قوله من جميع الدخول اي من جهة الاعراب بالحركات الثلث في الاحوال الثلث ومن جهة الافراد والتذكير قوله التي هو خاصة اي المحذوف فان
حقيقة تامل قوله من غير المحذوف اي من جهة الاعراب بالحركات الثلث في الاحوال الثلث ومن جهة الافراد والتذكير قوله بالاعتبار اي المحذوف وغير المحذوف
قوله لا من غير باعتبار المقابلة اي المحذوف وغير المحذوف قوله بالاعتبار اي الاصل تامل قوله اقول الاعتبار اي من
غير الاعتبار العلمية في فهم قوله عطف على قوله او في ثلاثة لهذا العطف لانه يجوز ان يقوم معطوف على معطوف بين الاخيرين قوله ولا ينبغي ان يتوهم اي من تتمة
قوله شبهة قال الاصل سواء كان واحدا اي هذا الجمع الاصطلاحي واما المعنى اللغوي فعلى التغليب او على ان الحمرة الجزء من الجمع بمنزلة المؤنثة وقد عليه
جمع سنة وامثالها قال الاصل سواء كان جمعا اي يعني ان الجمعية لا يلزمه باي وجه كان فيجري في مثل طالبات وظالمات قال بحسب الوصف فيقوم حقيقة عرفية قال
او عموم المجاز اي بحسب الاصطلاح الحقيقي فالمجاز قسمان قوله والمعنى الجمع اي خصوصه الجمع قوله ارادة اي عموم المجاز قوله وان كان داخلا
اي فالحمرة بالمجاز لهذا الحمرة لا يخلو تامل قوله على ما قيل اي مع انه على هذا التوجيه يدخل فيه الحمرة مثل طالبات وسنات بخلاف توجيه الشارح لان الموصول اعتبار
غير الجمع ولا يمكن هذا التوجيه في عبارة القيل الذي المنقول قال اي اي اخلي وطبعوا انه من قبيل لو تركت الناقة وفصيلها فرضعها فلا يرد النقض في
اذا دخلت الالف واللام او اضيف فرجي وفي الاشتباه قوله متروك بطبعه يعني ان في الكلام تقديم ومعلمة لاول محذوف وعامل الاشتغال متروك

وهذا قاعدة التضمين الى المصنف قال بل عمومها اي في العموم في مفهوم الذات اي صيغة الخصوصيات لا العموم في الخارج لان موجة الخارج الحروف با
لحروف هذا المذكورات والقائل ان يقول لم ابن عالم العموم من عبارة الشارح لانه مثل قولنا اكرمت زيدا فانه في هذا الرجل قال فيكون ما
يجري اي هذا هو الحق لا شبهة فيه ولكن يرد على ظاهره انه قياس مع الفارق لان ما نحن فيه نوع لا يتميز فيه بالحكم وجواب الجواب عن الاول اخذ كذا
قال الفاضل اي لا يراد المذكورة وارد هنا مع زيادة قوة فيه قال الفاضل يصح تاء قيله اي مثل لله فرعون موسى ولله جالينوس عيسى قال الفاضل غير ما
لان العلم مغاير للمعلوم ولا يكفي لاعتبارات فيه يجري عليه احكام العلم ولان اسم مقدم والمسمى مؤخر لا يكفي التقدم الذاتي قوله ولم يكتفي على قوله
اي ان ملاحظة الاعراب الحاصل في الطرف لازمة لكن الظاهر اضافة الاعراب الى المسمى الاشارة فقط اي يعتبر اعراب المسمى المذكورة فيدل عن الذات
رة الى العموم ولكن لا فائدة من العموم لما ذكرناه ولهذا فسر العموم بقوله اي باعتبار كونها اي تامل قوله لان المقصود هذا المركبات
من المضاف والمضاف اليه لنفس المعنى فافهم قوله واما قيل اي اذا عرفت المقصود مع سبق ما علم الا ما قيل اي انما يصح اذا كان المذكورات بلا
اضافة مع ان هذه النكتة خارجة عن المقصود قوله بناء اي قد عرفت الايراد على هذا المقال مع جوابه انما تامل قوله مذكورة صريحا اي فالمعتبر بالخصوصيات
والحكم بالعمومات للكليات لطيفات قوله والحكم يتضمنه اي يعني ان الحكم الفا قوله يتضمنه اي فلا فتا في ما تدبر قوله الامثال لانه من قبيل قولك الحد والجزء
يلزم جملة وهذا بيان في ضمن المثال فهو قسم من البلاغة وهي قبيل قوله والجنة اي فروع قوله مبنيا بطريق اي بان يقول بالواو وبسقاط الواو لانه
يجري الطرف قوله لصدق التعريف اي اعلم ان في صدق التعريف خفا لان هذا الوضع ضمني اعتبار من الاطلاق الكلي ولا يجري التقدم على ما ذكره فيجب
لفظ الحكم والحكمة والنطق وغيرها لان الوضع فيها لانه ليس اعتبار لا ضمني ولا تفصيلي قوله من هذا اي من صدق التعريف ظهر اي لا يجعل
يوم مراد العاقل لان النطق اذا اريد به مجرد النطق يوم الوضع على الان هذا النطق بمنزلة العلم في جميع الاحكام بمنزلة في هذا الحكم فلا يوم محلا للتعريف وان صدق الا
العاقل كان مغرور بصدق التعريف وفي هذا التقرير ظهر توجيه اخر غير تزييف وهذا التوجيه به لا العلم يجوز الايراد به الوصف وان لم يجاوز الحكم الى الغير
لكنه بطبعه يحرق الاثنين الى ان يفهم هذا المقام قال الفاضل الا بالحركة التقديرية يعني ان الحكم دي لا يتوقف للنزوم الاعراب اي لا ولا لتعذر لا
الوسطة معدوم ولا قدم ~~لا ولا ولا ولا~~ لا ولا في الاول باعتبار انه واقع في الكلام يتقرر موافق للقاعدة وهو التقدير لا الثاني لان الواو على خلاف لا يشتبه
الوجوه من الوجوه وهو خلاف لا يصح اي الواحدة قال الفاضل مع الغير عنه يوم حرف العلة اعرابا وكذا مصحح وتظهر اعرابه على قريب قوله حروف

اعرابها

اعرابها لا ضاعة لان في علامة اي الحروف التي جعل الاعراب التقدير فيها كما في امراء هذا امر تعول الجملة لكن الشيخ في اول وهو الشيخ قوله والقيد يستفاد
من الحروف يعني يستفاد من الحروف في هذا المقام ما يستفاد من الحركة التقديرية وهو الاعراب قوله في امراء اي في هذه المواضع وفي غيرها هذا الاصول وفقهه هذا جاء
لا يراد بالحقيقة قوله اي ما يعتبر فيها اي في ان مقابلة الجمع والاحاد مقتضية لانتظام الاحد لكن الكرام هنا من قبيل هذا فلان فتوه قوله لانه تحرك
غير متصل قد يكون اي ذلك سبب بالحركة في الاتصال الى ما قبلها قوله في نونها متوسرة اي وهذا ابطل الحمل على الحاصل المتقدم وعلى ما ذكرناه يجوز الوجهين
لكن الحق الثاني اي ثانية الله شيخ قوله واحد هنا مذكر بجمعه قال الفاضل اي الجمعية اي فائدة التفسير ان يكون وهو الجمعية لانه التفاوت
قوله ان زيد وهو الذي اي يقول الاول والثاني قال الفاضل ويجوز اي فيجوز يعني المصدر الذي هو السبب لكن الحق انه للعهد الى ما ذكرنا في معرفة كيف
السبب قال الفاضل يظهر اي يعني ان هذا الجمع لهذا المفهوم في غير الدلالة المذكورة تامل اي انما قال ليظهر لان رجوع الضمير على العهد الى ما ذكر في البيت
باء في تامل قوله لتقدم اي علة الظهور يعني ان هذا الوصف مقرر هنا وملحوظ في الاول وافهم قال الفاضل ينتهي بها اي يعني ان الجمع على المصدر يعني
قال الفاضل يعني ان اي هذا لفظ الصيغة يعني ان الشرطية هي الجمعية في هذه العبارة قال الفاضل على انه اي يعني الصيغة غير قابلة في حال الجمعية من الوجوه
بخلاف الاولى لانها تغير لهيئة المفرد قال التكسير والاول قابل للتسليم قال فانكسر بالحركة وبتغير الحروف قوله امراء اي امراء هنا الجموع لا المصدر
فافهم قوله على انه بخصوصه اي الجمعية يعني ان الفهم قابل الصيغة والجمعية والاحكام غير قابل بهما والاول بالاخيرة تامل قوله من غير اعتبار
اي ما هو الاول قال الفاضل خلاف يعني ان الصفة فيه لا الشفقية قال الفاضل الاول الجمع محرى بالتكسير مجرد بالقيد واستثناء
قال التسليم مخرج بالحرف والجمعية تامل قوله والقول اي لعل هذا هو الحق لان هذا الجمعية ليست من بحث وافهم قال الفاضل اي لانها اي يعني قول
الشارح لانها اي هي الجمعية فيقوم في الجمع قال الفاضل تعليل للعلية قال قيل ان لانها يقتضي الابتداء والمتبادر يعتبر لا غيره قوله
قوله لا بالوصف اي من قبيل مررت بالكسر اي كما في الكسرية قوله بان يقال وهذا ليس على الحقيقة ايضا قوله الشرح تكسيرها فالمراد التفاوت الكسرة
لا الجمعية قال الفاضل ان يرفع اصلا وايضا كما كسكت من التكسير في الحروف فيكسب من التكسير في الحركة فلا يرد التفاوت بالجمع السالم قال بل لا بها لان ملاحظة التفاوت
ليس ملحوظ ايضا قال بما يعاد اي قد ليس الجمع بما يعاد اليها فلا يرد التفاوت تامل قوله اي ليس المعنى على العدول بجعل حرف السلب جزء من
هذا لانه ليس يوم المذكور لها بل الثنا فلا يصح قوله بمعونة المقام فلا يجتنب عن حذف الموصول لكبر الانة المعنى قال الفاضل مقيد بحال الوقف

اه لا انتقال فزارنة قال الوصول التام للسببية فيرجع الانتقاض الى ما ذكرناه فافهم قوله وقت اه رفعه لا يجب الجزء فيتوهم السلب الكلي قوله فتدبر
وجه المطلق يجري على الاطلاق فافهم قال الفاضل كما قيل اه يحصل الا يوجد من قبيل الاهمال بالنقل قوله اشارة اقول انه عطف تفسير قال الفاضل لا يعم ولم توجد الوثيقة
ما من نحو كراسي جمع كرسي فهو غير معروف لعيبه منتج لانا نقول حاصله موجبة محصلة لان الحدين تعلق اولا الى العلم ثم دخل عليه يا النسبة
الى الجمع موجبة محصلة قال الفاضل ثانية موجبة محصلة لان الحدين تعلق اولا الى العلم ثم دخل عليه يا النسبة
الى الجمع موجبة محصلة قال الفاضل الجزء الاول جميع فلا يصدق لان مجموع المركب موجبة كلية الجزء الاول قال فزارنة فان المركب جميع كلية الجزء الاول قوله قلت اه
يعني ان معقولية التاليف اخذ الحدين بعض الحدين جميع فالحاصل فيتوهم الشك طبعا الفزاري والفزارنة ومعقولية ان المجموع المركب موجبة لان الجزء الاول موجبة
لانه علم والا لا تدخل يا النسبة قوله واما ثانيا يعني ان تدخل يا النسبة الجمع لانه يحصل بالجمعية بالياء كالنساء في فزارنة قوله منتشا اه لان الاول
جميع والثاني علم قال لعدم تقدم اه اقول انه وقت ان النسبة الى المتعدد والاجمال توهم اه ولعل انه اذا اقيل جميع لشرط ان يتوهم ان هذا الشرط لا يجوز
ولا يجمع الثاني الجواز قال صار لحا فلا مستقر قال والمراد اه اي الاجزاء الصفة المشتركة فيتوهم مذكورة من صح وجه قال او المراد اه فيتوهم الدال مذكر الاول مؤنث
منت فقط اه المانعة جمع قال هو الظاهر الشيخ قال بالعلمية اه لان نفس اللفظ علم لنفسه فعلى هذا يكون الاول فزارنة هو اللفظ اي لفظ فزارنة وليس
كذلك بل غير فزارنة قوله مستحضا اه يعني ان الوضع شخصه ونوعي وصريحي وتبعي كما مر في تعريف الكلمة وان خالف فيه السيد المحقق لانه قال ان اللفظ لا يحضر
باللفظ بل بنفس كما حضر بنفسه فافهم قال لا يوجب الاختلاف اقول انه لا يلزم العلم بنفس اللفظ فافهم قال هنا جزء علما من البتة اي اي اي
حصا جزء لان عاملا لا بتة لا يعمل النصب وعلما يدل الثانية فلا يجتمع من الحالية والتقدير من يدل على الحالية من البتة فلا يلزم التقييد الحمل بالمعقول قال
قال حال من المستقر قدم الاتيان قال فانه في قوله اه الجواز اه في قوله جزء الاول قال وفي بعض النسخ اه لهذا الجمع اه يقدر اه اي ان
منصوبا قوله واه لان اه لان اضافة اليه كالجزء الاخير فلا يتقدم على المضاف فالمحمول بالطريق الاولى وغيره نظر فافهم قوله على حذف التقدير اي على
تقدير الحالية قال منافية لان الجمع يدل على التعاون بالاتية بخلاف العلم لان الجمع يدل على الكثرة دون العلم قال الجواز نسبية اه وههنا علم هو لا
جمعية فيه اصلا بالاصطلاح قال لازم لمنع الجمعية فلا ايهام (ههنا فيعتبر على نحو يجوز اه لهذا الرجال المذكور قوله على معان ولو كان جمعية قال فعلى هذا اه
لانه لا تعتبر في الحضاجمع التانيث والتذكير بل يهو يزيد في التذكير لا اصل وقوة التانيث لازم قوله لان بناء اه واصل الرجل ونهاية يدفع بما ظهر
اه قال بعد التنكير اه بانه يجوز على الاثنين او الثلثة او بان يراد الوصف المشترك فلفظ الحضا جمع ثلثة لفظا لا جمعا قال لا بجنسه اه ولا يجوز التانيث
ظاهرا قوله لجوازه اه وهذا الحضا جمع ليس بنكرة حرفة ولا خلا حاجة الى العود قال ولا لمكان اعتبار اه ولو كان عارضية منع جمعية سواء كان اه

قال لا حرفيا

قال لا حرفيا قوله اي لا حرفية مثل حضا جمع الحالية قال عليم اعتبار الحالية محض فيتحقق الحكم بالحضا جمع وهو خلاف الواقع اقول فلم لم يقدر فاه حصل قال الا بعد
ابه لا كثرا او استعمال الاكثر وهو التوجيهات ليصح الحمل وعلى كثرة الحدار على الوارد وقد عليه قوله يعني ان قوله الحد اقول شارة الى الجانبية لا الى الحذف قال يحيل الى
الجمع اي الى المتن والاخلا معنى الجمع قوله ليس بمعنوي فيحيل الى الجملة لانه متضمن بالاصل قوله لان الاصل اه لا يلزم ان يجوز التبعية بالعكس قال لا يعد اه اي الجمع معه من الاسباب
فليس هو كالسبب قال على سبيل الاتحاد والمعنى وهو المعطوف قال بل يتوهم لا ويلزم على الحد قال الجمع وما اشبهه فيتوهم الحمل معه وهذا من الاسباب قوله على التقدير
الحمل اه والتزام يعني السببية والوقوع الحمل لان اكثر الجمع كلا قال فيتوهم الحمل موجودا اه ولا يجوز منع حضا جمع بعينه قال حتى يتوهم الحمل اه فيتوهم منقولا قال
لان الراوي يلاحظ بالازدراء اقول ان الحضا جمع مختص بالصيغ في الوقوع بينها قال ولم يلاحظ اه يعني اذا لحظ معنى الاقطاع ولم يلاحظ الحمل فيتوهم منقولا
من الشيء واذا جرى اقطاع الازدراء لانه اذا كان قطعة صار فرقة فلا يجوز ان يتوهم منقولا عنه قال الجمع اه بالوضعية او الجزئية اه البدلية او عموم
الشخص قال العاصل لا على قوله يعني لانه الجمع على الجنس العرفي لا الجنس في نحو فرقا لانه يرجع الى تعريف الاخراج فالحد بالجزء ليس الجزء
من الوقوع اصلا في الفزارنة اه لا ما يتعاون الاخر لانه لا يعمل وهذا هو الاسماء معرب المطلق حتى على مذهبه ومعنى على الاخر قال المستقر اه لا نوانها فيتوهم الوضع
في نوعه المفرد فيكون لا فرق في الحمل من الجنس لهو الوضعي وقوله قوله لا على قوله قال وجنسا اه لا يلزم ان الرتبة لا يشتمل على والحق بجانبه كلي وكذا يحتمل
بيان الحمل فيما سيأتي بالتبعية وهو مطرد اه فظهر وجه عدم العدد على التقدير الثاني لان كثرة الى التابع والمتبوع فتدبر هذا قوله مع التقدير يعني ان الجنس معنى تقدير
لا خارجي فهو من قبيل اعدهما اقرب للتقوى لا من قبيل ولا يوجد الحمل مسماه الكسر تامل قوله والتعريف اه يعني لا التعريف في التعريف الى ما صدق عليه الجنس مع الفصل لانهما
لا يتصدقان اه لا يوجد المفهوم فاحفظ الجزء فالحد اه لا تنطبق الفقي قال مفهوم الفصل بخلاف الاعتبار الثاني قوله كما الجنس والفصل والوجه في التعريف في هذا الموضع
بالمفهوم وفي غيره بالجنس والفصل قوله لا الاشتراك ولا يجوز الاشتراك الاخراج قوله وفيه اه يعني ان المفهوم كما يسبق الجنس الانواع فيه ان الشرح عم الرسم بتوجه
حقيقة او حكما فان لم يكن الحد عموم الانواع كما يكون عم الفزارنة قوله ولم يسبق بها قوله تامر تاخيره قال وقال جمع اه لا ولا يترك توحيدها قال على بيان الطرح
اعلم ان يدل على الطرد والعكس الحد غير جمع على الجمع وفي التعريف الى الجنس والفصل لا اصطلاحي لهو الجنس وفي اللغة يقال كليا والحد اسباب والجنسية بان لو
صطلاحي والنحوي ظاهرة قوله شارة الى الرجال اه يعني ان في بيان الفاعلية بالقصد شارة الى الرجال ولا خلا حاجة الى القصد ولهذا لغو على الفاعلية الرجال وغيره
الرجل من جزئية الفاعلية قوله لان لهذا اه خيلو مقصود اه الكلام فالمطابقة اليه اول قوله على عدم صحة العهد اه يعني ان الجنس العام الجنس لا العهد
تامل قوله بانه فلانها لان التعريف الجنس ولقائل ان يقول ان التعريف العهد لا يجتمع من العام كما في الصحة قوله لان اه فالام الاسم الى اه يعني ان المعرف
لهو الحرف على المعلق من الحد والاحد لان الحد من الحد والاحد الحد الفرد لا يجمع على فهو من قبيل يشتمل لهذا الرجل الاسم من قبيل يجعل الجمع الحد لهذا الرجال فالام الطرح

قال في تعريف الكلام على ما سبق قوله لم يقل اه يعني ان فيه اشارة الى وجه التسمية والى التعريف اسم المفعول ولا يحتاج الى البيان بالرفع قوله خاصا اه يعني بلفظه
قال في تعريف اه لان هذا خاصة هو في التعريف قال والاول اه لان الحقيقي باعتبار الماهية ومعاحة قال والاول اه مع انه الاصل فيه الحصر
قال ولا زيادة اه لان هذا التعريف مشتمل على علته لاشتماله على مجاز التعريف بالرفع قوله لفظ تحته اه فالمفعول ما وقع عليه فعل الفاعل واسم الفاعل ما صدر
عنه مصدر الى على باعتبار الحاصل بالمصدر قوله فيلزم تعريف اه فيلزم تقدم الشيء بنفسه قوله باعتبار الجزء اه محل الجزء الذي هو الوضع قوله بمعنى التوقف اه
يعني ان الوضع في الحد وجهه التعريف بالشيء بالجهة الذاتية والوضع والاخذ الدوري بالواسطة والوضع هو الاول قوله بين اه على ما بينا اه كما سبق قوله
لانه مفصل اه لان الرفع معرف وعلته الفاعلية تعريف والاول مجمل والثاني تفصيل قوله لا حاجة اه وهو ايضا باطل قال الفاضل او ضمنا اه يعني الوضعية بالجزء
اللغوي قال الفاضل لكونها اه يعني الدلالة على الصفات وليست بصفات لفظ العلم والعلم قال الفاضل فالمرفوع اه يعني ان الرفع علامة للمرفوعية وداخل
في المعمول الذي هو المرفوع لكونه علة الصورة في عمله والتحقيق بالمعمول في فاعلية الفاعلية باطل قوله لا بسببية يعني ان معنى الاشتمال في اللغة الظرفية وفي الاصطلاح
اشتمال الكل على الجزئية او الشيء على جزئياته وهاهنا هذا الملابسة قوله بسبب الاشتمال اه يعني انه في قولنا ضربت واحد له فلا يتناول هاهنا كما توهم
في نظر الكلام قوله مستوعبة اه فلا وجود له بدون الشيء الحركة فيهم الشرعية في عدم التلفظ في ضربت قوله فعلوا بها الباء اه يعني انه في هذا
المقام الاسم الاعرابية الباء الحروف الاعرابية والكيت يقتضي هذا قوله ملابسة الكل جزئية والاشتمال الاصطلاحي بوجه ما قال الفاضل الا اه
فيتوقف الرفع الحكمي وعن الكلام المعنى فيتوقف الكلام ولكن يلزم عليهم الفاعلية فلا فضلة بينهما قال نعم اه يعني انه لا يوجد في هذا المقام ما هو عين الكلام وعلم الفاعلية
لا الآن يقال ان الرفع التوهمي والاعتباري كالحقيقي لكن الشيء محل تامل فافهم قال الفاضل لا الفضلة اه للمعنى الذي يتوقف معنى في نفسه
اه امر اشتمال اه امر علم الفاعلية قوله الحكمي هو الوهمي او الاعتباري قوله لان علم الفاعلية اه لعل ان الشرط اه على ان هذه الحيثية علامة
اعتبارية قوله لان هذه الحيثية جواب سؤال هو ان الاثبات صفة يعني والاعتباري الخ المصدر بجعل صفة المعتبر قوله الوجهان اه يعني ان الوجهان
يعني اعتبارات على الترتيب المذكور قال عدم فسيرة اه لان المذكورات اعتبارات فقيدت قال الفاضل وبقي اه ان لام المرفوع او المرفوعات قال
قال فان الكلام اه يعني ان الضمير يرجع الى سوق الكلام او المراد ان الكلام والمقصود منه عائد الى المرفوع وان رجع الضمير الى الوصول فلا اولى ان يرجع الى
الاسم والمراد رجع قال البدائية لا بتعيضية فمن شربت من الماء قال الفاضل انصالية لا انفصالية متواجبة مثل سرت من البصرة الى الكوفة قال
وبالتاء اه فانه يحتمل ان يكون من قبيل شربت من الماء وان منع منع التعريف واحتمال رجع الضمير الى المرفوعات بالتاويل المذكور فبعيد من الحق تامل
واعلم ان قوله اه انت منه كما روى من موسى البدائية انصالية فافهم قال التعريف الاصطلاحي في غاية الدقة الدلالة قوله بها اه
اه يعني

اه يعني ان لفظة من لها معانيا من وضع لابتداء الغاية فلذا سميت انصالية قوله لكونه مبتدا اه يعني ان لفظة من في مثل سرت من البصرة اه ينبغي ان لا مبتدا اه ولا
لفصال فلذا سميت انصالية وانفصالية قوله خاصا اه اي انفصل عن الجنس والتمييز عن الاخر بهذا الخصوص فالتعبير بالانفصال والامتياز لا يخفى على
الفاضل قوله لان الضمير اه يعني فيرجع الضمير الى المرفوعات بالتاء ويلائم فيوافق في التعيين وامرجع قال الفاضل ويجوز ان يرجع اه لا يوافق
البعيد في قول الشارح قال بعد من اه فيوافق من امر جمع معنى قوله لهم اه اي الضمير الى الوصول قوله هذا من قولهم اه اي الضمير الى الوصول والعبارة
الثالثة قوله والقسم اه من الاقسام الثلثة الحقيقية من قوله فالمرفوع اه قوله والتعبير اه اي الوصف فالحاصل ان الاولى والثالثة مفهوم من الهيئة والثانية
الرابع على ما سبق قوله الفاضل وفيه اه قول ان الخطر في الاول الضرورة لانه لا يجوز الاخبار على ما يزيد بسبب وفي الاكثر تكرار ويجوز ان يجوز الشيء من قبيل الكثرة من قبيل انا انزلناه
قال لانه تاسيس اه يعني مع بناء الفاعلية فلا يرد مثل جاءني زيد اه قوله بعد تاسيس الكلام بالفاعل الاصلي قوله لم يستغن اه اقول اخراجه من التسمية زوا
ل الاشكال يزول عنه فيه بحث لا يخفى قوله بحث التسمية اه يعني يجوز الحذف المسند مثل نعم في جوابه من قال اقام زيد قوله في بعضها اه المثال مثل المسجد تا قال
قوله ثلاث اه يعني ان المراد ظرف الجملة قال الاشتمالها اه يعني ان الجملة مشتملة للفعل وهو النسبة والمشتمل للمشتمل قوله خانه وضع مسند اه يعني وضع لان يوجد مسندا
لام ليست صلة الوضع قال وقت اقول تراه يعني انه اذا كان ابتدائيا يرد ابن منظور قال الفاضل فالحق الى التعريف قوله لان علته اه يعني ان التجريد عدمي
ووصفي فليس بعدم مطلق ولا علة يتصور الحمل قال ولان ما عدا اه مثل زيد ضارب اه في موضع ضرب زيد اقول ان ما عدا الفاعل يصح ان يرد اليه في الوقوع بينهما
قال لان الكل اه يعني ان اه استغرق بعضها للتعليق وبعضها للتقييد والمصنف يقدم معا لانه بيانا بيانا قوله قال الشيخ اه اقول هذا خاص في
جنس المال على الجنس اه هو الاقوى قوله قال بعضهم اه التصديق بيان في التصور قوله استجاب اه يتوقف على الغاية اه بعد الطلب بخلاف التارك قال
استجاب الاخبار اه اقول يوجد هذه العلة في الفاعل في صورة التارك وجوابه ظاهر مرر اه فافهم قال من ان الفعل اه مع ان المصدر مشتق منه الله اعلم قوله
بناء اه بقرينة الرفع مع ان الحكم اقوى من الاسناد قوله وهو الفعل اه بخلاف قائم اه ونحوه يعني النسبة اه اي المقدر بعد لازم قال او اثنتين فالمراد النسبة
الاصطلاحية المعنوية بدليل قوله او معرفة قال نسبة اه فيه احتمال ان الاسناد نسبة وجواز النسبة بالاسناد وكذا غيره قوله والصفة اه يدخل فيه فلا فهم خلق
زيد بسر قوله فعل الشرط اه هذا ظاهر لا يحتمل الاحتمال قال الشارح اه هذا بيان في نحو المثال قوله بعد ليس معناه اه هذا الغاية على عقد قيدية اه اي حاصل الغاية
لمنع خلو مع كون للتقييد قال ولا يجيء اه يعني ان الحد مفهوم من الظرف وعلى الاول فاعلى اه اقول الاسناد والظرف حقيقة لا مجاز فحصر اه الفاضل التصوير
في الاخير قال الجملة فالية اه ليس التعريف مشتملا على الفصل بالاعطف كيف يحذف قال الى الاصلاح يريد ان الحال صلاحها من اه فافهم قوله بان يقول

المعنى اه الاضافة بسبب العلامة قوله لا يجوز اه بل لا يجوز اه لا يجوز كذلك اقول ان الطريق لهذا المعلومية وان كانت علامة والفعل مشتمل على العلامية قوله لا يستلزم لهذا على تقدير
كونه متعلقا بما قدم عليه لا على مشتمل قوله لا بالنظر الى الزمان اه يعني اذا كان بالنظر اليه فلا حاجة الى تقدير قد قوله ليدل اه اي ليدل النقطة قوله على التعلق الفعل الماضي
بالعامل قوله فيحصل اه اي لا تقدير فتكفي الحالية بقدر الامكان ويحصل مصاحبة والمقارنة التي توجد في الحالية على الحقيقة قوله اما اه اي اما ان
تقديم الفعل على الفاعل مقدما على الاسناد مع ان تقديم الفعل ووجوه الفاعل على الاسناد في زمان واحد وان كان وجوه الظرفي متقدما بالذات على الاسناد ووجوه الفعل
مقدما بالذات على الفاعل بناء على تعريف السكاكي وبالمكان غيره تاملا وحاصل ان الماضي عن الحالية الحاضرة لا التقديم لانه لو قال الفاعل حال اسناد الفعل مقدما عليه لم يصح قوله
الذهن وقوله اه اعتبار زمان التكلم قوله والجواب اه يحتمل ان يجوز اعتراضه الاول على تقرير لفظ قد ويحتمل هذا قول المحقق وتقريره قد اه وان لم يكن الرضي في
هذا المنع تاملا على القول حتى يكون على اللغة ان عدم الحاجة الى الاستقامة بناء على الاحتراز عن الاسناد الى الفاعل مؤخرا وجوب التقييد وقوعه والفاعل في الحقيقة لانه معرف
الاسناد اه يعني ان فهم الحكمة الحكمية الى الحقيقة تقييد الى فهم الحقيقة الى الحقيقة فاحترازا من الاسناد الى هذا لا مطلق حي ومن الحقيقة بين الامر هذا على مذهب جمهور
وتقليد مذهب المعتزلة قوله لانه اللغوية اي لا مطلق الحقيقة فيجوز الاسناد الى غير حقيقة بحسب الاصطلاح تامل قوله وتكرار الاسناد اي الاسناد في
قيل قام زيد وقام زيد بخلاف قام زيد زيد وبخلاف زيد زيد قائم وزيد زيد قام قوله لا يلتزم اه يعني يجتمع
المعنى الثاني والاول مجازا في اصطلاح في فائدة واحدة فافهم قوله لان الاه اه والمطلق يجري على اطلاقه الا بمنع مانع قوله على ما تقرر اه الاصل الاطلاق
والتزام على الوقائع وبالاوجه اه تروى فافهم الاطلاق تامل قوله والاصل وجب لا يلزم يعني ان المعرف هو النوع فالاعم لازم النوع والازم في اعتبار الازم
الضعف فلا يرد المثال المذكور تامل قوله والاصل والاصل والاصل لزوم اه يعني ان الاصل في اعتبار الجهة اه والفاعل ولا فاعل فعل قوله قام زيد قائم وزيد هو قائم
قوله لان الفعل اه بل وقع على الزيد فالتقييد بالفاعل في زيد من الفعل والا فلا بد من الفاعل قوله فلا يتحقق اي الحقيقة اي الحقيقة اسم الفاعل بدون الحقيقة لان التابع لا يوجد
بدون المتبوع قوله اي الحقيقة اسم الفاعل قوله المتعارف اي ما يعرف من صاحبه ولكن لا يوجد في غيره قوله واما الواجب اه لا الاعم لا يجوز
الاسناد قوله لا يفيد فافهم قوله لان لزوم الاخص اه لان الاخص لا يوجد بدون العام فاحترازه لا يفيد تامل قوله فلا يتم التعريف اي اثبات الدليل
المدعى وجه لزوم في الاحتراز الابتدائي والاوصاف قوله بل وقع اه فالعائد الى الحقيقة اي على هذا الوجه قوله لانه صفة اه يعني لا يرجع هذا التفسير
احدهما الا بالسلبية قوله ولا يخلو اه انه يفهم من اسناد الفعل الى الفاعل على غير طريق القيام قوله بل الطريق غيره ولعل على قول الشارح
قوله بيان الفاعل في التوجيه قوله ايضا ليس اه لان الطريق صفة اسناد يوثى بهذا التفسير وهو ما يتعلق بالفعل والاولى التعلق بالجملة
تامل قوله لان القيام وطريق اه يعني ان مماثلة هي في القيام وهذا الاسم كما في زيد اعم من نسبة فيهما اعم لان الاخص والاعم تامل قوله

الفاضل

الفاضل اي قيام مدلول اه غير الصفات الثلاثة هذه والاستخدام وهذا على زيد قوله على الاستخدام المعنى الاول الاصطلاحي وشيئا نوى لم فهي عينان قوله او جعل
النسبة اه يعني ان في النسبة الاضافية هي زيادة فيه لفظ الصفة الاضافية فالمراد من المدلول مدلول الحد قوله قال الفاضل علامتها اي الطريق اذا كان الاسناد تشبه
القيام وكان المماثلة بينهما في المعنى مثل صيرورة زيد قوله او من لوازمها اه الاسناد لا غير القيام وكان المماثلة بينهما في التغير نحو كان زيد عمرو فالوجوه خارجي
وان لم يكن محسوس والتوهمي ضعيف قوله الثبوت موجودا اه اي الثبوت مع ذلك لا تصاف لو وجود الاسناد موجودا في خارج والاشتغال تعلق الاول ولازمه الكمي الجوهري وموجود
قوله لا توجد الصلة لان مصدر الجملة من توابع المعلوم واعتبارات قوله الشرط اه اي الجملة لا يتعين لا من الاحوال المعتبرة ومعتبرين غير موجودة في
لانها نسبة واذا امكنت بالنفي على المعنى وفيه ما لا يخفى قوله قد يوجد اه الوجوه اي ما لا يوجد فيه عدم والوهم بالكسر فالوجوه اي لا يلزم ان يكون
هيئة كالاجسام لا طبيعية والاعراض الغير المحسوسة قوله مشتمل هذا الوضع وينفك في كثير المواضع قوله لا يكون فيه تامل اه وجه ان فعل التكلم مع قطع النظر عن
بالمصدر موجودة حاصل المعلوم موجودة الفاعل قائم به واقع على المفعول في الوقت بينهما فافهم قوله والمراد جواب سؤال هذا الاحتراز عن الفعل بمعنى
حاصل بالقيام لا حاجة الى الطريق مع قوة الطرابها لان الحصول لا قيام فيه واسناده فالاسناد اعم من الوجوه والوجوه يحتمل لا يجوز وجه التاخير وجه هذا العموم
قوله الثبوت الشيء وهو اعم فهو اه لا في حيث زيد وضرب زيد والاشتغال في مات وضرب وهم يضرب قوله الوضع هو تمثيل اه مثل ضرب وقام قوله لما كان اه واعلم
ان الطرفية هي الحالية التي بين الفعل لا مطلق الاصطلاحي والفاعل لا مطلق الاصطلاحي عند التغير والمعلومية علامتها او الوسيلة والقيام بين اللغوي تامل قوله للتغير اه يعني
ان المعلومية ملحوظة بهذا مع القيام وان كان اعم فتامل على هذا التقرير سؤال قوله والمراد غير ظاهر اه ظاهر قوله ثابت يعني ان الخبر محذوف ولو فلا يصح حمل
قوله اي يعتبر في القيام فلذا لا يوجد القيام في المصدر بالجملة قوله صرت اه اقول ان لهذا اعطى التغير وعنايته اعتبارية لا بعينه المعلوم فهو اعم قوله لا يوجد
مولوله ولذا لم يوضع له لفظ خاص قوله فالفعل المجهول ولو بالسبب فافهم قوله لكن لتعلقه اه يعني ان التعلق المفهوم من غير زيد عمرو اه وصف اعتباري بخلاف
تعلق عمرو للضرب قوله لا يجوز اه الاول مثال لما هو محسوس والثاني محسوس والاشتغال ليس اي محسوس قوله علامة طريق القيام اه قوله ما هي الا قوله
كما تقدم اه مدلول لهذه الكلمات الثلاث موجودة قوله وقد يجوز اه اي القيام قد يجوز اعتباره بان يقوم بجسم موصوف بشخص الاعمى فالوصف موجود والصفة عدمية
اعتبارية فالمراد من الوصف الصفة قوله فتغيره سلب القيام اه يعني ليس فيه قيام بل طريق قوله او في التغير اه فعلم ان التغير يدل على الثبوت مطلق والقيام على ثبوت
الموجود ولكنه ثبوت الدوام اعتباري قوله لان لا يجوز اه بل اي وصفه فالمثال لكنه هذا في التغير كما الذي في الصفة اه كما في
حين التغير يتحقق في فرد من الافراد اي مثل تغير الاخر يتحقق في فرد اخر فيكون اه فافهم تامل قوله لانه اه يعني اي على الصفة يجوز الا القوة له فانه عدم محض
لانه اه تامل فالاولوية في العلل المفهوم من قوله مفعول ما لم يسم اه قوله فلا يجوز اه فالاولوية في الاحتراز تامل قوله لو جب اه فيما من من الكلمة

يجيء ص الجزء العقلي الممتاز عن الجزء البرهاني ص مخذيه وجه انه لا يخلو عن افادة فافهم ص لا على مذهب اه واحتمال الاصلي لا التاقي قال الرضي اللغة اه فليس
مع الحصر كما لا يخفى قال في الوقاية اه بالعموم والخصوص ص والمراد اه بل الشيء ص مع انه اه فتح اه لانه اه معنى مصدري مع ان التعلق في اولى قال الفاضل اليزدي اه
اقول الظاهر انه يجوز ان لا يمتنع في لا يعرف الى على فتفطن ص لا اه كالبيت اشتبهت والعلامات والحركات وابنت لا الاطلال والمستوفق والاعلام من قبيل
الشيء اي العرض تامل ص مستخرجة اه يعني الاحكام الجزئيات موضوعة فالمراد قولهم الحاصل على يلي المعقول القوي فعلى هذا لا يصح قول الفاضل بل يبني عليه
بعض الاحكام لان يلي المراد الابتداء لا الابتداء البعيد تامل ص والقاعدة اي الطبيعة عليه الحاصل فافهم ص وعقيب عليه اي خبر القاعدة مثل قيد
لا يصح تامل ص اه انه مثل الفعلي بالنسبة الى الانت قال المفعول الاول لان الاول عاط والثاني معطى قال الفاضل وكذا الحال اه لان الاول
قيد له والثاني كيف ص الاول اه يعني النهي فاعل ومفعول في الثاني ص لسنة اه يعني الاول حصول والثاني فضولي قال الحاصل اه يعني الا
المراد من الاحصر ليس ما يقتضيه ذات الفاعل والا لا يجوز المقابلة مانع كما كتبه فلك وبل المقتضي الحيثيات قال بعارضه منعت فوجه شرة فبروده ص يوجه
زيادة التمكن لا يجعل هذا الاستثناء فالمراد بالمصدر متعدد لازم تامل الحكم انه على هذا لا يجوز موضع الحظور ص لهم الخير اه فالشيء بالنصب صريح وبالرفع جوا
ص الاحد الاول اه لان او حرف فافهم ص وفي تقييد الترجي اه فالمراد اه لا الفعل مطلق مسند او ليس المراد لا لا لا يكم من كثير الظن ص
على ان المعرفة اه فالفرق بين المعرفتين بالاضافة ص اشارة الى الصفة المشتهرة ليدخل الصفات يعني اشارة الى الفعل بمسند المعلوم تامل
هذه الدقيقة ص ووجه الجزء اه لانه قد علم حاله وهو التقديم فالمراد تاء الفرق فقط ص الدال عليه اه يعني انه اذا كان المراد العموم او الخصوص او
المنفي من الاول لا يجوز موضع الضمير لا على الاستخدام فافهم ص كما يدل اه لكنه لا يدل بالحراة لان الاتصال اللغوي لا يوجد في الاسم والاول يوجد فيه
ص لان اه يعني ان الفعل يدل الزمان والحدث والنسبة الى على معنى فالطرف الاول مقدم تقديمي مثل الجنس والثاني مقدم مثل الفضل والثالث مقدم للمعلوم
خارج من المقدم عليه مثل الاول والمفعول ليس مقدم المقدم بل لازم المقدم قال في اه الهيئة اه الصيغة لا التركيب لانها لا اخبار قال في اه
لا الجزء فلذلك لم يكن جزء من الفعل ومحدد مركبا ص فالنسبة يعني ان الفاعل هو خارج التركيب والمفعول هو البعيد ص فانه اه اي المفعول لازم للفعل
ص وتوقفه اه جواب سوال هو ان ما وجه توقف الفعل على المتعلق اي المفعول به فافهم من تعريف المقصدي وحاصل الجواب ان توقف الفعل باعتبار توقف
لازم الفعل هو النسبة الى الفاعل لانها من لوازم الداخلة فليس المراد من النسبة المتعلق الى المفعول كما ظن وجه وعدم جواز ان لكن اه فلذا سكت الفاعل لا المفعول
ص وان كان اي الواقع ص صرح التعلق والوجود اه والمفعول ليس بمقوم فيها بل لازم فيها فالفرق ظ قال الفاضل حالة انه اي حالة تحقيق
وتنبيه

وتنبيه بلا حاجة الى علة كالاستدلال بالمسبب على المسبب والمؤثر الى الاثر والدليل لا ينفك من الحدوث وهذا يسمى بالبرهان والدليل الآني عكسه هذا وانما يسمى بالآني والاخر
العقلي ولقائل ان الاخر بالجهة العقلي وجوابه ظ ص غير الانية فتعين الثاني اه لا يدل اي سوى اه ص بعد خبر الانية على حيث ان اصل الاخر بالاخر ثم لا يصل الى الاخر بالاسطة
تامل هذه الدقيقة تامل ص فيفيد اه لان الام اه افعل عليه قال الجواز اه لان الام متعلق بالمعنى فيفيد ترتيب العلم لان الاه افعل عليه في الانية
للعلم قال فيجوز من باب لان الاه افعل على المعلول قال والاخفى اه اقول الاستدلال من الاصل الاخر يفهم من جواز الاول قال قال الهيئة الاول مستدلا
على عدم ترتيبها هذا الاستدلال لا يدل على عدم تقدم رتبة المفعول على رتبة الفاعل لان الاصل ان يتفق على الدعوى اي ادعاء عدم التقدم الفاعل مفعول
لا العقلي والاخر عدم تقدم رتبة المفعول مقدما على الفاعل فلا يدل الاول والاول والثاني لا يدل ص اي بيان انت اقول ان التفصيل لا يجعل ص لان التقديم
اه فالاستحالة يحصل بالعلم في نفس الامر فلا دور ص لانه اه اه فالاستدلال الاتم لا يدل على المؤثر الى هو مخالف لجواز ص اي ليس اه الترتيب بين الوجود مثل
الدور ان ص والتوقف يوجد عدما ووجودا مثل اكثر لا من قولهم وقف على الحاجب ص فيه بحيث اه يعني ان الامتناع حقيقي لا جواز ولكنه يجوز اه فمن اه
زيد تامل هذه الدقيقة ولا يرد هذا على ما مر اه ص فما فيه يعني ان هذا الامتناع في ترتيب لا في حقيقي ولهذا اورد استثنائيا ص الكوكب اي يجوز المضاف اليه قيد او هو
بعد الحقيقي قال تقدم الشيء اه جواب سوال هو ان الرتبة عين الترتيب والتركيب والتقديم فالمرجع موخر فيها وهو مقدما في نفس الامر وحاصل الجواب ان الاعتبار في الاصل
ص الا الرتبة اه بالرفع الفاعل مفعول بل الترجيح الرتبة بصفة الفاعلية والمفعولية لهذا هو التقديم بالنزع الصنوبر ما صدر اه قال وفيه اه اقول فعلى هذا
يلزم عدم جواز استثناء الاول على تسبيب الى جواز الاول بسبب الى الجواز الثاني تامل قال تجويز ذلك لان الضمير راجع الى الاول على كما في التاريخ في الحدوث لان الراجع في على
قال في الحدوث اه لان من تمام المضاف والفاعل قال وقد تعالى اه يعني ان الفرجة الثاني احد المعاني الفعلية واظهاره ص يعني اه لا يدل قول الفاضل
وغيره انه لا اه ص اشارة اه لان البيان فيها ص مطلق سواء رجع الى الاول او المفعول وسواء اتصل الى النهي ص اي في بيان الفروق اه فيها تامل
ص من غير فروق ولا فروق بها لا انه يقال ضرب غلام زيد اياه قاتل قال الحلية اه يعني انث تثنية على الشر والمعنى للتقابل قال وقد فقد اه لا انث تثنية قال على
سبيل اه لا على سبيل الحقيقة فلا يلزم الكذب وبين التقابل فرق لطيف تامل قال اي اه التفضي يعني من قبيل كاتب زيد زيد اي ضارب يعني ضارب زيد لان
الاخر لفظا او بعض لفظا ص اي لكنه يعني انه يجيء اللغة فلا يلزم تجزي الشيء من نفسه وتجزيه اه اول ص وان تقديره فلا يلزم استدراك لفظا قال
قال احدهما اه لان الاخر بالاسم وبالكسر لان الوحدة في الكثرة وبالعكس قال الحلية التمثيلات لان المثال مثال لا مشخص قال في فرق بين اه فيفهم
الحرجي في موضع واحد قال الشيء اه اي للتعظيم ص فيجوز اه وان جاز كون الاسم في مقابل الخاص وكونهما مباينين في مقابل الجواز ص جواز
ان اه والاستثناء اولى قال التقدم علامة اي علامة تاء تانيث الفاعل فلا ورود بها والتاء تانيث بها لا تتصل فلا يرد في الوضع تامل وصل والتاء

ان يقول لم لم يقل فان القرينة على تانيث جمعتلى او لتذكير موسى فيعلم قال نحو ضرب فتاة لان التقي لا عبرة فيه فهي بهذا لم يعين بقوله ضرب غلامه
مولاه الهرب قوله علامة تانيث الفاعل والمضاف اليه خارج لا اضافة ولا خلاف فيه الورود قوله علامة اي يعني ان القرينة هي التي لا البتة وقيل التحرير هكذا
اذا كان الفاعل علامة تانيث الفاعل بالوضع لا علامة فاعلية الفاعل فلا يرد قال اي بعد الواقعة اي يعني ان قوله بشرط زائدة للتاكيد لا حاجة اليه لان الزائدة يفهم
من الشرطية الدرس الحكم بالمتن له في توهم ان التقدم الفاعل والتاخير للمفعول قال الواصل يعني اي في توهم كما يتبه ان يقال بعد الواقعة لا دوان قوله في صورة التقدم
يم والتاخير مع انه يوهم بخلاف قوله وليس قيدا بناء على ان يقول القيد احتراز عن ضرب لا عمرا زيد قوله تحقيق اي انه على هذا يلزم انقلاب بعض ايضا قال
الحل بالمفعول هذا احتراز عن مثل التي البعد شر الحجر قال الواصل مع رعاية النظم اي يعني ان التباس الحل مع الرعاية بسبب التقديم فافهم قوله اي مع رعاية
الترتيب اي يعني ان الطرد من الطبيعة لا تقتضي الا الايجاب قال اي للزوم الخلاف اي المنافات بل بسبب الخلاف الروض قال اما اذا كان اي لهذا اي توجه النفي
الى القيد واما اذا توجه القيد الى النفي فظاهر من المثال قوله وفي نحو جاءني زيد لا هذا الدار وامثاله كثيرة قوله مع جواز ان يكون فيه اشارة الى منع الرض
بهو جوز ان يكون مخلوق لغيره ولهذا لم يقل مع جواز ان يكون مخلوق لغيره لتقع على احسن الصورة فلا يرد الحصة الخبط لا دل قوله ليس معين اي ولو فلا يصح ابتداء المفع
الحر يحمل قوله على غير مخلوقيته له تعالى والا النفي المعدوم من لفظ غير متوجه الى القيد الخ قوله على احسن الصورة يعني ان المعدوم الفخم هو غير احسنية فهذا الهو حق في الجو
بعضه على غير مخلوقيته له تعالى والا الصحيح يقوله جواز ان يكون مخلوقا له تعالى على غير احسن الصورة فائدته لا يخفى قوله هو القيد فالمقيد لا ينفك عن محله قوله
واما استثناء اي اقول الاستثناء قرينة عدم صحة هذا المعنى لان علم هذا اعتبر بالمرة الجامعة الخصوصية فافهم قوله واذا تخطا اي بيان الحقيقة تامل قوله نفي
الضرب اي نفي ضاربية احد ما خرج التعبير ما لا يخفى على العقل قال على ما هو المتفق عليه هو الاستثنى منه بعد استثنى مثل ما ضرب الا زيدا احد وما جاءني الا واحد
الجلال ولا علامة الاستثنا قال او الى الا اه وعلى هذا المثال قوله حكم جنوح مثل ما ضرب زيد الا عمرا وخالدا ما جاءني قوله المتفق بالنحاة وهو صورة عدم
الاعراب الذي يشير اليه الشارح بقوله واما في صورة وجود المعمول بعد لكن يشير اه فافهم قوله من جواز توهم المعمول به مع ان اشارة اليه بقوله واما قوله
فالنحاة واحد والثمرة تثنية كامل قال اما جاز النحاة اي يعني ان المستثنى بالا مفرغا كان كالمثال قال الواصل او بالا الظرف اه يعني فيه المعنى الذي يفهم من الاستثنا
وهو لا يتبع قوله بدل بالا جاز اه لان البدل الاصل قوله وجوه اي الدلالة ملائمة في قولنا ما زيد بالتبعية في باب الرائي اي لا اذا الوصف العلي
عبد العلي فيجوز الا ما مر اه تامل قال نحو ضرب اه فالاولى ان يكتفي بالمثال لانه صالح للممثلين قوله ولو قيل اي في توهم الوجوب فافهم قال اي المعمول
يفهم هذا قوله واستثنى ضرب غلامه زيدا تامل قال في الدلالة اي لانه العلي ولهذا يعني قوله الدلالة على دعاء الحذف تامل قال الا اي يعني ان
قوله وقد يحذف العقل شامل لجواز والوجوب وقيام القرينة علة لجواز لا الوجوب فلا يرد انه لم يكن علة لجواز قوله في اللفظ بل في الدلالة
فانظر

ما نظر الا ما مر اه الله الهادي قوله وامر اه في قول الفاضل ولهذا اختص بالظاهر اه في قول احد اللفظ فلو فرض قول المصنف ال القيام من التوقيت كما الا لفظي
المتوقف تامل قال فالجواب اه يعني تقديم فاعلية الى على وهو يحصل بالفعل لان الفاعلية اقوى في اصطلاحه ولهذا سمي بالفاعل بحذف المبتدا قال لانه
لهو مقصود والفاعلية ضمني لانه لقول قال لان الفعل موضوع لاسناد اه يعني ان الفعل لا يرضى بالفاعل المستتر الا في فعل الفاعل فاذا وضع في الكلام فعل مسندا كان
مقدرا مذكورا تاتي بالفاعل الظاهر بقدر لا مكان لا يوثر عند وضع المسند اليه اي عند ذكر المسند اليه مقصودا قال معنى وان كان مطابق لفظ العلة الاولى جواب
عن ايراد الشارح الشيخ وهذا لا اول تامل قوله لا يخفى اي يعني ان تقديم الفاعل الفعلي لا يقتضي تقديم الفعل بل يقول زيد اه المقصود وقد عرفت بجواب فتدبر قوله اي
بجملة اسمية اي الفعل مفهوم من الفعلي قوله تقديم الجملة اي وهو الفاعل الفعلي قوله فلا يفيد اي الفاعل الفعلي قوله وفيه اي قد ظهر لك ما فيه تامل قوله في الفاء
راقه اي يعني ان الظاهر من الكلام الارتباط وفي بعض النسخ الفاضلة ولان الفعل موضوع للاسناد قوله فيلزم الكل اي فيلزم فعل على ترتيب الانفعال قوله عام
بداي اي بالحكم وتردده في الفاعل قوله فلا يطاق اي قول الشارح من تقديم الفاعل من فاعل القيام لا من قول القيام والا من قام قوله فيه بحث اه قال حسن جلبي وفي
قال الواصل البحث بحث ما تقرر في باب الاستثناء اه المسؤل عنه بالاهمية ما يليه فحوى الكلام التقدير اقام زيد اه لكان الشارح في الفعل وليس كذلك لان الفاعل في نحو جاء الا يوم
زيد قام ام عمرو فالمسمية لفظ ومعنى التنبيه قال الواصل والاصل قال اي عبر استعمال قال لكثرت استعمال اي استعمال البيان فتحذف في الكلام قال لعلم
في اه هذا على مذهب المفصل وعلى مذهب المصنف مبني بالحذف قال معترضة اي فائدتها زائدة لظهور القراءة الفارغة فافهم قال لما وقعا اي الظاهر الا فائدة
لا عراب اما هو فائدة فالفائدة على المسند اليه في التوقيت قال اي تبتلى اه فالجار محذوف فيه قال اي ليس اه لا حصر الشيء في كثرة الاستعمال بل يحتمل ان يكون
لعوزه ونحوه بيان لطرف البيان اي جهة وسبب بان يقول البالغ في البيان فيزيد ولا يلزم ان يكون بزيد فيكتفي عليه فافهم قال خاصة نت اه فلذلك سبق بالفعل
بجملة جاز لو يا او حلية تامل قال وهو نت اه فالمنت منت قال اي منت الباب الفاعل اه الفعل فالجملة في الفاعل منزلة الحسب فالنسبة بزيد التوقيت
الى الهادي قال وفيه اي اه لا يظهر له فرق بان الاحتمالين قال لا خصوصية اي خصوصية نفي الضارع فاعلم وجه قال بالبيان قوله اي البيان المحقق
بالجملة فالاضافة من قبيل الجزء الكل قال ليست بسبب قريب للبيان بخلاف الفراءة قال الخصوصية سبب قريب لها قوله اي هذا البيان اما موجب
اما البيان وقت الفراءة يعني بيان الضارع قوله بخلاف الفراءة اي الخصوصية متبت بخلاف الفراءة مرضية ما لا يخفى من الرد كما تامل قال الحكاية
قال الغنية اي ليس الباب عن الحكاية من قبيلها قال قد يورد اه وجه الايراد على الاصل لان الاحتياط والايجاب وجه يوثر بعد الموقوف والاحتمال
قبل الاول في الوجوه قوله اما بعد فهذا اي يعني على البيان جهة نت توجد معنى الحكاية وهو النقل قوله مستانفة اي معنى الاستيناف فهو الجواب
عن السؤال ويحتمل ان يكون ما يفيد فائدة جديدة قوله فانه اي الحاصل علة مثلا يعني ان الاشارة عقيب الكلام الحاصل نحو اه لهذا جاء

يعود جار على الوجهين المذكورين قال اي بغير اي بغير مناسبة لا بنفس قال يسقط ورقها لا غيرها قوله بضم الواو اي العلقة بالفتح
الكسبة بنسبة العلقة بالضم اي شجر الابل في قوله من جهاد مجازيا فافهم قوله اي رحم اي قريبة ارحم فالعطف من عطف العام على الخاص فافهم
وقال حذف التاء لانها بمعنى الهالكة لا الهالكة قال كي يتوالد اي الحشيش الحشيش اي موشب فطابق اختلاف المثل تامل قال ولا يقال اي
خلاف القياس على القياس في مثل هذا المواضع فتنبه لسر فتنبه تامل قال للنسبة من غير نظر الى القياس والوقوع تامل قال مثل من ماء اي كون الاول للازم والثاني
متعد قوله وبيانه يعني لا يتم البناء بالحذف بل معنى الزيادة تحقيق فهمه قوله تم جعل جعله اي مثل جعل الجرة قوله لا اعتبر اي يعني ان الجر والمزيد في معنى
الازم والهمزة ليست للتعدية بل بمعنى الظهور او الاصابة او نحوهما قوله فالتمثيل اي لان الحق في الاول فتغير وفي الثاني غير متغير فافهم قوله فكان الموقوف
اي فالموقوف والموقوف متقاربان قال التزم مركب من ازم اي ولزم ومعناه بالتركيب صوت كيد كيد قوله فيه اي يعني ان قوله يجمع هذا الكسر مذكر لا يعقل
فكانت اسناد الى التانيث قال الاصل زيادة واقع قال الله تعالى تبريح عاتية قوله واما الحيض اي جواب سوال وهو ظ قوله وقيل اي حاصله ان حليلة مشتق بالا
لنطفة دم وصل الى رحم الام وقيل على فافهم قال لانها اكون اي لان الحرف يحتاج الى الحرف والعاية اي من جنسه ما يقطع الطريق فلفظ من التصابية قوله
لا يسبب اي يعني ان السبب الوصفي لا الذات من لا يعلم فافهم قال لا من لا يعلم اي نفي تقريبي فتفهم قال بان سبب كان الاول بالاعتبار السبب قال فحالا يحس
اقول يعني جمع السبب شاملا الاسباب قوله ان الاول البقاء اي بقاء الشرب لا البقاء المطلق تامل كما سبق قال او هو اي وفي شرح تفسير الشاهد القسم لا يخفى على الفطن قال
قال لو لم يشترط فيه وصول الفعل وجزاء اي ذكر الفعل لا يلزم حشو الكيفية فلا كانت القاعدة قال او يحتمل اي فلا يلزم الفعل قوله وعلى كان اي في الاول هو ان المعوض
على الواقع تبرعا وفيه التحرير قوله وجزاها اي من قبيل العطف بالحرف الواحد يعني ان الاول مشبوه بالتاء والثاني بالجزاء فيجوز الفعل حشوا فهو المثال من جزاء
الواقعة قوله فلهم اي لها مقرونة بثقة وبحرف مفسر اي احد قوله كناية من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم قوله فيحاجة الى الجواب اي لان لو لمنع التمني
قوله من كان كنوا اي هذا من الكناية قال واي قدر اي واي يعني التقدير وخطر الجملة بيان الواقع ومتى نهم قوله فاستثنى قوله اي نفهم جاء الجواب اي لا يجيء
الاول لان العلة مبنى على الاول لا على الثاني قوله على ما مر في بيان في حرف بمعنى الجواب اي لا يجب حكم على او حكم من لا يعلم قال الفاضل قوله من
قبيل تجارتنا التبوت قال هو لها جاز ورد في حاشية الفاضل الهندي وجميع نسخ شرح العقائد بالجمع بين الواو على ما في شرح الجواب احتمال بالثبوت لا
من اشتراك الفعل بين الفاعل والمفعول متناسبين بل ورد فيه هذا الحكم فلا يجوز الاشتراك في تنافي بين الفاعل والمفعول وهذا لا يجوز في قوله
وهذا الحق دقيق بالتبوت حقيق وقال مولانا عبد الحكيم السلكوتي في بيان اي على من هو واحد منهما لا متعديا الى المفعول اي كون نازعة التبوت
وجاذبة التبوت فاعل اي بين تعالى صار متعديا الى مفعول واحد هذا الحكم فلا يرد ان فاعلا اذا نقل الى تفاعل يصير لازما وهنا ليس كذلك
وهذا المعنى

وهذا المعنى اجد واليق وبالقبول اجدر وفي الحرف خصوصا في الجار ص واقول يعود الى التبيين ان قول المصنف ظاهر تنازع فيه فلا بد من تنقيح في قوله تنازع وتنازع
عم في الامر وامتاله واي الفاضل بان النزاع على قسمين فعلي وقولي وتنازع الفعلي من قبيل النزاع الفعلي فحسب قوله واذا اشتد زحمة الغطاء فتفهم يعني
تجارب بعضنا الحق واذا اشتد زحمة الغطاء وتجاذبا ظاهرا الاشارة لهذا التحقيق يتركه احد لفظا فالهما عاقرة التفهم بهذا المعنى مرورا وبالقبول نزيد لان
صحيح جديد نزيد ولهذا التحرير شاملة في تفسير الابهام وهي اصل الاقوال الفاضل من قبيل تجاذب التبوت جواب عن اربعة الثالثة فافهم الله النهاية اي قوله
ان بناء فاعل اي يعني ان الجذب والنزاع متعديان الى مفعول واحد فالحاصل من فاعل زاد مفعول واحد بحكم المشاركة فاذا ابنى على تفاعل كان مثل الاول في
المفعول ووجهه ظاهر على الفطن قال الفاضل تغليب الاكثر اي في الاستعمال الواحد تامل قال الفاضل او لاصل اي في الاول او اشتقاق فلا يرد التعقيد بالمعدد
قال وجه الجواب اي وهذا يعني يجوز الاخفى بين جواز الاخفى بين قبل الذكر وعدمه قال في الاخفى الفاعل فائدة الخلاف وثمرته تظهر في هذا الاخفى فافهم قال الفاضل او
لها اي في الحق الواضح قال فلا يجوز فيها اي فلا بد من الاحتراز اما بالقيد على الاعتبار الاول او بالتقييد والتقييد تاكيد على الثاني فعبارة المصنف توضيح الاول
وعبارة الشارح لا الاول والثاني قوله باختيار اي الاول اي تصوير نزلها الزرقاني قوله لا يقام المتقدم اي التقدم قوله فاعتبر التنازع في اي
يعني لا تعتبر النزاع قوله واما التاكيد اي هذا على اعتبار التنازع فافهم قال اي هو طالب اي الاول بالنظر الى لفظ التنازع والثاني الى قوة التنازع
قوله وكذا اي في التعليل الثاني اي يعني في صورة تاخير الاسم فانه في تحقق الاول المؤثر الثاني معنوي وفي تحقق القابل الثاني موجود قوله هذا على تقوية
اي ولا يتقيد اي الزائد قال طرف لتنبيه اي المراد من النسبة مطلق التعلق قال واذا قلنا بالعموم اي اعلم ان التنازع في هذا المثال في الزيادة ومطلق
والتم لتنازع الاول قال اي بحسب الاصل اي فالمرتبة اربع فالتنازع في الحد بتاء اي بتقاء الاشتراك بالمعنى فيه في التنازع اي التقوية في الحد بتاء التقوية في الحد بتاء الاخيرة
وجواب ظاهر على الفطن قال الفاضل اي قوله لو في قوله لو الشرطية لا الجارحي وهذا البيان من اولها الى اي يعني على بيان التنازع وهكذا الحكم الفاضل فافهم
قال متسبب باحد الخصوصين قال خاص منطلقة اي هذا اشارة الى انه لا يظهر ممن زعم فيه الا في صورة الاخيرة قال وهو اي يعني ان الاصل الطبع
يعني احد وهو الحالة الباقية على وجه الغلبة كالطبع الباقي على الوضوء كما في قولهم لتوافق الطبع الطبع في تقدم الواحد الاشياء قوله متعلق ظرف نسبتها
اي في الخارج وهذا اي لان الوضع توافق الخارج بهما قوله تحقيق اي وفي بهما توفيق وضع التراكيب الى الطبع الذهني وهو الامر لا يختلف اختلاف
زيد قائم وثبت له القيام وزيد قائم له القيام والثبوت لحد منهما واحدة الخارج من اختلاف في الذهن قوله لا لغة او لية اي يعني ان لا تدل على
تلك المخالفة بالتصور الثاني اولا وبعد على المخالفة بالتصور الاول وبعد على المخالفة الخارجية فافهم الله النهاية قوله ويصح ان يكون هو اي يعني
العلي لا يحصل الا بالوصل وهو في كالخبر قال اي لا يبدا اي يعني ان الحرام هو لا محالة قال ويتصور النزاع اي اي في قيد بالحيثية قال لا يابى

٥١

مع ملاحظة معنى الحيثية قال نظر الفرق اه قال الفارق هو موضع قوله لان الموجودية اه يعني ان الموجود اذا جاز تقوم على العموم في جانب الواحد لا يجوز في جانب ما فهم قوله
فلا يصح الا يعني بل يصح بحسب الموضع قال اي استثناء اي ارجاع الضمير المستتر في ما ضرب الا قال او الا يتوقف كاستثناء بعضهم قال الا في بعض فائدة الضمير
فاذا هو لا يستثنى في هذه بل يلزم بارز اه اتى وفيه انه اه فلا يصح قوله فلو بدونه نوض المنع قوله لكان الامر كذلك وهو الفرق المذكور قوله لا يمكن لاضمار اه
اي لكان اضمار الاتصال بارزا او استتار اضمار الانفصال قوله اما بطريق الانفصال اي عدم امكان الاتصال بتعسفه قوله والا لزم فلا يتصل بالاستتار والا بارز فلا
واما عدم الاتصال بالواو فلوجوه الاول اي اصل ان الواو من القطع فالاصل في الاستعمال في الاستئناف وهو اقرب لانه وما ذكرت لزوال ان لا يظهر
الالف في هذا العبوية ولا التنزيه لا في الموضع الاول قوله ولا يخفى جوابه بان الوجوب القطعي تمكن وان كان اقرب فاصل الجواب ان الحكم للغالب قوله صلاة
حال اه وهذا البيان وقع لسهو الان الضمير في قوله لانه اه رجع الى الا لا الى الواو قوله ما ضرب غير مستتر هذا غير مستتر لانه محتمل الا الضمير فيه ليس بقوله
كاستتار الضمير قوله فلا يصح اه قد عرفت ما فيه قوله وفيه ان المراد هو الاول كانه قال مصطلح قوله لانه لو حمل اه هذا الحمل هو اه ان حمل الا لانه لا بد ان
يقول قوله كاستتار الضمير قوله الا ربما اه فلفظ الضمير صفة اما وصف قرفه والمعنى الذات هو اما مع لا قوله فلا يمكن اتصاله اه هذا يشعر الاتصال الواو ولفظ لا
قوله الا اضمار اه اي ولا متناع لا يخفى ما فيه من انه صفة الضمير المرفوع قال لانه يخالف اه يعني انه من قبيل تعارض تقدم جزء جزء قال قاضي اه وهو جزء لانه استثناء
فيكون من تمام الفاعل قال ويوافق اه يعني ان الاصل الباقي كلمة الا في الجزء قوله بخلاف مطلق التنازع اي بجر لا الكلام قوله فانه من احكام الفعلية
يعني ان اصل الواو على الخلوص في القطع لا اطلاق ما فهم اقول ان الواو على خلوصه في عدم القطع فيه من احكامه قوله تنبيه اقول ان اعتبار السبق مسئلة الاصل
السبق قوله حذف الفعل ما فهم قوله حيث جوازه اه حذف خالف قال فلا يراه كما خصه بالنظر لا خرج الضمير الواقع بعد الا قال الحل الحرام اه يعني انه في الجزء
فيلزم الاستتار الا تامل والا على تقدير اطلاق الاسم اي على تقدير اطلاق الاسم المقدر بلا قيد مخصص لا خرجه تامل كان في الضمير المنفصل لو لم يكن صفة على الحل الحذف
لا يخفى ههنا قوله لان الاسم عطف على قوله ان الاسم فلا ما قال الشيخ اه والمرفوع في التوابع عدم القطع اصلا بل التوابع قال الا لا يستعمل الا كذلك
لا بالتكرار فيفهم الحذف بالاستعمال فصح كذلك وتنتهي ما ضرب والا لم يا ولا زيد تامل قوله تاويله اه وانتقال الى ما حرره قوله اي في مقام التنازع يعني ان
المراد الصفة مشتركة لا اعم يطلق على الجامعة الكلية فالمراد من الجزء الكلي ما فهم قال بحيث اللفظ لان تلفظ الشرط يستلزم تلفظ الجزاء والا ترتيب
والمعنى فلو لم يكن جزاء وتقييد الا لان العبرة الى المعنى لا اللفظ قال وحينئذ اي حين كان تقييد قال ان يتوجه الجزاء اه للترتيب بينهما قوله لو به اه يعني انه اذا
تنازع العاملان فيه قوله وهو اه تحقيقه اي تحقيق الشيخ واعلم ان الاعلام لا وجوه للعام لا في فن الخاص والثاني ان يقول الكل هذا الجزء بترتيب على القسم ما فهم
قوله لا يخفى اه الحركة على الاعتراضية لا التنويعية قوله والا لو فهو خارج اه يعني ما لو لم يعقب قوله الا ما فهم قوله لا واو عدة القسم علة الحذف ما فهم ان القيد بجزء

وهو ظاهر

مهما لا يحتمل النفي قوله الا اعتبار قيد وهو قوله وحق القسم ما فهم اي الشرط اه لا لا يستقيم والتنبيه انه افضل قال رجوعه اه ما فهم فيهم تنازع العاملان
في الحالية والمفعولية مختلفة فيجوز ان يكون قال لا لا يعني ان الصحيح هو الاول المذكور قوله لا لا لو حمل قال والى الفرق الضمير قال فعلى تو اي الزيادة
بنه والى تعبيره وتوته وفيه اشارة الى ان لو حمل هو المعنى عمنوي لا صنعي الفعل في الضمير تسلم قوله لعدم لا فيه بل اه يعني ان ما ذكرها الحمل ليس بتاويل بل بالتوجيه
وتحقيق ولو رجع الى المصدر لانه من الحاصل لا يحمل والا يحمل فيها ولعل ان الكسر لا والا هو انه جارة عن الاثبات وهو حاصل بالمصدر والاستثناء ظاهر قوله مفعوله
على قوله اه لان النفي لان النفي لا يستلزم هذا التنويع وليس اخلاصه اه يعني ليس تقريبي الى المعنى وهذا ظ قوله لا فعل المحقق اه لا فعل مقدر بل فعل ضمني
ولا مع ضمني قال الحاصل اي الجبر اه يعني ان بسبب القرب باعتبار العلل التشتت فيه تدبير قال قلت اه يعني ان المقدم في الرتبة هذا وهو المعنى فاذا هو اذا تنازع
فالحكم للمقدم قال قوله ليس معناه اه يعني ان القسم ليس بلازم الاتيان في الكلام كالعلل وبعد الاتيان اشتراكه وما هو الاصل ما فهم فلذا يأتي بجواب القسم اي يختار الا
تبيان الجواب قوله بخلاف العاملين في الاقتضاء والاختيار ما فهم قال وان كان تحضيره اه يعني ان الضمير راجع الى الجزء والذكر بعده تيسر الامر رجع قوله لان معنى نقصه
في كونه مرجعا اي في كونه تيسير الامر رجع اي في ضمن المجرم قال من معنى اه بل حذف لان القرينة الخفية كافية في الحذف بخلاف الاضمار قال لانه قرب اه معنى لما يقع قوله
ست اه يعني ان الحذف من جواز الحذف في الحرف ولا يتحصر قوله ولا ان الحرام اه يعني ان العقد والنزاع فيه ما فهم قوله ما نفي الاستثناء معنى انه ليس بمرجع
فهو ست اه الى الحرام ما فهم والاشتراك اه يعني ان الاشتراك بالنسبة الى الاشتراك والتغيير بحيث لا يحتمل اه قال طرف وقوله بلية بخلاف الكل قوله الحاصل الترتيب
لا يستغنيه قال اه فرقا بيان الحذف ما فهم مستعمل بمعنى التي وزنه فيه مناسبة خفية تذكر الفعل قال نحو اهرين اهله اهربوا اه اهربه قال والواو في الاستثناء
اي في اللفظ قال مستثنى من قبيل ضربت بعد الا من قبيل شرط على ظليل قال الحاصل لا يقوم وهو مسلم بعد قطع التنازع حذفا قال قال الفرق اه
قال من عداه مستثنى اه يعني ان لا تجوز الى خليته بل يعود مستثنى حرفا لانه موضع فلا يرد ان نفس المستثنى فلا وجه لا اه اه اذا الحرام انه من عداه وهو جواز الحذف قال قوله
اسم مجي بالال المعجمة الصفة قوله وان كان لا زمانه اي اه لهذا الاشراع من الكتب لا من الخلق ما فرق الحصر من الجامع ما فهم قوله معبر ان معنوية ولهذا
سمي بالمعنوي فليس له قال لا لفظا اه المراد الواو على الاصطلاحي قال الحصر فلا يلزم اه اذ لا يلزم ان يجعل الواو على المعنوي لا اصطلاحية وليس الحرام فلا يلزم فلا
قاعلة بل يقدر والفرض من السعي هو كيف ان الذكر ان المراد في قول الواو الاصطلاحي ما فهم قوله لو عبد الله لكل واحد منهما اه هذا مسلم بعد القطع و
التنازع قبله قوله اه اذا اي اه ما قبل الواو اه نحو يحتشون والا تحشيني قوله وفي المتن اي اه مع انه في الواو ليس على اصالة لانه مفرع بخلاف الاستثناء
صدقيه عن الاخر صدق الاضمار والنزع بلا يهم لهذا قوله برفع وبنصب اه يعني ان الكتب هو الكل لان قوله خلافا من قبيل ضرب زيد لا على زيد قوله مستثنى
قوله يخالف اه يعني ان المسالك يقول قال اعلمت المسالة صحيح

اقول

قوله بما فيه من الكونية سنة الفعل الجملة لا الاسمية اعني عدم مجيء منه وط بعد النسبة لا يتوقف اليها كما هو به في المطول تنبيه عدم لان الوزن من الاظهر والتحقيق لا يتوقف
استناد اليها مجازا بعلاقة كونها نسبية بالمفعول به لا يجوز النسبة اليها ايقاعية والمفعول في قوله صح واذا وجدت ٣٧٥ المتصل تاملي الله الشافي

ومنها ما هو اكمل البلغ كلا الفتح وهو لا اخرة فافهم وصل بعد سبب اي الفاعل والمفعول وعلى الاول النصب لا يتاتى في المفعول به صريحا بخلاف صفة المجرور قائم مقام الفاعل
وعلى الثاني اي النصب شامل على المفعولية في الفعل على خمسة وهذه التخصيص بشمول اعتبار في الرتبة وهو لهذا المفعول لغيرهم كما هو من النصب لانه سببه تقديرا لانه صح وقائم مقام
مفعول به اي اعني قائمة قال الشمس كذا يريد من تمة ما يدل على الاسناد فلا يجوز اليه على الاسناد فيه فلو يجوز اليه على الاسناد فيه لا يعتبر لهذا لا يصح الله الشافي صح يعني لو اه
اقول ان المجرور بالجار الى المعلوم على الجار مقصد اي على اسناد الفعل الى مقصد او على حذف الفاعل الذي هو الفاعل مقصد صح اي فيتحقق اقوى فيه وهذا يؤيد ان
قال قيل يعني ان اقسام على المفعول به لا يدل على وصف قائم مقام الفاعل كونه في اصل الفاعل على ما هو مذهب الجمهور وفي الاخرى فحذفه قال وفيه انه اي اعلم ان لا فرق
تعليل القائل وطعن اي فيه قال فيه بقوله قال ظاهر اه على ان التخصيص اي لا يدل ان يكون لا يجوز تعيين عند امتناع الحقيقة يتبين صح فالاظهر اي الاظهر ان يقال
بين الفعل الجملة لا يتوقف الى حقيقة والى مجاز اه ظاهر اه فيه حكاية المفعولية او هو نوع ملابسة على قلابة اثر الفعل في الاثر ثلاث اضعاف من الفاء والباء
كان مع حرمت حدثت الضرب واحدث على الاحدث فلا تسلسل فافهم فاحصل انه من نسبة الحاصل الى اثر الفعل على قوله اه لان سرته بمعنى مخلصة لي قال ان قلت اه
اي تعلق الواقع بالمفعول به الى الخبر فالاضافة اي مصدر مجهول على النسبة اه يعني ان ضرب زيدا في الدار فلنفسه احدهما تام وهو في فضلة واذا قلت ضرب زيد
العمل عمل صح فلا يجاز زيدا على تعليل الشارح فلذا اخبر على لا يدرك اه اي في نسبة الجملة له وهو اسند الى غيره مجاز
قال الى ما لا من مفعول به قال مع اه يعني لا حقيقة اذا كان اولى ولا فلا ان عند تعذر لا يصح فافهم صح حتى يفيد اه انظر اي اقول المراد الثاني
الاستعمال وفيه فيه المفعول به وضربه او جدة الكلام فيه فيه ذا في قول القائل ولهذا قال فلا ظاهر فافهم صح ولا يمكن المجاز العقلي اه يعني
انه يمكن الى اه اه صح الكلام اه اقول انه لا حاجة الى الهذا الحمل لان الجسم بالجار ممتنع وكذا الدور بينهما ممتنع صح مع وجوه ما لهو وهو وجه غير هو
قال الى ما لا من مفعول به بخلاف ضرب يوم الجمعة اما الاول ضرب زيدا في الدار زيد فافهم صح الى الملابسة غير ما لهو وفيهم من الهذا ان الملابسة مع لا لهو غير ما لهو
قال سيشمل المجهول بالواسطة صح وكذا المراد اي في خصوصية الملابسة في هذا الملابسة ما يعم غير الملابسة صح فيقال اه كما يقال قال على ضرب مفعول به صح
فيه اي به اه يعني ان الحاصل المجهول يسند الى مصدره باعتبار تضمن لهم لئلا يلزم اسناد الشيء الى نفسه صح بعلاقة كونه شبيهة اه كما يقال المفعول به بشبهة بالفاعل
قائم مقام مع اه يعني هو حقيقة صح الى فيه اي غير المفعول به مجاز عقلي مطلق اي بلا اعتبار الحقيقة مع انه لا يحتمل على المجاز مهما امكن الحقيقة
صح في النسبة يعني الاضافة الى الحقيقة صح فقد الفرض اي بشبهة صح والفعل اه اقول ثانيا لوجوب السؤال صح من نقل اه لهذا البيان سهو فافهم
صح وذلك موضوعه الى اه اقول انه لا يحتمل الاولى الواجب صح وفيه بحث اه اقول انه الكلام في الحالة الحقيقية بخلاف الاضافة
صح والحاصل اه في احتياجه الى الهذا البيان لان المقام بيان الحقيقة وعدمها صح لدلالة الفعل اه فعلى الاول بالتضمن وعلى الثاني بالالتزام تامل الجهات
لان الصفة لنسبة الفعل صح المتحدة اي الغير الصفة من الفعل صح فلا يقال اه كذا اخبرت شيئا بل يقال وقع الخبر فافهم صح وكان يقال اه
لا الاول والثاني الثاني صح وان كان معه اه وان لم يكن فيه فبالطريق الاولى صح فلا يظهر اه ولا يظهر على الجمهور بالطريق صح هذا
التقدير اي به هذا القيد لازم لان القيام هو المجرور فقط لئلا يلزم تنبيه الى النفس لان المجرور هو المفعول فيه فلذا اخذ مفعول به لهذا المجرور

صح فحينئذ

وهو اي المجرور اه

وهو اي المجرور اه يعني ان الاضافة الى الفاعل اي الى الفاعل اه يعني ان الاضافة الى الفاعل اه يعني ان الاضافة الى الفاعل اه يعني ان الاضافة الى الفاعل
الحقيقة لا يتوقف الى حقيقة والى مجاز اه ظاهر اه فيه حكاية المفعولية او هو نوع ملابسة على قلابة اثر الفعل في الاثر ثلاث اضعاف من الفاء والباء
كان مع حرمت حدثت الضرب واحدث على الاحدث فلا تسلسل فافهم فاحصل انه من نسبة الحاصل الى اثر الفعل على قوله اه لان سرته بمعنى مخلصة لي قال ان قلت اه
اي تعلق الواقع بالمفعول به الى الخبر فالاضافة اي مصدر مجهول على النسبة اه يعني ان ضرب زيدا في الدار فلنفسه احدهما تام وهو في فضلة واذا قلت ضرب زيد
العمل عمل صح فلا يجاز زيدا على تعليل الشارح فلذا اخبر على لا يدرك اه اي في نسبة الجملة له وهو اسند الى غيره مجاز
قال الى ما لا من مفعول به قال مع اه يعني لا حقيقة اذا كان اولى ولا فلا ان عند تعذر لا يصح فافهم صح حتى يفيد اه انظر اي اقول المراد الثاني
الاستعمال وفيه فيه المفعول به وضربه او جدة الكلام فيه فيه ذا في قول القائل ولهذا قال فلا ظاهر فافهم صح ولا يمكن المجاز العقلي اه يعني
انه يمكن الى اه اه صح الكلام اه اقول انه لا حاجة الى الهذا الحمل لان الجسم بالجار ممتنع وكذا الدور بينهما ممتنع صح مع وجوه ما لهو وهو وجه غير هو
قال الى ما لا من مفعول به بخلاف ضرب يوم الجمعة اما الاول ضرب زيدا في الدار زيد فافهم صح الى الملابسة غير ما لهو وفيهم من الهذا ان الملابسة مع لا لهو غير ما لهو
قال سيشمل المجهول بالواسطة صح وكذا المراد اي في خصوصية الملابسة في هذا الملابسة ما يعم غير الملابسة صح فيقال اه كما يقال قال على ضرب مفعول به صح
فيه اي به اه يعني ان الحاصل المجهول يسند الى مصدره باعتبار تضمن لهم لئلا يلزم اسناد الشيء الى نفسه صح بعلاقة كونه شبيهة اه كما يقال المفعول به بشبهة بالفاعل
قائم مقام مع اه يعني هو حقيقة صح الى فيه اي غير المفعول به مجاز عقلي مطلق اي بلا اعتبار الحقيقة مع انه لا يحتمل على المجاز مهما امكن الحقيقة
صح في النسبة يعني الاضافة الى الحقيقة صح فقد الفرض اي بشبهة صح والفعل اه اقول ثانيا لوجوب السؤال صح من نقل اه لهذا البيان سهو فافهم
صح وذلك موضوعه الى اه اقول انه لا يحتمل الاولى الواجب صح وفيه بحث اه اقول انه الكلام في الحالة الحقيقية بخلاف الاضافة
صح والحاصل اه في احتياجه الى الهذا البيان لان المقام بيان الحقيقة وعدمها صح لدلالة الفعل اه فعلى الاول بالتضمن وعلى الثاني بالالتزام تامل الجهات
لان الصفة لنسبة الفعل صح المتحدة اي الغير الصفة من الفعل صح فلا يقال اه كذا اخبرت شيئا بل يقال وقع الخبر فافهم صح وكان يقال اه
لا الاول والثاني الثاني صح وان كان معه اه وان لم يكن فيه فبالطريق الاولى صح فلا يظهر اه ولا يظهر على الجمهور بالطريق صح هذا
التقدير اي به هذا القيد لازم لان القيام هو المجرور فقط لئلا يلزم تنبيه الى النفس لان المجرور هو المفعول فيه فلذا اخذ مفعول به لهذا المجرور

صح فحينئذ

قوله فحينئذ تنبيه الى نقطة تقدير ان يقول القائم هو المجرور لانه مفعول حقيقة فعلى هذا القيد لا يلزم ذكر الحذف وان لانه مفعول فيه بواسطة وهو ذكر بغير الواسطة اه
يعني ان لزم تنبيه الى نقطة تقدير ان يقول القائم هو المجرور لانه مفعول حقيقة فعلى هذا القيد لا يلزم ذكر الحذف وان لانه مفعول فيه بواسطة وهو ذكر بغير الواسطة اه
مفعول به بالواسطة مرتبة المفعول به بلا واسطة بحيث يتعاقب لانه يقع موقع الفاعل صرح غالب الاسلام المحكوم
مفعول به بالواسطة فيلزم تحقق ذوات المذكور التبعية صح وكذا قوله اه اي اقيم المجرور فقط فالمراد منه المعنى على غلبة من هذا التعبير صح فافهم المذكور صح
فلا حاجة الى هذا القيد اه بل لا حاجة فيه اكتفاء باه في ما يتعلق فافهم صح شبيه بالمفعول به اي لا مفعول به بالحقيقة صح المجرور صح من متعلق اه لفعل بلا واسطة صح
لان المجرور اه اما مفعول به اه بالواسطة صح انه اي مجاز مع المجرور في استعمال اه في عمل الفاعل لان المجرور في ليس بهم تدبر صح والتخصيص اي التخصيص
بالبيان بيان فاعلم ضمنا وقوله مقام الفاعل فافهم صح ويحتمل اه يعني انه مفعول به في القيام والمنع صح وهذا اي هذا الثالثة صح لا يمكن اه اي
قبل شبه العرض لا اعتبر قيل والبقاء اه عطف الواو وهذا الاثر المتاخر صح فعلى اه او عدم اه فلذا قال هذا واما اه كيف اه صح لعدم الاحتياج اه اي لعدم الا
حيث صح الى اه اقول المفعول به والعمل عمل الرابع اخذ كلمة من لفظ الجميع لان الجمع لا يشمل فافهم اقول لعدم الاحتياج الى اخراج الزمان المبهم والمكان المبهم والمصدر
غير صحيح لان الجهة يستعلب ذكره في الحاصل بالمصدر لا متناع على عدم التقييد بجواز ولا متناع بالشرط على المذكورين فافهم هذا اه اه
جرت الجهة فظهر ان لفظ الجهة اه اشتمال لا طلاق بخلاف لفظ الجمع فتوجيه هذا الجمع لا ظهر بيته مبني على هذا لا طلاق ويؤيد هذا التفسير الثاني صح والمفعول به اي
القيام والجهة في نوع اه القيام واستعماله وهذا الشمول تيسر المذكورين صح وهو الزمان اه يرجع التفسير الثاني لي يعني صح والمفعول بالواسطة وهذا
مخصوص بالمفعول به والاول اعم صح لانه مفعول به مثل مررت بزيد يقال مررت بزيد الجر الرفع اي اه اه الجار والمجرور مفعول به في لا حظ صح
والتقرير بالواسطة على المفعول بالواسطة لا يتجه ولذا لم يقل اعني الرفع في الواسطة تامل صح معناه اه يعني في الدرجة التي في التقديم صح اه فلا يرد انها لا تسويان
بتقديم المفعول به بالواسطة على المفعول بالواسطة وهو سائرها صح اكثر هذا الجمع من التفصيل هكذا اشم فتستوي في الدين بينه منه اي في اه اي الدين بينه فافهم صح
لا يخفى اه يعني الاثبات صح استواء في التقاير وهو جواز ولو احتمل ان يقول المراد استواء في التقاير وعدمه وهو لا متناع صح يعني اه اي اعتبار الى الهذا
لا يشبه لا متناع وتاملا معنى لان الجر غير يرتد الى الوجه كما سبق صح اما لا يصح اه من قبيل العطف على محمول عامل واحد صح في الجميع لو وقارت فالمراد
عاملا يصح اعني على الاربع التي يجري عدم وقوعها في العتق فلا يطابق ما ذكره هذا الحشو في عدم الاستدراك لا يخفى اه يقتضي مع انه عدم البيان يقتضي التسوية
وان عند عدم اه سواء قدم الاول او الاخر فعلى هذا الجواز الترتيب صح ان قلت في غاية الحلاوة ولا فيه في غاية الركاكة صح يلزم اه لقول يلزم المفعول
الاول معناه انه ظ اه السياق نكتة لطيفة لا يخفى على الفطن صح قلت اه الاصل الاول انه اه ٥ كان صح واحد من المفعول به في اه كذا اي فيجوز
ان يقوم الجر واحد متمم لما على كون الاول اولى ما لا يلزم الاستبداد صح خوف اللبس اه لهذا اه ليل بعد لوقوع ولا لا خوف صح لكنه كما صح صحيحا
اه لانه يصح ان يقال اخذ وهو اولى اه فترجيح بالرفع صح كثيرا ما يجوز اي في خوف اللبس لمن لا يسوغ له الهو احد فلا يرد صح مع الاولية
اه يعني الاثنين واحد وهو اولى الاولية اثنان اقول ان صح واحد منهما على لبس واحد وهو احدهما اولى من الاخر صح عطف اه يعني الواو عاطفة
صح لا بتدائية ان قوله فمنه بالعاطف اشارة الى التقسيم فهذا بمنزلة عطف القسم على القسم قال الاقسام ثلثة وهو اي من الحالات فهذا العطف تامل صح
لتنبيه في اه المسند اليه قسم المسند مقسم عطف بيان حاصل اه لان الجملة لا يتصور في مفهوم الامر خوف واعلم ليس صاحب عليه مع استدراك
لان المفهوم في الحقيقة صح ويحتمل اه وان لم يكن المقسم صريحا صح حشو القسمة اه فلذا لم يجعل من المقسم صح فحينئذ اه اي ان

بلا دراية

واعترض بخلاف المصدر وهو طيار العطف مع انه لا يجوز كما سيجيء في بحث عامل وفيه ان الحق ان يقال بالجواز حينئذ وفيه ان في بحث انه لا مانع في صحة وقوعه
اه يعني تقدم معمولاته وهو لوم في نحو اه قوله انه يجوز تقديمه في محل المبتدا مع انه يفهم من قبيل ان تعدوا فيرلكم وهو قوله ست اه ولا يقال وثانيه المبتدا وهو
ولا يلزم اه اي في هذا المقام يعني لفظ الحروف وهو قوله فان القسم اه يعني ان القسم ما عرف عليه مفهوم والقسم لانه عام بخلاف لفظ المشترك فانه من قبيل الخاص وهو يشترك اه
وهو يشتاق اه جعل لفظ لا ابتداء لمفهوم الحق فاشتق منه مفهوم وهو ان قلت اي بل قيد مسند اليه اه ويقال يتوهم لا لابتداء اه فهي ليس لها فلانه تحت مفهوم والحروف
حروف وهو اه اه لان اي اتيان لا يقبل الحد الواحد ولا بلفظ او وهو لان لا يستحق اه فلا يصح وهو ان يجيء من يستحقه اه اي لا يستلزم نقيضه كل من الطرفين على
حد كما يقول فمنع نحو فلا يجيء وهو انه لمنع نحو او اما قوله لهم لا انفصال الحقيقي حتى يمنع نحو يجيء الحاصل او لا يمنع لا انفصال على الوجه هذا التقرير
جيد فافهم والتحرير التوجيه ان وهو اما اه جواب لو الهم لا انفصال الحقيقي لا يثبت منع نحو يجيء الحاصل لا يثبت الاول والتحرير
يثبت في الاول لا يمنع ولا في الاول يمنع فيه نظر وهو التقرير الحسن وفيه تقرير آخر هو لا يمنع نحو او اما الحاصل لا يمنع نحو يجيء الحاصل
ضعف فيهم الهم الصفة يعني آخر فلا يمنع مبتدا اه يعني التقرير اه وهو التقرير الحسن وفيه تقرير آخر هو لا يمنع نحو او اما الحاصل لا يمنع نحو يجيء الحاصل
شيء زيد ابوه قائم تامل اليه اه منتفي وهو الاول على ذلك اه اقول ان التحرير ليس في الواقع كثير فلا يقول وهو ما اليه مبتدا اه بل جواب اه يعني انه لا يطلق المبتدا ولا يقدر كونه الخاص
اه لا يجيء بلا قيد مسند اليه فليس مشتركا ولست تشكيك ليس في هذا لا فرق وهو اعلم ان الحد لا يقبل التقسيم ولا يلزم ان يكون الحد فلا تاتي اه لا يستلزم الاختلاف
منتفي الجميع فانه كبر من هو ابوه فيهم لفظ او التقسيم لهذا الحد او تقسيم الحد وهو فالجواب ينبغي ما ذكر وهو اه لا فلعنوا اه الخ لهذا التقسيم ولا يلزم الاختلاف
يجيء اه متعلق بالاول وهو يعني اه يعني الجيء او لهذا اعتبارين ولهذا الجيء في غاية البعد لان الاعتبار الاول اصل الحد فلا شك ان الاول لا يتقسم الحقيقي وهو بانه
اي الذاتي ما صدق الصفة في تحت منهم وهو في التي الواقعة يعني ان الثاني بالنسبة الى الحد الواحد يلزم ان يكون مسند ومسند اليه فالحاصل ان يعتبر ما حاصل من خبر الثاني
وهو فيه بحكمه اه يعني ان الحكم ليس على حقيقة التي الحد امتناع الارتفاع بل الاستحالة قائمة وهو ان ارتفع صحيحا اه ثبت بالاستقراء منها فمنه الثبوت
لكن ما ثبت بالاستقراء هذا التقرير بالرد وهو تقرير اه مثل زيد مسند اي جزء في ذكر وكذا التي معنى الفعل وهو الاول اه جواب بالقيد ثبت الى الحاصلة كحروف وكثرة
اسقاطها وكذا في الاول وهو ولا يخفى اه الجواب ان هذه الحكم مشترك في العلة وثبت الى الحاصلة لا يحاصلة لازم تجويز اه لهذا لفظ لا يجيء
اضيا بالاستقراء من الحكم وهو من معنوية اه وكذا الحكم ذكر بها معنوية وهو بان يقول اه يعني ان لا يعتبر في هذا التركيب مبتدا اه وان كان مسند الى الفعل فيه
التقرير بالصلاحية ذلك لا لا يحتمل غيره وهو فلا يرد التنقيد بمثل اقام زيد لانه اعتبر في هذا التقرير لا يجيء في هذا الى الفعل وهو يظهر كذلك ولو اعتبر اه
وفي لزوم لا يحتمل وهو بتقدير المصطلح اه يعني في جواب الاصطلاحي اه يعني المعنوي والحقيقي الجاري وهو محكوم الجاري اه يعني الحقيقي الاصطلاح
هي لقوله ظاهر اه لا يجيء اه لا مستثنى منه الجاري اه اقول ان التحرير ليس يوم الحقيقي اه اصطلاحي وهو اعلم مسند المعنوي فلا اصطلاحي هذا
بسبب انه يشمل استكمل بل هو اسم من قلم لها كيف فافهم وهو اثبات على يعني حقيقي يعني ان يعني لا اصطلاحي لا فرق وهو لان طريقة اه يعني
ان حمله في الاول اي اصطلاحية لا يجيء الثاني وهو مثل زيد قائم اه اقول في مثل قام ابوه لانه لا مبتدا فيه وهو فيه تحرير الثالث اه ولو قال الاخاج لا يجيء اه

والا يرجع

وما يرجع احدهما بالتوالي فلا تشويش في الكلام لا فرق فيهما وهو وما ذكر اه من وهو لم يعينه لانه في علامة فافهم وهو ولا يخفى الا يرجع احدهما على الوجه
فيهما لا يرجعان بلا اقتضا فاحترز من الاستقلال وعلى تقدير فافهم فانه يجوز تقديمه لا يران المعنوي والعطف فاحترز من وهو امرا يقيم جميع معه
لا الخصوص الفرد وهو فيه عامل المعنوي وهو مفعول اه يجوز الاختلاف والجيء بالحقيقة وهو فالمعنى اه يعني ان الاستثناء وهو اه يعني ان الحقيقة وهو فالمعنى اه يعني ان الاستثناء
احد كلمة في التعريف لا اه الاريد بالاحد جنس موضوعي بحد الحقيقة وهو اه يعني ان الجنس بجزئيته بجزء والرق وهو لانه ذا الاقرار اقرار امر فوق فلا ولا ان يقدر الجنس في التعريف
فانا الحد الى التقدير عقيب لان اعتبار يلزم الاتيان كبر في التسمية بخلاف تعريف الحد الا لان التسمية عنيه في الحد بحسب التقريب وهو لا يصدق التعريف اه لا معنى الفوق كذا
من التسمية والزمان فكيف تعريف الهو الهو الجلاء الاسم والمعنى لا زائد مع قيد الحدث فاحتمل عالم زيد وهو ليس بمعنى هو اه اي رجعا القول والى على جملة كما في المبتدا
وهو بخلاف زيد الصفة والجملة وهو لفظا اه يعني ان الجملة لا يعود الحد وغيره لا يصح التعبير عنه باسم وهو وان المعنى اه يعني ان الرفع الجمود على تسمية
احدهما حالة الى عليه لانه علامة اسم نسبة والاسم في الاول وهو الجنس بذلك اي جنس التعبير الى الحد الموضوع والمخصوص والجمود وهو هذا اه اي وهو
اسم جنس مرفوع وهو ما يجيء اشتق جملة في تحت الحد وهو قال الله اه فكذلك يقدر اسم هو وهو بخلاف الاخر على الفظ هذا الاخر الحقيقية لانه اه اقام
اه قد غلط فهم الشارح وهو اما اسم هو في العقيدة المعدولة او التركيب العقلي اه وهو لانه اه المركب اه اي انما قلنا وهو هذا اه والمركب اسم حال من زيد
ضرب ابوه اه افضل في تحت مركب فافهم وهذا اورد احتمال في اصل لئلا يلزم تشمله من الاصل في الاسم بغير ولهذا اه وضرب وهو اه اي الشارح اه لان الحد
وهو بالجزئية بعضه وكذا قد يلزم جملة فافهم وهو لا يعني التام اه يعني ان الاسم العقلي على جهة التام وسمى الجزء على جهة التعيين فيلزم في مثل زيد ضرب
وجه الجهة بالاعتبارين وهو على لا يجوز ضرب اه ولا يلزم خلوها وهو في الوجود في المفهوم وهو اه الاسم اه هذا وجه تمام
الجملة تمام الموضوع لتمام وهو والجملة اه يخرج المركب لا مفرد اه امثاله وهو ولا يصدق اه اي على يفرد بالاعتبار الفاعل بالاعتبار وهو
اه هذا لا ليس بحقيقة بل هو مؤول بالجزء وهو قد شاء اه اي لم يكن التعبير في حد ما يكون احدهما لا يسند الفعل الى واحد مثل واشتهر اسند وبهذا
ولا خلاف لان يسند الحد الى الحد مثل ان الحد الى الحد يتم بالحد الى الحد فهذا اه قبل الثاني فعلم انه من التعبير الاصطلاحي في المعنى
المعنوي وقد ابهم الاسم وهو فانه التعبير لا يشك الى الاقوى الجزء واقتضى اه زيد من الحد اه هذا من مختص به فلا حاجة الى الجواب لانه من قبيل الدور
لا من قبيل الدور وهو فيه التعبير وتعلق الدور اه قائله الثاني ظاهر واما الاول فبيان يكون واعتبار المعنوي بهذا وهو مختصه وهو بالمسند المعنوي فافهم واما على ما
بيان يقال المسند اي الحد اه موقوفا بهما وهو اه لم يتعرض اه اي لم يتعرض الفعل في التعبير اقول هذا الخصوص بالتعبير الاول فلا غير نحو مثل يجيز الاول في
تفسير مثال الثاني اه يتعلق الحد الى الدليل فافهم وهو لانه بالاول اه يعني اه في التعبير في شرطان احدهما لاعتبار الحد الاول ولا غير هذا الاول
واما الجواب قد عرفت فهو بالاول وهو بالبناء يعني المحل اه احترازا عن صحة على وهو في الحكم العلوم اه اقول ان الباء في محل ضبه لا الاصل
والحاصل بالتعبير وهو ولو سلم فتعبير مبالغة لا يخفى هذا الجواب الثاني خذ ما صدق في حالة اركه وهو اه اه اه

بسم الله الرحمن الرحيم

المبتدأ ما قل حق التأمل

تمت بتمام الدر نور ايله صرمان دولدي اسكن الله في نفسه بالخير والله اعلم بالصواب

اعوذ بالله من الشيطان الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر ولا تعسر رب تمم بالخير

قوله ما يتعلق به القصد اي القصد شيء فيدخل في المعنى الاول لا القصد مطلقا لانه اعم من الاول وهو ظاهر ووجوده ما يتعلق به القصد عطف قوله

ما يقصد به هو الاول يصدق على القديم وعلى الحادث فما يصدق عليهما اثنان بينهما عموم وخصوص مطلق حاشية وهو اقسام الا ما يتعلق به

القصد فما قوله وما يتعلق به القصد قوله اقسام لا يلزم من كونه اعم من اللفظ اي لا يلزم من كونه ما يتعلق به القصد اعم من اللفظ اذ قد اعدم اللازم فلا

يلزم صدق نقيض الملزوم على اللفظ اعدم صدق اللفظ فيه ما يتعلق به القصد فيكون ما يتعلق به القصد اعم من اللفظ قوله اقسام لا يلزم من كونه

اقسام لو قال اي الشارح في الجواب اي بعد تسليم لزوم الاعم بعد التأويل لا يشتبه في كبرى اه لانتفاء الكبرى فيها وهو الشرط في الشكل الاول

يقال اي لا يشتبه في الطبيعية او وقعت في كبرى الشكل الاول في وقت من الاوقات لا في جميع الاوقات وقد جاء يقال المراد منه توهم لا يشتبه في الاوقات لا بسبب الطبيعي

فيكون حاد لا يشتبه انتاجها فالانتاج في بعض الاوقات لا ينافي قوله اقول على تقدير كون المراد صفة طبيعية لا صفة جبلية والجبر ليس بجبر ولا يمكن لو

لانه جبر لنظمها على غير معناها هذا اراد وغيره اما معناها فهو ما يصدق عليه الاول لا الاول لا يقبل الانتاج وجبر وما العدم والانتاج جبر لنظمها على غير معناها

معاطاة فوقة لقصد فوقة معاطاة فوقة عليها اوجزا الفاظها لا يدل على جزئها ولا يخفى ان يظهر من الجواب ما يكون للسفر في ان استدراك في بادي النظر

ذيبا الدنيا مقابلة اي المنع بالنقض اسواء كان نقضا اجمالا على ما هو الظاهر وتفصيلا لا كما فهما يتعلق الدليل والدليل مجموع الخلاف والجواب

المفردة لمجموعة ذيبا الدنيا مقابلة بالنقض اي كان المعترض قوله فان قلت في موضعين يدعي ان وجه الاعتراض لمجموع لفظ الموضوع با

بازاء لفظ اخر فلا كان لا يعترض الاول او كيف لا يعترض الاعتراض الاتحاد والجيب يمنع قوله في السند لا يلزم ما يتعلق الحكم والقصد بل يدل

احتمال كان وانما هو دخل في صورة الحكم بتنبيه على فرق السند لا ما يقال عبر عنه بالحكم نظرا الى الصورة ثم ابطال السند واشارة الى الفرق

والحق وجه الشرط فان قلت يكفي السند احتمال ما يجوز اه بان يقال يدل قوله بازاء مفهوم كان اه لاحتمال ما يطلق بوضع بازاء مفهوم الخص

اخر من الفاظ فلا يرد فيه والا يخفى لا زال يدفع لاحتمال وضع بازاء وضع لمفهوم اه حاشية فلو وضع عاما لفظا بعد ما ذكره بقوله لا يخفى فلا تغير يقر

عما لفظ وما يرد في الاحتمال الذي يشتبه لمفردة لمجموعة لقابلة بان ما بها وجوه لفظا بازاء لفظا فرجيز واداه على فانوا العمل لفظ المجموع

بهنالك وهو الفاظ منقوضة غير مستقيم حاشية نفعا معتبرا مع كون السند تاما فلا السند لا والا لزم تنقيح عنه وبراه باحتمال الخاص

اه وقوله لا ما هنالك الخاص اسماء الحروف التهجي والسند لا يرجع الكثرة الخاص حتى يصح جواب عما قيل في التوقف وارد بانظر الى الخاص

اي محمولة على التقديم في الصلاة وانما خير في الدقيقة

خبيثة محمولة على التقديم والتأخير فيما حولها

١

١١ اسم ١١١٥ آتك ارجعوا بنا الى قوم ١١١٥

١١١٥٤

١١١٥

١١١٥

١١١٥

١١١٥٤١١١

اي الله الله

الحمد لله

اي محمولة على

الصلاة

الحمولة

البسط

على القلب

الدلالة

الموصول

العبد

قوله لان التنوين كما للام الا انه فاسكنه ساكنه الحركة لتحريك الاخير جاز دخول على اللام قبل الهمزة لانه يمكن ان يعرف الكلمة فالكلمة متصلة صح الفصل اعرابا باعتبار الحركة والسكون
وهو الجواب عن قول الاول كلمة اصل الكلمة قوله بكيفية اصل بها كيفية الاعراب والبناء كيفية ايضا قوله وغير فظ بعد الفظ غير وارد على الفظ وذلك لان الفظ بعد الفظ بالفظ الا
واضافتها معا لا بالنظر الى الضمائر فقط بل بالنظر الى الضمائر ايضا بالنظر الى الضمائر ايضا

ولعل الاولى ان يقال لهذا فائدة قوله الذي في اول موضوع للفظ زيد في قيام للفظ زيد قائم فانه قيل هذا اول الموضوع الذي للفظ زيد
وفي قيام للفظ المركب الحد الفرد ولا يجوز ان لا يتم اه هذا السؤال على صاحب القيل لا يتم التخصيص لا يتم الموضوع او السماع في وفي قيام وغير العموم والوضع
التخصيص لعدم التغير فافهم اشارة الى عدم تمامية تفسير على ظاهره اه التفسير المناسب ما يقول اي في قيام وفي التغير اضافة الظرف هذا بتوبيخ لا غرض
بقوله ولا يجوز ان لا يتم في اه قدس سره وفيه ان يوهم في اللفظ اه قال بعض المحققين في حاشية الايهام لازمة هذا الموضوع ما تعلق بوضعه بالظن لا الجزم هو
المتصف بالمقصودية شيء فيه الوضع متعلق بالمتصف بالمقصودية بشيء في هذا الوضع بعد الوضع بل بعد الاستعمال فالمراد انه لم يتوضح دلالة بعده
شيء يسبق فيعلم الموضوع صفة لفظ عليه فانه لما استفاده علة لقوله لا يتصف له لانه وغيره في فانه راجع الى الترتيب المذكور اعني قوله وفيه ظن فيه وليس
راجعا الى الايهام لما توهم كثير بالظن فيه وهو اتصاف الظن بالوضع بعد الوضع والمراد في الظن الاول هو اتصافه بالافراد قبل الوضع والاستعمال
قرينة الى المجاز وجاء في قوله جاء الظن الاول قرينة الى الحقيقة قدس سره لم يتوضح اه حاصله في الشارح يتوضح الايهام لانه بين يتوضح لبيان التشبيه
يسبق فيعلم الموضوع صفة للمعنى لا ما يجعله صفة للفظ ولا حاصل بالايهام الذي فرق ما تعلق الوضع بالظن في ذلك التشبيه فلذا لم يتوضح له فرق اعني اذا
ثبت فاخال لم يرض اه وراد الخشي ما تعلق كلام الفرض فرق بين الافراد صفة الظن والاولاد بالذات وراد الشارح الافراد صفة للفظ اولا
وبالذات فلذا اشتبه بعض الافراد صفة الظن اولا وبالذات ويتوهم ما تعلق تعلق الخشي كلام الفرض تعرض الشارح على الفرض لسبق الشارح عند
المنطقيين لبيان بهذا الميزان ايضا الا ان ضد والبيت لان الافراد في عرف الحكماء ايضا صفة للفظ والمعنى بالوضع حاشية في قول الوضع اه
في ذلك التشبيه يعطف هذه العبارة وفي ذلك لا الشارح يعني الظن الزائد في المتن يعطف فلا يعطف هذا بيان عبد في الاتيان بالواو
الواو لا في الواو ايهام لطافة الشرح واما قدم اه لا يبين الكلمة بغير احد الوصفين بالمفرد والاخر بالجملة وما ايضا الكلمة في الاتيان تقديم
الصفة الاولى على الصفة الثانية فخشي في بيان نكاته قدس سره واما قدم اعلم انه لا ادخر في نكتة تغيير احد الوصفين بالمفرد والاخر بالجملة كثيرا
في نكتة تقديم احدهما على الاخر لا وجه تقديم الافراد على الوضع وهذا التقديم قال لا الافراد انما يتوهم بعد الوضع كما يوهم ان يوهم جعل
المفرد صفة للمعنى تقديم اتصاف الظن بالافراد على الوضع عنه فقد قيل في قول الشرح وجه لا الكلمات كثيرة هنا ولم يذكر احد فيها بيان
فكر نكتة راجعة بالتقديم الى الكلمة الشرح فاكتفى فيها بالاعتبار ويعلم الجواب عنه بان الشارح لم اصل حاكيا في هذا المقام فاكتفى بواحد

الشرح اه وجه نكتة الجزء

قوله واما قدم اه اي بيان نكته فاصل الجملة بعد الوصفية بالمفرد باعتبار كونها كلمة عقيبة صاحب الحال باعتبار كونها كلمة فكانها تقتضي في ارجحه فارجاعه الضمير الى الاعراب
على ما هو مذهب سابقه والا يجعل ضمير الضمير الى الاعراب فاضرب واحد عن عنه واجراية فجرية الجملة بيان الصفة

الاولى قدس لان التنوين كما للام الا انه فاسكنه ساكنه ولا ترى فيه ما فاطرد دخول التنوين الكلمة الرجل في ضرب كتابا ولا يجوز ما خواص
الكلمة والكلمة لا يكون الا فردا اما فيجب الى التبسيط قدس سره ويجاب اي في الاعتراض الورود على تقدير صحة الورود صفة كلمة صفة
اليه فانه لا يرد الاعتراض فلذا اقبل الاشتراك بين الاسم وبين قدس سره واما الرجل وجاء صيغة اه فيرانه واما صيغة الحق بسيرة في فانه لكن لا يشترط ما ذكره
ذكره لقائل عدم ظهور ما ذكره الشارح في فعل الرجل فعل ما يوجب الجمع في قبل الشارح فقط الا يلزم ما الاطلاق في المجموع اعراب باعراب
واحد يستوي وليس هذا اي الرضاء المذكور اول كسر وفي اه وراجع في عبد المعنى ليس هذا الغلط الاول غلط خوبه وذلك
الرحمة بلا ما الذي ذكرنا في وقت في الفاء ولو سلم ما عرف به اه عرض الحسن ما تعلق الفاء ولو سلم اعتراض الشارح على الشارح الكلام تمام حرف العرف
العلم لا يجوز الاجرت وفيه اي ما قرر في عبد الله علما على توقيف الحاصل وفيه اي اه اعتراض على الشارح في حاشية ذكره العلامة اه فيرد قوله اي
ان حاشية ذكره اه يرد عليه ورد عليه حسن قدس وعن نظر اه ولا يخفى في هذا التشبيه على الشارح وتقوية النظر والغاء قال نظر وما قبل تعليل لا تسلم
وهو قوله وفائدة الحاصل بعده وهو لا يفيد العلم لجواز ان يكون التقسيم على ما ذهب اليه الغير والتوقيف على ما ذهب فلا يفيد ذلك وعن نظر اه يعني كلمة الواحدة
وليس لكل بل زائدة للمطابقة وعن نظر اه عنه في هذا الكلام في قوله لفظ الشارح في توجيه قوله الشارح لانه لم يجعل الوضع فتوبر عنه وقال في
الحاصل بعده فعلم من الحد في قبل عبد الله واضح في تعريف الكلمة وذلك لانه قسم من اقسام الاسم الذي هو نوع من انواع الكلمة الى هذه الجملة فيلزم ايضا
التباين في كلام صاحب الحاصل وهو غير جائز في كلام الحاشية قدس سره ويتقسم في العلم الى قوله باعتبار حاله او مركب باعتبار حاله في قوله في
جعل المركب قسما من الكلمة جعل القسم ثم في الكلام لا يلزم الاعتراض عنه ومفعول لا يريد يشكر ومفعول لا شك لا علاقة وهو يتفق في الوضع
الاسم الاشارة بالاي الهمزة الرجل لا قسمان او لا ترى ثم تعلق في فجعل على الرجل وتفق عنه فيما علم في المفعول على ستة انواع ومر قبل على انواعه
على جاري في الحاصل اعرب قبل ما يستعمل في غير حاوضع له لا المناسبة بينهما كثرة الشرح البرجي في ثلث تركيب في بسائط وجه ثلثة الالفاظ عنه
ثم ان يخرج اه اعتراض على عبد المعقود ثم ان يخرج اه عطف على قوله وفيه اما اه عنه على ما هو حالها حاله كلمة عبد الله باعتبار الحاصل فاما
عبد الله باعتبار حال ليس لا حالا واحدا لا يعني العلم لا يلزم الا فاعل او مفعول او غيرهما خلاف الحاصل لان الحاصل باعتبار الحاصل فاما بالحال
بل خلو لم يكن فيه الا غير حال العلم عن حاله الا خرج ليس باعتبار حال بل باعتبار الحاصل لان الكلمة لا يجوز اعرابا واما اه عبد الله
معربا باعرابين نبين الاعراب فيه ليس باعتبار حال بل باعتبار الحاصل فافهم فيه ان بعد حاصل الوضع اه اعلم ان حاصل الوضع تحقق
في مرفوع لها على حاله ذكره الشارح في جاء مرفوع لها في اخلة في فيه الوضع خارجة بغيره المعنى لا الدلالة مستقيمة فيها بالاتفاق فلم يكن الوضع مستند الى الدلالة

قوله في الواقع والذاكر يحتمل الصدق والكذب لان الحكاية لا طابقت الواقع فصدق
قوله في الشرح والحق قيل الافرق بين الاخبار والانشاء في وضع القوم حتى بعت واشتريت
الانشاء ايجاد والاخبار اظهار مع ان الانشاء اظهر فيه والاخبار خارجي تابع
مفهوم من لفظه الطلب خارجي وفي الامر ظهر فيه لكن ما يبنى في الشرح التحصيل على الدين
قوله حكمية في اهل في خارج حاصل في اهل الاذهنة الثلثة ولا خارج له نسبة
قوله فهو يكون التعبير عنها لا لانا نعقل الاحتياج الى المسند اليه والمسند كما في الملاحظة فان لو
فالمستكن بمنزلة الذات وكذا في زيد قائم ابوه لا يحتاج الى ملاحظة لا
فالمراد بالاحتياج الافتراق بينهما في الملاحظة والمحل الاحتياج الى الغير فالتغير
والتفصيل تمت

عقلي لا يصح ان يكون موضوعا لدلالة لا ما هو خاص او دلالة عام وخاص يستلزم العام وهذا الدليل لما كان جزئيا فهو مستغن عن الدلالة لم يتقدم بيانا
حكم الكلية اي الاستغنا الذي افاده وقد سلكه في قوله الخبر يريد هو الجزئي الحقيقي نظام اي الى المفهوم وبين حصل بقسم فلا يتم قضية حقيقية بل قضية
فاذا قصد به الحكم فيه عن حقيقة التقسيم صار قضية طبيعية حاشية لم يقصد بها حكم الكلية وان حكم لفظا اي الحكم احد الى جزئية قضية اي ليست
بواقعة وهو موجود في قوله الكلية اسم اي عن فيه فيلا عقلي لحصر المعقول هو الايجاب والاثبات كحصر الوجود في الزوج والفرد وكحصر الشيء في الوجود
والعدم وهو ضروري الى ما يجب به الى الهيولى او نظري كحصر العناصر في الارض والماء والهواء والنار عند الدين على ما استقرئ وحصر الا
استقرائي نظري وهو ليلا ازدواجي فهو اي فهو قسم فرد وجد ما بالتبع لكن الشارع بالطرد والعكس فلا والملازمة جهة خاص فتعلق طائفة من الجملة يعني في قوله لانها
ليس متعلق بالانتفاء لان الانتفاء لا حكم فيه بل هو تصور فلا حاجة الى الدليل تحقيق فتدبر الاضافة بيانية على ما الجانب التقسيم
قصد حصر نفسه في الاقسام وبقي هذا الجواب اي قد ذهب من الجملة للنظر اي لا يحل في النظر فاذ هو قول الحد لانها اه الى الجنس لفظا اي لفظ
مخصوص والله اعلم وبرا بي بكفاية هذا القدر يشير اه حيث قال اورد لفظ خاص عقيبه فيه لانا هذا الايراد يدل على الا الاختصاص فتعين على
الانتفاء وفي الاختصاص مفهوم من الاختصاص الجملة الكبرى وفعل وحرف واوا بعضا لوهي حرفه في تعلق النظر في خود لقد نفعل وزاي لما على الاول
النظر اصلا الحلة على افدى فلا اشكال ولعل الشارح الى حيث قال فيلا اذ لا يدخل لما هو الواقع صوابه بلا فلا وبه تعود فهي وجوابه بالجواب في قوله في
اي اختيار وقوله فهي توبيخ عبد افدى على حاصل تقسيم علاوة يرد على قوله حيث قال اه وجه الاختصاص لقسمة في الدلالة وعدمها بعد ثبت
فاختصاص لقسمة في الدلالة وعدمها بعد الاولى حيث لا دلالة اي اي يدل قوله حيث يتعلق اي بين الجملة فانه ذكر هنا هو قوله يدل على فوقه نفسها
وقوله حيث يتعلق في عرض الكلام لم يكن فذكر هنا وذكر الشيء خارج عن المقام الايجاب مولوه افدى الاولى حيث لا يدل اي يدل قوله حيث يتعلق اي
لعلو وجه الاولوية في الدلالة وعدمها فذكر اي الجملة في الحقيقة وفي لم تذكر هنا لفظ الكلية حكم بحسب تفسير الاجزاء الواقع فلا باء بسبب ذكره في التعليل بالنظر
الى كون الواقع غاية حاصل الباب انها غير ملائمة لا غير حيث اه اي بسبب افدى ولا يخفى اه توجيه لقوله الدلالة لو اضافة تشبيه على الشارح حيث قيد بعض لا اصطلاحا
وهذا التقسيم بكونه اخذ من السمو وهو قطع النظر عن النقل من معناه اللغوي وقوله فانه في اللغة والنقل عنها الى اصطلاحي لغوي لغم الشارح الى اثبات وجود
الحق اللغوي للاسم وقوله الدال على شيء ام حد ما يسمى السمو وفعلا وحرفا كما في قوله وعلم ادم الاسماء كلها اخذوا الاسم اي لفظ الاسم لهذا الاخير الذي
هو دال على معنى في غيره فتعين كما بعد الاذعة ثلثة من السمو او الوسم ابتداء من غير نقل من معناه اللغوي الى المعنى الاصطلاحي والظاهر انهم نقلوه اي الاسم
من معناه اللغوي الى المعنى الاصطلاحي فانه في اللغة عين الشيء الدال على الشيء وعينه فيما يتعلق العام الى الخاص اه اللفظ لا هو الاسم والفعل وفي حاشية والمنطق

والمنطق الموضوع اه لكن قيل الاسم المصطلح كذلك عبارة عن اللفظ الدال على الشيء فلا تعلق فاجاب بقوله اللفظ اه يوجد فيه
واللفظ الموضوع يطلق اه لا يخفى عليك ان لا حاجة الى هذا الاطلاق للتمييز بناء على قول الشارح والاسم لغة اه فاذا الاسم اللغوي بناء على هذا اسم من اللفظ
الدال على الشيء بوضع افدى للتمييز اي للفرق بين المعنى اللغوي والاصطلاحي للتمييز متعلق بمنقلوه واللفظ الموضوع مطلق على علاقة
فهو من كلام لقاوس لا نادعينا الى انها دلالة وجدنا هذا علاقة واللفظ الموضوع اه فالجواب الواضح على قوله واللفظ الموضوع اه باء
بيان لعل الشارح الى المناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي باطلة فافهم في هذا المقام محمد افدى هذا القول اقدم على قوله للتمييز لكن الاولى
للنقلة ثم لقول الشارح ما ليس لا اختلاف فاخذ الاسم الاصطلاحي بل يدل ما نقل من الحس في الاسم منقول عن المعنى اللغوي الى
الاصطلاحي وحمل اختلاف البصري والكوفي في اخذ الاسم اللغوي لم يكن بعيدا ذيل الدين افدى ثم استثنا قوله والفقه
لم يلتفت بعيد الى بشيء اليه عبارة لقاوس الشارح حقيقة لم يكن بعيدا باعتبار قوله الاسم اللغوي ما اخذوه من السمو وعن الوسم لم يبعد لانه
على بيان قول الاختلاف في البصري والكوفي في الماء خذوه من السمو او الوسم كثيرة تاء على وجه لما اصلا اسم لم ينبغ ضوء المعنى اللغوي
فكيف يكون الاختلاف في اخذوه اولا المناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي تحقيق بعيدا افدى الاولى لانه قد علم بوجه الحصر اقول
بل الاولى ما ذكره الشارح لانه قد سبق هذا لفظ بوجه الحصر مقتضى لفظ ابراد الخبر ولذا قال قد علم ثم فسر بقوله اي بوجه الحصر لانا
كتابه في كتب الشرع فاعتبار الهيلاري لو قال الهيلاري وقال ابتداء قد علم بوجه الحصر على ما اختاره لو اصل على الكلام على ما فلا فاختصر لفظ
لوضوح الكلام موضوع الحصر ويحتاج الى التوجيه وحالا يحتاج الى التوجيه اولى عبد افدى لو لم يزل لكنه وجه الاولوية جاء يعني الفعل تجوز
لكنه دلت على نفسها فتعين ما بعد الاذعة ثلثة وهو تجوز معلوم اجمالا اذ وجه الحصر لكن يتحقق لا يلزم ذلك المعلوم حالا لو
فيه لدفع التوهم لما ثم الكلام ابتداء وهو تجوز فاختصاص غير المعلوم فالاولى تزل حاشية ولا يخفى فالحاشية اه وفيه على قوله وهو جائز اي
الحصر لم يجعل الامر بالعكس بانا يجعل الحاشية ما نقل الحاشية والكلام وفي الحق قوله لانه الكشاف في الاصطلاح فاجاب بقوله ولا يخفى اه تقدير لا
لسناه ولا يخفى ان الحاشية اه كانه اعترض على الشارح بانه وفي قوله لفظ وفي قوله لفظ الحاشية وهو ابو حنيفة الكلام ولم يوجد لقوله لفظ وفي لفظ القول حاشية الحاشية

لفظ الكلام فاجاب بقوله ولا يخفى اه يخ ظ ولا يخفى ان الجملة انسب بمعناها الاصطلاحي من الكلام اه يعني اذا كان المعنى للجملة انسب بمعناها الاسم
اصطلاحي فالمعنى للكلام اشمل لتناوله المفيد وغير المفيد والمعنى للجملة ولمعنى المعنى للجملة لا يناسب الاصطلاحي للكلام فتنبه ص ح من المعنى اللغوي
لهما بالفصل الاصطلاحي بالحيثية وتعبير بين المعنيين الاصطلاحيين لهما بل للمناسبة وهي اصل الاشتقاق من المعنيين اللغويين لهما الى المعنيين الاصطلاحيين
لهما للمناسبة كما هو لائق لا يخفى وتعبير في نفس الامر لشمول الكلام الكثير الذي ليس من افراده معناه الاصطلاحي بخلاف الجملة فانها لا تشتمل على
ليس من افراده معناها الاصطلاحي الا في حالات غالبة بالنسبة الى الجملة فالنسبة فالاول اولى ووجه الجملة يعني ان الجملة المعنوي لا تشتمل على لفظ المفيد لما
لا تشتمل الجملة الاصطلاحي في حالة اخرى وجه الجملة لا يناسبه لامتناع الاحاطة بنقله لا يخفى الى قسم من اقسام الجملة الذي اعم لا يناسب المعنى لا
اصطلاحي للكلام دون المعنى اللغوي يناسب الكلام لا اصطلاحي يخ ظ ولا يخفى ان الشمول مناسبة اه لان هذا المعنى اي المعنى المذكور في تعريف الكلام لا يطلق الا على
الالفاظ الموضوعة بخلاف المعنى الاول المذكور في الشرح فانه يطلق على ما يطلق عليه الاصطلاحي وهو فيها فالمناسب الى ما يتعلق بالموضوع
الى الموضوع لا الى الكلام الى الموضوع الخاص فالاول في جعل المعنى المعنوي الاول لا الى المعنى المعنوي لما ذكره الشارح
فلعله ذكر قال المحشي ولم اره ليس فيه اي هذا القائل حاشية الاخاه الطرحيب اي الطاه الواسع بذلك المعنى كما ذكره الشارح
الجعل لا نظام الشاكي لم يخ ظ فلو قيل حاشية الاسناد لكان الاسناد الاسب قول في المعنى قال الكلام حاشية المحشي بالاسناد وتخيل احتمال الاكثر
وهو ما يتوقف لبيان المسببية للاضافة والاستعانة او غيره لكن وهنا لاحتمالات ذا الحيث دون ذا اه تقوية هذا فتقوية بلا الاسب قول المص وليس
وتسمى بالمعنى خبرية ما تراه اي تسمى على بالمعنى خبرية ما تراه دون تسمية اياه قسما على حينئذ خبر خبر وتسمى ما كان فعلا في الصورة لكن
في الحقيقة فقوله تسمى على ما ذكر بالنفي وهو اطلاق اللفظ وارادة جزئه الموضوع وتسمى بهذا المشابهة فاذ لانه اطلق وارادة الطرف
ولا يذهب عليك في الاختلاف الذكور اه وفيه نظر لان ذا اه يدل على تسمية زيد قائم ابوه مثلا زيد قائم فلا اسناد بينهما فاذا اريد قائم ابوه
فيهما اسناد لكن ليس مقصودا من الكلام اه الاسناد المقصود من الكلام هو ما بين زيد قائم ابوه وليس في الجملة حقيقة والتقديم لازم فقط
بسنوي ولا يذهب عليك في الاختلاف اه هذا الجواب منقول عن الهندي حيث قال لا يرد عليه زيد ابوه قائم لانه لما حصل فاذا فتحصل الاسناد بين الجزئين

لا يخفى ان الجملة انسب بمعناها الاصطلاحي من الكلام الاصطلاحي حيث ان الجملة في الجملة لشمول التنزيل ايضا وان لم يكن الكلام لا يناسب الجملة الاصطلاحي من الكلام
اه الكلام الجملة ما تتم به فائدة كثيرة

والكلام الاصطلاحي هو المركب التام الاسنادي الذي يفيد بنفسه فائدة يصح السكوت عليها وهو الجملة الاسمية والفعلية والشرطية
وهو الجملة الاسمية والفعلية والشرطية

قوله والكلام الاصطلاحي هو المركب التام الاسنادي الذي يفيد بنفسه فائدة يصح السكوت عليها وهو الجملة الاسمية والفعلية والشرطية

هذا الكلام خالف لمذهب الكلام على مذهب اهل الاصول والفصل هو الكلام مع تمييز المتعلقات لا بالتركيب في الاسناد اي فقط اقول هو ان اي لكون المراد
في الاسناد هو الفصل لذا انه لا يتوقف بالتمييز ولكن بيان الجملة والكلام عموم وخصوص مطلقا فيكون الكلام اذا تركب من البعض بمثل ذلك الخلاف
فلا يكون عبارة عن الفصل فافهم ان شاء الله واله اعلم على ما الكلام عبارة عن الجملة والكلام مترادفان ويكون جامعا في الحد اي ما يفيد معنى مفهوم
مطلقا بقيد عن المراد وذلك لان الفصل هو بيان الكلام والبحث عنه بالذات فالتعبير بالكلام انسب لمقصوده من التعبير بالاسناد
والفصل كما فسره الهندي لان التعبير باحدهما وجاء ما صحيحا في الكلام لكن بقيد عن الفصل والمراد فهذا هو المراد الشيخ بالبيان او ربما
اقول اي لا يختص هذا المقام اعني المركب من الاسمي بالاسناد والاتحاد اعم من المركب من الفعلي والاسمي وفعلي ومن المركب المختلف
من الاسمي وكذلك اعني لا يختص هذا المقام الا عن هذا ايضا في الذي هما المركب من الاسمي او اسم وفعل فلا يلزم الخلو
عن هذا المقام وان الكلام جنس يندرج فيه المركب من الاسمي والمركب من فعل واسم فهو اعم والاعم يعم معروف الاخص ولهذا على فصل
مطلق الكلام اقول بل المدعى حصر الكلام المصرف هنا وهو ما يتوقف من الاسمي اي قوله ولا يتأتى اي بيان الاسمي لان الكلمة لما ذكرت
مطلقة في التعريف او طبعت في الكلام يحصل من الاسمي اي الكلمة كانت فاختص حصوله على سنة اقسام فلا يلزم بيانها فلا الحصر فالاولى
عرفت في الكلام بقوله من الاسمي فاعرفه انه لا يتوقف من الاسمي اي الكلمة كانت بل من الاسمي اي سنة فالاولى اي وجه الاولوية في
هذا العبارة اختصر من عبارة الشيخ يفيد فيه الاعتراف اي بقوله والله اعلم من جعل اسماء الافعال اسما فاعلها واسماء المسمى به والاخبار
مسمى به فيهما الكلام اعلم في المسمى في الحقيقة في نحو ما زيد منطلق هو منطلق وفي ذكر ما دلالة على زيد في المسمى فهو فيه منطلق كما في
قولك زيد منطلق في الزمان الماضي منطلق وقيل الاقسام تعريف الكلام يرشد الى اقسام سنة اي فانه لا يرشد الى غير الاقسام الثلثة وهي الاسم وفعل
وحرف لانه ذكر في تعريفها الدلالة وهو لا يصدق على غير الاقسام الثلثة يوسف اعم اخذي بما ليس صفة اي صفة الصفة بل هو اجنبي اذا كان في نفسه
حالا او منطلق بدلا واحدا اذا كان في نفسه صفة لمعنى وكان قوة غير مستقرا بصفة فلا يلزم الفصل بين الصفة وهو موصوف بالاجنبي بل يلزم
الفصل بين الصفة وهو موصوف بالصفة وهذا الفصل ليس كالفصل بين الصفة وهو موصوف بالحال او المتعلق عنه اعذب اي احسن ما
كونها صفة حالا او متعلقا اعذب حالا او متعلقا صفة اي ما غير مفصل اعذب فتوارد وهما في الفصل عنه ويلزم الدور لان الاعلم
بالاسم الحرف موقوف على العلم بالحرف الذي هو حاله وعلم الحرف موقوف على العلم بالاجزاء منها وهذا الاسم والحاشية قد

قوله لانه مقيد بالمعنى ما ذكر بعد فصله

قوله عند كيد حضيم هو سبب عن اول مقدر وهو الذي جعل الظاهر عاد الى عباد الله على الحقيقة وجه قوله ثانيا بحيث الضمير في قول ابن بري راجع الى الظاهر وان كان غير مضمر

في اعتبار دخولها بجعل الخبر في تقدير راجع الى الخبر فيكون في قوله في تقدير يعتبر ذات الخبر في تقدير يعتبر بقياسها الى الآخر لا يعني الواحد
الذي اياه جعل الخبر في تقدير راجعا الى المبتدأ والله اعلم في نسبة الخبر الى المبتدأ اي في جعل الخبر منسوبا اليه نسبة ما للمبتدأ عنه يقال اي في النسبة
والمشهور في هذا الخبر اي هذا الدال عليه الاسم لولا والله اعلم قيل الحرف دال على معنى في غيره بمعنى اعتبار في نفسه لان الحرف دال على معنى في غيره
لمعلوم فاعتبار يدل على معنى في نفسه في نفسه بمعنى هذا وهو التركيب لعدم اياه نعم اي نعم لو حمل ادات الظرف بمعنى اعتبار دخولها في غيره فلا
يتجه فاحال على معنى اذ لا يخفى ان انما يتجه ذلك على تقدير عدم ارجاع الضمير الى المعنى على تقدير ارجاعه الى المعنى يتوقف لبعد قيد العدم الاستقلال
المعنى لا العدم كونه في الدال وكذا في نفسه يتوقف قيد الاستقلال المعنى لا الموقف المعنى في الدال فلا تتجه الى قوله فلا يتجه الى قوله
ولا يتجه ايضا اي انما لو كان الحاكم يكون الحاكم في مستقل في معنى الاعتبار اي يصح قوله الحرف دال على معنى في غيره ويلوث قوله في نفسه تعريف الاسم
لان الشيء لا يدل على معنى الله في نفسه حتى يلوث قوله في نفسه احتراز عن غيره نعم كانه قيل سابقا في تعريف الحرف الشيء فلا يتجه دال على الا
على طريق الاتحاد ونسأوه جعل الخبر اي بمعنى اضافة لدال بمعنى الدال حاصل السؤال الاول بطلان تعريف الحرف الاستدراك التناقض وحاصل
السؤال الثاني بطلان تعريف الاسم الاستدراك اللغو محمد لعندي هذا القول لعدم على قولهم نعم الله اي لغفلة يعني ان السيد الشريف يعني فائدة التحقيق
السيد الشريف في اختراع الاثر نقل في المصادر كانه اورد التنبيه اي يشير قوله وحصوله حاذكره المحقق قدس سره وقوله كلام اصح حاذكره
ويكفي ما يعلم من هذا القول في حصوله حاذكره بعض الجنس لا حاذكره لبعض حصوله عنه بل اخذه من كلام المص فيوجب حصول التحقيق بعض
ويلوث السيد الشريف ناقلا عنه فيتوجه الاسناد الى السيد الشريف لكونه ناقلا لا لكونه كلام بطريق الاصالة محمد افندي ولا خفاء انه بعد الوقوف
اي توقيفا على الحقائق فالشرط الوقوف في ولانه كرر على معناه ذكر المتعلق ولا خفاء ان بعد الوقوف اي اقول هذا انما يرد لو جعل
الايراد شرطا في الدلالة اذ لا دخل للوقوف في الدلالة التي بعد الايراد حتى يتوقف تلك الدلالة بشرط توقفه على ذكر المتعلق اذ ام ليكن
الارادة شرطا فيها فلا يرد ان قوله الشرط ذكر المتعلق في الدلالة في جعله لازما لمعنى الحرف وهو قوله عدم استقلال معناه بستوى
ولم يعلم وذلك لان المعلوم اعم من المعقول فان يعلم الشيء في نفسه غير متعقل وكسب بالبديهة او لا لزم اجمالا فالمعقول فانه فلا يلزم الا

بالصور اي بكسب العقل والكسب فيكون الاول اعم وانما قال لا ولا يجوز ان يجعل المعقول معلوم فيكون المعقول معلوم والمعلوم احد الضدين

الاولى يصح لانا نقول نسبة اه لا يخفى ان الخصوصية هنا انما هي الاستقلال وعدم الاستقلال فالمناسبة لبيان الصلاحية المعلومية وعدم الصلاحية

ثم نقول يستفاد من كلام الشارح التحقيق اه اذ قد ظهر مما ذكره المحقق قدس سره فاعرف الحرف ملحوظ تبعا للغير كما انه حرف لا يلحظ

فما يوجد الا تبعا للمحل لا يكون ما يلاحظ حرف ظاهر بذاته المتعلق كما انه حرف لا يكون ما يوجد بذاته وجود المحل غير مستقل عليه جاء به هذا

فاعرف كون الطرف ملحوظا عليه وملحوظ حاله اه وسر عدم دلالة الحرف بذاته المتعلق انما معناه غير مستقل بالمفهومية ولا مقصود

بالذات ملاحظة بل ملحوظا فيما هو حاله بان الشيء والدلة لمعرفتها حتى اذا قصد بالملاحظة صار من الاسم فتلاقي حاله قول الشارح

فما الصرة ابتداء مخصوص ملحوظ فيما هو حاله بان السير والصرة ولهذا لا يصح فاعلية به واذا الوقوف ذلك الابتداء قصد اصار مستقلا بالا

لمفهومية فالا للحكم عليه به تقول ابتداء السير في الصرة في يوم كذا افتتاحا وفي الملحوظ لا يصح بشيء منهما اذ لا يصح لهما لا يكون

هو ما هو ملتفت بالذات والملحوظ تبعا لغيره ملتفتا بالذات بل الملتفات بالذات دخوله متعلقة حاشية فاما كل دخل اه اما بطلانا لا الاول

فاما اه حاصله ما فهو ملحوظ دخل دخل كون ملحوظا تبعا والا لتوقف افراد الرجل فهو بغير ملحوظا عليه فلزم منه كون الدلة ملاحظة غيره لا يخفى

كونه ملحوظا عليه به فبطل الحدة لا ولي محمد افندي ولا يلزم اه اي اما بطلانا الاول لتمامه فلانه لا يلزم اه عنه ولا يلزم اه فاما

لتمامه على الاول فاعلم كون حرف عام لم يذكر دخوله لا يكون فهم معناه لكون الدلة ملاحظة غيره فاعترض عليه بقوله ولا يلزم منه ما ذكر الشارح انه ملاحظة

غيره لا يستلزم ما يلزم الغير فكون الوهم الاترى كل دخل الدلة ملاحظة الافراد مع كون الدلة فمعناه مفهوم بشيء من غير الافراد فبطلانا عام

قال الشارح ايضا محمد افندي فالتحقيق اه يعني ما المراد بعدم كون الالة فملحوظا عليه به يسري على الاطلاق بل او ام يكون الالة ملاحظة فملحوظا

عليه ملحوظة فما فانه ليس ملاحظة واذا كان ملحوظا عليه ملحوظة كل دخل فانه ملاحظة كل افراد فيصح لكونه ملحوظا عليه محمد افندي فلا يتم ما

سبق هذا الاعتراض بناء على جواب السؤال الاول وحاصله انه اذا جعلنا المجموع ملحوظا بالتبع وانه ملاحظة الافراد فيكون نظر كل دخل ايضا

كذلك خروجه ودخوله في ظرف النسبة اضافية فلا يتم ما سبق اه زين الدين افندي فلا يتم ما سبق اه حاصله السؤال كل دخل ملحوظا تبعا فلا يصح جاريه ظرفا

ظرف النسبة حاشية حاصله انها وقوع ظرف النسبة اضافية فيكون فاعل ما سبق حاشية ودوما فلا يتم ما سبق حاصله الاعتراض اذا كان ملحوظا

تبعا لا يصح اي يكون ظرف النسبة وما جواب عنه فالمجموع لا يكون ظرف النسبة الاضافية بل الظرف لفظ واحد واما كون المجموع ظرف للنسبة الاضافية فاما

وفي قوله والتحقيق فالملحوظ اه فالتحقيق فالملحوظ اه فافهم حاشية قلت لا يصح اه حاصله هذا الجواب فاعلم علاقة الملحوظ

بالتبع لا يكون ظرف النسبة وانما يكون كذلك اذا كان الحرف النسبة ملحوظة بالتبع فما بعده فلا يكون الملحوظ بالذات بعد حرف النسبة

فيصح فما يكون ظرف للنسبة بخلاف حرف عنه قلت اه حاصله الجواب فما قبل ايجاد النسبة الاضافية ملحوظ بالذات فيكون ظرفا حاشية قلت

اه حاصله الجواب تحرير مما ذكره فما الملحوظ تبعا لا يصح فما يكون ظرف النسبة اضافية او تعلقية حاصله فاعلم الصلاحية ليس مطلق بل مقيد

نسبة مخصوصة بالاحداث اي نسبة تعلق القصد بالحدث تلك النسبة لم يوجد تلك النسبة قبل عنه واما جعلنا الكلام حاشية قلت ولا يخفى انه

كما اه ثم خصصنا اياه بما يقول المراد بالنسبة ملحوظة النسبة ملحوظ بالذات عنه واما جعلنا الكلام اي في النسبة رد ولا اي قبل السؤال وجوابه

واما جعلنا الكلام اي اما ذكرنا الكلام اي الحالة فيه قلنا بل لا يصح فما يكون ظرف النسبة اضافية او تعلقية ولم يذكر تفصيلا بما يقول لا يصح

الملحوظ تبعا او كلما الملحوظ قصدا قد يكون ملحوظا تبعا في كل دخل وكل ابتداء فمبنى الملحوظ قصدا والملحوظ تبعا عموم وخصوص مطلقا بحسب التحقيق محمد

افندي لا يعني للدلالة لا تخصيصه اه اي لا يكون معنى لدلالة تخصيصه فلو لا يشترط اللفظ كيف يكون الحرف لا يكون

كون كلام يكون فلو لا يشترط فيه محمد افندي وحين نقول كون الدلالة اه حاصله فاعلم الدلالة بنفس استقلال الدلول بالمفهومية فلا يلزم من كون

تستقل بالمفهومية الذي هو معنى الدلالة بنفس وجود الخصوصية والمطابقة المتوقف على الخصوصية اه هو متوقف عليها بقدر الشرط توقف ما يتوقف

حاصله هو فلا يوجد حاصلا هو متوقف بدون المطابقة بسنوي فكيف يتم ما اتفق عليه الخصم اه ذكر الشرح

الصافية حاشية النقلات الرقيقة بالمياه الصافية ونفس مصبوغ الماء محمد افندي ينبوع المياه الصافية هذا استعارة اه المراد بالمياه الصافية هو النقلات

الرقيقة بحالة عما خرج الخلاف تلك النقلات بالمياه الصافية في الصفوة والكثرة فوق المياه وازالة تلك النقلات استعارة توقيفية

وهو الينبوع غليظة على ما لا يخفى حاشية دونه حرقا اي حققنا ما كرى الاكباد اه والمراد بري الاكباد والعطش هو الطالبين المنظر بيان بنقلات الشيء حاشية

رحمه هذا

هذا الكتاب اي جواب السؤال الرابع لاختفاء في اللفظ لا يلتفت اليه في هذا الباب الى معنى الخفاء وجوب تقدم الابتداء بذكر الموضوع اي بتقديم
وضع ضرب الهيئة لا بدلالة اللفظ اذ الدلالة على ما سيوضح ثبوت موجودة فليست الدلالة التضمنية موجودة عند افندي لا
بتقديم ذكر الموضوع اي بسبب تقديم ذكر الموضوع لا اذا ذلك التقديم سبب لدلالة اللفظ اي لا يسبق اللفظ الا وله اعلم لا يدل على المعنى الا
بتقديم ذكر الموضوع اعلم ان على ما قرره المحشي لا دلالة في هذا الدرجة الا وهو تقديم ذكر الموضوع والالتفات والاداة والقرينة في المشترك دائما
والمتواطئ قليلا حاشية دوري فاذن الدلالة متأخرة عنه اي عن تقديم ذكر الموضوع يعني تقديم ذكر الموضوع لا وضع اللفظ ثم دلالة عليه فالدلالة متأخرة
عن الوضع واما العلم بالمعنى عند سماع اللفظ فمتقدم ذكر الموضوع فليس متأخرا عن الوضع فلا يتوهم العلم من تقديم ذكر الموضوع دلالة
اللفظ حاشية فليس العلم الى قوله متأخرة دلالة اللفظ اي لا يسبق ذلك العلم دلالة فلا يسبق المعنى المتقدم الحدث دلالة علم بتقديم ذكر الفاعل
المعنى فلا يرد ما قيل من انه لا يشكل في انه يفهم عند سماع اللفظ ضرب الاحدث وفي حاشية انه لم يفهم المعنى المطابقي وما حاصل الجواب
انه لا يوجد الدلالة قبل تمام المعنى المطابقي فلا يوجد الدلالة التضمنية قبل ذكر الفاعل المعنى فلا يلزم وجود دلالة التضمنية بدون المطابقة
قوله افندي بهذا القول تقدم على قوله فاذن الدلالة متأخرة عنه اي عن الفاعلية الى قوله اي التضمنية في ضمن هذا الالتفات
اي في ضمن الالتفات الى ما حاصل عنه في لفظ ضرب زيد وهو المعنى المطابقي اعني ضرب الحادث والنسبة حدثت عنه ولكن مثل ذلك وما حاصل
فالمراد العالم بالوضع لو لم يعلم معنى ما للفظ لم يلتفت اليه فمن الاخفاء فلم يتحقق دلالة في الدلالة لا تتعلق عبد افندي وفي هذا
اه اي في قولنا ولا يتوجه في ضربه قوله افندي فاجابه السراي نكته حاشية اه اي لقول الشارح اه فاجاب الاداة اي اداة الحصر
ضوء الفرائد وهذا بيان لما ولله اعلم شرط الدلالة اي لفظ ضرب الهيئة التي هو المعنى المطابقي فهو موجود هذا الحصول بعد انضمام الفاعل
شرح شرط الدلالة المطابقية والتضمنية والتزامية وشرطها بالاداة حاشية شرح في وقوعها اي وقوع هذه التحقيق في مثل اي مثل هذا
على المسامحة ولم يحل جزاء اي كما قال الشارح بقوله اي الدلالة في الاداة وفي هذا اشارة الى الدلالة المشتركة اه لان الدلالة موقوفة على
علم وجود الاوضاع فهو موقوف على القرينة فالدلالة موقوفة على القرينة ولله اعلم يتوقف على القرينة المعينة بالمعنى المراد من اللفظ المشترك

المشترك فلما لم يوجد القرينة المعينة بالمعنى المراد فكيف يوجد الدلالة من العدم ووجود الموقوف عليه وهو القرينة يغني عن القرينة فانه اذا ذكر
لفظ العين مثلا لا بد من ارادة ذكر المعاني المجازية مثلا يعلم المراد من اللفظ ويحصل الدلالة قوله افندي وليس حاصل تحقيق اي ليس
ما قال صاحب الشرح الطالع من وجوه الدلالة في اللفظ المشترك لا يتوقف على القرينة المعينة بالمعنى الموضوع له لان الدلالة فيه
موجودة بلا قرينة على المعنى المراد وكيف توقف على ذلك اللفظ المشترك قبل وجود القرينة المعينة ازال الشك فيما المدلولات بل المتوقف
على القرينة المعينة هو ارادة احد معنيي اللفظ المشترك لانه لا يعلم ما هو المراد من اللفظ المشترك بدون القرينة المعينة فبقيتنا ما اداه قوله
افندي دون الدلالة اي ليست الدلالة متوقفة ولله اعلم تعلق بما اي بما ذكر اولا من الاصل لدلالة المطابقية للفعل هو حدث والنسبة
والزمان عدم تعلق اي لما فاذا ذلك يقبل هذا فاذا غير توثيق اي فما غير عنه وما عاد حاشية وما فاذا ذات ما النسبة ليست مدلولة
للفعل لانها اجمالا بل يلزم تفصيلا واذا فاذا كذلك فلا تدل مدلولة للفعل اجمالا ولله اعلم للفعل اي بحد الفعل فما يخرجا على
ان يفهم حدث والنسبة اي يحدث عنه حاصل الحدث الفاعل والنسبة فيلزم ان يفهم المعنى وتفصيلا فما لفظ ضرب في ضرب زيد لعدم الدلالة على
ما نحو او هذا خلاف ما اتفقوا عليه وفيه ما هذا الفهم التفصيلي فما لفظ فلا يبقى حال الانفراد بل حال ضم الهيئة وهذا غير ما ان ما اتفقوا
عليه حاشية تفصيلا وهو النسبة تفصيلا لا يفهم الا بالدلالة اي بذكر الفاعل المعنى او لم يذكر لا يفهم من الانسبة في الفاعل وهو موضع الاجمال
قوله افندي وقد اتفقوا على ما دلالة المفرد على الفعل وهو على النسبة لا يدل تفصيلية بل اجمالية ولانه المفرد لا يدل تفصيلية فلو كان
النسبة جزء من مدلول الفعل بما يحتمل ذلك لا تفصيلية بناء على اتفاقهم والنسبة لذلك فعلم انها اذا جاءت في الهيئة التركيب لا في
مدلول الفعل اولا قوله افندي لا يدل تفصيلية بل اجمالية وفي اصل ان قوله لا يدل على الحدث المقيد بالفاعل واما تقييد بالوضع
الوضع الاول اه اعلم في قوله بالنسبة الوضع لما لم يكن الهيئة جائزة في اداة اسماء الافعال واخراج الافعال الخمسة وكان التقييد قبل ايه
فشرط في بيان فائدته وقال واما اه يعني لما كان اسماء الافعال داخلا فيه لكن الاسماء المنقولة داخلة فيه بقصد التنويع عليها عنه واما
تنبيه التقييد اه في سؤال افندي وهو ما قيد الوضع بالاول يستقيم في اداة اسماء الافعال واخراج الافعال الخمسة ولكن لا يستقيم في ادخال الاسماء المنقولة في الافعال

فاجاب بقوله واما اه فقد افندی فيما اعتاد واما فلا يفيد يريد ان اه يعني فاما فلا يفيد يريد لا عاطفة تستعمل فقط فاما ذكرت بحسب الوضع لعطف الكلام لا يدل
على عطف تستعمل فقط فاما بحسب الوضع لا يدل على الذات وهو غير فقط فاما بحسب هذا الوضع وبحسب الوضع لعطف ايضا لان الذات لم يدل واحد منه الوضع
العطف فيصدق عليه انه يدل على معنى غير فقط فاما بحسب الوضع لا دل قوله لا يفيد بتقييد عدم الاقتران باما واحد فرد اه فاما لو لم يقيد لدخل ايضا لعدم
الاقتران اذا فمعناه اصلا لا بحسب الوضع فيما لا دل لعدم دخول معناه بحسب الوضع فيما فيه بحسب الوضع الاول الوضع الثاني وهو بسنوي
افندی اه لا يفيد فاما يلزم فرد الكلمة على وضع واحد اي على الوضع فاما وبعد فاما ترتيبي لكم على هذا او ليس لذلك فقد افندی اصوات تاملا
فتامل فالمتبادر وفاقوله عبارة اه انه كيساغ فيهما اصوات لا يصدق فاما فاما المعاني الوضعان بواسطة المعاني الوضعان بواسطة المعاني راه دسي افندی
فعرفت فالفظ اه حيث قال فاحصول حصول لمعان المشترك فاغفاته لا الوضع ليس الملاقة بين الدلالة لتعاقب المشترك على المعاني فما
حيث انها فرد الفظ اه فاذا فوق الدلالة عليها ويلزم الدلالة على احد معانيه فقط بسنوي افندی او ليفيد معرفة اه اعلم فاحاصل الكلام
فاذا قوله فما فوقه فثلثة احتمال الاول فاذا ذكر الشيء مثلا فاحكم فاذا ذكر تعريفا بالحد وعلم بدلالة الزيادة زيادة معرفة بعد فاذا فوقه فثلاثة فاذا ذكر
الحشي فاذا المعنى فاذا ذكر ولم يعرف المعنى بدلالة فاذا فاذا لتعريفا بالرسم فقوله وما فوقه يشمل تعريفا بالرسم والثلاثة فاذا ذكر الحشي
ايضا بقوله وذلك اه يعني فاهذا القول بيانا احكام المشترك بينهما فلا يشمل كلاهما القول تعريفا فاطي فاقال الشارح فاقال فقد افندی بيانا احكام
المشترك يريد فاذا وضع الاسم المشترك بين المعنى والمعرب فلفظ الذي اذا اهمله لذي وكذا المشترك بين معنى وكذا المشترك بين
فلفظ فاذا المعنى وكذا الاضافة لكان غلام زيد فاذا قيل اه قول العاصي فيه على قوله فقد افندی معرفة الاسم بالجملة واعلم فاالتعريفا الاضافة
بالذاتيات فيفيد معرفة الامر فاالكلية او صفة فيفيد معرفة فاالجملة ولا فلا يفيد وهما كذلك بل اعتبار ذلك فيفيد معرفة فاالجملة فما فاذكرنا
يشمل قوله واعتبار اه تفسير القول معرفة الاسم بالجملة او دسي افندی وهذا القول فقد قدم على قوله بيانا احكام المشترك للمعاني وذكر
الجزاء بالسلام وهو فاط على فاالذي ذهب الى التقييد بعض فاعرفاالذي فاذا فاذا فلا فاقوله يوجد لكنه لا يشمله بل الذي ذهب الى التقييد الاول فاغير فيفيد قوله
يوجد فاقيا على كونه تشبيها ويفيد قوله فاغير فيفيد فيفيد حاذ يوجد فيه لتعاقب على الاثبات وقوله فيه فاقوله فما فاالمقابلة وكذا قوله فيوجد فاقوله ولا

ولا يوجد فاغير فقد افندی وتعسف الاتحاد وهو التعسف فاجعلا فاخاصة عباد فاذا فاذا فاالمجموع ترك فذهب النحويين وتسلك فذهب المنطقيين
لان فذهب الاول اعم فاذا فاغير وفاحد فذهب الثاني اخص فقد افندی وقد استفاد فذا اخصاصا غيره لان قوله فاذا وهو قوله فرق التعريفين كما هو
فذهب سيبويه والاتفاق كما هو فذهب الخليل فاذا وهو التعريفين عنه فاهما الكسائي فاعتبر به لام الاتفاق وهو والاتفاق واللام فلو قيل فرق التعريفين
يستفاد فذا اختصاصا غير اللام بالاسم فاجاب غيره ليس ذات التعريفين فاذا فذهب الخليل فلا يستفاد فذا اختصاصا اي اختصاصا اي استفاد ولتحقق
آنه فالذي لا فائدة لنظر بل ذكره فلا وقد يستفاد فذا اختصاصا اي زوغ فيكون استفاد او لتعود اعتبار او لتعاد فلا وهي واسكر وا
اختصاصا غيره اي لام التعريفين فاليم وهو فرق فهذا والله اعلم لان فاختصاص التعريفين باللام بالاسم ايهام عدم اختصاصها اه فلما وجد لو ايهام
فاختصاص اللام بالتعريفين لعدم تعريفها بعضا اختصاص التعريفين واما لا يلزم الايهام غير فاذا لا يفيد التعريفين ولا فائدة فاسكاه اذا يتعرفا بعضهما تعريفا
بعضها اختصاص سائر فواعلها اعني فكر والتعريفين فقد افندی لما جاء فكر فاختصاص فكر اه هذا منشأ الايهام فما بالي اختصاص الاعراب لا فاختصاص الاعراب
ثلثة الرفع مطلق والجر فقط فاختصاص فما بالي نوع الاختصاص اي فيه فاما فاالجبانة لا فاختصاص فاعلية قلت اي فائدة حصول الفتحة قلت حصول الفتحة
او بين الفاعلين الفظ سالكا فيه تعذر الابتداء بالساكن فاختصاصا فتحة عند التركيب لان فاعلامة التثقيل الذي هو فاعلة الموقوف عرف الكسائي هو التعريفين فاطالب فاسيوم
علامة التعريفين عرف سالكا فيه فتحة اشتباه التركيب بالابتداء فاعلة الفتحة فاالجملة الموقوفة باللام وهذه فاالجملة فاالبدل قلنا بل الاشتباه
اعتراض فاعلة لعود بالفاء فالمعاسبا فاسيوم او اشتباه التعريفين فتحرك الساكن لالتقاء الساكنين قلت بل الاشتباه التعريفين فتحرك فاذهب
سيبويه وهو ضعيف جدا الاشتقاق اه ورد بانه قد يلزم التعاقب فلولا التزاج نحو عندي الكسر الراء وقد يكون للتخفيف فاسهما قول
على حرث والنسبة والذات ولا حظ للاولى فاالتعريفين وهذا ورد وما ورد لانه الاسم على الشيء فاغايلزم التزاجه ولو اريد الموقوف علاوة وقد وجد
بانه لا لانه على الجاري مطابقة وفاقا فيه الشبهة عنه ولكثرة اي لا حظاه فاذا اراد فاالتعريفين انها فاالذات فيها عاد لولا الصفة وهي
اراد فاالتعريفين فيها فيه الذات لعدم لحظ فاالتعريفين فاالصفة لبس الذات فاالجزء بل الذات بحسب لبس الحسن فيها ولكثرة
للصفة اي لا نصب للصفة والنسبة المعتبرة فهو مفهوم الفظ فاالتعريفين لانه المفهوم فاالحسن فاالذات والالف واللام فيه التعيين الذات لا الصفة فالحسن

ولا نسبة بينهما فاللام للتعريف الجنس لدلالة عليه تقديما حاشية فالاولى اه اى فالاولى فى تعليل اختصاصها دون التعريف بالاسم لا بالفعل
التعريف والتنكير اه واما قال هذا لانه لا يلزم لانه لا يتناقض مثل الكسر الرديء ومثل بحسب لتصعب حاشية فالاولى فى قول
التعريف والتنكير سيتعاقبان اه اى يعنى ما تعاقبا التنكير والتعريف على اللفظ لزم تعاقب علامتيهما فاما ام يكونا فى الفعل علامة التنكير لم يدخل
عليه اللام فيرد الازدحام كيف وخصوصه بادخال لا بد من اللام عند زوال التعريف وخواص لا يدخله التعريف بعد زوال اللام الى اخره
عليه اعتمادا اليعقوبيا بتوهم اختصاصها بالحرف وانتصب بالاسم وليتبا بتوهم اختصاصها التعريف التنكير والغالب بالاسم ما انهما يدخلان الاسم
والفعل تحقيقا الاول او تقديرا لقوله اغاظا ولفظا ظ ودلالة اعاقة بجاد يفيد حكم الاستقلال فاما ما التعلق بالتقدير فى نحو ما ذكره
ذكره فى عنه واما الاضافة اه جواب عما لو قيل عدم وهو ما يقال لم يوجد حرف الجر فى الاضافة المعنوية لا لفظا ولا تقديرا اى ما يجر فى وجوده
فليس بحرف جر فلا يلزم ما يكون جرا فى الاضافة المعنوية فما خوض الاسم حاشية هذا اى قوله فهو فرعا المعنوية الاولى ما يقال اى فى
تعليل اختصاصها بالاسم فى عدم جريانها التعريف فى مفهوم الفعل ولا يقال فى مفهوم الفعل حدث مطلق ولا يجرى التعريف والمعنى فيه فيها
حيث كون مفهوم الفعل ثم جريانها فيه اذا الوضع خاص فى مفهوم الفعل بسندى فى عدم جريانها التعريف اه حاصله ما لو لزم الاضافة لا يختص
بالاسم اصلا لجواز اضافة مفهوم الفعل بالتعريف والتخصيص والتخصيص الذى فى الاسم وجود فاما التخصيص غير هذا فخصوص بالاسم منه افندى
:: فى عدم جريانها الى قوله نظرا علم ما هو جريانها التعريف فى مفهوم الفعل ما يلزم اضافة المصادر حوطه عاى ما هو من المعرف وتقييد عما الاضافة
وقطع عن الشركة عنه والتى خصوصا تعليل الاشتراك لما فيه ذين الدين افندى فى عدم جريانها الى قوله نظرا علم ما هو جريانها التعريف فى مفهوم الفعل ما
يلزم الجنسية الى اخره فى مفهوم الفعل منسوبا الى فاعل معانى معروف او الى مفعول خصوصا زيد الدين فى عدم جريانها اه اقول عدم جريانه مسلم لانا
المفهوم من الفعل تحقيقا والطبيعة ولا يتصور فيه الشخص اصلا بانهم لغرب قرة او قرتبى محمد افندى فى عدم جريانها التعريف فى مفهوم قرب
زيدا بالضرب الذى تعلم التخفيف فى غير مسئلة الحشر ولا يجرى واما اشتراك بين الاسم والفعل واما اطلق فى الفعل بانما اصلى اى وما
اجرى فى الفعل بانما يلزم خلاف التخفيف الخصوص مشتركا بين حسن الوجه وبين الفعل الذى ابيض اه عن عنه والتخفيف فى غير مسئلة بحسن الوجه لا يجرى

لا يجرى فيه يعنى فى التخفيف فى مسئلة بحسن الوجه يجرى فى الفعل نحو ضرب غلامه فاما التخفيف فى الغلام حذف منه ولا يستثنى فى ضرب الكاف وحسن الوجه فيقال ضرب
الغلام كما يقال بحسن الوجه حاشية هذا القول تقدم ولكن اه جواب بتخصيص الاضافة الى الاضافة المعنوية وهذا غير قوله
فى الفعل ولكن ما تقول الكلام اى كلام المصنف الاضافة بتقدير حرف الجر اى فى اختصاصها لزوم الاضافة بتقدير حرف الجر وهذا الا لكى
خصاص غير موجود فى الفعل فلا يرد السؤال بان التعريف والتخصيص موجودان فى الفعل ايضا فلا اختصاصها بالاسم فلا يصح قوله
المصادر فاخذ له الاضافة او قوله الشرح فاخذ له لزوم الاضافة الحدث الذى اى الضرب الذى فهم من الظاهر ضرب فلا اعتبر نسبة
الى الفاعل على وجه الصدور والفاعل واعتبر نسبة الى المفعول على وجه يقع عليه فعل الفاعل واما النسبة التى يفهم من الاضافة كما فى غلام زيد
ليست على وجه الصدور ولا على وجه الوقوع تحقيقا افندى لا يخلو النسبة ولا النسبة فى مفهوم الفعل الى الفاعل بالصدور والى المفعول بالوقوع
فهذا النسبة لا يخلو عن النسبة الاضافية حاشية على وجه الاختصاص بتقدير حرف الجر اى على وجه يكون الفعل مضافا بتقدير حرف الجر فلا يلزم
الفعل مضافا بالاضافة والاضافة المنطقية فى المعنوية فلا يلزم الفعل مضافا بالاضافة المنطقية ايضا تحقيقا افندى فى قوله وجرى علم
اه اى قول المصنف فيما سيجئ نعده دفعتين فى قوله وجرى اه يعنى ما ذكره فى تفسير الشرح دفع خلاف الظاهر حيث لا يلزم الخلف كما سيجئ
والشارح الاحتياج الى تفسير بتقدير حرف الجر تحقيقا افندى يدعو الى تفسير فوجه الاضافة يعنى الشئ مضافا عن عنه او جملة اعلم فى
جملة الفعلية اه او وجه مضافا اليه يعنى ليس يخرج الكون الاضافة مما خوذا اسم ام لا يخ او جملة اى جملة الفعلية فى فاعلا اعلم فاعلا الاضافة
اذا كان جملة الفعلية فتوجه فى لا تعاقب فى ما مضافا اليه كان اعتراضا عليه فلا نزال فيجاوز لا فصلا فى فيه لا تعاقب فى انا اه تحقيقا
افندى لا تعاقب فى ما اه فى وجه لا فصلا فى جملة الفعلية بانما يقول مضافا اليه فيها اما الفعل او جملة عن عنه هو جملة لا يخفى له فى قوله بيان
يوم زيد فى مطلق حاشية اذا اضيف اليها اى اذا وجه مضافا اليها قيل بينه فما يلزم اه حاصل هذا السؤال بالمنطق الاضافة
عين النسبة وعن اختصاصها النسبة بالاسم فما يلزم النسبة الى الفعل وما فهو الاسم وعلى ما الفعل وجملة فولا بالعقد ووجه لقد بها مضافا
اليه حينما الاحيال فلا يوجد بجرة غير الاسم عن عنه قيل بينه فما يلزم اه يعنى يعتبر النسبة بقوله قد يقال اشارة الى الحقيقة وهى ان درجة فاوجه

اعلم فرضيا والا وقائم بهر فرض هذا القول بل لو جاز كون الفعل مضافا اليه للزم تخلف الاثر عن المؤثر عند الاشاعرة لا مضافة على قدر
مشترك لانا قد عرفنا اختصاص كل باسم فلو وجد الاضافة في الفعل يلزم هذا وهو ممتنع عند على ان الشك حاصل وهو اطلاق لفظ الاضافة
على قدر مشترك مجازا فيه عند بعيد جدا الا ان يقال استعمال اللفظ المشترك بين المعنيين وهو غير جائز او مجازا بين كونه حقيقة ومجازا
قد افندي بعيد جدا اعلم ان تفسير الاضافة بان الشيء مضافا اليه يستحق ان الشيء مضافا اليه يستحق ان يكون باضافة خاصة باسم خصوصا
اذا ارتكب الجملة الاسمية مضافا اليه وتفسير بان الشيء مضافا اليه يستحق ان يكون بحرف جر كزيد في قولك غلام زيد لا يناسب لفظا
قد افندي ولو وجد اي وجد تسمية بلفظ المعرب على طريق التعاد يرى سؤاله فاشتقاقا الى الاعراب بمعنى الاخبار او عن الاعراب بمعنى ازالة الابهام
او عن اعرب الله ظاهرا على تقدير الاول فيكون وجه تسمية المعرب معربا فلانه اسم يظهر فيه المعاني الفاعلية والمفعولية والاضافة بسبب ظهور
الدال على المعاني واما على تقدير الثاني فيكون وجه تسمية المعرب معربا فلان اول التباس المعاني بسبب ظهور الدال على المعاني واما على التقدير الثالث
فلعدم الاعراب بجمعه لمنة تلك الكلمة التي هي معربة قد افندي وكانه يريد بالاعراب الحرف فما هو مذهب المفصل فلو اراد بالاعراب الحركة
فهذا المذهب اشتقاق لفظ المعرب من الاعراب بهذا المعنى فلا باس وان اراد ان لفظ المعرب اشتقاق من الاعراب على مذهب المفصل قد افندي
لانه هو مذهب سيبويه حيث قال انه لو جاز اخذ صيغة اه قد افندي لانه لا يصح اه اشتقاق من شيء سواه فان اسم الفاعل او اسم المفعول او اسم المكان وغيرها من
المشتقات وقيل انه لو جاز اخذ صيغة اه اقول اجرم تاويل بان المراد من الاعراب الحرف هو ما هو مذهب المفصل واخذ منه فان كان كذا لا
يصح اشتقاق من اسم ولو صح جاز فان يكون اسم فاعل للاعراب موجود فيه فلا يكون القياس الكسر لكنا لا نرده لهذا الاعتراض على عرفنا
فالمقصود الاشتقاق ليس باعتبار تفسيرا بل باعتبار حقيقة فالمعرب بمعنى الاعراب متحقق فيه فيكون القياس الكسر لا غير سنوي لم يات لما فيه اي لم يات
ذلك التاويل بشيء من كلام المصنف لا يضا ما كثير من المفصل لان المصنف لم يرد بالاعراب الحرف ما هو مذهب سيبويه بل اراد ما هو مذهب صاحب المفصل
فيصح الاشتقاق فحينئذ لا يرد عليه اعتراض ذلك القائل لانه يرد عليه لو كان الاعراب الحرف على مذهب المفصل وليس كذلك قد افندي
ولم يات بما فيه اي لم يات بما فيه من الكلام لانه كرر لا يضا ما قوله لان القياس المعرب بالكسر اه لو فهم ما هو المراد لم يعترض قوله انه لو جاز صيغة اه قد

فعلا بوجه ما ان يعني فعلا لهو يعني الاضافة قوله لو اضافة البيانية اي الاصطلاحية قوله لو اضافة البيانية اما قول تقييد الاصل بقوله بيانية
لهذا الشرط لتخصيص الاصل بل سيبا كما لو اصل بعد اضافة الجنس يعني لو اضافة البيانية فهو فعلا ملاحظة لو اضافة غير خصوصها ولا يلغو فهو خصوصه بعد ملاحظة الاضافة فكون الاضافة بيانية لكون الاضافة اضافة الاسم وما وجد فعلا ملاحظة لو اضافة بسنوى فيشمل الطرد اي فيشمل لفظ لو اصل
اصل بحوث لكن يشمل اصل الجنس فيكون لفظ لو اصل اصلا لو اعراب وفي البيانية عن لان الجنس هو لو اصل علة لتقدم وفلا زيد فيكون لا يشمل لفظ
لو اصل العرب ذكر تقييد الاضافة البيانية وكيف يشمل ذلك لفظ لو اطلق تحت افندي جعل بعضهم الجملة اي لا الجملة فما حيث اي انها حاصلة يقع فوق لفظ
فيشمل لا على فيها هذا لو اعراب لو اصل فما حيث اي لا فما حيث وضعها فوق لفظ وبعبارة اخرى اي لا الجملة اي لا يشمل لو
صلا يكون معربا عند العلامة وما لم يستحق التركيب لا بد لكونه معربا من عدم المشابهة والتركيب بالفعل عند المص حاشية الاعراب بالفتح
البيان وهو ما لا يكون معربا بالفعل ومركبا مع العامل الاعراب بالقوة الذي وهو ما يكون مركبا مع العامل ولا يكون الاعراب فيه بالفعل
لم يوجد على طريقة اي قلت يستحق معربا عند المص الجنس اي لما يستحقه ذلك عند صاحب الكشف فما فالسبب يستحق لهم فاذا لم
يوجد الاعراب لم يوجد الجملة حاشية لم يوجد على طريقة اي اعلم فما لهم فما فوقه لم يعرب اي عدم وجود الاعراب بالفعل في وجود
الاعراب لا اصطلاحا وليس كذلك لم يوجد على طريقة اي اقول يريد انه اذا لم يوجد الجملة متحققة وهو معربة اي فما اعراب باعراب
محقق وقوله لانه لا يخلو عن اعراب متحقق او مقدر او فيكون هذا اعراب متحقق مع كونه فما اعراب باعراب محقق بسنوى افندي لا يخلو عن
اعراب محقق اي فلا يصح قوله لم يعرب الجملة بل يوجد لتناقض بقوله وهو معربة عن اعراب محقق كما في جائني زيد او مقدر كما في صورة
لو وقف نحو جائني زيد بالسكون لان الاعراب فيه مقدر وكذا اذا يريد سلب الاعراب اي اذا يريد سلب الاعراب في قوله لم تعرب الجملة
بحسب الذات فيكون المعنى لم يوجد سلب الاعراب بالفعل وان الاعراب اعني حركة وحرفا وحال انها اي الجملة معربة فاستحقه بالاعراب في يكون الدليل
على قوله وذلك تيا لم تعرب الجملة اي فوق لاحد على اي الدعوى عدم كون الاعراب بمعنى اما بالفعل ولكن فيه حمل الانه قدره التقديم الذاتي وهو تحقيق
مسبب الاعلم الحكمة محمد افندي قوله بحسب الذات اي ذات الاعراب اعني الحركة والحروف قوله بحسب الذات اي لا بحسب الذي حاصل الاعراب
واعرب متحدا وحاصلا لانه يتحقق العلة لتاخر الاعراب عن عدم الجملة حاشية قوله بحسب الذات فيكون معنى قوله لم تعرب لم يوجد سلب
الاعراب اي لا الحركة ولا الحروف فيكون الدليل مطابقا للمدعى اذا المدعى عدم وجود الاعراب بالفعل حاشية قوله او ان يكون سلب

اي اراد بسلب الاعراب بحسب الظاهر اي اراد بقوله لم تعرب الجملة سلب الاعراب بالظاهر اي لم توجد في ظاهر تلك الجملة حركة والحروف بحسب الظاهر
والظاهر اما بحسب التقدير فلا يكون عسيرا فحينئذ لا يكون الدليل اخص قوله والدليل اي تقرير اه مطابقا للمدعى اي عدم وجود الدليل خاصا فلا تقرير قوله لو
اي قوله لم تعرب الجملة وعلى هذا يكون على الجواب قوله لا ينفع هذا قوله لو يدل على الجملة اي على هذا الوجه لا يدل على الدليل قوله
وهو مستند لان على عدم اعتبار الاعراب بالفعل عند احد وذلك اي عدم النفع لان سلب الاعراب بحسب الظاهر اعتبار الاعراب بالفعل فيكون كما في قوله
قوله فيما هو بصدد صحة وهو بصدد بيانا وجوه الاعراب بالفعل لم يقصد في جزئيهم معربا فيجد تركيبه وجد معه بعد الاعراب معه بالفعل فلا ينفع لا يجب والظاهر
ما ذكره هو عدم اعتبار ظهور الاعراب في جزئيهم معربا بالوجوه الاعراب بالفعل كما هو شرط سلبا قوله ولو لا اي جزئيهم اي الجزء من قوله لم تعرب الجملة
سلب الاعراب بحسب الذات قوله تدقيق فلسفي اي مما لا يعلم في فن النحو بل محتاج الى فن الحكمة قوله الهيئة التركيب اي هيئة تركيب الفعل والفاعل والمبتدا
والخبر والمضاف والمضاف اليه اي الجملة الاسمية والفعلية حيث قال الذي حاصل سند الفعل وقدم عليه قال واصل المبتدا التقديم هو عنه قوله فالاولى اي اعرفت عدم
الاقتصار فالاولى ان يقول اي الجملة لفرضه لا لو اطلق لهم الفرض فالجملة لا يفيد التقدم وانما قال فالاولى استدرك التوجيه لذلك بهذا بان الفرض من علم النحو
في التقييد مهملة في الجملة الفرضية على مذهب الجزئية في التقدير بعض الفرض من زيد كثيرة قوله لان الخارج بالتبع اي علة لقوله استدرك علم بالجهة اي تعم
اعتبار المتبادر الى الذهن اعلم بالتقييد عدم اعتبار الخارج بالتبع فالاولى فلم لا يجتمع الخارج بالتبع الجبر لان الخارج اه قوله فيلزم تقدم معرفة
بهذا التعيين اي بان ما يختلف اقتضى على الزيد وبيانه اي معرفة الاختلاف لهو موقوف على معرفة الطرف اه فالاختلاف
صفة لما انت حاصل فيه اي انت تعرف فلا طرف هو انت هو مقدم على الاعراب بالاختلاف كيف هو الموقوف على الاختلاف وهو موقوف على الاختلاف في نفسه لهم اي
فالم يعرف الحد وهو فيلزم من هذا التقدم الاختلاف على الطرف فيتوقف الطرف عليه والحال انه قد عرفت تقدم الطرف على الاعراب لكونه ذاتا فلو تقدم لا
اختلاف على الطرف فهو موقوف عليه فيلزم الدور لا تقدم الاختلاف على الطرف لا اختلاف على الاختلاف في الذات قوله وقولنا بهذا فما يختلف اقتضى به على هذا
معرفة فيتوقف على الهيئة لان تساوي التعريف حاشية قوله وتنبيه الحكم بالانه تنبيه الا لانه تنبيه على ما اجده في الكتب اي الحكم فيه يجب المحكوم عليه وهو لو فوع
الاولى في الهيئة الحكم وعلى الحكم كما في قوله الاحكام الشرعية وما فكر الشرعية واحد منها فالاولى قوله فان قلت لفاعل لا يجب على فواعل الهيئة
اي لو قال لها لا يجب على فواعل الا اذا كان فاعل الهيئة فاذا اذا كانت صفة الهيئة كونه صفة للهيئة فلا يجب فاعل لها على فواعل بل يجب فاعلية على
فواعل وهما لهما صفة للهيئة وغيرها فيلزم الا يجب فاعلية على فواعل لان على فلا يجب فاعل كونه صفة على فواعل قوله قلت فيكون فاعلية
يجب فاعلية وحاصل الجواب ان الاسم انه يجب فاعل بل هو اصل فيجب فاعلية فان موصوفه للهيئة فالبين وبالاسم موصوفه على الهيئة غير الهيئة اما كون موصوفه للهيئة
غالبا باعتبار لا لها في طالب لا وقات يوجد اسما وفعلا وحرفا واما جزء موصوفه غير الهيئة على سبيل القلة باعتبار جزء موصوفه لهما الصفة
تجيء زائدا يجب فاعلية على فواعل باعتبار غلبة لوصف محمد افندي قوله فيكون فيجب فاعلية اي لا الا لم يجب فاعلية على فواعل اسما اي هذا لكونه اسما

باب الاضافة

باب الاضافة

لا لو سلم ان الحركة والحرف تدل على الصفة القائمة بالمسمى فيلتزم لا يلزم الفاعل على تقدير هو الشخص الخ ثانية زيد لا زيد ضرب زيد وما
لا فاعل لا اصطلاحا محمد الله لا ان محمد الله مرفوع والصفة حاتمة ثم وجه الحاتم ان سبب الاعراب حاتمة الخ الحاتم
حاتمة لو الاول ان دل على الصفة فوقوعها على موصوف محمد الله فقد تحقق فيه تعلق الصفة بموصوفه فوق ان صفة فوق تعلق لو الاول على الصفة على تعلق
لو الاول على موصوف حسن اقول فيه ان لا اعراب لكلمة ما بيانية فيلزم الخلو ما عليه الاعراب وهو الحركات الخ في وسط الكلمة او في اول
محمد الله فيه ايضا ان الحركات الاعرابية وقال البعض لا يلزم الخلو ايضا متعلق بغيرها او متعلق بحرف ان مستعملة في
حركات غير الآخر كما كانت مستعملة في الحركات البنائية حسن افندي فيه بحسب نسبة زيد بواسطة الباء وهو ليس صورة لا حقيقة
لو لهذا زائدة في الخبر وهو ليس صورة لا حقيقة وذلك الجر وبالحرف الجر الزائد كله وكذا اضافة الى بالاضافة الى الظرفية
كتبته فيه لان الجر ذلك مما اذا دخل الحرف تحت اه وعن قول الطيبي في الكشف فيه الظ التعليل بدون لام قوله وهذه لام التقوية فاعلم
قيل ما الاجود في لام التقوية العلل وحاصل الجواب هو قول الام التقوية لعلل اما يكون في المفعول طرفه وهذا ليس كذلك
كتبته فيه فالحق فيه وقد عرفت ان لام التقوية العلل الاجود ايضا جعل التركيب في تضمين معنى الفعل الاجود فالحق في التركيب المذكور
تضمين اه محمد الله فيه فالمال في التركيب المذكور على تقدير هذه اللام للتعليل يكون تركيبا اما على ان يكون مفعولا له فيه
عارضا محمد الله فيه اه واعطى التقبيل اه جاعلا له قوله لانا اعدينه اقتضاء له فيه بالواو على وفق واعطى اه بيت اقتضاء
الرفع بيت الرفع فيه فالمال فيه اه من الرفع الى غير الواو على ما عليه اه واخبر محمد الله فيه ولا على هذا اه
اه لا جعل اعطى بالواو على لا اعطى لا اعطى الى ساير الرفع فيه فالمال اه فيه كونه تعليلا لكثير لا يوجد عليه لا اعطى
لكثير بنسبة فيه لكثير اه الى ساير الرفع فيه فالمال اه لانه اه لا يجوز الا اضافة اليه والاخرى اه لا اعرب لا الجر
فتقدير الجر بالفرق لذلك اضافة اليه وبناء على محمد الله فيه مرور زيد يوم الجمعة الذاهب فان في هذه الصورة ثلثة اضافات الى الفاعل والمفعول
وهو المفعول فيه والثالث عند محمد الله فيه كثيرة اه كثرة اضافة اليه في بيان الجمع الخ اه الفاعل والمفعول اه مرتبط
اه ليس بكثير ولا قليل لانه بالنسبة الى المفعول قليل والى الفاعل كثير والجر كونه مرتبطا باضافة اليه تقليلا لزيد او ضعيف لزيد
بل اه فيه مسطا عند محمد الله فيه لاعتبار الفاعل في معنى فيه فلانه معرفة اعرب وهكذا موقوفا على معرفة اه الفاعل

اه على ما كان ذكر الفاعل مهما لا تنبيه محمد الله فيه وتقدم بالباء في بحسبك زيد فيه لا معنى لتقدم اه الخبر فيه فاضافة اليه الى الجملة لا يحقق لا يقصد بالباء تقدم
وذلك بسبب فيه لا تنبيه الفاعل عليه اه الى معنى الفاعل تنبيه لا اه لم هو بالفاعل الكلمات المثلثة اه لم هو بالفاعل اه عدم محمد الله فيه وبالباء بالطرف
فيه الكلمات فيه اه اقول بل اه فالمال في فاعل هذه المضمرة فيه الصحيح الا يجوز الغير في الحكم بالفاعل بسبب فيه وهذا ما عدم الاطراف بسبب فيه
قال بيانه فيه الخ هذه المضمرة فيه الحكم المضمرة فيه بالكلمة فانها متعلق بالمعنى فيه فيه تقديم على خبر تقديم على
لو تنبيه لم على غير المضمرة فيه تركيبها لا اه للتنبيه فيه وينبغي لا يقدم الخبر اه اقول على تقدير هو المضمرة بالجمع المؤنث اي ما يلزم بالالف والتاء بدخولهما
او الاسم ما يجامعهما الى ذكرها والتقديم واما الاول فيجتمع الحاتم والحاتم مستقلا لانه لا يدل بالجمع غير المذكر ما يلزم بالواو والنون والالف فيه كما تنبيه اسمى عليه
الاسم فيه فلا فيه اي في تقديم الجمع المؤنث لم اه وهذا اه لا يدل بالجمع المؤنث الجمع المؤنث لم اه لا اصطلاحا واما لا يدل بحيث التركيب الا
حاصلا لو اه لفظة عليه في هذا الجمع محمد الله فيه على نوع لم يعلم حكم علم مطلق اي سواء كان مضمرا او غير مضمرة بل علم حكم المضمرة ولم
يعلم حكم المذكر الغير المضمرة على الصحيح قول الشارح اه واحترز به عن المذكر وانه قد علم حاله اي حال المذكر مطلق محمد الله فيه لا المضمرة اه بل المعلوم حكم المذكر
ولم يعلم حكم المذكر الغير المضمرة لصورة فيه ولا يلتبس الحكم عليها اه لانها لو قرأت بالواو لكان الحكم بالواو مستندا فيه وجه الاول اه جواب الاول
مقدر وهو اصطلاحا وهو الخط يتقاطع الحول مثلا فيكون بحكم على المطلق عن عرفه فيه لتزيين هذا المطلق موصوفا لانه يستلزم اخراج الموصوف
الموصوف الكلية فيه استدركه بقوله اه فيه من معنى قوله فاعرب لهذا الاسماء الستة الجمع على الخصوصية الواو والاضافة لو بين الاسماء ابو ك مثلا واعرابها
لهذه الجمع في خصوصية كونها مكبرة وموصوفا بالواو والنون والياء اه وهذا الجمع الواحد اما الجمع محمد الله فيه لكن الاطلاق فيها على غير تعريف الاسماء
المذكورة عن الخصوصية مطلق بل على خصوصية الواو والالف لا على خصوصية التكبير والتوحيد لان هذه الخصوصية توجد في الاسماء المضمرة ومنع وهما
بيانا فيما لا اعرب بالحروف الثلثة محمد الله فيه وبين الخصوصية الاعراب والتكبير محفوظة اي فيما لا يجري فيه الحكم فلانه قال لان هذه الاسماء كما جرت
على خصوصية كونها بالواو والاضافة ليست جرت على كونها مكبرة وحكمه محمد الله فيه اضافة غير ترتيب اعتق فان قوله اضافة الاخرى باستلزام تقدم
في اعتق على قوله بالواو والنون والياء في النسخ المشهورة بتنبيه على ان هذه الترتيب اولى لان قوله اضافة حال من عامل الظرف اعني قوله بالواو والظرف عاملها
والحال لا يتقدم على عاملها الظرف على الاصح وفيه يجوز لا يجوز فالاسماء الستة بتقدير اعرب بهذه الاسماء الستة اعرب

للتعدد اه محمد افندي قوله وعلى نعوته اي اه حلال الحكم على الشيء في قسم المتعدد كالشيء قوله وعلى نعوته اي اه قوله الشارح يعني تقدير الاعراب بالاشتغال
فيه بهذا في الاعراب بالحركة اه يعني تقدير الاعراب اه محمد افندي قوله يعني تقدير الاعراب اه تفسير لما يفهم من المثالين الخ كما هو مسلم ليس كل فرد
من الافراد الحق داخلا تحت نعوته اي اه كالشيء قوله وما كان غير المشتغل اه جواب عن الاول اي اعتذر عما ذكر قبل ما ليذكر مثال الاعراب بالحروف التقديرية
في جمع المؤنث في الاسم قوله ايذكر مثالا عليه اه لعدم دخلية في الفرق اي لعدم دخلية الاعراب بالاعراب التقديري بالاشتغال لتمام الفرق التقديري
في الفرق اه فكل الفرق بينهما يوجد المقدر هنا بالاعراب التقديري في عليه الاحوال وفي المشتغل في بعض الاحوال واما في المشتغل معه بالاعراب
التقديري في جميع الاحوال لذلك كالشيء قوله اما بالنسبة مسمى القوم اه فكانه قيل اه اما كان مقصود من قاله لا حاجة بيان الفرق فلا بد لا يذكر فلا جاز مسمى
القوم اه هو مصدر بالكسر في الحقيقة بمعنى الطائفة واصله عفو عنه قوله تحقيقا اي اه اما كان طالبا كذلك فخبر اه قوله يعني تعريف عن الصرف يعني يريد الشارح تعريف علم
الصرف لا يعلم الا بالتعليل بالعلل الصرفية يعني ما فصل الصرف الصرفية كالشيء قوله تعريف غير الصرف اه تعريف علم غير الصرف مراد اه
لا يعرف علم الصرف اولى بان يعرف اولا لان اصل الصرف كالشيء قوله تعريف علم غير الصرف لهما لا يتيسر بعضه اعلام غير الصرف فقد
تلك الاعلام الكثيرة فما خذ غير الصرف قوله فالاتهام بتعريف اه اي اما كان الاتهام بتعريف غير الصرف مراد وجه تعريف اه كالشيء قوله اكثر مراد
الاتهام بتعريف علم الصرف قوله بيان عذكر اه اي تعريف عذكر اه قوله بيان عذكر وعذ مؤنث يعني ما كان عذكر عذكر حيث قال الشيخ عذكر مرة وكذا اه كم
اه مؤنث حيث قال الشيخ مؤنث الى وكذا الى اه كذا الشيخ والجمع فيبني لا يذكر تعريف عذكر ومؤنث اه كالشيء قوله فيبني لا يذكر اي لا يذكر بيان
عذكر ومؤنث وبيان ما عشر والجمع اه محمد افندي قوله فلن يجيء لسفل الكثير قيل لو اريد بالفصل الفصل مطلق لم يصل عدم
صحة الجواز لا يجوز الفصل بالاجنبي والمجاز بالاجنبي ما لم يوجد فيه الاجنبي ما لم يوجد فيه الاجنبي والجر وتر اه محمد افندي قوله لا يجوز الفصل
فيها الظاهر الى تقديم قوله علامة غير الصرف اه لما ترى عام الشيء الخ وعلت علة لغير الصرف محمد افندي قوله فيها الجر والحال
والنعت يحتاج الى معرفتها بعلامات الجر اه والجر اه يعني ما كان لا يدرى اه معرفتها الجر نكرة والحال والنعت قد يكون ذلك ما صنا ما كان

في الكلام بسبب قوله لأن مرضها اه فرض الإضافة في الأصل إلى عنه والجواب اه الإيجاب لا يوجد لا بعينه في فرض الإضافة في الأصل إلى
عنه لا يتعين قاعدة الجواب اه الإيجاب لا يوجد لا بعينه في تقدير الإضافة في الكلام المطلق فيها بأن يعيد محمد الإضافة قوله لو فرضنا اه لو فرضنا لفظ
الآخر مع الواو والواو أو لفظ الآخر بدون الواو مع لفظ الغير معنى الإضافة فضلية محمد أوجبه قوله بالإضافة اه الإضافة لأنه إلى الأصل الأول لا
لأنها لم تكن قابلة قوله فروع اه بعد الإضافة في الحال والإضافة قوله اه أي خرقه كيلا ومعدود على وجه جهة الكسر تقديره ذراع كسر
وجهة الكسر والتعبير بها بالنطق لأن جهة معطوف على زراع على عنه قوله ويرد على حاله كما اي قضى الإعلام قوله في قفيز اي في
حق قفيز قوله والجمع اه الجامع قوله والهيال اي قوله بالتقويم اه كما في التقويم يعني الجامع للجزء والهيال قوله والجمع للشرعي كما في قفيز
جامعا للجزء والشرعي فيه زيادة الإضافة واعلم أن الواو في قوله والجمع للجزء الجمع للشرعي للعطف والإلحاق قوله صنف جنس اي قفيز حال الإفراد قوله
واسم الصنعان اي اسم صنف قوله لا تتناول اه من الكلام عبد الغفور وهي تسمى بالتاء قوله كما تقول في تاء لم تقع في تاء لم تقع في تاء لم تقع في تاء لم تقع
لهو تبرت اصل ولكن لأن تبرت لا يصل حقيقة على تبرت لا يصل فلا يثبت الأصل ولا يتحقق فاعل الزيادة قوله فإنهم اخبروا العدل في باب
قطام عدلا على وزن لهذا قوله الضمير يعني تيمم اذا كان الضمير يعني تيمم يكون معنى قولهم فإنهم اخبروا العدل في هذا الباب فإنهم استعملوا هذا الباب بحيث يكون
النحو بكونه معدولا قوله وكذا لا تجعله النحاة لأن المعتبر النحاة لا يعني تيمم لأن يعني تيمم طريق العرب لا يعرفون العدل قوله وما قلت لعدل اسم لا وجه الجواب
وجه الجواب والكون لعدل جنبيا فيهما الحال في قطام كذلك محمد أورد قوله وجب البناء قوله وجب البناء قطام جنبيا لا يأخذ حكم المحمول عليه كما في قوله
اي لعدل المعتبر بالحمل على قطام قوله الحرف اه كون جنبيا لا الحرف والتواقي يشترط لا وجب البناء على حكم قوله بل المعتبر اصالة لا قوله وجب البناء
والمعتبر الحرف اصالة فلا يوجب البناء على حكم قوله سواء اه لا يلزم تابعه لعدل لأن الجنبي بالإضافة الجنبي بالإضافة اه قال وغيره اي وغيره
النهاية ليس موجبا بناء وفيها وزن اه حاصله لا فرق الجنبي مستقيم قوله ولو وزن لا يستقل بل يحتاج إلى التقدير لعدل قوله فاعلم فيها اه في وزن
الزاء المعدولة قوله في بيان العدل التقدير قوله حقيقة اي تغيير اختياري قوله على حاله اي على العدل التقدير اه ما في الأصل

لغوا في الوزن خالبا من عمر وزفر محمد أورد قوله لئلا يلحق الى قوله اه اقتضى التغيير لئلا يشغل العدل الوزن في العدل الحمل لا يوجد في العدل
بيان العدل قاصرا محمد على عنه قوله قاصرا على هذا التعريف اه كان حقيقيا في بيان العدل قاصرا لا يصدق في سبب فقط لا يبقى لا يجد له تغيير ما كان
الضرورة في العدل الحمل على ظاهره على عدم الإضافة إلى العدل لعنى العدل قوله واما حذف في سبب الكتاب في محله كما معرفة الهاء التأنيث والجمع قوله
واما استقر على الهيال كما لا صنو والجمع ووزن العقل على عنه شهرة هذا الإيراد في الكلام لا صنو ضعيفا فلا يراد في قوله صنو عبد الغفور طلقاته الى قوله
شهرة كشبه قوله العدل اه على الإضافة إلى الإضافة قوله على التعريف السلف وهو الإضافة قوله غيره اه غير الزاء قوله لا زاء اي الوصف وسبب تعريف
غيره اي غير الزاء قوله وهما اه على وزن جهة اه على سبب التعريف العدل الى غير الزاء كما في تعريف الزاء قوله والجمع
منطلق بذات جهة اه قوله على معنى اه لا صنو الأول اه الجمع الأول معنى بالتعريف محمد الأول قوله على معنى اه لا صنو
والجمع والسواد قوله على معنى التعريف قوله فإنه اه بعض منه بعض منها فإن العدل الإيراد بيان في هذا الجمع الأول قوله
فإنها اه في الجمع الأول صفاتها بخلاف تعريف غيره لأنه لا يوجد لغيره محمد الأول قوله فإن اه العدل الإيراد على الزاء اه واضح
مثل بدل على وزن جهة ما اه في بعض صفات الغير وقد عليه اه الزاء فإن هذا الأول قوله على الزاء اه لكن لم يدل على بعض صفة
تلك الزاء اه السجع في الكلام والتجنيس لا يدل مثل ليس من صفات الجمع ولا يدل بل من صفات الجمع والتجنيس الأول محمد قوله لكن لم يوجد به
يعني لو ضم قوله غاية الإبهام لكان ضروريا اه اسم الجمع غير التعريف واضح لأن الزاء غير غاية الإبهام محمد قوله حال الإبهام في الصفة
والزاء لا يصلح حال الزاء لكن الفعل بالغلبة قوله تقييد الإبهام بوجه غاية الإبهام لعدم الطرد اه لعدم الموافقة قوله لأن الفعل اصله لو
لو ضم غاية الإبهام لم يجز رجيل والقياس على التعريف الأول وصفات محمد قوله رجيل معنى اه رجل صغير لا رجل الصغير فأخذ منهم رجيل
معنى رجيل وفيهم صغير وصغير يدل على وجه جهة غاية الإبهام لأن الصغير من كل شيء هو صفة بالصغير ورجل يدل
على ذات معين تعيينا لو عينا فيصدق على رجيل لو يدل على وجه جهة غاية الإبهام باعتبار دفع الصغير على الأخذ في معنى رجل وذا اه
كان يعني رجل الصغير لأن الصغير لا يدل على ذات مطلق بل على معنى اه غير قائم بنفسه ورجل يدل على ذات معينة كذلك على الأخذ قوله فيهم رجيل يدل

بالجنية الجزاء بالغلبة باعتبار صدق الشرط عليها لا لذاتها بل باعتبار صدق الشرط عليها وكما انه لا يصح النقل ما لم يتغير الوصف
لوصلي وجه اعلم فيه لا بالغلبة بل غلبة الصحة وآلوه عالم الطلب بل طلب قال لم يقل لم يترك الوصف حتى الى وقع بصيرا حد فيه واكتفى بالنقل
دائما حكم في الاصل فان النقل هنا الوصفية البتة اي يوجد فيه الوصفية في الاصل ايضا والنقل بالغلبة والنقل البتة اي مشتة فان في عدم الضرورة
فيه في الاصل فيه لطافة فيه وذلك لا تقوله صرحا به بعدم ضرورة النقل البتة اي ايضا كما حرره بعدم ضرورة غلبة الصحة والله اعلم فيه ذلك الغلبة
غلبة الصحة على الوصفية فيه بغلبة الاستعمال كما بسبب غلبة الاستعمال كما صرح به اي بالنقل اي اذا كانت غلبة الصحة على الوصفية بنقل الصحة
لو الوصفي الاصلي قبل غلبة الصحة على الصحة البتة اي فيه فيه اعلم منه اراد فيه هذا الوقت صاحبه بحيث بدل اللفظ على حدة
الوصفية فيه اي بالنقل اي البتة اي فيه في الواقع في نفس الامر فيه على الوصل اي على لو لبيان فيه لا يترتب العلم اي لا يترتب علم النتيجة
لو قيل لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فالنهار موجود فيه لا يترتب النتيجة قولنا فالنهار موجود فان النهار في قول الغير الا يترتب النتيجة اي فيه
على الاصل لا يترتب علم النتيجة على فيه فيه والاول ليس يترتب طلوع كما قال عبد الغفور حيث قال لام التعليل فيفيد ترتب طلوع حيث اراد بالعلوم
النتيجة اعني حصول واقتضى وليس اعلم من طلوع كما قال عبد الغفور بل غيره من طلوع العلية فيه فيه فيه لان علة نقوله فيه لان طلوع العلية
اي لان غيره من طلوع علية الشمس فيه فيه لان طلوع العلية اي ليس اعلم من طلوع قوله صرح اه فيه لان طلوع العلية
غيره من الام اعني العلية الشمس اما الوصف لا قوله المذكور فيما يحتمل على الشمس اما الوصف في الاصل لو لم الشمس جاء فان علة
لا سود المذكور فافهم ذين لو لبيان الشمس فيه لان طلوع العلية لا يخفى لو صرح اي ثبات العلم العلم بالصرف وبالعلوم نفس الصرف ولو لم الشمس
لو العلم بالنتيجة غير مشتهر عند لو لم لا يخفى وهو اعجب من كلام فتدبر لسلك الاستدلال رذيلا لو لبيان الوصف فيه صرف
اربع النتيجة فيه لام التعليل الصرف قد عرفت لام لام لترتب العلية بشيء فيه كلام اه لا اه انظاه ذلك فيه الى حقه فيه الى الشيخين احدهما الشمس اما
والاخر عدم الضرورة والازم الصحة لا يقال الذي نبيك بدل قوله لذلك فيه لو لم اقرار فيه بما المذكور فيه المذكور فيه كما ذكر اراد
اه اي اراد عليه جعل قوله صرف اربع حقه على الشمس اما الاضافة وكذا اراد جعل قوله اعتنى حقه على قوله فلا تقرر العلية اه مع فيه فيه جعل

ثم اعترض بقوله التحقيق ترتب طلوع الشمس الغيب لو لبيا

اه فيه بحث

وتحقيقه عليه فيه فيه لو لم ثبتت اي الصرف الاقتراح والضعف فيه فيه لا يدل الشمس اما وعدم ضرورة فيه اي الى عليه فيه
لو اي فيه دون هذا الى الاخر عقيب الحال فيه ثم قال اي عليه فيه لنسبة الصرف عنوانه من قوله صرف الى الحل من الشمس اما وعدم ضرورة
فيه الى الكل اي الى الحجة لا يدل الى الاضافة وعدم ضرورة الى اخره فيه لانه اي الصرف فيه صفة جزئية اي صفة لا يدل الا الله وما لنيه
الى الحل من قبيل اي الكل الى الجزء فيه جعل الشمس الى الكل اي الى الحل من الشمس اما وعدم ضرورة الى من الصرف والاقتراح والضعف
فيه لا الحل واحد من الوجوه الثلثة فيه في ارتكب الشمس اي تاويل الطلوع بالطلوع فيه وآلوه فلا تقرر اه وجه الاولوية فيه اي في
كما قال الزاهد يحتاج الى تاويل الطلوع بالطلوع وهو الكل وله عصام الدين لم يحتج الى تاويل كما قال صاحب الجمع والله اعلم
فيه تقديره اشتراط الاضافة فلا يجوز لوم ضرورة للغلبة فلا يجوز الغلبة فيه تقديره اشتراط الاضافة اي لا يجوز فلا يجوز اذ كل يفهم من
تاويل فيه فلا يجوز الكل بالطلوع فيه فيه فيه لعلى الشمس فيه وليس متضمنا بالحدث حتى يلزم تقدم قوله واحتج الى عدم الضرورة فيه
وذلك يستلزم الى اشتراط الاضافة والصرف فيه وازدادت بذلك اي الشمس اي حقه فيه الى الصعيد فيه واشتراط وجود لم
صالحة بدون عدم الضرورة كما اشتراط علة لكل واحد من الثلثة كما يقال صرف اربع للاشتراط الاضافة الوصفية وكذا يقال احتج الشمس والله
اشتراط الاضافة الوصفية وكذا في الضعف فيه حتى قال الرضي لم يقع في دليل الى الاولى لو قطع الوعدم
اعتبر الوصف الوضعي والشمس الى بالضرورة واربع صرف الجواز لو يجوز الضرورة ولا تتقدم علته واوزن الفعل القبول اي ما يأتي اي من الوجوه
في اربعة ليست على طريقة على الوجه الطاهرية على يجوز الا اربعة للذكر واربع للتأنيث وهذا ذكر حذوم في التربية على طريقة ليست
بشيء الا اذا جاز لا يقدر بالوزن الاصلي في يجوز بسبب حروفه تاء تخرجه جاء كونه في الاصل فاء جاء لو وزن قال الزمخشري
وليس بعضه بشيء فاقبل من الا ما فيه تاء التأنيث والهمزة التأنيث ليست بل للتذكير لان قولك اربعة رجال او زيدون بالجيم
الجماعة الذي عبد الغفور فيه الشمس دركه بالضرورة واربع اه يعني لو بعض الجمع يكون الشمس اه وقال في تقريره اه ولو لبيان لو الوصفية
الرضي غير معتبر في نسبة هذا الصرف بل الجمع الوصفي الاصلي الوصف الوضعي معتبر اعلم ان اربع خصوصا فيه وجه لبيان

احدهما وزن الفعل والآخر الوصف العارض لكنه مصروف فعلم انه لا يعتبر الوصف العارض لهذا الدليل ثم انه لا يثبت علة على طور ما يعرف
انه علة اذ ليس له حد هذا اي ممنوع يعني ان الصرف ارجح لا يستلزم عدم اعتبار الوصفية العارضة وزن الفعل اي تاثيره وزن
الفعل قوله وطول الكلام وتفصيل النقل فيما مذكور في المنتهى وفي المتن قال لسبق التاء قوله الى الطول اي الاسم والاحسن لان الطول
بالفتح الاسم والاحسن قوله الى الطول اي الاسم اما جواب الواقع قوله الا قطع الدليل قطع كما استدلوا قوله واما الحاجة اي
لا حاجة الى الانثية بالدليل القطعي في اعتبار الوصف العارض وعلى عدم اعتباره قوله وآحاد جوابه قطعهم اي قطعهم
عصام الدين في الانثية قوله لا احد لمشاركة وزن الفعل اي لمشاركة وزن الفعل عدم تحقق التاء في اصل وضعه وهو يقبل التاء في الانثية قوله وذلك
اي تحقق التاء في الانثية لا يتنزل الموصوفة والموصوف غير منصرف في تحقيق التاء وادراك التاء مطلق لا يخرج الوزن عن وزن الفعل بل التاء لا تخرج الوزن
الوضع في حقه قوله وذلك اي تحقق التاء في الانثية في قولهم اي لان الاسم لا يغير اصل الوضع بقبول التاء لان حقيقة الوزن وتغيير التاء والتاء عارضة في حق الانثية
لا الموصوفة للتحقيق الانثية قوله الموصوفة بالتاء اعني الفعل قوله وقبول الاعلام التاء البعد عروض الصفة واذا كان عروض التاء بعد طرو الصفة
او لكن قبول اربع في اصل وضعه وكان الباقي من الاعلام الاربع في الاصل وضعه فيجوز لوزن اربع عشر او كان الفرق لعدم
صفة الاصلية وعدم تاثير الوصفية العارضة محمد افندي قوله لان في اصل الوضع لهذا الاسم لان اربع موضوع لاعداد واحدة وهو صفة عا
دخيلة بحسب التركيب قوله والجمع من حيث اي من حيث جمع الجمع عبد الغفور لا التاء لم يقبل التاء بل افادة معنى عنه قوله والجمع من حيث قال الفقه لم
يحضره اي وقد يجاب عنه بان قول عبد الغفور اراد الجمع بالجمع الجمعية وليس مقصوده ان حقه حالة التنوين لشدة على عدم قوله لم
يحضره اي العلم الجمع قوله والجمع اي لم يحضره اي لم يحضره قوله لا تنه اي اي اي الشق اي لم يحضره قوله لا الجمعية لا مطلق الجمعية صغيرا كان
او كبيرا قوله فان قلت لو وجب سلاقه قلت اي اقول هذا الزوال وفيه جنس على على التقدير وهو الحال اي حال
عدم الاسم محمد افندي قوله تقديره لو صفة اي وصفية اي قوله من غير تحقيق تفسير التقدير لان حاليه عروضه لا وجوده قوله ايضا اي
عمر لان تقديره فيه بعد تحقق حين الصرف وهو لا يوجب ضعف حين الصرف حينئذ قوله فلم يحكم بالضعف فيه حاصل السؤال اي اذا لو

لو صفة لحكم عليه بضعف حين الصرف وكيف الحكم بالضعف في تقدير الصرف وما هذا الا ترجيح بلا مرجح قوله تعلق تقديره بسبب
تحقق حين الصرف اي استحالة الصرف قوله بعد تحقق حين الصرف اي بعد وجوده حين الصرف لان المستحيل غير ممكن قوله ضعفه اي حين الصرف
قوله وان يوجب ضعفه اي ضعفه حين الصرف قوله حين الصرف مفعول الايجاب قوله تقديره اي لو حال تقديره لسبب اي الاسم غير المستوجب اي وقت
تقديره بسبب فتقديره حين الصرف وقت تقديره لسبب يوجب ضعف حين الصرف فالاولى في الحاصل لو التقديره لو ضعف اي يوجب ضعف الحين على الصرف
وحين عمر كما تحقيق استحالة عمر غير منصرف وتخيل مصدر له اي اشتقاق من الحال الاجل قيل الحال مصدر الاخيل لان
الحال ليس بمصدر حقيقة بل اسم فيه الضعف اي اخيل زائد على ضعف الاسم المذكور قوله لان الاسم بالتاء اي لان الاسم بالتاء ثبت العلة
بالعموم بالتاء لان الاسم الفيها هاهنا بالتاء تقديرا او يقوم مقامه علة قوله الاسم بصرف بالتاء متعلق لها متعلق بصرف لا يجعل
محل الاسم قوله وعلى الصرف بالتاء بالتاء اي اسم اي جاء اي اذا جاء اي اذا جاء على اعتبار بالتاء في لا حاجة الى التقدير بالتاء على
قوله بالتاء اي بعلامات على الاسم والفعل عوضت اليه ووجه عدم تعويض الصفة له عوضت والله اعلم الاسم مثلا مؤنث
مسند بحسب اين معلوم قلت وفي التصغير ظاهر لان لا التاء في تصغير الشمس كما يقال في تصغير وارده ويرة هذا الحكم بانه مؤنث
مسند عليه قوله تدل على اعتبار بالتاء في لا حاجة الى التقدير بالتاء على قول عبد الغفور بالتاء قوله ما عرف اي ما عرف علة
الانثية بينا قوله فانه اي الاسم بينا قوله قيل اي قيل قوله الجمع مكسر قوله بالالف اي وبالالف او وبالتاء قوله حقيقة اي لا يقع
قوله قال عمر اي عمر بالتاء اي اي قيل لا اخت اي اهل عمر بالتاء تانيث اللفظي قوله حضرت اي الحمى قوله كاهلة بتاء لا
اي والله اعلم قوله اخت اي مثلا ليست للتانيث اي لحضرة التانيث واعلم ان اخت ليس لحضرة التانيث بل عوض عن الواو وعن الام ايضا
وهذا لم يتحقق فيها اخاذ التانيث في الفتاة فاقبلها وعوضتها هاء في هاء الاقرب والسعيد رجل فوتنا قبيل كهف وقيل هاء كال
طرفات فانها حضرت فاعلم وغير مصروفة عند الاخرين اصلها قوله ليس للتانيث لان لا ينقلب هاء هالة لو قيل بل التاء تبدل
ضعف الواو فاصله الهاء قوله عرفات حضرت فيه وجه التانيث والعلمية التي لا اسم الجمع قوله الذي اي الاجل كونه منصرف

كونه منصرفا بدخول عليه الكسر والتنوين قوله لان الهاء في تاء مربوطة ليست للتأنيث بل موضوعة على الهاء فينصرف فلذا لا ينقلب تاء
في الوقف قوله اذا لم يعد من اسمهم حتى عدها تاء التأنيث بقدرة قوله وقال غيره تمنع من الصرف حتى يجوز الخلاف في تأنيث
اللفظي قوله والاعجمي غير منصرف كسرة بلا تنوين لا كسرة بلا تنوين ليس بصحيح بل علامة النصب بالفتحة والجر بالكسرة وتنوين من الجر
بسبب لان ذلك التنوين ليس التنوين الذي هو لام في باب غير منصرف وغير منصرف قوله تنوين علامة جلية قابلة فوق الجمع قوله يصير تأنيث
لا ذكرا واما قال يصير تأنيث لان حالا لا تأنيث فيه لا ذكرة للتأنيث بل هي في عداد ذكرة مؤنث واما لا تأنيث الخ
جزء الكلمة كتاء الجارية وهي الا فيه فرع تاء التأنيث وان كان لا ذكرة للتأنيث عصمة قوله واما التي هي جزء الكلمة لا تأنيث قوله كتاء
الجارية الخ بغلاف قوله فجعلت على ستة تاء التأنيث عن لزوم الهاء بل يخالف
الى الاصل حتى قوله اشار الى التصرف الى جواز تصرفه والتغير في الاعلام اذا وقعت الاعلام في النداء على حده قوله فيها اي في الاعلام
قوله في الترخيم اي في صورة الترخيم لان الحذف في هذه الصورة واجبة السنة قوله كما اشار اي الصحاح قوله اشار الى حاذفه من الامرين او
فائدة هذا التفسير ان الضمير في قوله ليس راجعا الى الامرين بتأويل عاذ لا الى قوله شرطا اخر لانه لا يصح في قوله اشار لانه ترجيح لا
حتى قوله اشار الى حاذفه من الامرين يعني لا يحذف راجعا الى حاذفه من الامرين بتأويل عاذ وهو لا الهاء تأنيث الجملة
المنسوب شرطا جزء تأنيث ولا يدخل به من شرطا اخر عصمة قوله وشرطا تمنع تأنيث اي عصمة قوله اي في العلمية اي في مقارنة
التأنيث المنسوب الى العلمية فيصير علة قاصرة اي على تقدير قوله فيصير علة قاصرة لا يخفى لا بد بيان كون العلمية شرطا عصمة
يعني حتى قوله وشرطا تمنع تأنيث اي لا يجب في منع الصرف بالعلمية بل لا بد لا يتم في العلمية احد الامور الثلثة حتى يجب الخلاف
قوله ولا يبعد لا يجعل اي لا يجعل في قيد العلمية قوله ولا يبعد لا اي يعني يجوز لا يجب الضمير الى مطلق علمية فيحتاج الى التقدير لا بد
جعل الخاص فلا يحتاج الى التقدير اصلا قوله جعل اسم رجل قوله جعل لا وسط عبارة على او وسط اي اذا زيادة على ثلثة لا فائدة
الى اعتبار تحذف الاوسط بسبب قوله على او وسط الثلثة مذكور بالجعل لام في الاوسط للعهد الخارجي حتى قوله اي جعل الاوسط عبارة

[illegible]

[illegible] الحرام بالسبب الذي يترتب عليه الاختلاف والسبب الحرام والاباحة فقد [illegible]
[illegible] الحرام لا يتحقق الا عند تركيب [illegible] الاخر [illegible]
[illegible] الاختلاف والاباحة فقد [illegible] الحرام من السبب الغريب [illegible]
[illegible] علاقة الاباحة بينه وبين الاختلاف [illegible] سبب آخر
بان لا يجوز [illegible] لا يقتضيه [illegible] لزم
[illegible] هذا المقام [illegible] من [illegible] الاقدام [illegible]

عبد [illegible]

قوله الا تقييد اي تقييد الاسناد بالاضافة فلذلك في التقييد معنى لا قوله ما يقال بل التبعية اي كاسناد الفعل الذي يتوقف في التوابع ويتوقف بالاسناد لا يصلح
الذي يتوقف في التوابع حصل قوله التبعية الا اذا قوله في التوابع يتوقف لا الاسناد اي تبعيا كما في معطوف والبدل محمد افندي قوله وتبعية الاسناد
اي ويتبع المعطوف في الاضافة الاسناد اليه اي المعطوف فمسند اليه يتوقف الا ان الاسناد في معطوف في الاضافة كما في معطوف عليه الا البدل فيه
وقوله يجب حمل العبارة على ما هو المعتبار يريد به ان الاسناد معنى يتبادر على لفظ الاسناد على هذا ان يتبادر ويتبادر الى القرينة
ولكن قوله بقرينة ذكره لتوثيق وفيه لا يخلو الاسناد بها بمعنى ان لزوم قوله البدل والمعطوف محمد افندي قوله يجب حمل العبارة
اي يعني لا يحتاج الى القرينة لا لتوثيق وفيه ان الاسناد محمد افندي قوله لا فيه اي في المعطوف بالحرف والبدل بان لا يجاز لا على قوله خلافا لهما
ومعطوف بيان يحمل على هذا اسناد الفعل لانه ليس الاسناد الى المعطوف والبدل بمسند قوله ليتأتى بحيث يتعلق وما لا يتوقف الفعل جاعل طرفه
فاعل عبارة عنه قوله والظاهر الاطلاق تشبيه الفعل على الهيئة الاصوب قبل الحمل الا ان يتحدا يقولون الاسم الفاعل مثلا يحمل على الفعل بسبب مشابهة الفعل
مشابهة اسم الفاعل بسبب الفعل واما مفهوم في قول الشارح حيث قال الحمل على ما علاه اي ما حصل الاسم الحمل على الفعل بسبب محمد افندي قوله لانهم
يقولون على عليه وجه الشبه الفعل كما قال الشارح قوله لانهم يقولون اي فهم يقولون الا انهم يقولون يقولون عاملا مشابهة بهذا الاصل الفعل
مشابهة بهذا الفعل بالفعل بسبب الفعل بهذا الاصل وما يفهم من كلام الشارح في قوله في الحمل على محمد افندي قوله فالاولى ان يقال
عمله مشابهة بهذا الفعل بالاصالة على الحدث فلما عملت فصلت مشابهة اخرى في الفعل ما اعتبرت بهذه المشابهة بهذا الفعل فحسب فلذا قال والاولى
دنيا لو يقال محمد افندي قوله او انما اصله او حقيقة عند الكوفي بالكشف قوله رد على عهد قائل بينهم اسناد ضرب الى زيد وانه قائل بكسرها حقيقة فعلى هذا
يجوز قوله الا لانه مما اسند اليه الفعل اي ما اسند اليه الفعل محمد افندي قوله اي على الهاء لهما يقول الاسناد لا يتم الا بالفعل والفاعل على ما يتم في زيد ضرب
اسناد ضرب الى زيد على قدر الحد ولهذا ذهب البصريون حيث قوله ولهذا يقول مقدم على قوله وانما الصاحب قوله بناء على بناء على التوهم للمصنف تبعه محمد افندي
في قوله السند اي على الهاء لا يتم الاسناد بحسب الحقيقة او بحسب لفظ كما في الفعل وهو مذهب البصريين والمراد علم على الهاء بحسب الدلالة الالفاظ
لفظا لمسند بان يجعل مسند وطرفا واسطة قوله بحسب لفظ امر بالواسطة اعلم الاجنبي لفظا وبحسب لفظ بعينه واحد قوله على الهاء بحسب دلالة الالفاظ
بيان لا بان الفعل والفاعل حقيقة او مظهر الاية الفعل والمبتدأ في جملة المبتدأ بعينه الاسناد حيث قال اسند اليه الفعل فلا يلزم في قوله وقدم عليه الوقوع خلافا
لهما عليه وجه دلالة الالفاظ امر لفظ ضرب قوله واعلم ان تعريف الفاعل اي اسند اليه بالفعل مقدما عليه وعمله
فيان هو ما اسند اليه الفعل مقدما او مقدما عليه قوله فان ذهب اي اشتمال عن ذكر فاعل عنه الفعل فيه اي الاسناد عند علم اعم من الاية بحسب دلالة الالفاظ ولا
يشتمل الاسناد ضرب الى زيد في زيد ضرب والخبر عليه واعلم الاسناد عند علمه ومتبعه الاسناد بحسب دلالة الالفاظ وهو الاسناد لا يتوقف الفعل والفاعل على مقدما او مقدما

والله اعلم

قوله ان التقييد اي تقييد

قوله لشرفه اعتبار اه كخبره قوله امر بيان الاية اه اعلم ان الاستدلال في التوحيد قسمان الى امر غيبي باطن وهو يدل على الثبوت والتحقيق وهذا الاستدلال
بالصفة في الهالق والى امر غيبي ظاهر وهو على النفي وحضاف امر قوله مطلقا امر اه كان متصلا او منفصلا ظاهرا قوله مكتب بل مطلق
امر يدل اسماء الام على انه كاتب هذا الفعل مطلق امر في جميع الاوقات امر اه كان الفاعل مضمرا متصلا او منفصلا او اسما مظهرا اه ولم يكن
كاتبه هذا الفعل كالام الفعل ساكنا لا تترك الامر بك لم يكن الاصل كما لعدم فهو الفعل كاتبه فيتميز عدم السكون دليلا على عدم خروج الفعل
كاتبه لا موضع عليه قوله لم يسكن في ضربك حيث كون الفاعل مضمرا متصلا قوله فتامله وجه تامل كاتبه الاسم حرف واحد او متصلا بالفعل حيث
دخلا في كونه كاتبه والا فيه كاتبه الفعل كما في ضرب زيد فانه كاتبه الا دخل في كونه كاتبه ولكنه دخل في الاتصال الدخلان في ذلك
لكن مجرد الاتصال ليس علة له بل العلة عليه ايضا قوله فهذا الكاتب في تصحيح الفاعل كاتبا اضمر فيه اقدر قوله وقال البعض وجه الفاعل كاتبا
ذكره لا يثبت بعد الفاعل كاتبه اه كان مضمرا نحو ضرب زيد او مظهرا منفصلا عنه قوله لتقدم الرتبة حقيقة بالفعل خلافا لمن قال بتقدم
لانه اعم حقيقة والفعل قوله تقدم الرتبة بمجالة حقيقية للتقدم التقدم بالفعل اولا على قوله بوجوب اي التقدم وهو
الفاعل كاتبه هذا الفعل قوله فتقدم الفعل عند الله علم يلزم الاضمار قبل الذكر قوله ولكن لا يقول امر في وجوب النظر قوله الخلاف امر
في اشتمال الوجود وعند الجمهور ناقد فرجع لفظ ودقة وعند الاخفش لفظا فقط على ما او ضمنا لكن هيئة قلما وهو الاصل مختلفا فيه
فالفهم فيه الباقي والاخفش اه فالوضع النظر عن الشيء في قبل الوضع اقدر قوله ومعناه امر معنى الدعاء قوله لا الهوا امر الهوى
الحال عما الفاعل قوله لا شبهة اه لا شبهة مصيبة عند فقد شاه وفيه لا هذا المصيبة للورثة لا النفس لا يتاثر قوله هو امر لا قضاء اه ولا دية قوله
فاذا انتقم المظلوم منه امر حال حاصله انتقام المظلوم لا يجوز لانتقام المخلوق لها قوله فان اه لا بالوضع له يلزم ما يلزم لفظا استعمال في
المجاز قرينة فلا يجوز تعريفه فانه لا غير لا هذا لفظا لا يسد مسد نحو رافق اسد يرمي فانه دال القرينة يدل على الامر اه كان مجاز وهو الرجل الشجاع
لا بالوضع فانه موضوع للحيوان المفترس لا الرجل الشجاع قوله فلا يجوز لفظا لدال على الامر اه قرينة لفظا قوله لا يجوز
لقرينة والتاء اه لا اه لا الانه لقرينة على الشيء بالتقدم والالتزام يقتضي لقرينة موضوعة على ما يلزمه قوله فلا غير استعمال فيهما امر غير
لمعناه المتقدم والالتزام عليه قوله الانه على الشيء بالتقدم امر على المعنى المتقدم قوله والالتزام امر على المعنى الالتزام قوله فلا غير مستعمل عنه يعني لا هو القرينة
لا يستعمل الدال في الفاعل مفعول فلا يلزم الا يجوز المجاز قرينة لوجوب استعمال في المجاز عنه قوله فلا يدل لا ذكره لا مستعمل عنه يعني لا هو القرينة
اعم من الامر والنهي استثناء الاخص فلا قيل واذا انتفى القرينة لكن ولا حاجة الى ذكر الامر وما تبادر القرينة فلا يدل وجود
والوقيل الامر بالقرينة قرينة لا الامر لا يستلزم انتفاءها النقط والامر قوله ليس الشبهة امر الهوا بان ذكر القرينة يستغني عن ذكر الامر
قوله او على تقدير الحذف القرينة الحذف فلا حاجة اه للتنبيه امر سواء في الانواع القرينة لان ما يدل عليه القرينة قد يكون محذوف وقد يكون مذكورا ولكن لا يجوز فعلوا
قوله محال لا يستعمل من النقط لسواء كان فعلا لا الفعل او شبهه او اسم الفعل نحو ويد زيدا حافظ قوله فاذا كان الفاعل على هذا الامر محال لا يستعمل
في النقط عنه قوله لا يصح تقديم المفعول عليه اذا وقدم المفعول لا يستعمل استعمال في النقط وهو خلاف ظهر قوله عليه امر على الفاعل لو لم يستعمل

قوله اعلم ان الاستدلال في التوحيد قسمان الى امر غيبي باطن وهو يدل على الثبوت والتحقيق وهذا الاستدلال
بالصفة في الهالق والى امر غيبي ظاهر وهو على النفي وحضاف امر قوله مطلقا امر اه كان متصلا او منفصلا ظاهرا قوله مكتب بل مطلق
امر يدل اسماء الام على انه كاتب هذا الفعل مطلق امر في جميع الاوقات امر اه كان الفاعل مضمرا متصلا او منفصلا او اسما مظهرا اه ولم يكن
كاتبه هذا الفعل كالام الفعل ساكنا لا تترك الامر بك لم يكن الاصل كما لعدم فهو الفعل كاتبه فيتميز عدم السكون دليلا على عدم خروج الفعل
كاتبه لا موضع عليه قوله لم يسكن في ضربك حيث كون الفاعل مضمرا متصلا قوله فتامله وجه تامل كاتبه الاسم حرف واحد او متصلا بالفعل حيث
دخلا في كونه كاتبه والا فيه كاتبه الفعل كما في ضرب زيد فانه كاتبه الا دخل في كونه كاتبه ولكنه دخل في الاتصال الدخلان في ذلك
لكن مجرد الاتصال ليس علة له بل العلة عليه ايضا قوله فهذا الكاتب في تصحيح الفاعل كاتبا اضمر فيه اقدر قوله وقال البعض وجه الفاعل كاتبا
ذكره لا يثبت بعد الفاعل كاتبه اه كان مضمرا نحو ضرب زيد او مظهرا منفصلا عنه قوله لتقدم الرتبة حقيقة بالفعل خلافا لمن قال بتقدم
لانه اعم حقيقة والفعل قوله تقدم الرتبة بمجالة حقيقية للتقدم التقدم بالفعل اولا على قوله بوجوب اي التقدم وهو
الفاعل كاتبه هذا الفعل قوله فتقدم الفعل عند الله علم يلزم الاضمار قبل الذكر قوله ولكن لا يقول امر في وجوب النظر قوله الخلاف امر
في اشتمال الوجود وعند الجمهور ناقد فرجع لفظ ودقة وعند الاخفش لفظا فقط على ما او ضمنا لكن هيئة قلما وهو الاصل مختلفا فيه
فالفهم فيه الباقي والاخفش اه فالوضع النظر عن الشيء في قبل الوضع اقدر قوله ومعناه امر معنى الدعاء قوله لا الهوا امر الهوى
الحال عما الفاعل قوله لا شبهة اه لا شبهة مصيبة عند فقد شاه وفيه لا هذا المصيبة للورثة لا النفس لا يتاثر قوله هو امر لا قضاء اه ولا دية قوله
فاذا انتقم المظلوم منه امر حال حاصله انتقام المظلوم لا يجوز لانتقام المخلوق لها قوله فان اه لا بالوضع له يلزم ما يلزم لفظا استعمال في
المجاز قرينة فلا يجوز تعريفه فانه لا غير لا هذا لفظا لا يسد مسد نحو رافق اسد يرمي فانه دال القرينة يدل على الامر اه كان مجاز وهو الرجل الشجاع
لا بالوضع فانه موضوع للحيوان المفترس لا الرجل الشجاع قوله فلا يجوز لفظا لدال على الامر اه قرينة لفظا قوله لا يجوز
لقرينة والتاء اه لا اه لا الانه لقرينة على الشيء بالتقدم والالتزام يقتضي لقرينة موضوعة على ما يلزمه قوله فلا غير استعمال فيهما امر غير
لمعناه المتقدم والالتزام عليه قوله الانه على الشيء بالتقدم امر على المعنى المتقدم قوله والالتزام امر على المعنى الالتزام قوله فلا غير مستعمل عنه يعني لا هو القرينة
لا يستعمل الدال في الفاعل مفعول فلا يلزم الا يجوز المجاز قرينة لوجوب استعمال في المجاز عنه قوله فلا يدل لا ذكره لا مستعمل عنه يعني لا هو القرينة
اعم من الامر والنهي استثناء الاخص فلا قيل واذا انتفى القرينة لكن ولا حاجة الى ذكر الامر وما تبادر القرينة فلا يدل وجود
والوقيل الامر بالقرينة قرينة لا الامر لا يستلزم انتفاءها النقط والامر قوله ليس الشبهة امر الهوا بان ذكر القرينة يستغني عن ذكر الامر
قوله او على تقدير الحذف القرينة الحذف فلا حاجة اه للتنبيه امر سواء في الانواع القرينة لان ما يدل عليه القرينة قد يكون محذوف وقد يكون مذكورا ولكن لا يجوز فعلوا
قوله محال لا يستعمل من النقط لسواء كان فعلا لا الفعل او شبهه او اسم الفعل نحو ويد زيدا حافظ قوله فاذا كان الفاعل على هذا الامر محال لا يستعمل
في النقط عنه قوله لا يصح تقديم المفعول عليه اذا وقدم المفعول لا يستعمل استعمال في النقط وهو خلاف ظهر قوله عليه امر على الفاعل لو لم يستعمل

باستقلال بالتقديم فصلا قوله فلا يطلب فصله امر الخ قوله كقولك ما زيدا ضربت زيدا الخ الظاهر في المثال التقديم لا التأخير قوله وزيدا ضربت زيدا اخر ولا يخفى ان الاقتصار على التقديم اولى لان
ايضا واجب لهم الى على فصله اختصارا حاشية قوله لان الشرط الخ قوله فاعتبار الخ اعتبار هذا القيد الذي اعتبره في الشرط في رفع الجزاء الخ
قوله في المعنى اي في نظم الكلام اي في جزاء الشرط قوله هذا ظاهر اي الجواز المذكور من جهة ان المفعول لها على اخره قوله فيما اذا كان الفاعل عاما اه فيه حرام الايراد في الا
لا يأتي صدق عموم الفاعل فيه سيد قوله التي تخصصه اي تخصيصه انت قوله مقام الاجنبي اي في مقام الاجنبي قوله لهم مفعول تخصيصه قوله بها متعلق بتخصيصه اي
بالجماعة المخصصة قوله وما اي هذا الفعل الواحد بالجماعة المخصصة قوله وما يصح ان يكون زيد مضروبا للغير عليه لا يقال وما صح ان يكون مضروبا للغير
تلك الجماعة والمقصود ذلك سيد قوله عدم ما اي عقلية عن الشهر بيت الفصل حيث قال هذا ظاهر في المثال المذكور وتقاديره حاشية قوله او بيان اي
وعقل قوله يقع فيه اي في الفصل وجب تاخيره قوله حاضرا بعقله وهو غير متصل اي حقيقة للتخصيص بالمتصل وهو اما باق يكون لها على حيث يكون مفعولا
بالفعل اسما ظاهرا او ضميرا متصلا في نحو زيد يضربك لها فاعل غير متصل اصطلاحي لانه داخل الى زيد محمد اقتدر قوله ليطابق علة الفصل لا زيدا في مثال القدر
عبدا قوله وتقدمه المنقحة عقوبة الحكم تقييد بعضها وفي الكشف المنقحة مكان العقوبة قوله لما يبكي عليها اي على الهمارة والحيطة محمد اقتدر
قوله وكذا حقه ليزيد اي وما على يزيد محمد اقتدر قوله وكذا لان هذا الحقيقة بسبب ذهب حقه اه حال صحة زيد وهذا خلاف على صحة قوله
لا ظهر على حلقي لان الحلق هو المحل وهذا الشهر حاشية قلت التبع فان الحلق لم يجمع على الواقع بل على حلاق على في الصحاح الحلاق الحلق الواحد الحلق الواحد لان
لفظه وصفه لها يا سيد قوله اي مجاز فاه يريد ان الحذف على الحذف لو على الحذف لو على الاية المذكورة في الشرح اه وكان في الحذف لهم
يجب حذف الفعل في كلامه اختصاصا محمد اقتدر قوله لا يتم مطلق بل انما يتم اذا فسر المحذوف بنفس بخلاف اذا فسر بما هو بمعناه فانه لا يفيد حشو قوله لا يتم لانه يتوهم
اختصاصه الحذف بما فسر بنفس المحذوف حاشية قوله وما الفعل اه بيان للتقدير والطويل قوله حاضرا لعدم ان الضمير لا يرجع الى الفاعل وهما ضعيفة
حسن اقتدر قوله حاضرا لعدم وجه لهم فيه الى الفاعل مستتر اه قام وصح جعل لفظ واو ما في كلام الشارح زيدا الى الدنيا قوله تقديره ذلك اي الدليل وطريق الفقه
لا هو الدليل جاز في صورة ولا زيدا وحكم الدليل مختلف قوله للمتكلم وفيه انه لا يلزم تقدير الاسمية بجميع الدليل وانما هو ما ذكر وتقدير الاسمية اه اي ما ذكر حكما
في الحكم وهما ليس كذلك زيدا الى الدنيا اقتدر قوله ونحن نقول اه اما قال الصحة واذا تنازع الفعلان الخ لا تنازع بينهما في اكثر من عاملين واقتصار اعاما
هو الاكثر بحسب التحقق اذ لا تحقق تنازع في الثلثة اذ في الاربعة تحقق تنازع في الفعلين وليس الامر بالعكس حاشية قوله اثر يستحقه بلوغ وجد حكم عليه يريد ان في الكلام صدق
حقيقة المعارفة والتعريف عليه لفعل الشارح محمد اقتدر قوله لتعيين اعمال الاول في ضمير الثاني عنه الثاني فيه عنه ايضا استحقه في الاول فيلزم عدم انتهاء تنازع في ضمير
ايضا بيان هذا الدليل حاشية قوله وبينهما فرق جلي امر بانه كان الخ وبانه كان الخ فرق جلي قوله وبينهما فرق جلي امر بانه تقدير الوجوه وعدم فرق ناقصة في ذلك
لو وضع والمراد من ذلك الوضع انه قوة التنازع قوله محلا اضافة بيانية قوله او منطلقين اي لا يستقيم صلة التنازع بحسب حسبتها الزيدان منطلقين قوله محلا لا اريد الا اذا
وتثنيته محلا فاجب اما حقا لا جلب الصورة وهذا حال عبد الغفور حيث قال او بوجوه الا اريد انها محلا فاجب لصورة ثم محمد احمد قوله حتى يعني جملة حتى الثانية
قوله يعني لا يستقيم ذلك والنظر ان منصوبا الا يعني اي لا يعني منطلقا او منطلقين جمعا لا لكل واحد منهما وقوله ذلك الحال حاشية قوله اذا اخبر عنه اي واذا اخبر عنه

جنس التنازع على الفعلين

اذا ليس عند اه الظاهر اي قوله اذا قام او قعدا قوله اي قام قوله فيتعلقه به هو هذا اي الشيخ اه اي الشيخ اه قوله اي كما يتعلقه به حد
التنازع الواقع في خبر المتعلق حاشية قوله فلا يكون هذا اي متعلقه عند اه قوله عاما لكل فعل قوله اي لعدم التحقيق معنى اي لعدم تحقيق
التنازع في خبر المتعلق بالاول حاضرا قوله على ما هو عندهم وعندهم اختار الفعل الاول عند البصريين وفي الثاني عند الكوفيين وهو مجتمع
فيتعلقه بالكل جزوا حاشية قوله والجمع عليك اه بعضهم حاشية التقدير للمحشي في مذهب الكسائي في هذا المثال بخصوصه اعمال الاول واضمار الثاني
ثم عدل على مذهب الاخفش فالعامل على اي تقدير هو الحذف والعامل على ليس مذهب الاصل الكسائي على تقدير المحشي ومعنى هذا الكلام انه حذف الثاني على الاول
او من غير مذهب الكسائي من غير عدول في مذهب الاصل فيبين الكلام بدون بعيد لعل المحشي اطلع على عدول في هذا المثال بخصوصه اي مثال الصحة او محمد اقتدر قوله يتجاوز
عما جعل حذفها لا تجاوز الكسائي في مثل حاضرا قوله اي اما مذهب هو اضمار العامل في الفعل الثاني عند اعمال الاول الا في طريق الكسائي في هذا المثال تعيين
الحذف على طريقة اعمال الاول اه عند الكسائي فظاهر انه يتجاوز عن مذهب الكسائي على حاشية قوله في هذا المثال تعيين
التنازع في التحقق الاصل على ليس لان الكلام ليس على صورة التنازع فيه ولا يجوز بالتنازع في حاضرا قوله لان لو تقدر لكان على صورة التنازع فيه فلا يظهر الاثر
فلا يكون الا بالحذف فيظهر الاثر حاشية قوله لقدر حشو اي عطفهم على صاد على المفعول المطلق وبه وفيه مفعول وعطفهم على عالم اسم فاعله قوله فلا بد حاشية
اي مثال اولى قوله في المفعول لانه لا يجعل مفعول عالم اسم فاعله قوله بما يطلق عليه اسم بعض مجاز قبل الخبر في مفعول عالم اسم فاعله قوله وبعد فيه اي على التأويل بعض
مجاز نظر لانه يتوقف اه قوله وجد فيه نظر اي وجد في المفعول لقدر حشو اي لانه خلاف الظاهر اي في مفعول نظر لان اه وعلى نظر اه
على خلاف الظاهر وهو اشتراك اللفظ مفعول بالي لسنة على قوله قوله وتقدير اه اصحاب لسنة لانها يقال لها مفعول به وفيه وجه وجه لانه لفظ المفعول به هذا قوله
ان كل بدل على ان الكلام في التنازع في واحد اخر ظاهر في هذا الصدد كذلك بدل تنازع ظاهر الا ان يقول حيث يتنازع ظاهر واحد لا يتنازعان ظاهر بل يجيء في حاضرا
واسمان زيد عمرا حاشية قوله الى المصدر يريد به التنازع في الاسم الغير كانه قيل كيف لا يجوز تنازعهما في المصدر تقديره حاصلا في الحال اجيب بقوله لانه اه قوله
كما بيناه ومثله من الكلام المصدر ولو رجع الى المصدر وهو التنازع وفي اخر مرجع فالمراد بقول المصدر اخر قوله وجاوزه مفاوض خلاف الكسائي وفلان لغرابة
قوله لانه علة لا يقول في اه اي قال كذلك ولا احتمال اه قوله اعمال الاول وهو التنازع على سبيل البدل عند الجمهور فيكون المختار عند قوله وينتقض بقوله اه وجه
لانتقاض ما حكم مع قرب الاعمال وتيسر مع بعد اعمال ينتقض قول الشارح بظاهر اه قوله ينتقض بقوله اه وحذفها اعمال اه والاحتراز عن حذف الفاعل لهذا اه اذا لم
يفسر الفاعل الاول عند الفعل الاول اه قوله احترازا عن الاخبار قبل الكسر حاشية قوله في غير المصدر واما في المصدر فعلى الجواز فلا يتنازعان حسن الجواز فلا يقال الاعتقاد
والتقدير حاشية قوله على الاستدلال اه بقوله لانت حذف اه حذف الفاعل على الاول محمد اقتدر قوله هذا اعمال اه قوله لانه يتنازعان لا يجوز اه لانه يتنازعان
على الاعمال الاغلب حاشية قوله ينتقض لا يقيد اه اما الجواب عن المصدر بما يقال بانه من قبيل الجواز واما حاضرا والكرم في قبيل الاضطرار واما اخر فيما

[illegible]

[illegible]

[illegible]

وهو الشرط وزيد مضروب غلامه يعني ان ما اصله الشرط المبني انه بنية صيغة المعروف الى صيغة المجهول وصيغة المفعول هو صيغة المجهول بالنسبة الى صيغة الفاعل
بينة قوله مزيد في التكلف ليشمل الباب بيان انه زيد مضروب غلامه حاشية قوله صيغة الفاعل اي صيغة الفاعل فيه اسم فاعل صيغة الفاعل المعلوم
واسم الفاعل صيغة المفعول اي صيغة المفعول فيشمل الكلام المتعلق بباب انه زيد مضروب غلامه حاشية قوله بتقدير الحال واذا كان الجهة الذي قال الشارح غالبا
لا يكون غالبا لما اصله على اصله فلهذا اعدل عنه عبد الحكيم قوله اقيم قائم اي مفعوله الذي لا يكون اسما لمعلوم الى المفعول الذي ثالثه تاء خاصا كتابة لا يصح قيام المفعول في الحال
فيه قيام الفاعل فانه لا يصح فيه محمد افندي قوله على انه اذا جاز الى قوله فليجز اه اقول الحذو هو الاخذ حذو صاحبه او مسيره في حالته واصل الحذو الاخذ
مسند اليه بيانا فيهما فرق فلا يغير ما طبوه كلامه قوله بيانه على الكلام اه اي بيان ان الكلام وهو قوله المفعول
المفعول كذلك حاشية قوله لان الاول اي كونه في قبيل عطف المفرد على المفرد بيانه على ما عليه الاقوال تجديد اه اي التفريع في قبيل عطف المفرد على المفرد وفي قبيل عطف
الجملة على الجملة محمد افندي قوله وجعل الكلام بان يجعله كناية الكلام حيث جعل الفعل عطف المفرد على المفرد كان قوله كذلك وقيد اعتقاده بالجملة
كلامه قوله لانه اذا عليه القرآن وعليه فعول عالم علمه لنزل اه وجه المفعول به لعلم اي اعني القرآن ولكان وقوع المفعول به موقع الفاعل واجبا كما هو مذهب
البصريين لكان لو اقيم موقع القرآن لان المفعول به وقيم قوله عليه مقام الفاعل علم اه وقوع المفعول به موقعه وجوبا لا اولوية كما هو مذهب البصريين فيه على احمد قوله
كما نوا اعني المفعول عالم علمه لتعذر وجوب المفعول به اعني قوله عليه قوله بالتفصيل عند الى مصدره الخذو وجوب المفعول به لتقدير بحي
الحاق المفعول فيه او وقع الحاق فيه والله اعلم قوله بخبر المفعول فيه اصله بحي المفعول فيه محذوف لما على واسند الفعل المجهول الى مصدره وجوبا المفعول به
فلو كان التعيين بحيث فيه وجوب كالكلام وقوع المفعول به موقع الفاعل واجبا عبد قوله اشد كتابة بعض الجميع سواء لان الاستواء يستوي غالبا
ما اشتراك بالفعل المنفصل الجهة مقابلة الجهة لا غير مقابل الوجوب الجائز ما حل حاشية قوله وبابه نهاية الغاية اه يكون الاعراب لا يجاوز الغاية
المفعول به او الى حين باب اعطيت او الى الغاية بعد نفي الغاية استثناء بها هذا الغاية بسنوسي قوله فالاولى الاولى المسئلة يقتضي اولية اقامة
لا مفعول به بغير واسطة وما كذا في باب اعطيت يقتضي اولية اقامة الاول عصمة قوله التحقيق لا يحتمل حاصله لا غير المفعول به باب اقام عند
اسناد الفعل المجهول اليه على ما جعل غير المفعول به باب اقام عند وجود المفعول به واتول الاحاجة الى اعتبار غير قيام غير المفعول به في اقامة مقام الفاعل
بل يكفي لا يبقى في اقامة جعله فاعلا على ما ذهب من التشبيه والتنزيل في الفعل اليه فعل هذا القائل المفعول به لا حاجة لان الشرط تشبيه بالفاعل بسنوسي قوله لا يقام
على الشرط اي لا يوقع على الشرط لا يسند الى الشرط اه وقوع بواسطة التشبيه اولا قوله بغير حرف التشبيه اي بتشبيه غير المفعول به قوله وهذا اي التحقيق المذكور
يقتضي ان يكون المقدر بحرف الجر اي المفعول الذي عند الفعل المتعدي بواسطة حرف الجر كقوله اذهب بزيد على حاشية الجهة مقابل للمفعول اي عند الاول
يقع موضع المفعول اذا لم يوجد في الكلام مفعول بلا واسطة حرف الجر بواسطة اي بواسطة التشبيه والتنزيل فجعله اي جعل المصدر للمتعدي بحرف الجر على الوجه
اي وجه غير المفعول به بحرف الجر بتقدير نظره وخلفه على احمد افندي قوله وهذا يقتضي لا يكون المقدر اه لان المفعول به بواسطة في المقدر بحرف الجر بمنزلة
المفعول به في غير المقدر بحرف الجر نحو زيدا في قولك اذهب فزيد بمنزلة زيد في قولك ضربت زيدا فكما ان الجر المقدر بحرف الجر مقابل للمفعول به كذلك المقدر بحرف الجر

بحرف الجر مقابل للمفعول به بواسطة والله اعلم قوله على الاول اه اي حذف عامل الفعل المتعدي بحرف الجر مقابل المفعول به بواسطة اي عدم الفاعل اولا فيستلزم عدم عمله
قوله الكلام اي بيانا وجوب تقديم بحرف تكلف بيانا وجوب تاء فيه لمبتدا قوله ضعف الطاء اي ضم الطاء قوله فقال اي قائم لزيد ان الزيد اه عامل زيد ان الاول
وضع الجر قوله تكرار اي تكرار لهم لفظا قوله عامل بكسر هذا المسهل لمهد لبيان التقليل قوله بانه جعل المسند مبتدا وحاصله انه جعل المبتدا مسندا اليه والخبر مسندا
فلا يتوجه المبتدا على قول محمد افندي قوله بتعلم اي بتبع الاعلام نحاة المقابلة فاقتصر في خبره اي اقتصر محققو النحاة في كتب النحو في بيان المبتدا على الاول
وترك الثاني في المبتدا هذا اه وقوع المسند مبتدا كلامه فاقتصر في نحوه اي ولم يعدوه قائم في نحو اقائم لزيد ان مبتدا كما عدوه قسما للمبتدا بل على خبر
المبتدا اي هو قوله لزيد ان محمد افندي قوله بانها على ما هو الاصل في تعليل فيها وجه الاصل والفرع يقتضي ان في المبتدا الاصل لا يتغير المبتدا المسند خبرا او صفة
فيه واما الخبر فلان لا يجب تغيره صفة واسما حاشية قوله على ما هو الاصل فلا يتغير مبتدا لا يتغير مبتدا لا فيها لان القسم الاول من المبتدا ليس اصلا في المبتدا والخبر بالنسبة
المبتدا كلامه وهو سبب اي وجه الاصل او لانه لزم التعدية بدون وجه في الاول لا الاول وقوع لا يجب بل وفي الاجاب الكلام لا يتغير الخبر المسند اسما في الصفة ثابت للبعض
فيه الجملة الاسمية فان الاسم ثابت حسب في بعض اقرار اصل الجملة كالفعل والمفعول وغيرهما وثابت لبعضها كزيد عمرو والله اعلم فالمبتدا مؤنث في المعنى فيه لمبتدا مؤنث معنا
لا يجوز الخبر على الاول المنطقية هو قوله في المعنى فيلزم تقدير الصفة وهو غير ثابت وبلزم تقدير الاول المنطقية بالمؤنث في المعنى وهو بعيد لانه في الكلام مفيد والله اعلم بل يحتمل ان
على الاشكال على علم الاصناف لانه الخبر فلا يفيد خبره به لا ينفع لكان اه قوله لشيء واعيد لانه لو كان في المبتدا بالمعنى الاول لا يكون الاول هو المبتدا حشر الاول بالمبتدا بل جاء كما
لما فصل اي بلا تغيير قوله اي تاء قسمي اطلق عليه المبتدا على عبد ولا يوجد حشر الاصل اي واحد لهم طابق لهم طابق له لفظا لا يوجد اه عمر قال اه اي اه
عالمه او عنه الحلو لهم حلو المبتدا على الاول هذا في محمد افندي قوله الحلو او عنه الحلو لهذا الى قوله والجمع السندي وقد لم يات بشيء كلام
عبد المفعول ومعنى ضاربا صاحب الهندي حاشية لم يات بشيء لان اولى لمنع الحلو لهذا عبد المفعول ولا يجوز لقائل ان المنع اي التجديد راجع الى المبتدا الى الاول لا لمنع اي لا
وجه النفي الى المبتدا بتاء كما في قائمان لهم الجمع والمنع غير راجع الى المبتدا والجمع اي ما جاء لانهم على سبيل الاجتماع حاشية قوله اي قوله اي فعلها اي
لهم وقوله لهم فعل ولا يقتصر على ما ذكره اي بقوله واعتبر به لانهم لم يذكر فيه عامل لفظي اه حاشية والاحضار لا حضر بحسب البيان وهو اي ما ذكره بعد
صفة الاحضار اي لا حضر في ذلك الاحضر للصفة لواقعة بعد لها كما يشمل الى استغنائهم لها اي للمبتدا الذي بعد لها استغنائهم ولا حضر منه لا يشمل لها اي ما ولا اي
المبتدا الواقع بعد ما ولا وحكيت فيه نظر اي في خبر المبتدا وهو ما ما عامل على خبر نظر محمد افندي قوله ولو صح ما ذكره اي لشيء ما اي خبر المبتدا وخلو عامل على خبر خبرا
في الفصل بالاجنبي على تقدير خبرا او خلو المبتدا القبيح اخبر خلو ولو صح هذا فيتعلق ما على جواز الاخبار بها وقوله فان طابقت معنى بعد لها جاز لا اي وجه لا يتعلق به لانه
اي متعلق اخبر خلو ما على جواز الاخبار بها وقوله في الحاق اي اه قوله جاز الاخبار بها وجه خبر في لا اخبر اليه مطابقا لمطابقة لا لهو مطابق لمطابق لان خلو المبتدا
الا في لفظه وهو لو مطابقا لمطابق جاز فيه لا محمد افندي قوله وبعد اي بعد ان لا يصح ما ذكره يرد انتقاضه اه قوله وبعد لم يتم لتعريف اي فجاء وجه الجمع والحق فيها

فجاز اجراء الاسم على المصدر كما تقول ضرب بضرب ثم تقول ضرب على افادة المصدر حاشية قوله جعل اي لفظ الجملة قوله والبيان لان اي بيان الذكورة قيل اسناده اشتق الى
مصدر اصل فيقال اسناده الى الجار والمجرور حاشية قوله بسبب بسبب لو نزيه اللفظ قوله لو نزيه على المصدر بمعناه يعني الا لفظ اذا كان في حق حقيقة مستعملا معناه
عن مجاز متفاوت فالمجاز مع جمع المعنى المجازي عملا بعموم المجاز حاشية قوله لان اللفظ اي اسناده هو جوهر في ان المقدر اذ قيل كيف يصح هذا التعبير اجرى فيه مثلا اجاء السبب كما
يفهم من لفظ المسند صفة لهم وجوه الخبر قوله بسبب الى الاسم تأمل محمد افندي قوله لان اللفظ اه كانه قيل اذا كان الخبر لهم المسند بسبب بسبب ذلك لهم فيلزم اجاء السبب
وهو محال وحاصله قوله لان اللفظ اه لو لم يجر قوله بسبب اجاء الاسم باعتبار اللفظ والغيرية قوله بسبب الرجوع الاسم اجاء السبب باعتبار لفظ فلا يلزم اجاء السبب عنه وهو
لهول مقدم على قوله لو نزيه قوله اه يعني لا يرد الاول يلزم اجاء السبب بل يرد لو لم يجر بسبب لان اللفظ بصفات لهم لانه فاعلية وهو لا يوجد صفة لهم في الحقيقة وهم
بيانه ايضا بكون صفة اللفظ بل هو وان كان مجازا الشهرة الحقيقة فجاز لفظه في قوله المسند بسبب لا يلزم اجاء السببية مجازا لهم اجاء السببية قوله فلا يلزم قوله حاشية الا
فلا يلزم السببية بل بالنقل الى الحقيقة بجامع قوله والاول اجعل اجاء الملابسة الملابسة مجازا لجامعة وجعل بعض الاحرف اجاء ظاهرا واجراء اجاء الحقيقة حاشية قوله والاول اجعل
هو وجه الاولية لا اجاء الملابسة كان جعلها اه اجاء الكان بمعنى الكان بمعنى الغير والاول اولى بعضا لا بمعنى غير على غيره قوله الملابسة لان اجعل اجاء بمعنى الا يعرف الاسم لهم اجاء ظاهرا وهو
نوع الغير الحقيقي حاشية قوله والاول اجعل اجاء الملابسة اه جعلها اجاء في قوله مسند على اقامة الجر الى الجر عليه قوله وهو الحكمة اعتذار عن الاول اجاء الاول فقاد قيل وجه
تقديم المسند على المسند وهو اجاء بمعنى الا والضمير الجر راجع الى المبتدأ اه قوله الى المبتدأ اه مقدر في نظم الكلام قوله وهو يظهر بقوله فائدة اه حيث جعلها اجاء بمعنى الا وتقييد اللفظ بالمسند
بقوله وغير تعريف المبتدأ حاشية قوله الا حاجة اه لم يكن اجاء بمعنى الا وتقييد اجاء الا بقوله على اجاء الا حاجة اليه وكان مستدركا لا غيار لفظ مسند حاشية كشف قوله تخصيص الصفة
اه قوله على الاول تخصيص بعض الصفة اخراج الجر وهو الصفة التي لم يجر عليه المبتدأ وقوله اجاء حاصل الجر بالصفة بالاسناد لكن اسناد بعض الصفة وهو اجاء بالاسناد تقييد
لهم محمد افندي قوله وقد يجيء على الاول الجر بالصفة قوله بالمسند قوله وقد يتعلق بالجر بالصفة وهو لانها خبر المبتدأ قوله لانه يجيء الجر بالصفة لان الجر بالصفة وهو لانها فعل هذا الاجر بالصفة لان الجر بالصفة
قوله وقد يتعلق بالجر بالصفة وهو لانها خبر المبتدأ لانه يجيء الجر بالصفة لان الجر بالصفة وهو لانها خبر المبتدأ قوله لانه يجيء الجر بالصفة لان الجر بالصفة وهو لانها خبر المبتدأ
قوله وقد يتعلق اه من عدم قوله الجر بالصفة لهم اقتضاء تقييد الجر قوله وهو لانها اه وهو لانها قوله لاقتضائه المبتدأ الجر على الاول لانه لا يقع المبتدأ الا بالجر حاشية قوله لاقتضائه
المبتدأ والخبر اه المبتدأ والخبر مرفوعا قوله فلا يجيء اه يعني حيث قال الشارح في تعريف المبتدأ اه تعريف لهم على الوجه الاول لانه لا يجيء الا بالجر حاشية قوله لانه لا يجيء
الا بالجر عاملا فيه اه لهم اه لهم اه لهم

واما جنس فهي ما يعم مطلق الاحداث فاطلاق صحة التحقيق احد الاجزاء التحقيق لا يستلزم اطلاق المطلق باعتبار معناها حقيقة حتى لو لزم صحة اطلاق المقيد فلا اذا صح
اطلاق مفعول على زيد او ضربت زيدا صح اطلاق المفعول عليه كما صح اطلاق الحيوان او ضربه يطلق على الانسان الذي يصح ان يطلق عليه الحيوان لو اطلق لزم صحة اطلاق المقيد والحاصل انه اذا
صح اطلاق حيوان ناطق يستلزم اطلاق الحيوان بطريق الاولى حاشية قوله وضربه ضربه ضربا ان لم يذكر لفظ الاسم اما لعدم الفرق فلذا ذكره لا اخراجه والحاصل ان ظاهر تعريف المفعول
ان يكون لفظ الاسم والله اعلم قوله فان ضرب الثاني فاعله اه اي ضرب الثاني باعتبار معناه التضمني يصدق عليه ما فعله اه قوله لا ضرب الثاني كالبيت ما فعله الثاني على ليس ضرب الثاني اه فلا يدخل تعريف المفعول
به اذا ذكر الاسم حتى يخرج ما ذكر الاسم قوله لانهم لا يجوز ان صحت اه وان صحت المفعول المطلق قوله لا يقع لا اخراجه اه يعني لو ذكر لفظ الاسم لا اخراجه ضرب الثاني تعريف فلم يكن خارجا فما ضارب
الثاني فمفعول زيد ضارب فيطلق التعريف لعدم قيده قوله على سبيل التشاركي اه وعليه زيد قوله فان ضارب الاسم اما اسم يدل على ما فاعله فاعل فعل الثاني والاول الفرق لمشتق قوله اسم اما اسم
قوله بحيث يطلق التركيب اسم ما عليه مستحق بحيث لا الة التركيب قوله ليس بعينه اه ليس بعينه ذلك الفعل عينه الاسم لو ذكر لهو المفعول المطلق قوله فتاء ما وجه انها حال لو لم يكن قد يطلق على الشيء الاخر فيما لهذا
لا يخرج ما قاتل وضارب زيد بعينه عينه اه فلا يخرج التعريف فانه حشيه قوله فان ذكر الاسم لا يدل الجيب التركيب بل يجب الواقع قوله بل المراد ان معنى الفعل وهو الحدث والزمان والنسبة الى فاعله قوله
حتى لو ذكر الاسم اه اذا لم يقتل فزيد ما قاتل الشيء ما يجوز المراد الا معنى الفعل مشتمل عليه معنى عنه قوله اذا كان ظرف مزيد معنى الفعل قوله اذا كان مصدر اه فان كان
لو كان مصدر الكون ضارب زيد اخر بالزيد اصل معنى الفعل فيه عليه معنى المفعول المطلق ولا يشتمل عليه الا بدلالة النسبة جعلية في المصدر لا يصل الى المفعول المطلق فيجوز مصدر الفعل مشتمل على
لا يعنيه عليه قوله بل على ما قصد به منهم لفظ المفعول المطلق قوله لان الفرق علته عدم الاشتمال على المفهوم قوله لمقصود منه امر فرقت قوله ثم قوله تاء ويب مفعول بمعناه قوله لو كان لما ويب
امر تاء ويب المتكلم قوله اما اذا كان امر تاء ويب قوله فيه امر يقرب قوله فلا يجوز فلا يجوز ان يقول ضاربا قوله تحت واحد مثال المفعول المطلق لتاكيد الفعل باعتبار معناه لا لاجل
تاكيد عينه تحت المشتق قوله وهو لا يصح لانه النفي حاشية قوله وغيره مما ذكر فانه يجوز لانه قوله ضربا وزنا الفعل يصدق عليه انه لم يكن في ضربه زيادة على ما يفهم من الفعل فيلزم ان يقول
ضربا فانه زنا ضربه مفعولا مطلقا لضربت وليس كذلك فيلزم لا يكون التعريف غير جامعا محمد افندي قوله يدل بدلالة اه دلالة اسم لا يدل مفعول مطلق قوله فقط اه لا تخرج بدلالة على جميع انواعه قوله
تخرج بدلالة على جميع انواعه لان الدلالة على بعض انواعه مشتركة في نفس الدلالة على جميع انواعه حاشية قوله وبعضا اه عاقبة في عرفه في الفعل لا الى نوع الفعل قوله اعتبار اه لان تخصيص
عينه يدل على عدم انه فيجوز للنوع بخلاف تخصيص المفرد تخصيص حاشية قوله لكان من فهم لفهم مفعول مطلق وزيادة على مفهوم الفعل فلا يجوز مفعول مطلق تاكيدا للمعنى الحدث حاشية
قوله وما جاء مرجعه فانه اه اي الجنيد لتاريخ الحكم الحكم حاشية قوله هذا الحكم اي الحكم بقوله وقد يجوز مفعول المطلق معاني الالفاظ فعله قوله والمقصود بها بيان النوع بل قصد رفع ايهام حاشية
قوله حذف فعله وتنزيل حاشية قوله والمقصود بها بيان النوع اما اذا قصد بها بيان النوع فلم يجب حذف الفعل بل يجب حذف حالة قوله وقد مكرر اه حاشية قوله حذف عامله فيكون غالبا يجيء
الى الفاعل مفعول قوله فيكون اي واجب فيكون والحكم في الحذف الشيء قوله اما يجب اي يجب مصدر بالام قوله حينئذ اي قصد عنكم قوله اي اراد اثباته لان هذا في قبيل المجاز الذي هو ذكر
الملزوم واراد اللازم لجميع الافعال الاختيارية والابصار لا يعلم وجه قرينة حاشية قوله اراد الحقيقة والقرينة هما على تقدير تعلق الفعل بتوجه اثبات الاهمال حاشية قوله اي اراد به
اثباته وانما قيد الاثبات بالاراد لان اثبات المفعول المطلق ليس حقيقة على المنع بل مقدم عليه اراد الاثبات محمد قوله وما ذكره في تقدير الصفة لنفي بانه يتوجه الى الفعل
لكان اذا فهم وجه لا وجه عدم ورود الى قوله والاحتمال اه وجه الاولية الا ما ذكره في الفعل فاجيب في المفعول المطلق لا في التقييد وهو قوله لا يجوز مفعول المطلق جزاء عن الشرط
اقتدى

هي اقتدى قوله فما حذف فعله لا يجب بل يصح ان يكون حذفه وجوبا واذا حذف فعله يكون المفعول المطلق خبرا عنه فيكون خارجا عنه بالقيد واما اذا لم يحذف
فيكون مثال خارجا عن ذلك لو وضع من مفعول مطلق لان الخبر اعم من ما يكون في الاصل وهذا او لم يكن خبرا في الاصل لكنه خبر في الاصل فخبر في الاصل قوله
لو قال مكرر بالعطف على حتى فيكون مع الذي ذكره المعطوف عليه مقدرا قوله لانه اخبر عن قوله عطفه على قوله خبرا او يعطف على قوله خبرا لان معناه لا يقع مفعول
مطلق مكررا وهذا خلاف اصطلاحه قوله لا يقع لهذا امر عبثا لهذا قوله بتقدير لهذا امر تقدير في وضع الاقوال عنه قوله وما نحن جعل لهذا وهذا الكلام اعتذار من طرف شيخه
وعبث قوله لا يكون عبثا لهذا قوله راجعا الى مفعول مطلق وقع جعله اه اي الى مفعول المطلق الذي وصف بقيد وقع بعد اسم لا يكون ما اه م

هذا دعاء يس شريف

اللهم بلغ ثواب هذه القراءة
مسورة يس الى ارواح جميع آبائنا
وامهاتنا واستاذنا واخواننا ومشايخنا
والى ارواح جميع الانبياء والاولياء
والشهداء والصالحين والى ارواح جميع
المؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات
الاحياء منهم والاموات برحمتك
يا ارحم الراحمين

يا ارحم الراحمين برحمته

كما انه عبد عن علي رضي الله عنه بعض الشعراء في صدر كتاب على ما ذكر المحشي لذلك

فسنوا له اي جعل الشارع قاعدة الفائدة في الاثبات قد عاه والا لم يثبته قد عاه وبهذا العلة والبحث في الاحوال المنسوبة اليهما حيث اعتبارها اعما او اخصا في هذه
المفهوم الكلي لا يتوقف على البدء بتعريف اللهم فلا بهذه التعريف بل يتوقف الى غيره فلا بد للبداء بالتعريف المذكور والبحث عنها في حيث انها منسوبة اليهما لا في هذه الحيثية
فان اعتبار اللهم فيهما فقط يكون اخصا في هذا المفهوم الخ لفظ وضيع اه لان كثيرا ما توجد هذه المفهوم ولكن لم توجد الخصوصية اي اللهم بهذا المعنى وخلاصة ان اعتبار
اللهم بما في الحيثية يكون شاملا لجميع افراده لكونه والخلاف في ذلك لقولهما فيهما اه تخصيص بقيد الاعتبار لان الامر لا يخص والامر يصح المعنى لانه يكون خاصا بما يتعلق به
المتكلم ايضا ولما في الفقه اه وفيه ما يرد في ذلك التبيان ههنا اربعة اقسام لم يذكرها الخشي بل خصه في الاولى لان الموضوع اه فان قيل ان التعليل يقتضي
لان الموضوع اه لم يثبت احد جزئي المدعى وهو دخول النوع عرضه لانه ثابت ايضا قلت ان نوع الموضوع المقيد بالذاتي والنوع داخل في النوع فيدخل داخلا ولكن
بالواسطة كما هو الظاهر من التقسيم فمن حيث اه يعني ان ذلك في حيث ان قسم في اللهم التي هي موضوع النحو يبحث عنه في العلم النحو ومن حيث ان قسم منها
التي هي موضوع المعاني يبحث عنه في غير ذلك وبيان اه بل هو علة ذكره لاثبات المدعى المذكور فيكون علة مقصودة وفي البيان المذكور بل هو من البيان
في غير تعلق القصد في الشرح فلا يرد وما ذكر نزيد الى القصد جهة الوحدة يعني ان اللهم والسلام وان كانا متغايرين في الاصل لكن فيهما جهة الوحدة فهما متحدان
في الحقيقة فيهما كيفية التركيب الموجب بمعنى ان يبحث اه لا يرد هذا السؤال على قول الشارح لا يبحث في هذه الكتاب عن احوالهما لان فصوصة الشرح فيما جهة التقدم تعريف
اللهم لا يبقى موضوعي النحو فقول الشارح لا يفيد الحصر في موضوع النحو اللهم والسلام لم داعيا الى احدهما بل يرد في اللهم المقابل للسلام المقابل للاللهم على واحد يعني ما
اللفظ اعما في واحد منهما لا الاخص بان يقال موضوعه اللفظ الموضوع الوحد على هذا التعريف اي المذكور في الحاشية وهو حد التام بل على مطلق التعريف سواء بالحد او بالرسم
اذ الفاعل المختار اه جاء لرسم وهو تعريف احدهما في بحد وتحديد ما هو الواجب لا الوجوب بهما بخصوصهما فاذا كان تعريف بهما بالحد التام فالتعريف بهما بالرسم
ولهما قصر لانهما يعلم ما هو المقصود او فيما اه جاء لرسم وهو اذا حصل تصوير بهما بهذا التعريف وغيره فيكون يرجح بلا مرجح لم في واحد منهما فاذا
يعني ان الجرح نفس التأثير والالم في الجرح لا يعني الشارح الذي فصل في الالفية حيث يرد ان الجرح الذي هو معنى مطابق للالم ليس بتأثير بل التأثير ما حصل منه في الالم فلا يصح
قول السكاكي في الجرح واحد فرد التأثير وحاصل وجه البعد بعد الاولية باقي في المحشي بنائط الفهو تأثير المعنى اي معنى اللهم والسلام وهو اللهم والتأثير لازم
له وقوله مطلق مقيد للتأثير اي مجرد عن الاعتبار في معنى اللهم والسلام في الذات والالم في التشبيه فيناسب لان اللهم اه اي اوجع بالخشبة لانها ذات قوة وتأثير
بجزء الالم فيكون بينهما تناسب وجوه جمع التشبيه اليهما باعتبار مشتق والمشتق حيث واحد كون اللهم اه وفيه لما يقال في ذلك في تقوية الاقدام لا يصح لم
اللهم مشتق حيث لزوم الترجيح بلا مرجح الا ان الصاعد اه فيه عدا العبارة على هذا التأويل بالنظر الى الواقع فلا يرد حاقا العصام وهو بعيد عن فطانة اه
وليس مراد الشارح اه اي لا يعني ان مراد الشارح حتى يرد ما اورده العصام وان كان في فتحه اه لان المصطلح عليه هو لفظ وضع النوع لهذا بوضعها
اه لان على هذا التقدير يكون حد لولها الوحدة الجنسية فذلك لا يخبر بالمقصود واما على تقدير الاول يكون حد لولها الوحدة النوعية فيحصل فيتحصل بالمقصود للنوع
الوضع للنوع المنتشر فلا بد في التجريد في الاول وفي الثاني اي يكون لغو وان يعلم يعني ان اللفظ اه وجه العناية ان يشعر بان قوله وضع شيء
اه ليس عطف تفسير بقول الشارح وايضا ليس اعتراضا على الشارح بان يقال ان اللفظ لا يجيء في اللغة لمطلق الرمي فقط بل لرمي الشيء في الفم او اللهم في ان يتوهم في عبارة

هكذا بل هو سيان بالنسبة الى معاني الثلثة والاجمل بتعيينها اي بتعيين كون اللفظ موضوعا لواحد من المعاني الاخر بين على سبيل الاشتراك الى فلان الاصل وضع لفظ واحد
لمعنى واحد والاشتراك اي بين هذا الاصل واحد الذي على سبيل المجاز فلان فرعا على الحقيقة لا يصار الى المجاز بطريق المجاز لان استعمال المجاز في المعقول وهو مجاز ذو يفضي
يلزم النقل تركا لمعنى الاول وليس كذلك ههنا لان ظاهرا وجود المناسبة الى العموم لان خاصية العام الى الخاص الشخص فيما استهما لما تردد في محله في تفسير
التلفظ لا التلفظ بمعنى التلفظ غير اللفظ الاصطلاحي فعلم من هذا التفسير عدم ثبوت الدور فالتصريح بعدم الدور تصريح بما علم ضمنا بعض الفاظ اه المشاركة
الى السؤال الوارد على قوله انما قيدان في حده اي يتلفظ بالفعل كضرب وغيره فرجع والاخراج به خبر في غاية الجنس توضيحه انا اذا اقلنا اللفظ
حايتلفظ به الانسان حقيقة او حكما لزم حينئذ يلزم ظ حاصل صدق عليه هذا المفهوم حقيقة فيدخل في حقيقة لما لا يخفى لكشف تحقيق المقام حاصل التحقيق انه
الى عدم الادراية تأمل اخر اخر عبارة اه ظهر من هذا ان المنوي في تحت ضرب ليس بعينا على بل اخر اعتبادي دال عليه ظ التعبير في قوله اه بعينه في نفس الامر ولكن التعبير
عن الموجود في زيد ضرب بالموجود باعتبار فاعليته والتعبير عن المعدوم في فاشتهر بالمحذوف باعتبار مفعوليته ان الفرق بين اه يعني الفرق بين الموجود في زيد ضرب
وفي فاشتهر بالمنوي في الاول والمحذوف في الثاني مجرد اصطلاح وهو الاخير وهو قول السيد بل هي ملفوظة بالفعل وهو جواب ان الفيه في كلام السيد الجوابين الباقيين
الباقيين وهما قوله ان المراد ما هو لفظ حقيقة او حكما وقوله وكذلك اه معنى هذا الفرق اه في ما يرد في ان يفهم في كلامه ان ههنا قيدا ولكن لا اعتبار له ولو ظ في
موجود اي انه لا قيد ههنا اصلا فالظاهر ان يقول ولا معنى لاخراجهما ليلا يفهم خلاف الواقع فاجاب بهذا ان اعتبار قيد لاخراج ما هو اخر في الاول ظ ظاهر
غلط في وجهين احدهما ان الاول غلط فلانه لم يرد اولا في تصور الخروج وثانيا لا قيد ههنا حتى يصح اسناد القيد الى اللفظ في ان لفظ اه ليلا يفهم خلاف
الواقع وعلى ما قال ينعدم ذلك ولعل مراده اه توجيه الكلام الحق واشارة الى بيان منشأ غلط المتعسف لما بينهما اه اي بين اللفظ والوضع فانهما يجتمعان
في ظ ظاهر ويفترق عن الوضع في الدوال الاربع والوضع عن اللفظ في امر واحد مغير متحقق يعني غير متحقق فلذلك في استعمالاتهم ولكن المنوي في هذه التعبيرات عند هذه
الحشو بقيد الطوطية وهو ان يوضع الوضع لوضع اتباع القوم الى ان قال الرضي المخصوص في قولهم وضع اللفظ فعلا ولا يعني في اعتبار في مقصد ان يعبر حتى يطلق
عليه بيان قوم وعلى هذا الحرفات العدم ليس موضوعات لعدم قصد الحرف لا ولي التوطية انتهى كلامه بناء اه علة في حكمة تعلق الباء ههنا على هذا التقدير
على تقدير اه اذ يتميز زيد بالجلال عن غيره بكون الجلال مخصوصا به اي مستلزمه خالا ولكن الا يفيد اه يعني ان الايق بالحشو ان يقول كذا لان في تناضما معنى الجعل
والمخصوص واذا تضمنا معنى الجعل يفيد جهة استعمال لفظ التخصيص لا بمعنى الجعل ولا يلزم وهو ان يبائع على المخصوص والمخصوص عليه غير الجعل وحينئذ لا يحتاج الى اعتراض بالتراخي
وخاصا والاشتراك اي اذا اختياره على التعيين فلان التعيين لا يتضمنهما معنى الخصوص ولو قال تعيين شيء لشيء لا يخرج وضع المجاز مع انهما في الاغلب بل هو يخرج
بقوله تخصيص شيء اه لان المجاز لا يعتبر فيه الخصوصية ولذا قال فالاوجه اه في بعض منها اي في الصورة التي كانت فيها الوضع عاما والموضوع خاصا
فلا يسمى الدلالة فيلزم الدلالة في متنزعة وغاياته فيلتفت الذهن اليهما يعني الوجه الهي اي الاوجه فيما الابتداء الهي للفظ في بلا تقييد الابتداء بكون الشيء
او بكون ابتداء العمل ولذا الفعل وضع الحدث الهي بلا تقييده بكون ضرب عمرو او ضرب بكر مثلا سؤ تعلق اه اشارة الى زيادة اعتبار خاص البعض لان
فاقال الشارح لا يحكم تعميم هكذا لانه صريح في القصد بالفعل عبارة عن الشيء الثاني اي يكون المراد من معنى الشيء الثاني فقط ولكن يتبعه الشرطية استلزاما

استلزاما لا لكونه مدلولا له حقيقة ولذا وضع اه اي ولاجل كون مدلول المعنى الثاني الشرطية وضع الشارحين قال فذكر المعنى ولم يقل فذكره ولا يكون الجزء
العاني لا يقال وليس كذلك اخر زائدا اه فلا يرد لا يجوز اشتمال الوضع على المعنى لا يقال وليلا بعدم تصور الارجع تباط لجواز ذكر المعنى بعد الوضع فيفيد الاخر زائدا
على ما هو مشتمل الوضع لان ذكر المعنى لا يفيد اخر زائدا عليه بعد الوضع لان المجعول بعد العامل وهو الوضع والمجعول هو المستلزم في وضع الذي
هو كناية عن اللفظ فيلزم بعد فلا يصح اه لان في التأبيد المفرقة لا تقدم علة الخ عليه واجيب انه ليس كذلك ههنا لان الاعدام لا احتياج هو اخر عنه
لنفسه اه في الواضع يعني تذكر ذكره اشارة الى ان قوله كما يدل اه اشارة الى التوجيه لا الى السؤال كما توهم الا فقد فصل من البعض اي واحد من بعضها
لان الواضعة في مضمون اللفظ العام عند واختص بعض الداخل بالاراءة في ذلك العام ولذا اي ولاجل هذا التفرض الاول بالنظر الى قيد المعنى قال الفاظ
مخصوصة لان الثاني على الاول يستلزم الاول الثاني فافهم هذا الدقيق ومعناه كلام المحشي اه هذا التطبيق بين كلام الشارح والمحشي وبيان الانصاف لهذا
كون حال التعليق وسبب الوضع في ان يفهم في كلام الشارح التعليقية والبعدية وعدمها حاصل حال التعليق هذا الشارح اه قوله قبل الوضع سهو الناسخ
في الحدود الالفاظ على اطلاق المشترك هو استعمالها فعل جعل المعنى الاخر اه وضعه للمعنى لانه اي جعل الخ على اطلاق ذلك وهو غير لائق المشترك هو المتعاقب وهو ههنا جعل
الاخر اه وضعه للفظ والالزم اي لفظ في التعريف الذي هو محل المشترك والتعيين على اطلاق المذكور فانه لو فرض ان اي فرض المعنى في جانب ذي اي الاول في الاستعمال
فانه لو فرض اه اي اخبينا في هذا الخاص الذي هو قوله واذا تغير بالنظر الى العلة لعدم الايبيس وهذه الصورة فانه نا كليا فلان يقول في حكمان على
وزن فاعل فهو موضوع لمن قام به الفعل وهذا وضع النوعي وحينئذ ان يقول في حكمان على هيئة ضرب زيد فلا فهو محتمل للصدق والكذب هذا ايضا وضع نوعي
فيعلم من هذا ان نحو زيد قائم يحتمل لهما وغيره والجواب عنه ان احمراه تباين الاحوال واختلافها صورة وحاصلة للكلام وتباين الاحوال واختلافها صورة
وحاصلة لا يوجد في غير هذه الثلثة اعني الاسم والفعل والحرف وهذا السر التثليث فهي شاء فيه على ان قسم الاسم والفعل واحد كما هذا التقدير
وهما متباينان والثانوية بان يراد تقسيم ما يقبل القسمة والاسم والفعل والحرف يقبل القسمة الى حالا نهاية بان يراد بما يدل على معنى في نفسها
ما يقترن باحد ازمنة الثلثة او لم يقترن الاول احاجرة او مزيد فيه فانه شيء واحد باعتبار الى حالا نهاية والثاني احاجرة او مزيد فالحرف
او غير مزيد فيه والبنية احاجرة الاصل او العارض الى حالا نهاية فلا وجه لانحصرها في الثلثة وهذا وجه التعميم في الاولية والثانوية تباين الاحوال يعني بيان
احوالها لا يحكم في بيان حال قسم وحاصل انه لا يصلح الاكتفاء بقسم واحد في بيان الاحوال لا اخر بين احوال وحاصلة تمام الاجزاء الكلام وحال صورة تمام الاجزاء ولا
ان معرفة الكلام الذي هو الموضوع العلم تتوقف معرفة اقسام الثلثة ولهذا جعله في تتمة اه لان التزيين ابعد في الصورة فيكون سببا ان يكون ولكن
في تتمة التزيين لا لزوم في التصور تحقيقا يجوز ان يكون اسم او غيره بان يقال وحاصل بفعل احاجرف او غير حرف ولا يجوز ان يكون الحصر عقليا وقد
تعبر عنه اه فوق قول اعجبني ضرب زيد لان المصدر الذي هو الضرب مقيد بذكر الفاعل الذي هو زيد على سبيل الاضافة فتقييد النسبة بالقيد اه اخر الاول
عن الثاني اه والجواب عنه ان المحشي نظر الى جهة المعنى لان الظرف هو في الفهم مقدم على المظروف وهو المقارنة ومقابلة المصدر وهو الظرف مقدم على المظروف

قابل المظرف وهو الترتب لا يلزم مطرد اى غير مطرد فى جميع تصارف لفظة اسم مثلا فهم فلو كان احد اسم وسم كما يقول الموقفيون ليلزم القلب المذكور فى جميع
تصارف لفظة اسم وليطرد القلب المذكور يجرى الا بعض تصارف الاسم كوسم واوسام غير ترتب بدل الاشتمال وهو الذى لا يكون فى ان عاى ان
البدل منه ولا بعضه بل يكون البدل مشتملا على البدل منه كاشتمال الظرف على المظروف بل ربما جئت كون البدل منه دال عليه اجمالا ومقتضيا له بوجه ما
فى زيدا الاول والثانى للتاكيد ... الاول للاول وتهاتى للتاكيد ... بعض التبعية فى الملاحظة اه فيه اشارة الى ان فى اعتبار بعض التبعية وعدم التبعية عدم الفرق اذ هو ترتب على تسليم ان مفهوم
فى زيدا الى الملاحظة ... الرجل على مذهب الذى يقول بالتغاير ولكن ذا كانت بالبعض التابع فى ظاهر الاول ولا نسلم اه جواب على تقدير ان المفهوم ان لدلالة
محال لزوم نسبة التنفس على مذهب الذى يقول بالاتحاد عند ... فى متعلق بعدم فرق اى فرق بينهما وقال بتغاير العلمين ولم يفرق بينهما وقال فى ذلك عند احد
فالعلم بالوجه ههنا العلم بالانسان والعلم بالشىء وذلك الوجه هو العلم بالشىء بالانسان فيما هذا مذهب الاول هو ان العلمان متغايران لان العلم بالوجه مطابقة فى الواقع
لا ... فيما يرى ... الصورة العقلية لان الصورة العقلية لزيد مثلا التى ... لزيد فيعلم زيد وهو معلوم فى الخارج الا ان الحكم اه وفيه ما يقال ... الحكم
على المفهوم كما لا يخفى قوله ... الملحوظ بالذات هو المفهوم لزم الحكم عليه عند ... اه المراد بالوجه العنوان الذى فى الخارج الابتداء فعلا وكذا فى زيد وضعا والمراد بالشىء متعلق
الوجه او العنوان ... المراد الرجل ... استدراك ... فى نفسه فان قيل اذا كان المراد بلزوم المعنى فى نفس الهيئة ... حدوث الهيئة كان قول الشارح فى نفسه وقوله حادث على هذا
من ... استدراك معانى ... الاستدراك بقوله فى نفسه قلت لا يستدرك ... حادث على هذا ... فوائد ... التى ... الى
لما اشار اليه بقوله باعتبار ... اه واما بالنسبة ... بلزوم الامر بالعلة فافهم فتدبر ... اشارة الى الجواب بانه قد سبق ان جعلوا بعض ابتدائى
... الراجع الى السير والبصرة ... الذى هو ... الابتداء وانما التفت اه ... ما فيه ... الاول ... الاخر فهو ... بالذات يلتفت اليه ... بالذات
فكيف يلتفت ... اه وفيه ما يرد ... الاول ... واحد ... والاوجه ... التعلق ... المفاهيم
وبعد قوله ولان ... اعتبار ... الاول ... الاول ... الكلام ... يعنى ان الكلام اه هذا ... الكلام
الحث ... الى ان ترتب ... المذكور ... التعلق ... الطرفى ... ترتب ... التعلق ... المذكور
اليه ... واحد ... يعنى ان الظرف اه هذا ... على ... الظرفية ... ان ... الظرف
اذ لولا ... اه ... على ... اه اى ... الابتداء ... فلو كان ... حقيقيا ... على ... فلا
جزئى حقيقى ... وحاصله ان الابتداء ... واحد ولكن باعتبار ... الاخر ... الاخر
امر واحد ... الاصل ... اه لانها ... بلزوم ... واحد ... فلو ... على ... كان ابتداء ... ولا ... عاما
فلا يلزم ... جزئى اصلا ... باعتبار ... هذا المعنى ... على تقدير ... الى ... ولا يخفى ان ... يعنى ان ... الحاشية ... قوله
... اه والحق ... قوله ... وجه ان المعلول ... الى العلة ... اه ... مطابقى ... بالغير ... بالذات ... بالاعتبار ... بدل ... تفصيل ... باعتبار ... بدل ... الحدث ... الدلالة ... الدلالة ... مطابقة ... الجزء ... الحاشية ... الحاشية

واحدث أو يعني إذا دام الحدث والرضا فهم الحسية الاطلاق وهو استلزام فهم الجزء لفهم الكل كذا قرر علماؤنا في تحقيق التعقل بدون المطابقة خلافا للوجدان لانا نعقل الجنس عند السماع لفظ إذا
كنا عالمين لسواد واحد اعتقادهم او لا كذا قرر بل لذكر الوصف اي بلا ريب لان الوصف تذكر المعنى وجعل اللفظ بازاء بحيث اذا اطلق او احس فهم المعنى فلا يحتاج الى ذكر الوصف
:: غالا وجد يعني يلزم الحكم بدوامه ما دام قيد ودون غيره وفي سائر التركيبات عند زيد قام اذا كان مستقلا بالمعنى وهو انكم عالا فرد وخلافه لان في الاراءتين فانه في حاجتها اذا اذا
كان تفسيره عدم الاقتران فاعتبارهم منبنيا على تفسير قيد الاقتران في قيد العقل انه في السوالي لاثبوت الدليل على تقييد عدم الاقتران بكونه بحسب الوصف الاول غير حاجة احد وهو نوافق التقييدين
في النوع بحيث تحاكي ولجوه الزينة على ما في كلام الحصار الحق قلبنا حتى
:: فان قيد اعتبار اي اعتبار الحسية باعتبار الوصف الثاني واعتبار عدم الاقتران باعتبار الوصف الاول بعيد في نظر القول بعدم الوصف بعيد في نظر لان تبادر الفعلية للاسم
حين ذكر السماء الافعال والمعاني الانسانية بينها فلم الافعال المنسحة واستعمال السماء الافعال في المعاني الفعلية والافعال المنسحة في المعاني الانسانية بلا قرينة دليل الوصف لازم
يتوقف بين الوصف والاستعمال بلا قرينة في الوصف فاذا ثبت كيف الوصف فالقول بعدم الوصف بعيد في نظر كيف كنت هذا فقال لا يدل الاسم الصريح في خبر كنت والقيام
اذا اخبرت هذا فقال لا يدل الا ضمائر واذا اذا حمل على المقصود وعليه ما هو الاصل يرجع خبره الى الخبر ويكون حاصل المقصود فيصح الحمل فرقا اعمى اذ وجه
فرق انما بين الحد وخاصة فيشير الى ان المراد من الخاصة الخواص الموجودة لان فوله فانه لا يلزم انعكاسه يدل على وجود اطراد لان السكوت في معرض البيان يفيد الحصر فاذا بين عدم
لزوم انعكاسه فيفيد لزوم اطراده فلو لم يكن الحد خاصة فاذا وجد الحد فقط لا على خاصة لا يكون حاصلا بوجوده ولا بوجود غيره فيطرد الحد حالا يخ لا يلزم انعكاسه فيلزم اطراده فلو
لم يكن المراد باطراده هذا الخاص عن الخواص حاصلا فيكون خارجا لم يتحقق الاطراد واشار بقوله لا يلزم انعكاسه الى لزوم الاطراد لان السكوت في معرض
اذا احالوا الحد قرينة على ان المراد من الخاصة بالخواص الموجودة لا الحدث لشمل النوع والفصل لكن فوله ان الخاصة بالخواص الشامل للنوع والفصل يكون التعريف
بالخاصة نعوا فوجب حمل الخاصة على الخاصة على الحمل فيه لا يشمل الفصل لكن ظاهر اي في كان الحد المذكور في عرضيا لكن يلزم ان يكون بالخواص لان الخواص ما تقرر
:: اذا الام هذا بيان الطبيعة اذ الخارجة لا يصلح كونه للعهد الخارجي فلذا الاستعمال لانه موقوف على الاستعمال الحقيقي وما يكون مجموعا في الموقوف فاعلة
يكون في الموقوف لما بين في محله مسند اليه للفعل لانه قولنا ضربت زيدا في قوت زيد مضروب له او في قوت ضرب زيد وكذا قولنا طاب زيد اي الحرف اشر الجر
بنهم من الجر الاسم الطرائق وقولهم جر من الجر الصفة الحرف في غير متعلق الى الطرف ولذا يفهم من الجر بمعنى الجر ورباطه وعلى هذا القياس قولهم حرف الجزم اشره الجزم فلا اقال
الحق رد ويعضد الاول في الحقيقة الطبيعية والطبيعية التي يحكم فيها على المفهوم نحو الانسان نوع والحيوان جنس فانه موضوعه لمسائل معاني في يتبادر في الخصوصية
آه لانه حقيقة فما لا يعرض للصيانة اصلا وما لا يلزم مراد الحكم تقديره والاعتذار بما لا ينبغي لشيء دليل لحصول المقابلة بشيء واحد اعني المضاف اليه
ذلك غير حسن ولذا قال دليل يعني لا اذا وجد ما يرد على ظاهره هذا ان يفهم في ظاهره التسليم على جواز الكسر وهو ليس التسليم بل الحق اي الجزء آه فاحفظ
في البناء بلغ المصدري المقصود من الحقيقة بعد تقل البناء بهذا الطبع التي هو موضوع اللغة فلا يحتاج قوله اي قوله المقصود من التوارد وعدم التغير واعلم
آه في لسان وهو ان فعلى هذا يصدق قرينة المعرب على هؤلاء في قول حاشية هؤلاء في قبيح وحاصل الجواب انه غير قابل وان وجد التركيب يتحقق معه عاملة واعلم
الكلمة اي حاصلة الكلمة معربة بالفعل بان رفعت لفاعل ونصبت لمفعول به وجره لمضاف اليه الاعراب بل اوردته ساكنة بلا اعراب لان البناء والعوارض اللازمة تجريبي
اجزاؤه عند وجود الاعلى بسبب قرب فلا جمعه بدون اعرابها فعلم ان الاعراب بالفعل في الجملة وفي الخارجة حيث فرقة الرفع والنصب في هذا اعراب الاشتمال في اعرفوه والمنصوب

واعتبر بابا فعلا كذا يعني وتوقف معرفة تحقيق الاسلام وهو ان معرفة تحقيق الاختلاف متوقف على معرفة الافراد بانها موجودة بالفعل لا غير المتبع فيلزم الدور في هو
:: وفي الدور اذا التجيه على الصغرى فاذا توقف النتيجة على الدليل والدليل على الصغرى وكان توقف الدليل توقف على ما يتوقف النتيجة فلزم الدور بين النتيجة والدليل لان
الدور انما يحصل بتوقف النتيجة على ما يتوقف المقدمتين والمقدمتين على الصغرى الذي هو على النتيجة واذا كان توقف النتيجة على الصغرى على توقف المقدمتين على الصغرى كان
توقف النتيجة على الصغرى جزء الدور لا على جزء الدور في الرضي هذا الشبهات لوجود الواو والباء والالف في قرار فلا يخ اذا استعمل في الخ الذي عاطفة
مذكور فلا غرابة في قولنا جائني ابوه اي جاز ذلك ان توجد في الخارج فلا على الطرق ليطابق المستعمل عنه وليس له وجه تحقيق الجواز اذا كان المستعمل عنه تشبيه وجعلا
او وثنا بجود ذلك فلا يتبادر ملاقاتها فيه لان هيئة هذا اذا كان المستعمل عنه موجودا بالطرق فيجعل هذا اي على تقدير في استعمالها جامع الخ الذي عاطفة مذكور كالاول في
الاستعمال يلزم على الكثرة لا العلم والمعرفة يعني في الجنية لان تعليق الحكم بالمشتق يفيد اولا يعني انا جيبا وهؤلاء دون يسار في حيث اقتضاء الفعل وخلو الفرض فلا يرد
ان يكون يختلف اعرابها في جهة الجنية والتقدير بنية لفظها اسما وفي جيبا يختلف الفرض وفي هؤلاء يختلف الفرض والطرض وهذا فرق اعراب الحاق التقدير
قوله ويفرق بينهما ان الاول اعني احد الارجحية معنى اي الخ ان يوجد الاختلاف في احد الارجحية كما يدل عليه قول الخ فلما على ان
يحرف عن النظر المتبادر وثانيه معنى اي ان يوجد الاختلاف بالفعل وهو ظرف قوله وخلاصة ان العلاقة على المعنوي لا يخص المتبع اي يعرف
دعا بل معنى الفعل عاملا معنوي فلا يصح قوله الخ لا يتحقق العمل في العمل وجوابه قوله ولو سلم ان قوله يختلف الخ في النسبة
الى الطرفين والحرف الثاني فلا يلزم جبر اعتبر تحول بالنسبة الى السوء السابق في زيد عدم التركيب حيث بالتقدير في
اعاقة اي يعني انها في حيث هي جزء لمعلة التامة تقدم عليها لان الجزء قدم على الكل وفي حيث انها علة تامة تقدمه عليها فالتقدم
تقدم الشيء على نفسه لا يصح واحد واذا التحكم اي فيما يرد في ان السببية الغريبة حقيقة بهذا التحكم فيقتضي التوين المقدرة
المذكور اعني قوله ولو شئت اي ما جاء بهذا في هذا الجواب فعلى هذا يلزم خرق العادة في المنبر وحمل الكلام على غير مرضي
المعهود لكن جم وقد اعدل الخ عن هذا الجواب قوله يقال للمصنف باعتبار ما يؤول اليه وكذا يقال للمبتدئ بذلك
الاعتبار حيث قال العرب يدل على المسمى والاعراب يدل على الصفة واعراب الصفة اي عاملة المعنوي والصفة يقوم
بالموصوف وان اراد من المعاني هي اي في قوله يدل على المعاني ما يقوم بالذي وافق مستعمل لما بعده وهذا وجه الشبه في
فاحاجا يعبر بالمعاني اي لا اخذ على سبيل الحقيقة لا يتصور في الحال والمعنى لا يتهيأ بزوره في الصحاح اي تأثير يؤثر فاعل الاعتوار فقد او مفعول واحد وكان
الجملة على ظاهرها لا على ما عليه الجرجاني الحاشية وهو حقيقة وهو لقوله ما هو وهو واحد وهو لا يتم التعريف بغير الاعتبار الاول عليه على توجيه هو لا تأخير
عن وقوع الدال ومعلوله اي اعني وضع فلا يتم التعريف وهو يعني اي وجه لها يكون في الحال لا يدل هو لا يتم وهذا لا يتم وحاصل الجواب انه لا يتم
لان المقصود العقد وهو ولم يصح لعطف اي ولم يكن لعطف حتى ظهر عن الحمل لا يجوز عطفه على الجواب بالفرق بالفرق بالاعراب فلا يجوز لعطف وهو لان
الاولى اي وضع اي الكسر وهو لا حركة لها مقدم وحركة الاعراب على قياس ما تقدم لم يقدم حركة الاعراب وهو خاصة في الخالف وهو لكن لا يكون

يعني لا تقرب بحسن بعيد حسبه كما ان الرجل حرام بقول الرجل لا يسبه جاريتك بالزنا على معاملة حسبه بدون الوجه جاريتك بالزنا يقتضي الزنا ثانية وهذا مستقبح لا يليق بالحكيم وفضلاء وبسبة
احد الزنا على الوضع وهو ظاهر لو شاء ان محدثة بحسب ادراكهم افقوه والله اعلم

بل ينبت بالكسر وكذا اخيه لا ظهر لا عرب قوله اذا عدا ان علم مختصا وفي غايره من انه اذا كان حيث قولنا حجر علم لا خفية في علم مختص بالاضافة
فالاولى بالاقتصار عدم وجوده في غيره اي قولنا حيث الذي يناقضه لان الجزء وجوده فيه قوله في انها معلوم المعلوم الغاية هي الغاية معلوم لوجوده لما اليه
التي هي معلوم لوجوده لما علم والغاية معلوم لمعلوم مثل الجزء والخشبة جانبه لوجوده البيت والغاية كالسقف وفي الماء فوجوده معلوم للعاقل انه يتحقق البيت والغاية
معلوم لوجوده اذا الغاية حيث وجوده كذلك والعاقل علته لوجوده لما اليه وهي معلوم والدلالة على الاستلزام يلزم عدم لوجوده تدبر قوله لكن لا كان اه يعني ان الاشتراط
قلة المواضع المعتبرة فيها لا طراد لان المواضع الكثيرة قد يطرد قوله فلا يرد النقض انتشارات لا نقض حال العاقل خاصة والاقتضاء في تلك
الاحد عموم الواو قوله لا الجاء فصيحة وهي اسم حذف المعطوف عليه كونه سببا للمعطوف وهي كونها احدى وهما والا فالهما مختلفان في معناه
قوله بيان اقسام الاعراب فلو اه خلل الاستثناء وما الحق بالمشتق والجمع في ظهوره مع كونهما ضاد جهة في الحكم لم يحصل التميز لان خلل الهما الهو
ظهوره لم يصرف الاسم اعرب بالحركة بالطرف فلا يرد الحكم بالجمع عليه ولم يحصل التميز مع نقص الفرق والتميز بتتميم بتتبع لونه اعرب
قوله كما في امرأة وابنم وبتتبع في حركة حاقبل الاخر حركة الاعراب في الاخر تقول جاءت امرأة ورأيت امرأة ومررت بامرأة وكذا في ابنم قوله لكن لا يسلم
الاخر مصروف وكذا الجمع لكن لم يصرف والجمع تؤنث ولم غير منصرف قوله فلا طلبت ترتيب الحديث بالزيادة على غير حكمه وقد
الحاجة والهكذا قوله بعض الالفاظ لا يرتفع فانه موضوع للحكم اي الحيثية اي الحكم من حيث حيثية اه قوله كذلك اي الهما اه وهو الجامعة حرفه
لهم حاصل الالفاظ يعني ليس كذلك لان الالفاظ تعرف بحدها وما يخصها فيه ليس كذلك لان غير منصرف حروف مكاين لحكم تعرفه والمنصرف ما هو حرف
بعض الفصل فلا يعتبر علم الجنب لا يعتبر اسم جنب قوله والمراد بالكسر اه حذاء الهما والمفصل اه والتنوين فلا يخالف لا صطلاحه لا يكون غيره هما
له دخلية في الاجتناب فيما بعد قوله غاية للمنع اه وعلى ما قال الخليل دخل التنوين فكونه غاية للمنع دون الاضافة كما لا يخفى قوله
قوله جزء العلة اه لزم ان جزء العلة اي الاول لتوهم علة حيث علل ذاته اه ولم يجعل الاول حال جملة العلة مع انها مجموعها وهذا جاء
عن حقيقة الجزء فيلزم على هذا ان تنزل العلة علته وذلك نوع مسامحة قاعدهم تحت جزء نسخة

قال المحشي السكوت ثلاثية اه لم يستدرك وجه لهذا هو عطف السكوت على الحرف فيه استدراك بحسب لفظ
لعدم كونه لفظا حكميا على تقدير كونه من الهمزة لفظا فضلا عن ما يجوز حقيقة فلو فائدة في كونه من
مقولة السكوت فاذا كانت اسم جنس لم يتوجه الاستدراك لان الجنس لم يحقق من الهمزة الا كونه لفظا
حكميا على تقدير كونه من الهمزة لفظا وما يمنع كونه من تلك المقولة بل لها الغاية اه في الاسم جانبه
يحصل الفائدة كما لا يخفى

على هذا في بحث اللفظ

الحرف بالطريق ما يعرف لتقدم عن قال الحرف بالطريق ما يخصوصها ويعرف من جهة
الحرف فقد غفل لان اضافة هو اضافة الذات لها وقوف على حقيقتها بما يتميز بالتعريف
من جهة الحرف حتى بالخصوصية لا تقتضي الاضافة لهو اضافة الذات لا انتهاء

قوله ان الحاصل هو لم وهو لو عرفته يجوز بالتعريف وغيره يجوز بغير التعريف فاذا مرجح
قوله جانبه لو عرفته بالتعريف فاي تعريف اه الحاصل اه

الحصر

قوله يعني اه في غاية صحيح لا ظاهر لهذا لا لازم قطعا حاجة حاصلة لعلة وهو باطل
لان لزوم ارتكاب اه ابنا على الظاهر اما اه لم يبنى عليه لا يلزم الارتكاب بالتعريف اه

وما يخص وما يخص الحيثية لا اعتبار اه لم اعتبر عن احوال المنسوبة اليها باجتماعهم اسرائيل
واخصه لان هذه الاحوال لا يتوقف بهذه التعريف بل يتوقف لكونهما عرضا
عاما وغيرهما ذاتيا وكونه فصيحا وغير فصيحا

قوله انه لنفس الكلمة اي لفظا ومعنى اه وانبت لهو ارضا لنفسه وانه بان يجعل الكلمة
بحسب وفعل وصرف او لنوعه اي لنوع الكلمة وهو الكلمة ونوعهم حتما وانه لهو حاصل
على حذف اه وانبت لهو ارضا له بان يجعل الاسم اما خبر او جنس او لعرضه الذاتية اي لعرضه
الذاتية وهو الاسم حتما وعرضه كونه خبريا او جنسيا وهكذا قوله لكن الاسم اي الاسم ابنت اه وانبت
الهو ارضا له بان يجعل الكلمة بالاعتبار اما حاصلا بالاعتبار اللفظي او تقديره او لنوع عرضه اي لنوع عرضه
النوعية في نوع الهو كونه حرفا او غير حرف حتما وانه غير حرف فاذن على ما اه انبت الهو ارضا
له بان يجعل بالكلمة دفعا الحرف فيضا والكلمة حتما وبالجملة يرجع الجنس في طبيعة لهو الاشياء
الى الاصل وهو الكلمة لهو ما هطر بالكمال الهو لهو

قوله على تحقق القابلية والفاعلية الخ اي الحسية كذا وهو قوله لقابلية ادتسرح صدر الجدية بالحسية بالحس الظاهرة وهنا الفاعل الحسي وهو قوله لان حسيه دام الحس
لم يترتب الحسية بل لا يدركه لعقلا فضلا فهم حسنا فافهم جيد لبيب الفرق

قوله لا يخلو اه حاصل الرد انا لسلمنا ان الوضع لكل واحد معنى بالحقيقة
اي اخذ الواضع تقييدها فيهما معنى اي اوضعها فيهما معنا اي بتبعية الحقيقة فيهما
لا الدلالة بالحقيقة الى الوضع لا الدلالة في حد ذاتها لان قوله اه حاصل الجواب انا لسلمنا ان الوضع
معتبر في مفهوم الحقيقة لكنه ليس بمعتبر فيما صدق عليه والا فراد والتعريف بالحقيقة لا تحققها
افرادها لان الوضع لا يتحقق حتى لا لازم التعريف حاصله ان الوضع ان كان داخلا في ذاتية
بالنظر الى المفهوم لكنه ليس منها بالنظر الى التصريح

قوله لا حاجة اه لم يرد بالحاجة الحاجة بل ليس شرط جعله وهذا هو المراد
بقولهم الاسم ما وضع اه وبسببه الخ لو لم يجعله جعله فلان قلب الجمع كذا في
انتقال النقل حاصل فلا قيد الوضع في نفس الحقيقة

قوله عدم الفرق بين العلم بالجهة اه والعلم بالوجه هو العلم بالاذن والعلم بالكنه
في ذاته بالجهة العلم بالجهة بالاذن بتبعية والعلم بالوجه هو العلم بالاذن والعلم بالكنه
سيجيء قوله الاخص

قوله فلا يلزم تعليل الخ بنفس هذا الذي ما قرر حاله حاجة جواز علة الاصل
الخ لم يجز علة الفرع الخ لا الدلالة لان الدلالة تحتاج والصحيح تحتاج الى كل سبيل لو فرض
والحاجة فرع الحاجة الى ضمن تعليل الخ بنفس على تقدير اتحاد الدليل
بكل افتقر

قوله فلا يلزم اه ولو كان قوله لعدم اه متعلقا بلزم تعليل الخ بنفس لان قوله لعدم علة للفرع وهو ظ وقوله حتى قوله لا حاجة في الدلالة الى قوله الى الفهم اه
يجوز وعليه بالضم وذلك لا يجوز لو يتلفظ انفصلنا فيه فهذا الوجه لا قوله لعدم اه ايضا يجوز لتعلم دليل ما تعلقه وذلك لا يجوز لو بالضم
والتلفظ فيه فرض لعدم اه على الفهم لدلالة الكلام الحق الصواب وابعد عما قيل وحاصل / حبيب الكلام افتقر في الدلالة الكلام

قوله لان مفهوم الخصوصية لا يتعين وقوع الشركة في تقييد باعتبار تقييد بخصوصية لان الابتداء مبتدأ الوجود يجوز في تعيين كثير / وجه كثرة اه بالى جهة وما يحتمل لهذا الكلام يلزم الدور
وان اريد بها الاصطلاحية فلا اه وان اريد بالخاصة المعنى الكلي وما يختص لهذا الاصطلاحي يلزم تعريف الاسم بالاخص وهو غير جائز فتعين المراد بالمعرف وهو الجائز
وان حال واحد جيد غرض لا يوجد غرض لم توجد كثرة الخ في التعريف بل توجد كثرة الخ كما يوجد في الاخص الخاصة صحيح قال السيد الشريف قال عبد الغفور لان ادام والبيان اه كثرة وهو
لا شبهة بهذا تعريف كون مفهوم لا يلزم الاستقلال والوحدة المنقول والفاظ نظر انها غير منقول في غير الاسم وهو محل الكلام والوجه غير صحيح وحاصل الجواب فيها منقول لكن لم يجز فيها منقول اصل المصدر الاول قال انها
منقول لمنت بهذه الكلمة سيجيء قوله فرق عرضا ووجه الفرق بين الخاصة حيث الخاصة الخ اي لم يراد بالخاصة الخ لان قوله لا يلزم كونها منفكا بل الحكم بعلاقة الاعم والاخص
الشيء في عرضه لا يفيد كلية وما ابتداء عدم لزوم انفكاك فيفيد لزوم اصلا وهو فلم يكن الخاصة فاذا جاء الاعم من الاخص جاء جيد ولا يجيد في غيره مطلقا والله اعلم بالصواب

قوله فلا يتم التعليل لا لا يؤخذ الخ اه فان قلت نعم لا وضع لا يجب في الاول الهيئة لا يزيد حتى اخر اه بتقديم اه واما الاول الهيئة ومنع لا فرض فيجوز حتى اخر اه بتقديم اه لم يجز لان الحرف لا يتبع الاعراب
يجوز في الاخر فيجوز الاعراب لو يتبع الاخر فلا يجوز حتى اخر اه بتقديم اه قلت ان الاسم لا يجوز الاخر حتى اخر اه بتقديم اه ومنع في الاخر لان الاخر والباقي اخر الاخر
محتاج الى الاخر لو يتبع ولا يحتاج الى الاخر لم يتبع فلا يجوز حتى اخر اه بتقديم اه فلا يتم التعريف بالاسم الاخر اه كذا في بحث الاعراب

قوله بعينه لان فرض تجريد اه وفي غاية ما لا يجوز تجريد لفعل الخ بنية يصح في الفعل
فلم قال الخ لا يصح اه في اصل الوضع لا يجوز تجريد لفعل يصح في فعل ولا يصح في الاستعمال
ما اراد ما يصح في الاستعمال صح ما مر صح حال

قوله تقرير اه لوضع هو دخول الباء على المقصود كما هو المشاهد حتى الاول وحاصل اه اطلق
الجزء المسبب الوضع لهم لان دخول الباء على المقصود عليه انما يتصور بالايجاب والسلب حتى دخول
على المقصود بالايجاب وما اورده السلب حتى الاول قوله فيه اخر لتفطنا في قول اه يجوز
دون الهاء غيره اخل لا يدخل اللام في هل غير التنوين وبالعكس والله اعلم بالصواب

لا يقال اه جنح [illegible] لا فائدة له [illegible] اشتمالها على الوضع معتبر في مفهوم الكلمة [illegible] ذاتيتها فيكون الوضع من ذاتياتها
ولو لا لزم كذلك جنح كونها بالقياس اليه فيكون قول لا يقال اه جنح على طريق التسليم لان تقول اه حاصله ان الوضع لو كان معتبرا في مفهوم الكلمة
فيكون من ذاتياتها يعني ان الوضع معتبر فيها لكونه من ذاتها وليس معتبرا فيما صدقت عليه اي في ماهية ما صدق عليه وان لم يكن ذاتيا له في نفس الامر اذ ما
هية ما صدق غير ماهيتها على ما لا يخفى بل يكون معتبرا فيه من حيث الكلمة فيكون الوضع معتبرا من ذاتياته اعني ان زيدا وبها والدال في زيد مثلا يدل الدلالة معتبرا
فيه لاتفاق سببها اعني الوضع فلو جعل في نفسه ظرفا لغو اقتضى ان اثبات الدلالة لذاته بدون القياس الى الوضع وهو معدوم اذ ليس من ذاتياته الكلمة
مع ان الحال ليس كذلك على ما وجه المحصل المذكور مقدمة وتوضيحه اه ح ح وهو لا يقال ما تقرر ان التعريف للماهية لا الافراد يجوز ان يكون التعريف مثلا
بالماهية اي تعريف ماهية الاسم علوم الوضع من ذاتيات الماهية سواء كان ماهية الكلمة الواحدة او غيرها يصح الحكم عليها بجعل ظرفا لغوا فيجوز ان
يقال الاسم دال على معنى في حد ذاته اذ ح يكون الحكم بالدلالة في حد ذاته وهو صحيح بالنظر الى الماهية لكونها من ذاتياتها اثبات الدلالة جاز بالتعريف والتوضيح
اه حاصله ان ما تقرر صحيح ولكن ليس التعريف للماهية من حيث هي هي بل مراد من ان التعريف للماهية بالقياس الى تحققها في الافراد على عرف بذلك
بجعل الدلالة في حد ذاتها على ما هو الواقع يلزم عدم تحقق هذه الماهية في الافراد لعدم كونها من ذاتيات الافراد بل من ذاتيات تلك الماهية
على ما سبق من ان التعريف للماهية بالنظر الى تحققها فيها على ما سبق الى جعل ظرفا لغوا اصلا تامل لا يقال اه جنح لما ذكر حاصله اه
ان قيد الدلالة لا يفيد ثبوت الدلالة في حد ذاته بدون توسط الوضع كما لا يفيد الثبوت بالقياس الى الوضع لان الوضع معتبر في مفهوم الكلمة لا
فيه وفي استلزامها ايضا فيكون من ذاتياتها فيثبت الدلالة بالقياس اليه في مرتبة ذاته فكيف لا يصح ذلك المذكور لانا نقول اه ان سلمنا ان الوضع
معتبر فيه ولكنه ليس معتبرا فيما صدقت عليه من الافراد ح والتعريف في تلك الجواب وضع ما يرد ح ان الاسم ان الوضع ليس معتبرا في تصور ما صدقت
عليه لانه اذا كان معتبرا في مفهوم الكلمة يكون معتبرا فيه بوجود فيه مثلا زيد يوجد فيه لفظ وضع لمعنى مفرد ولما تقرر ان لا يوجد العام الا في
ضمن الخاص والافراد فلا وجه للنفي المذكور وحاصل الجواب ان التعريف لكونها ماهية للماهية اه لا لنفي عدم القيام بالذات فلا يرد
دورانها في فرد من افرادها فعند وجود زيد مثلا لم يوجد الماهية فيه اعني لفظ وضع اه لان التعريف للماهية بالقياس اه يستلزم
وجودها او لا فبعد اعتبار تركيبه من الاجزاء والدال معتبر الماهية فيه وعند تعريفها بالقياس اه في الافراد اه ليس معناه
فضلا عن الوضع لا للماهية اه مفهوم الاسم التعريف للماهية حيث هي هي بل الوضع معتبر فيه لا الافراد ح تلزم جزأ منها كوجود [illegible] فيه
لا يوجد في ضمن الخاص تامل

[illegible]

حرف طالب حال الرجل

بحث اول تنازع الفعلين

قوله يعني ان هذه المذكورات قد تقيد اضطرار المسند اليه بعينه البقاء اي بشخصه اذ كانت مسبوقة بعلم الا لانه يفيد الشخص في بقاء المعرفات لا غيره الا اذا كان بهذه الكلمة
غير مختص فحينئذ يكون اه واذا لم يكن مسبوقة فيخرج ما قيد بعينه الشخص لانه لم يتعين فيها الشخص او قيد البقاء لاصل اخراج البقاء غير جار على الاصل بل على المعرف
بالام والموصول وهذه الكلمات تعلق بقوله خرجه في حكم المسند اليه في قوله فانه يمكن اه

قوله اعلم ان رضا الله تعالى رضا الخياله والمستلي حيث قال الكفر نسبة الى الله تعالى بخلقه ونسبة العبد بكسبه والاعتراض اه يعني ان النهي الوارد
في رضا الكفر لم يرد في رضا الكسب بل في الكفر مطلق سواء الحاق في حين الرضا او في حين كونه مكسوبا للعبد او متعلقا للعبد وتقييد المطلق نسخ وهو غير جائز ولو كان
رضا الكفر في المشيئة يعني ان المراد الرضا بالقضاء هو الرضا فنقول المراد ههنا في الرضا الخبري هو الرضا بكفر نفسه على ما هو الحق لا الرضا بكفر غيره على غير الحق والدليل
على حقية ربنا الحمد على اموالهم وشرهم على ملوكهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الاليم والرضا بكفر نفسه سرور السلب ولا يسخط اياه وهو عين الكفر فلو قيل
ان الذي ورد في رضا الكفر يجوز غير لانه لا يقول بكسب الكفر فيعنونه فالكفر مطلق غير مرضي والرضا هو القضاء لما قال الشارح قوله وقضاء الله تعالى جوابه على قيد لا يعني
الرضا الا على سبيل التفويض عن الرضا الا غير لانه يقال القضاء حسنة في حق الله تعالى ولا يعني الرضا بحسنة في حق الله تعالى فلا يعني الرضا بالقضاء ورد على
الخياله حيث قال الرضا بالقضاء يستلزم الرضا بالمقضي على السبيل المذكور يعني صورة لانه غير لانه لا يقال الرضا بالقضاء يلزم الثاني والملزوم اصل فلا يلزم
الرضا الاول اصلا اختار الشارح في الجواب ما هو الاصح ويجوز ان يكون رضا بانه يقال ان هذا الدليل وان دل على اصالة الرضا بالقضاء لكن عندنا ما يثبتها
يثبت النوعية وهو ان قضاء الله تعالى فتوعنه على سبيل الاولا بد للقاضي اولا العلم بالمقضي وكينية القضاء عليه ثم القضاء التابع للمعلوم المقتضي والعلم تعلقه حادثة
بالنسبة الى الخبر حادث بالحادث الزمني وصورة الزمان او وجه فيه ولتعلقات فرعية بالحادث الزمني سواء يعني ان المعلوم المقتضي اصل وضروري فيعلم العبد اولا المقتضي للزمان
اصلا فعند ثم يرضاه ثم يرضاه ثم الرضا بالمقتضي المرضي يستلزم الرضا بالقضاء عقلا وشرعا وان المقتضي فيها الكفر لا يرضاه العبد لا يرضاه العبد الغيا فوزه
على علم بجزء المقتضي حسنا وقبيحا وقبيحا فرعيا التابع للمعلوم ثم ان عدم الرضا بالمقتضي المنع يستلزم عدم الرضا بالقضاء استلزاما عقليا بناء على ان فعل الشيء قبيح
لا استلزاما شرعيا لان افعال الله تعالى تنقض بالقبيح وفي افعال حكمة لا تطلع عليها ونظير احد المتلازمين شرعي والاخر غير شرعي ان الطلاق خالق كاشف على الله تعالى
شرعي واطلاق خالق الزوجة والمخلوق غير شرعي والحاصل لا ذكر الاول كما صرح به الخيالي فيما سبق والرضا البهشتي فان فعل المقتضي المعدوم هو ذات
المقتضي واما كونه قبيحا فهو لعلو القضاء فلنا هذا وان كان لنا لكن بالنسبة الى الله الا ان المعلوم للعبد اولا بالنسبة هو المقتضي وحينئذ واما تعلق
قضاء الله تعالى فلا نعلم الا بعد وقوع المقتضي اذ لا يدل الا في الوقوع واما تقرر هذا فيه فان الرضا بعضه حسنا فلم يعلم في الزيادة واما الصفة
المفعولية للقضاء فلانهم بناء على ان الرضا بالمقتضي يستلزم الرضا بالقضاء وعدم يستلزم عدم عقلا فلا رضا وعدم بعضه ما حسنة لكن فيه عقلا وقول الخيالي
الرضا بالقضاء يستلزم الرضا بالمقتضي هو ايضا بناء على ان القضاء فرع المقتضي فرضا المقتضي يستلزم رضا القضاء فالاستلزام بالعكس وكذا الاحتمال الثاني
بالعكس عند الرحيم قوله فلم رضا فيه وهو ترك الزوج العقلي وامتثال الزوج الشرعي حسن

قوله يعني ما يتضمن اه والمراد على حمله كلام الشارح ولا يوجد في غير على التفسير تولهم استمرار الى لو موجبة عليه فحينئذ قيد لهم موجبة الشرط على قوله
ما يختص به يعني انه اظهر واسلم رجيه بان فائدة التفسير وهي الاحتمال الاول او دخول على المقصود اي الحاصل على تقييد جميع الغير وذلك لان التخصيص الشيء
باخر وقع تجيز آخر نحو خص زيدا بالمال وهو اي دخوله على المقصود مجاز لا بقاء له مع الحقيقة وهو الدخول على المقصود وعليه اي على الحاصل وذلك اصله
انه لا يمكن في هذا التفسير جعل الباء داخلا على المقصود لان غير متحقق ويوجد معا فيه اي في حد على المقصود اما ان يرجع الخبر واحد وهو الاسم
فيتعين عدم وجود الاسم بغير الخبر وهو باطل لان كينونة الاسم لم يصح دخول عليه مثلا لها بغير وغيرها فيه في غيرها واما ان يرجع غير بخبر وغير
يوجد اللفظ جاء في الخواص في لا يلزم الحذف ولكن يلزم تفكيك الضمير وهو غير جائز فيتعين كون الباء داخلا على حال المقصود لانه لا يلزم الحذف
ولا تفكيك الضمير فحصل المقابلة حال ولم يتحقق على الحال اي لا يفيد في الصورة قاصرا والتعريف على الاستثناء لان عند اشتراط عدم
يعني ما عدا الاعلام جميعا حتى يفيد التعريف بالاعلام والحاصل ان هذا الكلام على خلاف ما في تعريف الى صدر الاسم من الجمع وغيره فمنع هذا الاحتمال
الى ان تكلم الشارح في كلام المص ولا يلزم الفصل اصطلاح النحوي ما اصطلاح المنطقي فيجوز التعريف بالاسم ولذا قدم
الشارح هذا البيان ولما اي يجوز ان يكون لفظا في التعريف حسابا في دخول الحد بسبب ايراد اشتراك اقبل عليه الحد كيف
يعني على الحد الحد كونه فيما يعرف على الاسم فاجاب بقوله ولا يخفى اي حاصل ان يعني قوله الاسم الموضوع لمعنى الاسم من
يتقيد بمدخول عليه الاسم على الاسم في تمييز المشتق منه وايراد المشتق فيه يعني يجاب في الاشتقاق في الاسم والفعل والحرف
والايصال تعسف ويلزم الخلط الحد كذا في اي فقط العصام في شرحه على الكافية بطريق التعريف على الحد وغيره وارد
عليه لانه لم يذكر في قوله معنى الاحتمال بل عرفه بيان الاحتمال وان كان ضعيفا وذا الحروف الى ضعف تعبيره الى ضعيف
صحيح وما يراد لفظ لو في قوله لو كانت ان يفيد التعرض والتقدير كما اراد سعدي افندي في اخر رسالته في قوله يعني والحق
له الاية كذا انقل السعد قال ان قلت ان لو خاص بالمعنى الشرطي ضعيف يعني كان ضعيفا عند كسيف يصح في تقييد الخاصة
بالمعنى الكلي في قلت ان هذا التقييد امرت بحرف الجواب كما هو المفهوم من عبارته في لفظ التاء بيرات والجواز قد يعتبر وقد لا يعتبر وعلم
ان لو الخاصة فيما يحتمل فيه مسائله او غير مسلمة حقيقة او غير حقيقة سبق تفصيله فيما بعد ربي

قوله فيراد بالحذر المعنى اللغوي في تعريف الحد بالمعنى الوضعي لا بالنقل وعلى المناسبة الحذر العام في الحاجة ووجه الاستدراك بحصره في لفظ يحصر ان الحد المعرف
بالمعنى الوضعي كما يدل عليه الشارح هو خلاف الرسم يستحق اعتراضه في تعريف الحد بالمعنى الوضعي بالمعنى الوضعي في تعريف المعرف بالمعنى الوضعي في تعريف الحد
تعريف اللفظ بما يتلفظ اه فيه الاراد بالمعنى الوضعي في التعريف بالعرف او بالقوة فيعلم في تعريف اللفظ الا ما يوجد في الشيء اه المعنى للمعنى الحد فزوال الشيء حمله على الوضع
فيحصل الاستدراك الى المناسبة بالاخر بين المعنى اللغوي لها وبين الحد بالمعنى الوضعي في تعريف التعريف ولو قال ما يوجد فيه اه يحصل الاستدراك اليها ايضا ولكن على الاستدراك
ليس تعريف التعريف لانه لم يعلم ان ما يوجد فيه اه معنى للمعنى الحد او ذلك قد علم بلفظ يحتمل كما ترى فلم يحصل الاستدراك في تعريف التعريف بالنسبة الى من لم يعلم بالحقيقة
ايضا بالنسبة الى علم ذلك هذا خاطر يعني لا يعلم ان ما يوجد اه معنى لغوي للحد بالتعريف تأمل

[illegible]

لان الماء صار متنجسا في طهارته ونجاسته فان كانوا اثنين ايقنا بها لم يزل حدثهما متشكوكا فيه وان كانوا متعددين لا تبطل صلوتهم متشكوكة في نجاسته لانا لا نيقن الا بوجود نجس

بالشك محمد الوالي افندي محله في البئر ولا نقول ان يعني انه لو صرف الهلاك الى النصاب والعفو معا يوجد العفو في الهلاك وان في البقر لو هلك العفو الاربعة في اربعين عشر الا ربعا

فيكون العفو في خمسة عشر بين الثمن ونصف والنصاب اثنان وعشرين ونصف والثانية عشر منه اي من اثنتي عشرين نصف سنة وثلثان التي هي المذكورة والاربعة مع

النصف ثلثها وهذه المسئلة تحل ضوابط الادراكية محمد الدين افندي مايلا في بشرة الوجه ما لاقية يعني قبيلة وعارضة كما صرح في المصول في اواخر النشرة العفو ما يعارض ويقابل بشرة

الوجه من الخدين الى الذقن واحترز به عما لم يقابل الوجه كالشعر المسترسل من الذقن لانه لم يقابل الوجه بالمصدر الصدر ليس من الوجه وما لم يعرف لهذا فقد وقع في الكافية عبد الرحيم

وغسل اليدين آه فان تعلقت ان الدعوى فان الدعوى سنة غسل اليدين في وقت استيقاظ النوم وغيره وهو عام وهو عام والدليل قوله عم اذا استيقظ احدكم

وهو خاص لان الناس وصف في حق النائم هو ليس سنة يعني ان يكون غسل النائم سنة والنص مرشيت الدعوى العام فلنا هذا بالقياس على وجه النص على القياس

الجليل على بناء على ما نقول من انه قد تقرر في كتب الاصول على خلاف القياس فيجوز الا بالقياس ومنهم ان القياس الجلي جائز لان لم شيء يتكلمن بنفسه وقيد بنفس الناس

على القياس وهو ظ عبد الرحيم قلما يكون اي لا يوجد الوصول الى الحقيقة اصلا فالغلبة كناية عن العدم فلا يرد انه يلزم الاستغناء الاقتناء عن الوصول

والوجه قليلا للاقتناء وكون الغلبة كناية عن العدم كثيرا فلما رجع بقوله هذا القول الا يريد يعني ما رجعا والا لا يجيء الاستثناء وهو المعنا اذ وجه الصواب في بحث محمد الدين افندي

المراد ح و ب غ س م وهو ان القيام والاقامة في ضرر الجسم والصلوة غير جسم محمد الدين افندي لان ما خذ الاشتقاق واحد اي المشتق منه وهو جسم لان الجثة بالكسر

والجسم بالفتح مشتقان وما ظهر ان من جسم هذا على مذهب الكوفيين من ان المصدر مشتق من الفعل والفاعل بمعنى اسم لان مذهبهم لان مذهبهم في الفراء انه كوفي وهو صحيح عبد الرحيم

قوله آه لا يعني ما عت للمضاف والمضاف جميعا واحاصل ان في عبارة الحق ثلثة احتمال كون الاضافة بمعنى كون الشيء مضافا وكون معنى النسبة بتغيير الحرف ايضا ثانية

لها جميعا وكون بمعنى كون الشيء مضافا اليه والشيء صرف بان مراده الاول الخ كون بمعنى مضافا وهو يحقق الواقع ثم ارشاد يحتمل بقوله آه لا الا انا خرج

الاضافة بالحروف دون النسبة بتغيير حرف الجر فجعله مقابلا كون الشيء مضافا بالنسبة كون الشيء مضافا اليه وان كان متحدا في المفهوم وفيه ان الاضافة

الشيء مضافا الذي هو مقابل الثاني الا الثالث وبين هذا متحم من العبارة ثم اعلم انا لم نفسر ثانيا بالنسبة تعميم صحة المعنى لانتفاء بالعموم واحاصل سوء فسر بالمطلق

او كون الشيء مضافا اليه لا يخلو عن الانتفاء فيجب الاول واعلم انه لا حاجة للتفسير بالثالث اصلا وان كان الثاني والثالث سواء في وجه لانه لو فسر لاحتاج

الى تقدير اليه والاولى اليه فالاسلم عن العبارة اصلا فتقديره والاعتذار عنه بوجه ليس بشيء والا لم نجعل آه وجه لما يرد على التفسير من انه يبقى الحق عكسا

كون الشيء مضافا بالمطلق دون كون الشيء مضافا اليه مع انه اقرب الى القياس ولان المعنى آه يعني اخذ الاضافة بين المضاف ومجموعهما لا بينه وبين المضاف اليه

فلذا اخذ الحق بينهما لا بينه وبينه ولهذا العلة قيد بالحيثية اخر الخواص اقول التصور الحق على التحقيق بمرتبتين تصور الفعلين الثاني بانه اسم

والى علة اتصافه ذات حاليا لا انطلاق في غير تصور تنبيها بالتشبيه والافراد واحاد تصور الفعلين وهو التصور الحق الذي هو اي التحقيق فاذا عرفت هذا

فعلم فاعلم ان تصور الفعلين مع معقولا منهما من غير ملاحظة تشبيهها وافرادهما هو التصور الحق على التحقيق بمرتبتين فعلم ان التحقيق التنازع

محله بحث التنازع

قوله ولذا اي وجوه الاجنبي على تقدير الاستغراق لبيد غيره تعالى لبيد جديد باطل اصلا لان الكون جديدا ليس ظاهر بسبب كونه جديدا بل هي فرد من افراد الكون وجديدا ايضا
بخلاف كونه جديدا بجديد فانه لا يستلزم الدور على ما تبين في محله توفيقا وتقديرا ٢٢ وانما يلزم من اسقاطه تعالى كما فوقه نعما مولوي فهيد وقوله تعالى ثبت في
غير بيانه والاخرة تقدير باسطا ان فتقه باطراء التعريف على قوله ثم نوى اه جنداء الاشتقاق اه وهو الاظهر اذ هو اصل بالنسبة الى الاسم لانه اعم وهو لا يعود الى الفعل وانما
اسم الفاعل مشتق من الضياع والضياع مشتق من الضائع والواو الواسطة بين ان يستعمل الواو بمعنى صار اولا ٢٢ اخرى فان نسبة هذه الاعراض ثم تعبير
والوقف تعريف باسطا ان لا يبعد عن بنى على اصل شهوة ونعيف طلع بالشتغل بغير عليه فاخذ وهو ثانيا ثلثة غير ملتبسة بالهاء لا اسم الفاعل وان كان يجوز
قوله لنفسه اي نفسه الهمة مراد بانبات الهوى على نفسه الهمة انبات الدلالة وعلى الدلالة بقوله الهمة اما تدل على معنى اول او نوع اي نوع موضوع وهو نوع موضوع
لعوارض الذاتية يريد انبات الدلالة على الكم بقوله الكم حادا على اه وكذا بعد وحرف لعرفه الذاتية اي لعرض نوع وهو لا يكون وانما الدلالة على عارضان على معنى وهما حرف
ومراده بانبات لعوارض اليها انبات لاختلاف الاعراب بقوله الاعراب لا يختلف الطرفين باختلاف فهو اصل وقوله نوع عرفه اي نوع عرض نوع وعرض نوع الاعراب اختلاف نوع لا اعراب الرفع
والنصب وبجر مراده بانبات العوارض انبات بشمول بقوله ما اشتمل على علم المعلوم انه علية اه افتدى لان الموضوع عرض الانسان بالتعليم بقوله لان الموضوع عرض قبل التعليم
هو عرض وهو قوله او النوع عرضه قلت انه نوع الموضوع المقيد بالنا ونوع ما فوقه المنوع كما ذكره الشيخ في النفس هو ثابت عن روم اه لا يجد زيد انه موضوع علم الواحد لا يكون
الا يكون موضوع واحد في علمين اصلا الا اذا تخلف جهة التغير سمع اهد بان يراد من الهمة الهمة التابل للهم ومن الهمة الهمة التابل للهم اذ الفاعل جواب
م بان يقال ان تعريف المعنى جزما كان لا يجد تعميم ما هو الواجب لا وجوبها بخصوصها فاقال شيخ يختار تعريفه بها ما لا يتم فالتعريف بالتعريف والناقص لا يعلم ما هو المقصود
فاجاب بقوله اذا الفاعل اذا الفاعل جواب س م وهو ان المعرفة يكون بالتعريف وقد يكون بغير التعريف فما ذا رجح قوله جانب المعرفة بالتعريف حاصله بقوله اذ الفاعل
وهو اجمع اخرى باعتبار العلم واما تفسيره باعتبار العلم فهو الاخذ من اللفظ ما يناسب في الحروف الاصلية وترتيبها بجملة والاحاد حاليا يناسب جميعا كشف محمد
قوله البيان اذا ٢٢ سم وهو ان يحتمل لهذا التعميم ان يكون تعميم الحد وان يكون تعميم الحد وان كان تعميم الحد فلا يجوز لا خير غير العقلاء واما اذا المنزلا خير الحد العقلا
لا يجب التأنيث بالوجهان جائزان كما يجيئ في محله لا تعريف الغرض اه او لما يطلق عليه هذا اللفظ وهو تعريف الوجه الشخص ولما كان الاول يقول اه اي يجب عن
السؤال المقدر وان يسأل سائل في مقدر قبل ان يقول الشيء والشيء لا يوجد بانه كان اللام الجنس والشيء الوجه فيلزم اجتماع الضدين فلا يكون حاقا الخاص المجتمع
العبد المقدور تعريضا قطعا على الشيء قطعا عثمان يعني وجه الهداية قوله س م وهو ان يلزم من ان يرد قوله بغير الفعل اذ لا يجيء اه ان يجيء الوجه في يعني العبد
وانه في هذا اللغو وهو تعريف للام فرجح سمع القضاة ملكة نسبة يصدر عنها الافعال الاختيارية من غير روية العلم متعلق بكيفية العلم تعريفات
او لا لا يدعى من انفقه والذهب وغير ذلك ما يتوهم اي يتوهم ان قوله الوجه بالجنسية حتى لا ان الفضاء الوجه بالجنس لا يلزم من الفضاء والجنس بالوجه
عثمان يعني ان اه وجه الهداية اشارة الى التعميم لان المتبادر من الرمي مطلق الرمي مثالا بيد والمتبادر من الرمي من الغم رمي حجر لا غير اسمع ولا يخفى ان
اه تعريض عن المحشي بطريق المجاز لما تقرر ان استعمال المصدر موضع المفعول مجاز عثمان بطريق لان المجاز اسم لما يريد به غير ما وضع له فناسبه تهيئتهما
والفعل اما في ان مشترك بين المعاني وترك استعماله في معنى الاول فتأمل عثمان بالتقاء حتى يكون في الوجه البلغ في تعدد النقل المعنى اللغوي وهو تحول
لعله اراد هذا كما سيهام ٢٢ حتى ينتقض بالات ونحوه اي لا ينتقض تعريف اللفظ وهو ما يتلفظ به الات ولو كان اعم بالنسبة لا ينتقض التعريف بالات
لان الات لا سبب للتلفظ فلا يكون التعريف مانعا لا غيار ٢٢ ان كتب بلفظ لذكر هو اعم فيكون من قبيل عطف العام على الخاص وكونه اعم لان الصوت

قوله اي وجه الاجنبي على تقدير الاستغراق لبيد غيره تعالى لبيد جديد باطل اصلا لان الكون جديدا ليس ظاهر بسبب كونه جديدا بل هي فرد من افراد الكون وجديدا ايضا
بخلاف كونه جديدا بجديد فانه لا يستلزم الدور على ما تبين في محله توفيقا وتقديرا ٢٢ وانما يلزم من اسقاطه تعالى كما فوقه نعما مولوي فهيد وقوله تعالى ثبت في
غير بيانه والاخرة تقدير باسطا ان فتقه باطراء التعريف على قوله ثم نوى اه جنداء الاشتقاق اه وهو الاظهر اذ هو اصل بالنسبة الى الاسم لانه اعم وهو لا يعود الى الفعل وانما
اسم الفاعل مشتق من الضياع والضياع مشتق من الضائع والواو الواسطة بين ان يستعمل الواو بمعنى صار اولا ٢٢ اخرى فان نسبة هذه الاعراض ثم تعبير
والوقف تعريف باسطا ان لا يبعد عن بنى على اصل شهوة ونعيف طلع بالشتغل بغير عليه فاخذ وهو ثانيا ثلثة غير ملتبسة بالهاء لا اسم الفاعل وان كان يجوز
قوله لنفسه اي نفسه الهمة مراد بانبات الهوى على نفسه الهمة انبات الدلالة وعلى الدلالة بقوله الهمة اما تدل على معنى اول او نوع اي نوع موضوع وهو نوع موضوع
لعوارض الذاتية يريد انبات الدلالة على الكم بقوله الكم حادا على اه وكذا بعد وحرف لعرفه الذاتية اي لعرض نوع وهو لا يكون وانما الدلالة على عارضان على معنى وهما حرف
ومراده بانبات لعوارض اليها انبات لاختلاف الاعراب بقوله الاعراب لا يختلف الطرفين باختلاف فهو اصل وقوله نوع عرفه اي نوع عرض نوع وعرض نوع الاعراب اختلاف نوع لا اعراب الرفع
والنصب وبجر مراده بانبات لعوارض اليها انبات بشمول بقوله ما اشتمل على علم المعلوم انه علية اه افتدى لان الموضوع عرض الانسان بالتعليم بقوله لان الموضوع عرض قبل التعليم
هو عرض وهو قوله او النوع عرضه قلت انه نوع الموضوع المقيد بالنا ونوع ما فوقه المنوع كما ذكره الشيخ في النفس هو ثابت عن روم اه لا يجد زيد انه موضوع علم الواحد لا يكون
الا يكون موضوع واحد في علمين اصلا الا اذا تخلف جهة التغير سمع اهد بان يراد من الهمة الهمة التابل للهم ومن الهمة الهمة التابل للهم اذ الفاعل جواب
م بان يقال ان تعريف المعنى جزما كان لا يجد تعميم ما هو الواجب لا وجوبها بخصوصها فاقال شيخ يختار تعريفه بها ما لا يتم فالتعريف بالتعريف والناقص لا يعلم ما هو المقصود
فاجاب بقوله اذا الفاعل اذا الفاعل جواب س م وهو ان المعرفة يكون بالتعريف وقد يكون بغير التعريف فما ذا رجح قوله جانب المعرفة بالتعريف حاصله بقوله اذ الفاعل
وهو اجمع اخرى باعتبار العلم واما تفسيره باعتبار العلم فهو الاخذ من اللفظ ما يناسب في الحروف الاصلية وترتيبها بجملة والاحاد حاليا يناسب جميعا كشف محمد
قوله البيان اذا ٢٢ سم وهو ان يحتمل لهذا التعميم ان يكون تعميم الحد وان يكون تعميم الحد وان كان تعميم الحد فلا يجوز لا خير غير العقلا واما اذا المنزلا خير الحد العقلا
لا يجب التأنيث بالوجهان جائزان كما يجيئ في محله لا تعريف الغرض اه او لما يطلق عليه هذا اللفظ وهو تعريف الوجه الشخص ولما كان الاول يقول اه اي يجب عن
السؤال المقدر وان يسأل سائل في مقدر قبل ان يقول الشيء والشيء لا يوجد بانه كان اللام الجنس والشيء الوجه فيلزم اجتماع الضدين فلا يكون حاقا الخاص المجتمع
العبد المقدور تعريضا قطعا على الشيء قطعا عثمان يعني وجه الهداية قوله س م وهو ان يلزم من ان يرد قوله بغير الفعل اذ لا يجيء اه ان يجيء الوجه في يعني العبد
وانه في هذا اللغو وهو تعريف للام فرجح سمع القضاة ملكة نسبة يصدر عنها الافعال الاختيارية من غير روية العلم متعلق بكيفية العلم تعريفات
او لا لا يدعى من انفقه والذهب وغير ذلك ما يتوهم اي يتوهم ان قوله الوجه بالجنسية حتى لا ان الفضاء الوجه بالجنس لا يلزم من الفضاء والجنس بالوجه
عثمان يعني ان اه وجه الهداية اشارة الى التعميم لان المتبادر من الرمي مطلق الرمي مثالا بيد والمتبادر من الرمي من الغم رمي حجر لا غير اسمع ولا يخفى ان
اه تعريض عن المحشي بطريق المجاز لما تقرر ان استعمال المصدر موضع المفعول مجاز عثمان بطريق لان المجاز اسم لما يريد به غير ما وضع له فناسبه تهيئتهما
والفعل اما في ان مشترك بين المعاني وترك استعماله في معنى الاول فتأمل عثمان بالتقاء حتى يكون في الوجه البلغ في تعدد النقل المعنى اللغوي وهو تحول
لعله اراد هذا كما سيهام ٢٢ حتى ينتقض بالات ونحوه اي لا ينتقض تعريف اللفظ وهو ما يتلفظ به الات ولو كان اعم بالنسبة لا ينتقض التعريف بالات
لان الات لا سبب للتلفظ فلا يكون التعريف مانعا لا غيار ٢٢ ان كتب بلفظ لذكر هو اعم فيكون من قبيل عطف العام على الخاص وكونه اعم لان الصوت

قوله ولذا اي وجه الاجنبي على تقدير الاستغراق لبيد غيره تعالى لبيد جديد باطل اصلا لان الكون جديدا ليس ظاهر بسبب كونه جديدا بل هي فرد من افراد الكون وجديدا ايضا
بخلاف كونه جديدا بجديد فانه لا يستلزم الدور على ما تبين في محله توفيقا وتقديرا ٢٢ وانما يلزم من اسقاطه تعالى كما فوقه نعما مولوي فهيد وقوله تعالى ثبت في
غير بيانه والاخرة تقدير باسطا ان فتقه باطراء التعريف على قوله ثم نوى اه جنداء الاشتقاق اه وهو الاظهر اذ هو اصل بالنسبة الى الاسم لانه اعم وهو لا يعود الى الفعل وانما
اسم الفاعل مشتق من الضياع والضياع مشتق من الضائع والواو الواسطة بين ان يستعمل الواو بمعنى صار اولا ٢٢ اخرى فان نسبة هذه الاعراض ثم تعبير
والوقف تعريف باسطا ان لا يبعد عن بنى على اصل شهوة ونعيف طلع بالشتغل بغير عليه فاخذ وهو ثانيا ثلثة غير ملتبسة بالهاء لا اسم الفاعل وان كان يجوز
قوله لنفسه اي نفسه الهمة مراد بانبات الهوى على نفسه الهمة انبات الدلالة وعلى الدلالة بقوله الهمة اما تدل على معنى اول او نوع اي نوع موضوع وهو نوع موضوع
لعوارض الذاتية يريد انبات الدلالة على الكم بقوله الكم حادا على اه وكذا بعد وحرف لعرفه الذاتية اي لعرض نوع وهو لا يكون وانما الدلالة على عارضان على معنى وهما حرف
ومراده بانبات لعوارض اليها انبات لاختلاف الاعراب بقوله الاعراب لا يختلف الطرفين باختلاف فهو اصل وقوله نوع عرفه اي نوع عرض نوع وعرض نوع الاعراب اختلاف نوع لا اعراب الرفع
والنصب وبجر مراده بانبات لعوارض اليها انبات بشمول بقوله ما اشتمل على علم المعلوم انه علية اه افتدى لان الموضوع عرض الانسان بالتعليم بقوله لان الموضوع عرض قبل التعليم
هو عرض وهو قوله او النوع عرضه قلت انه نوع الموضوع المقيد بالنا ونوع ما فوقه المنوع كما ذكره الشيخ في النفس هو ثابت عن روم اه لا يجد زيد انه موضوع علم الواحد لا يكون
الا يكون موضوع واحد في علمين اصلا الا اذا تخلف جهة التغير سمع اهد بان يراد من الهمة الهمة التابل للهم ومن الهمة الهمة التابل للهم اذ الفاعل جواب
م بان يقال ان تعريف المعنى جزما كان لا يجد تعميم ما هو الواجب لا وجوبها بخصوصها فاقال شيخ يختار تعريفه بها ما لا يتم فالتعريف بالتعريف والناقص لا يعلم ما هو المقصود
فاجاب بقوله اذا الفاعل اذا الفاعل جواب س م وهو ان المعرفة يكون بالتعريف وقد يكون بغير التعريف فما ذا رجح قوله جانب المعرفة بالتعريف حاصله بقوله اذ الفاعل
وهو اجمع اخرى باعتبار العلم واما تفسيره باعتبار العلم فهو الاخذ من اللفظ ما يناسب في الحروف الاصلية وترتيبها بجملة والاحاد حاليا يناسب جميعا كشف محمد
قوله البيان اذا ٢٢ سم وهو ان يحتمل لهذا التعميم ان يكون تعميم الحد وان يكون تعميم الحد وان كان تعميم الحد فلا يجوز لا خير غير العقلا واما اذا المنزلا خير الحد العقلا
لا يجب التأنيث بالوجهان جائزان كما يجيئ في محله لا تعريف الغرض اه او لما يطلق عليه هذا اللفظ وهو تعريف الوجه الشخص ولما كان الاول يقول اه اي يجب عن
السؤال المقدر وان يسأل سائل في مقدر قبل ان يقول الشيء والشيء لا يوجد بانه كان اللام الجنس والشيء الوجه فيلزم اجتماع الضدين فلا يكون حاقا الخاص المجتمع
العبد المقدور تعريضا قطعا على الشيء قطعا عثمان يعني وجه الهداية قوله س م وهو ان يلزم من ان يرد قوله بغير الفعل اذ لا يجيء اه ان يجيء الوجه في يعني العبد
وانه في هذا اللغو وهو تعريف للام فرجح سمع القضاة ملكة نسبة يصدر عنها الافعال الاختيارية من غير روية العلم متعلق بكيفية العلم تعريفات
او لا لا يدعى من انفقه والذهب وغير ذلك ما يتوهم اي يتوهم ان قوله الوجه بالجنسية حتى لا ان الفضاء الوجه بالجنس لا يلزم من الفضاء والجنس بالوجه
عثمان يعني ان اه وجه الهداية اشارة الى التعميم لان المتبادر من الرمي مطلق الرمي مثالا بيد والمتبادر من الرمي من الغم رمي حجر لا غير اسمع ولا يخفى ان
اه تعريض عن المحشي بطريق المجاز لما تقرر ان استعمال المصدر موضع المفعول مجاز عثمان بطريق لان المجاز اسم لما يريد به غير ما وضع له فناسبه تهيئتهما
والفعل اما في ان مشترك بين المعاني وترك استعماله في معنى الاول فتأمل عثمان بالتقاء حتى يكون في الوجه البلغ في تعدد النقل المعنى اللغوي وهو تحول
لعله اراد هذا كما سيهام ٢٢ حتى ينتقض بالات ونحوه اي لا ينتقض تعريف اللفظ وهو ما يتلفظ به الات ولو كان اعم بالنسبة لا ينتقض التعريف بالات
لان الات لا سبب للتلفظ فلا يكون التعريف مانعا لا غيار ٢٢ ان كتب بلفظ لذكر هو اعم فيكون من قبيل عطف العام على الخاص وكونه اعم لان الصوت

نقل افراد انبيا سبحانه البعيد وهو الوجه بحر محصل فيه فراد هنا صورة فاعتقدنا انه الزمن فربما يتوجه الاعتراض الشيخ بوجيه الانسبة وجعله عنوانا
بناء على ذكر الاعتقاد اه وعلم على ظاهر بان قابل بالعلم والفهم مثلا فالمحكوم عليه ذلك الحكم الوارد على الاحقاق وبهذا العنوان معلوم لنا بهذا الوجه لا
سبب وجه الانتباه ان الله لا حظة المحكوم عليه اعني الشيخ ووجه ذلك الشيخ معلوم لنا في ذلك الوجه وقد تقرر الفرق بين العلم بالوجه وهو هنا هذا العلم بوجه
الانسان الذي هو الله لا حظة الشيخ وبين العلم بالشيخ في ذلك الوجه وهو هنا العلم بالشيخ حيث ان مفهوم الانسان سيما الكوت خيالي

قول الدار الملحوظة

بقوله كما زيد الى قوله الشيخ الوجه الوطن صح

قوله بناء على الاسم وهو ان اللام في اسم الفاعل والمفعول موصول بمعنى الذي لا حرف تعريف فلا يكون المقدر حرفا بلام التعريف بل بالموصول فاجاب
بمعنى الاقتران واما حالية في معنى حدوث في الموضوعات والفرق والضياع والطالق فهو الصفة المشبهة ولام فيها حرف تعريف اتفاقا كذا فحصت في المفصول
قوله لا صاحبه اه تعريف على قوله فانه عقد موضوع ملك اليمين الا على قوله على حد استمتاع اه لا على تقدير المتعة على مطلق الوطء كما في النهاية لاجتماع الى تنكر الزيادة ايضا كما لا يجتمع
على تقدير الله على الطلاق المذكور لان البيع مطلق سواء كان بيع الجواري والغلمان والبهائم وغيرها ليس غرض المتعة في وضع الشرع لها وكان المتعة بمعنى الطلاق او مطلق الوطء بل لغرض حلف اليمين هذا
ولو قدر انه حاجة اليها الاحتراز عن بيع الغلمان وغيرها ولا يحتاج ايضا الى زيادة قيد اخر على تقدير الحمل على الطلاق المذكور اصل لا يحتاج فان حاجة اليها وهذا الوجه كما زيد الى قوله
طلاقا ليس على المتعة الى الزيادة لكفاية عدم احتياج في الغرض هنا قرائن بعض الخواص الطلاق زيادة العبارة انما وقعت في عن صاحب الهداية اه فلتامل لكن الحاكم بين المتن و
والشرح اختصاصا وهو بيان احتراز عما لا يثبت اي لا يجب قلنا لعل صاحب الدرر اطلع على ما لا يثبت ٢٢ وقال فيه ايضا وهما اولى اثبات الشرط لفقاط يعني ان المتعة في اللغة بمعنى مطلق الوطء
واستغرام الشرح الى جمع الضرر فتفسير باجمل المذكور مما لا يثبت اي لا يجب عدم الوجدان لا يستلزم عدم الوجود وهذا حاصل

محل في النكاح محل في النكاح

بيان الضعيف يكون افتدى على السؤال بهذا اعني في تفسير

فتح صحا الاحوط يعني اذا كان العمل بغالب الظن يجوز ان يتيمم بلا ارقة وان اراق ثم تيمم كان احوط فيما اذا كان الكفر ثم صدقه لان التحري بحر والظن فلا يسقط احتمال الكذب
وجواز التيمم انما هو عدم الماء ويجوز ان يتوضأ به فقط بلا ظن التيمم لتصحيح جانب الامر بالتحري وان تيمم بعد توضي كان احوط في غالب الكذب لما قلنا من التحري
بجرحي فلا يسقط احتمال الصدق شف محمد افتدى توضيح الايراد ان الله لا يكلف انسانا الا بعد البلوغ والعلماء قد قالوا بان البلوغ شرط
باسقاط ديكا بالانزال فيبنى الايراد على هذا الظاهر وهو ان البلوغ متأخر عن الانزال لانه علة والعلة متقدمة على المعلول والبلوغ قبل الوجوب
لان الوجوب يتوقف عليه فلو جعل الانزال لزم تقدم الحكم الذي هو الوجوب على السبب الذي هو البلوغ لانه تقارن الانزال وهو قبل
البلوغ لما تقدم وحل الجواب ان المراد بالبلوغ تكامل القوى وفلا حاصل قبل الانزال والانزال انما يحصل بعد ظهر التكامل وحينئذ الانزال علامة
على ان البلوغ قد حصل سمع فرد حينئذ وهو ظاهر وليس يشترط له بالا يكون هو ظاهر حرب حالي افتدى وفسر الشيخ الغرض بالاحكام صح لان الغرض حال صحة
للصلاة بدونه والشرائط والاركان القاعدة المعروفة في مقر التفسير وهو ان اللام اذا قوبل بالجمع ايراد به باعد الجمع الخاص افتدى
باخاص

لا يحصل الا بحروف كصوت الانسان وقد يحصل بلا حرف كصوت اي حصل من الاهواء قاله الشيخ //// قوله صوت ان فسره وهذا التفسير الصوت اصدق على ما حرف
اذا كان في الجارحة الهيئة وهي الحلق والوسط والشفة ولا يصدق على الحرف اذا كان بلا حرف كالصوت اي حصل في الهواء بضرب شيء بشيء
فيقال الصوت اعم من الحروف صدقا //// قوله وجوده ان فسره وعلى هذا التفسير يوجد الصوت في الحرف وقد يوجد بلا اعتبار الحرف وهو
يقال الصوت اعم في الحروف وجودا فان قيل ان اذا كان العارضة للصوت يقال عارضا والصوت معروضا فلم يجوز مفارقة العارض عن
معروضه وبجواب عنه ان العارض لا يفارق في معروضه الا ان المعروض قد يفارق عن هذا الصورة قد يفارق عن الحرف فيقال كمفارقة الخط
عن النقطة والزمان عن //// قوله في تعريف المتصل آه وتعريفه ان المتصل ما لا يستقل بنفسه في التلفظ بل يحتاج الى ما يتصل به
ويتصل به ويقال له الجزء منه قوله لان الهو ضمير اي في الضمير لان ما وضع لمتكلم او مخاطب او غائب تقدم ذكره لفظا نحو زيد
ضرب غلامه او معنا بالاخر لمشتقه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى او حكما ثابت في الذهن كما في الضمير الشان في تعريفات ////
قوله كناية عنه فان قيل لم لم يجز ان يقال لفظا هو اسم المنوي في زيد ضرب اصالة بل كان كناية قلنا لانه حينئذ يلزم ان يقال ضمير
الغائب في ضمير المستتر مع ان ذلك غير جائز اذ لفظ هو الكائن في الالف الضمير في ضرب ما دلالة به لا كان هو اسم المنوي لم يجز بينه وبين فاعله
فانه جائز نحو ما ضرب الا هو وكذا انت وغيرها خطب الدين قوله وهو حاصل الجوابين وهما قوله ما هو لفظ
حقيقة او حكما آه وقوله والاشتغال الخ في شرح نهاية لم يتلفظ آه //// قوله الذي هو ان اجزاء التعريف هذا القيد احترازي لا الالفاظ
اللفظ يصدق على قوله وضع الذي هو اسطا اجزائه على قوله بمعنى غير الذي هو اخر اجزائه لان معنى اللفظ ما يتلفظ به الانسان فيصدق اللفظ عليه فيكون
معنى قوله غير داخلة في اللفظ غير داخلة في جميع اجزاء التعريف هذا فاسد لانه يوجب الوضع على معنى على ما بدون القيد للاحتراز عن قوله وضع معنى الذي هو
هو اخر اجزائه فلهذا قيد في تقرير كشف الاستدلال قوله فان قيل وجه الاندفاع ان الاحتياج الى القيد لحصول الرد عليه وجه ما خلد منه ////
قوله بقيد تسهيلا فيه فان الرد في المقصود من قوله وضع اللفظ جعله او لا بمعنى من المعاني في قوله حتى يتواطأ عليه ان يصير متواطأ عليه بان قدم وعلى هذا فوقات
العلم ليست موضوعة لعدم قصد تعرفه الاولى الى التواطأ انتهى كلامه والمراد التواطأ هو الذي يكون معناه وحدته على افراده الذهنية
والخارجية على السوية كالانسان والشخص فان الانسان له فرد في الخارج وصدقه عليها على السوية والشخص له افراد الذهنية وصدقه عليها بالسوية تعريفات
قوله مقابلة او الحس وهو الاحساس بالحواس الخمسة فيكون بالبصر والسمع وغيرهما اذا ادراك السمع يسمى ادراكا قوله او حسب وحاصل الجواب
ان المراد من الحس البصر لا السمع لان العلم اذا قوبل بالحس يراد به ما عدا الحس وهو البصر قوله وضع له لفظ بخصوصه مثلا لفظ زيد كما في قولنا
جاءني زيد وهو اسم فان ما يعتبر بالضمير هو لفظ هو بحسب الوضع النحوي اذا فهو بمعناه وضع له لفظ زيد بخصوصه فهو جعل فيه لفظان اقرار فان وهما
لفظ هو ولفظ زيد وقس على هذا سائر الحقائق ومسمياتها قوله بوجه لوحظ حال الوضع وفي هذا علم ان اللفظ في مثلا موضوع لمفهوم كلي وهو
ابتداء شيء من شيء فالانسان حيث هو هو بل من حيث وجوده في ضمن فرد فرد كما ذهب اليه العدوي رح وكذا حال بشرط اشتغاله
في جزئياته فيكون فهم معنى الجزئي مقصودا منه والسلام //// قوله

ان المراد بيانه

قوله وطريقة قيامه اي الفعل اللغوي الذي هو مسلول الاصطلاحي به اي بالفعل ان يكون المشتق راجع الى الاصطلاحي بطريقة الاستخدام على صيغة المعلوم اي ذلك اي
كون الاصطلاحي على صيغة المعلوم علامة له او من لوازمها اي الطريقة من حسن زيد وهو وصفه وحركة وقعد وغيرها من الافعال التي هي ماعدا اي اخبرت
من قيام حسنه وصفوته وحركته وغيرها لزم ان يعتبر بصيغة المعلوم لهذه الصيغة علامة طرائق الفعل بالفاعل وطريقة لا الاخر لا المفعول مجهولا او جوهرا فعلا
على سترى وذلك اي بيانه على صيغة المعلوم علامة للطريق او من لوازمها لان القيام ثبوت موجود خارجي منه اي حركته مثلا لا معدوم معنوي وعقلي
لا امر منتزع زيد في حركته زيد والقائم ذلك الامر به لان الحركة ثابت لزيد وهو متصف بها مثلا والتعبير عنه اي عن ثبوت موجود آه ليس الا بصيغة
المعلوم منه حركة كما عرفت لان مصدر الفعل المجهول يفيد التاثير اي حاصل مصدر كائن بمعنى المفعولية مثلا في ضرب عمرو الغير القائمة بالفاعل
بالواقع على المفعول بتاء الهاء اي حاصل بالمصدر لا يوجد في الخارج وليس محسوس اصلا بل معقول وجدان مصدر الفعل المعلوم يفيد به ما
يحصل في ذات الفاعل من الهيئة اي حاصل مصدر كائن بمعنى الفاعلية بتاء الهاء اي حاصل بالمصدر تام لكن فيه اي تفسير القيام
بثبوت تام اي نظرا لان الموت في حيات زيد وجوده والعمر في جهاته زيد وعمر زيد ثابت بزيد وهو متصف بها مع انها عدمي محض كما عرفت في تعريفها والمراد بالاسناد الذي هو
طريقة القيام ثبوت شيء لامر ثبوتا تاما القيام وليس كذلك في المعنى اي في معنى القيام اي في الثبوت والاتصاف به في الوجود آه في التعبير بصيغة المعلوم في الذات التي ذكرنا
امثالها فتعبير اي الاسناد على طريقة قيامه به تعبير القيام بالصيغة المعلومة ان قلت فيه هذا اي اعتبار المماثلة ولكن يخرج الاسناد الذي هو نفس القيام لان
الشيء لا يماثل نفسه لان التشبيه يقتضي المغايرة بين الطرفين قلنا القيام اراد بها بعضه بعضا فيصح تشبيه قيام زيد وقام عمرو وقام عمرو فاله القيام اي حاصل المزيد في المثال الاول بما شمل القيام اي حاصل العمر
من الاعراض وقيام الاعراض وبنائها يتحدا افرادها على طريق في علم الهدى لكن الشيخ في حاشيته لعدم كون الاسناد فيها على طريقة
مع انه سمى افراده الا اعلم قوله قصر الشيء على الشيء في الكون بمعنى علامة طريقة قيامه به او من لوازمها لان الكون بمعنى علامة طريقة قيامه به او من لوازمها ان يكون الفعل على صيغة المعلوم
ثبوت موجود لامر والقائم ذلك الامر بالقيام في قام زيد مثلا ان الزيد به اي حاصل بالمصدر فهو ثبوت وصف موجود لزيد والقائم زيد به بالقيام الموجود والتعبير عنه اي عن
كيفية وليس موجودا من الذات الكيفية الموجودة الامر الا ان يتحد من الكيفيات النفسانية اي المختصة بذات الانسان والمراد بالاسناد الذي
على طريقة القيام ثبوت الشيء لامر جواب سؤال نشأ عن الهام البيت وهو ان القيام لو كان ثبوت وصف موجود في الخارج لا فيكون بمماثل
الاسناد الذي هو امر عقلي لنفيه الموجود وحاصل الجواب ان الاسناد المذكور يراد به ثبوتا بما القيام في الخارج او التعبير لا في الموجود فتعبير اي تعبير
ثبوت شيء لامر تعبير القيام فهذا قائم من جهة قيامه به وغيره بالقيام فعلى هذا اي فعلى هذا المراد بالاسناد ثبوت شيء لامر ثبوتا بما القيام في الخارج والتعبير
لا في الموجود يكون الاسناد الذي هو نفس القيام لان الشيء لا يماثل نفسه والمماثلة تقتضي المغايرة قلت القيام اراد بما بعضها بعضا
يعني ان القيام اراد بما بعضها بعضا مثلا قام زيد وقام عمرو وقام عمرو فاله القيام اي حاصل المزيد في المثال الاول بما شمل القيام اي حاصل العمر
في المثال الثاني والقيام اي حاصل البكر في المثال الثالث فلا يحصل المغايرة من جهة المشبه به فلا يلزم مماثلة الشيء لنفسه ولا يخرج الاسناد
الذي هو القيام وهذا القول اعني به قطريقة قيامه من الاول الى الاخر مما يشكل في ذهاننا على جسم
غير الجسم الهادي والهو الهو بسبب الصواب حرره الفاضل محمد بن عبد الكريم قاله محمد حرفه
رحمه الله عليهما وسلم

من تكلم في الني وما تف صلوته عودي جر صريح ا

براهم اولى غيرهم ابه جر صريح كما افتداء اولو صحيح الحواء

جر موسر بكلام اولد قبيحي رفعين نصبين جزم ابد جر صريح

مجاري شيء لم يلد ولم يولد وهي مؤنث

99

لم في قلاهم ... وبهذا يخرج الجواب عن ... الصحيح فالتقدير ... الغير الى الاستعانة ... وطرزها ظاهر

لم يعرف فاقط المفهوم انما يظهر اه لا يعرف الخطوة بالرجل حيث فيه عن فائدة التعلق الثاني بالاول كما لا يخفى على المتأمل فافهمه

عاد كره الشيء وهو ان يراد بالرجل الخطوة كما افاده المحشي بقوله صرح به في شرح المفتاح لانه عين صرح به الشيخ اه هذا

مع ما قبله الى اخر العقل في المنقول لا في الناقل ان يقول او عبارة المفتاح لا يشعر ما ذكره الشيخ والتذكير باعتبار ما ومرجعها بالكلام

او باللفظ ... المفعول ثان للاثبات فقوله اراد ان يثبت الشمال فراحته اه عنه النسان وخبر احنه له

والغير في الافعال الثلثة بعده للبيد وسنعرف وجه الاحتراز بقولنا اه لانه ظاهرة في غير ان يجوز بقولنا

بنفسها ولعل وجه ان دلالة الكلمة على المعنى بنفسها اعم في الدلالة الظاهرة والتأويلية والاستعانة تدل على معناها

بنفسها دلالة تأويلية لانها موضوعة بالتأويل على ما سيجيء فتبصر اه ما ذكره في تحقيق تعريف الثاني للمحشي اه لو اخرجها فما

احتاج الى اخراجه بقولنا دلالة ظاهرة وعلى ان يدفع اه الاظهر في الدفع ان يقال الدلالة الظاهرة في مقابلة التأويلية

لا في دلالة الحقيقة فلا يخرج الاستعانة اي فعلى تقدير ترك التقييد لا يخرج الاستعانة في تعريف المجاز اللغوي ولا يبطل جمعه

كما لا يخرج على تقدير ذكره ولا يبطل جمعه لا يصدق اه في التلويح اه لا يخفى ان الاحتمال في التلويح بناء على هذا الكلام في وجهين

لانه يفهم مما في التلويح عدم وجوب هذا القيد وفي هذا الكلام وجوبه وان المجاز مستعمل فيما معناه حيث انه غير الموضوع له

وكلامه ههنا صريح في خلافه اللهم الا ان يراد انه ليس في حيث انه غير الموضوع له خاصة بل في حيثية انه متعلق اه وبهذا ظهر لعدم

وجوبه في جانب التنقيح ولعل التنصيص في صرف اللفظ لا خلاف المتبادر وجوبه هنا حيث اعتبر هناك العلاقة دون

هذا فتأمل ولا يخفى اه لقائل ان يقول لا يجب التنصيص الا في كون النسبة الى الراجع الى حكم الكلمة او المنتسب

غير خاصة واما التنصيص في صرف اللفظ لا خلاف المتبادر فغير واجب لا سيما عند الفروق واحمل على النجم غير نافع

لعدم صحة النسبة الى الراجع الى حكم الكلمة او المنتسب اليه او الى غيرا والمجاز المعرف بالكلمة المستعملة اه فالاسم و

لسيد شيء مما يرجع الى حكم الكلمة بصدد فاعلية التعريف فليكن موارد النسبتين خاص وليحمل اللفظ على

خلاف الظ بل لا يبعد ان يدعى الموافقة لمقتضى الحال اه الظ ان يقال بدل قوله واللغوي فسمان هو فسمان

وعرفت اه وهو قوله هناك بتبادر انتزاعه من متعدد في طرف التشبيه معه واما المتبادر انتزاعه من بيت اجزاء

سواء كان اجزاء للطرفين او احدهما فلان لفظ ذلك اه في قوله ولذلك اه يعني اشارة اليه لان لفظ ذلك

فكان اشارة الى البعيد وضعا فلا ينتقض اذا المشبه لم يعبر عنه بلفظ الموضوع له بل بلفظ اجنبي المشبه به اعني
لفظ اللباس وانما قال له الهادي وان الصور لان النوع فيه ليس مقام التعريف حتى روعي كونه جامعا هذا العلل
طريق الدفع التعبير عنه باعم من التعبير عنه بحقيقة او حكمي وفي البيت الكريمة وان لم يعبر عنه بلفظ حقيقة لكن عبر حكما اذ الظ
ان تشبيه اثر الفرد من حيث الكراهة بالطعم المرء والشبع ليس من حيث ان اثر الفرد مراد من لفظ
اللباس لانه من سنة الحقيقة ليس بلفظ والظ ان مراده به بالتزام ذلك المشبه في الحلية المكنية ذكر لفظ
يدل عليه بالوضع وانما لم يرد بلفظ اللباس الا اثر الفرد من حيث اشتمال على المنفرد فيفهم اثر الفرد من لان سنة
الحقيقة فمعنى والتشبيه لابد ان يلوح قصدها على ما سبق بل التشبيه به من حيث ان ما يدل عليه مراد من الكلام بقرينة ذكر الاداة
مع قرينة قرائن الاحوال وهو من فهم فافهم والحاصل انه لم يعبر به فيه عن المشبه بلفظ من الالفاظ حتى يكون حقيقة بل عبر
عنه بلفظ مراد من مذكور حكما هذا ما يختلج في الخاطر الفاتر وقد سبق من الفاضل الشريف ما ذكرنا الله اعلم حقيقة الامر

قوله يعني ان الفعل اذا وقع في تقديم الجوع غير مجرد الذكر فقط ... بيان اقتران الفعل بالنعت المذكور معا بالعبارة التي
ذكرت في الشرح وليس المراد ان مجاز الشرط الزوجية جائز في الاعتبار بل المراد الشق الثاني في الاعتبار كما يدل عليه قوله اذا حقق فقد ذا واسمى
اه لا يقال على لا يجوز ان يراد الشق في الاعتبار من التزوجية المذكور لان نقول لا يمكن ... قوله واسمى تحت قوله اوحكمي لان الفعل فيه وصف
بكينونته فذكوره اه وذلك الكينونة قيد صفة للفعل ولو لوحظ في مفهوم الصفة الفعل لان بعبارة ذكر الحقيقي في الاسم حكمي لخرج الصفة عن كونه
صفة فان قيل على تقدير التعميم باعتبار ذكر المذكور فعلا لا يدخل الفعل اه اقول في قوله اوحكمي لان الفعل صفة وهو الحكم قيد
الفعل بالاضافة قلت لانه عدم دخول ذلك الفعل تحت قوله على ذلك التقدير لان التعميم الفعل باعتبار ذكر المذكور فعلا لا يطلق فيلا حظ
ضرورة في مفهوم الصفة بقيد بكينونة فذكوره اه فالفعل الاول ان المجرور راجع في قوله اذا فقد راجع الى الفعل الحقيقي فلو حمل لا قوله او اسمى عطفا على قوله فقد ذا اه اعترض المحشي السلكوتي على هذا بوجهين
بطلانه وثانيا لان الفعل الحقيقي كما يذكر ذكوره اه فالمعنى ان الفعل الحقيقي اسمى ولا يخفى
الفعل الشامل للفعل الحقيقي والحكمي بقرينة عطف الآتية او اسمى في بعض نسخ الشرح لان عطف اوسمى على قوله فقد ذا يقتضي ان يذكر جميع ما يعني الاعم ويذكر
اه بقوله او اسمى فذكوره اه حقيقة بيع المقابلة عرضي ... وعطف فلا يوجد التخصيص ولو لا ولو بقرب العطف ارتكب التعاقب
الخ بنوه نسخة ... والاستثناء اصم عبارة الشرح بلا حقيقة اه اعطى قوله او اسمى على قوله فذكوره اه فليتأمل فان في هذا الوجه مطابقا للاقسام
قوله عطفا على قوله فذكوره اه لا يخفى ان الفعل اعم لان الاسم اعم من الفعل وشبهه كما هو الشائع بين قيد فيه ان
يقتضي ان يذكر ذلك الاسم مقابلا للمذكور فعطف وهو باطل اقول وبالله التوفيق لا يذكر ذلك الاسم في مقابلة المذكور فعطف بل يذكر مقابلا
للمذكور المقيد بضمير المستتر الراجع الى الفعل الحقيقي كما يشهد المثال في الشرح ونبه على هذا الشيخ عصام الدين بقوله يعني ان الفعل اذا فتعلقت
بالاعمال ولا تكن حالا لقاصرت ... عبد الرؤف
حاشية عصام الدين في بحث المصدر

قوله اذا فقد اه اي فقد الاسم الذي هو الفعل ...

قوله افترضت الصلوات اما الظهر او العصر على ما رواه البخاري ومسلم كذا في الطيبي والقواعد انها احدى الست بني وهم نسخ من لفظ الحديث حيث وقع فيه احدى صلواتي
العشاء والمراد صلوتي وقت العشاء وهو من الزوال الى الغروب قصره هو والا لم يكن فيه دليل على ان من قال بالسيا لم يصل وكان قد فعلها غيره كما ذكره الكرماني
فظاهر الناسي يسمى بصاحب ولا ذهب فيه وقيل المراد لم يكن في ظنه وهو الوجه وقيل كناية عن لم اشعر ثم ان الرسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ما علم علما كثيرا
وتكلم عمدا لما جاء في صلوته وصار كعادي وسجد للسهو فقال الاوزاعي ذهب الى ان التكلم عمدا في الصلوة بما فيه مصلحة الصلوة لا يفسدها لكن يقع اشكال
بالعلم الكثير وقيل ان الرسول عليه السلام واصحابه دخلوا في ذلك التكلم والعمل فحكم الناسي اما الرسول عليه وسلم فلا عتقاد الفراق من الصلوة واما الصحابة
رضي فلظنهم القصر وفيه انهم حذفوا كرون فتذكرون الصلوة فتمضون في انه لم يقع الا الاكتفاء على ركعتين فكيف يقال انهم في حكم الناسي للصلوة على
ان عدم فساد الصلوة بالتكلم والعمل الخاليين في حق الناسي دون من هو في حكمه وقيل ان هذه الواقعة كانت قبل حرمة التكلم في الصلوة وفيه ان حرمة التكلم
كانت بمكة حين نزل قوله تعالى قوموا لله قانتين على ما في الحديث وهذه الواقعة كانت في المدينة لان رواية ابو هريرة رضي الله عنه وكان حاضرا في تلك الصلوة
كما يدل عليه لفظ صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم احدى صلوتي العشاء فليس رواية عن صحابي آخر بطريق الارسال الا ان يقال صلى بنا صحابية لفظ صحابي آخر
روى عنه ابو هريرة مرسلا او يقال المراد بضمير المتكلم جماعة من الصحابة رضي سوى ابو هريرة او يقال انه كناية عن امر رسول الله وهذا الوجه
وان كان لا يخلو عن تكلف لكنه اندفع الاشكال من غير ارتكاب امر لم يثبت في الشرع بخلاف السابق وعند ابي البناء في تلك الواقعة كان بالتواصي
ومن الوجه اظهر والله اعلم سلكوا في حاشية الخواجه في بحث تاخير المسند وما في عاطف

قوله موضوع على الايمان وان تبعه اي على الايمان في بعض الصور التي هو بسبب الجارية على المنفعة لان الملك
الايمان سبب على المنفعة واما قيد به لان تبعه او سببه لم يشترط جهة السببية بل في بعض الصور التي هو بسبب
ولنا ان التمليك سبب على المنفعة في محلها وقال النهاية قوله سبب على المنفعة في محلها احترازا عن قبيل الغنائم والهبة
وغيرها فان تملكها ليس سببا على المنفعة التي هو الوطي انتهى يعني ان التمليك في جميع الصور كان بسببه فان الهبة
او الهبة وغيرها ليس على المنفعة بل هو في بعض الصور فاعلم بان التمليك مطلق سبب على المنفعة ليس بعام
قيد به هذا التقييد هذا قوله قلنا هاهنا اي لها تدريج على التقييد بقيد بعض الصور بعض لا حاجة الى زيادة قولنا قلنا
بعد قوله وان تبعه اي بعد وقوع زيادة قولنا في بعض الصور وجه واحد لا يجوز نكاح واحد لا يجوز نكاح فعلم في هذا الدور بيان طبق كلام كلام الهداية والنهاية
فاعرف جلي على حال اني هو هذه الاخر هذا هو الحق فاذا بعد الحق الا الضلال

قوله وعقبه الاقرار اقامة ظ مما قررناه اي اقرار الاول فيما زوج الولي حقيقة على حق الاقرار مسخ
مما بينا وقوله التاني على الاصل والحقيقة واما اقرار التاني فيما المراد بالحق في الاقرار
بجانبه والعقود صحيحة نكاح الوكيل بشراء الشيء على هو معنى الايجاب والقبول الحاصل
اي بعينه والشرعية فلا معاني وانواع احتياج الى التاملة في فهم هذا تعبير الرياضة
ولكن هاهنا مجال للكلام كشف اصلاء

قوله او المزوجة في الفروع فان تجارية بطرق الدور والاقبة فكان في الفروع لكن وجه الفروع
والعلاقة حد قولهما المطابق وجه الاخر قوله يكون فروع اصلا كان كالسبب في احكام
لها اشكال لو كانت الفروع بفروعها كان قبلها هو سقوط النجاسة وحيث ثبت الفروع
في وجود واستوى الظهران والنجاسة فقط لتعارض في وجه الصغير الاصل وهو
في جانبه الماء والنجاسة في جانبه الثياب وليس احدهما اولى في الاخر فيبقى الاشكال
بحث في وجهين الاول ان قوله وحيث ثبت الفروع وجه الاخر كلام الشارح
الفروع فانه علم في اول الكلام والثاني ان قوله وليس احدهما اولى في الاخر
فرجح وانتهى محله في البيع والاول عشرة

قوله مصدر المعلوم فعلاه في جنس الحقيقة وحقيقتها وجمع افرادها القابع بفاعلها متعلقا بالله تع قوله الحمد لوليه الذي اسماء الكثرة
الى النفس حقيقة الحمد ما جنبه هو من غير نظر الى ما صدق حقيقة الحمد عليه وهذا لا لف واللام الداخلة على المضارع الواقع
موقع الافعال في ما كان فيه كذلك اذا علم احد الحمد الله فحذف الفعل وعدل من الجملة الفعلية الى اسمية لدوام وثبات حمده به قاصد
الكشف في اقتال هذه المواضيع لكن على هذا لكون اللام خالية عن الغائبة لان الحمد لله بل على المحقق من جنسه هو به دون اللام
بخلاف كونه للاستغراق على الجنس لاشتمال على الغائبة على ما سيجيء قوله ويحتمل ان يكون ما اسما الحمد مصدر المجهول واللام ايضا
للجنس او الاستغراق وعلى المصدر الحمد لوليه في جنس المحمودية وحقيقتها او جميع افرادها قائمة بالله تعالى قوله
واللام للجنس اما لان الحمد مصدر سادس فعله نظرا لحرف فعل الحمد في ذات النصب والفعل انما يدل على المحقق دون الاستغراق
واما للجنس هو الفاعد اسم يه الاستعمال سجاية المصدر التي هي من اسماء الاجناس والاستغراق انما يكون بالقرينة قوله
والاستغراق لان الخطاب مقتضى الاستغراق دفعا للترجيح بلا مرجح ولكن افهام تحقيق بالله تعالى اي كل حمد اي نفس ما الازق
فاذا فاحة العموم واذا الزق بان الجنس لا يحتاج الى المقام الخطابي بخلاف الاستغراق قوله الى الابد اي عموم الحمد مستفاد من اللام
وعموم الازمان من سيجيء الحلي وعموم احاده من ترك الفاعل فحصد العموم فوقه تاز من اسنت ان الاستعمال على التقيد
بمعنى النزول والاقالاول اللام المستعمل في النفع وهو ترك الفرع اي هو التعظيم والاجلال واداء النعم قوله لسلسلة
اشارة الى ان الاول ليس على جميع الاصل بل المراد اهل بيته والاصل بدليل تصغيره على اهل وهو يرده الاشتقاق
على اصولها فان قيل الاول يستعمل في الاشراف والتصغير بناء فيه قلنا الشرف لا تناقض التصغير بالنسبة الى من هو اشرف اعلى منه فان قيل
الاول يستعمل في الاشراف اذ يقال اهل النار واهل النعيم فلا يكون الاصل الى قلنا لا جلد لها التقليل القوية الى حقيقة حصول الاول
بالاشراف غير التعقبان الحاصل باحرف الضعيف فحصل حسن الموافقة فاذ المعنى فهو ترك التصريح بالعلة المذكورة واما
اللفظ فهو بيان كيف قوله اي الذي اي دفع لما يرد عليه من ان المتاهب بين ان كان صفة مقيدة يلزم تخصيص الصلة في
بعضهم وان كانت صفة اخرى يلزم الادب لا لكم يسوا المتاهب بين باهل النبي بعم قوله لفاتهم اي على لما قبله ودفع لا
يقال لو تاخر الاصل بالحاجة يلزم انتقال الاعتراض من محل الى هو غير جائز ولو سلم يلزم بقاء النبي بلا واسطة
لا يليق رجل يلبس رجل اخر يلزم بقاء الرجل اخر عاريا عن ذلك فلا يصلح التاخير بالجواب فالصواب ان يقول المتاهب بين
بجعل اما به ووجه الدفع ان الاصل اخر طولا في حب النبي بعم وضابعه وبالعواقب وفنوانه فاتهم فصار اتهم اروحهم
رواحه واجسامهم اجسامه لاجل الاتحاد كما قال بعض الاولياء انا الحق في الفنائي الله وهذا واقع في جنون حرص الادم عن
قصر به فقال قطع السكين بدليل فوقع كما قال قصر الحدس في اللغة ولذا عرف الاهل وسمت سمي به الشاعر لقوله

في صورة الجدي في الكرة البروج الاحد عشر قوله اثنان وثمانون ودرس شبيه محول او سط المشهور الثلثة للعين احد وثلثين وكذا كون اوسط الشرق
الثلثة الحريف المسيح بالتشريق حراول وحد وتلتيج والاربعة الباقية تلفظون قوله تاده للمبالغة اي للزيادة المبالغة اذ الصيغة لاصل المبالغة
وانما جاء التاء للمبالغة لان العلاقة الوضعية والمبالغة فرع اصل وجود الفعل واذا انتهى الشمس من برج السرطان يكون النهار في غاية الطول والليل
في غاية القصر ثم ينعكس قليلا قليلا واذا انتهت برج الجدي يكون في غاية القصر والليل اطول ثم يعود قليلا قليلا والجدي برج الشتاء والسرطان برج
الصيف فقصد مشرق الشتاء والصيف ومغربهما او مشرق الشمس والقمر ومغربهما فقصد الشيخ هو اجمة هفيفة او حكما
العالم الست فانه يطلق على الشيخ فقصد سترا الله ما كان شارة الى الاسرار ما فيه من الذنوب لانه تعرف الشيخ من قبل ذكر المحل
اذا لم الحال فعلم الايقاظ فاخبر به لان الغزالي سترا الذنوب فيلزم الاستدراك فقصد الجناية بهذا استفاد اضافة الى الله
تعالى في سياق النفي الدال على ما ظاهره يلزم الاستدراك او التجريد فقصد فلا بد ح اه ولا بد ايضا ان يكون خبر تعمد مخصوصا بنوع
الحافظ اي تعمد فقصد من التجريد لان الغزالي ايضا كتاب يوشبدن لكن فائدة التجريد الآتية هو الدلالة على القلة بجعل تنوين
كيلا للتقليل معنى اسرى بجمعه في قليل من الليل من الكعبة الى القدس ثم الى السموات ثم الجنة والنار والعرش ثم الى الارض
فقل هذه الفائدة غير ظاهر فيما كنا فيه فينبغي ان يحمل على ما ذكر الفاضل او يحمل على الفائقية اي الزهيد لما قال العصام
جاء به سكنى شارة الى السكنى لان السكون والالتزام الحبس في الجنة بالرابط والدليل موجود في هذين الرباعي
فقصد درشتم اه فغير تجريد شبه الفوائد بالدرر فالتشبيه المضمر ملتبة واثبات النظم للفوائد تخيل انها من جنس الدرر
والسلك النراشي فظهر فائدة التجريد من انها للنراشي فقصد وانما قال ذكر صنع لما يقال ان تمرة النخل حد فوق
من العرف والشرع فقصد السلك يعني السلك الخيط المطلق والسرط الخيط الذي يخرج به لؤلؤ ونحوه فلا سند لذكر
ولا تعتقد يعني الغلاف الحرف المطلق والناس يعني الحزن للدود والمرض من فقد الناس باصابة المكروه يدل
عليه بقوله تعالى يا اسفى على يوسف لا اسفا فوت المحبوب وهو يوسف عم وما توفيقي اه لما كان قول الشيخ فوائده
دافعة الحل المشكلات وفقه نظمها اه بتشبيه كلامه بالدرر وفقصد نفعه الله اه يشعر بالتمدح المذموم وفقه
فما توفيقي اه بعد وفقه بقوله وما توفيقي اه فقصد والمخصوص صنع لما يقال عطف الانشاء على الا
خبار يعني ان التقدير وهو انعم الوكيل فيكون من عطف الاخبار على الاخبار فقصد التضمين صنع لما يقال انه عطف
الجملة على المفرد يعني انه احسن يعني يحسن فيكون جملة فقصد سنده يعني الكاف يعني الهب يعني المسبب لعل
وقوع حسبك صنع للنكرة في قوله لهذا او حصل لا يترك كتابة الحمد فقصد اي يترك مسرعا للتقدير
بالترك ليكون المفعول مقارنا له في الوجود اذ لا وجود للنفي كسر التقدير يعني انه من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم ليس

في ترتيب اه وكتابه خال عن الطلاوة والفصاحة والاطراد والانعكاس في فلذه وعنفوانه اه لم يكن كذلك الواقع مما توهم شرح ان
ان قوله لم يقصد اه وفي لا مما لغة بالسلف قوله ما يعتنون اه وكذا الكرسي الحمد في هو شرح الكتب والشروح في الاوراق
المتفرق وكتوق في الكتب الحمد ونية تركيب الاختلال شرح لان كتابه وبال وشرف في الواقع والحقيقة فيلزم الابتداء
بل اختلال حاله شرح قوله لزم اه لا يتم شرحا لا يكون ظاهره انانت هو تمام اكثر الاشياء الغير المعبا بالحمد فقصد
من حيث انها منسوبة اليها اتحاقية بالجنة لانه لا يبحث عن الرفع والنصب الغير المنسوبة الى المحاسن فقلا فقصد تكلف باعتبار ما كان او
بالكل اليه لزوم الترجيح بلا مرجح فقصد اسلم تنقيص شرح لانه لم يعرف من المعرفة لكن التعريف يستلزم المعرفة والتعود
فقصد والمعرفة لا بالعبارة اه والاحتياج الى التعريف انما هو بالعبارة الى المتعلم يشير الى ما علم هذا اذا كان اللام في الكلمة
للعهد الخارجي واما اذا كان للجنس لما هو الاصح فلا يشير فالاول الى ما يشير بان التعلم ما قال الذهني او عالم بوجه ما والتعريف بغيره
اما تصور الكنه واما بوجه مميز عما عداه اه فقصد اهدى الدلالات الثلثة اه فان التأثير في لوازم الكلام والحرج لا معناه
المطابقة والتضمن فقصد به بعضه اه تأثير الكلمة والكلام من الاسم والسورة وعدمها حاصله ان المناسبة بين المشتق
والمشتق منه مجرد التأثير لا الاسم فقط ولا بالسورة فقصد من الافعال مثال الاداء والجزاء وغيرهما وقد بين الفاضل
فقه الكلام واما الاصل فان لما الشيء قوته والملك الضم فيلزم القوة والملك القرب باليد مضمومة الاصابع فيلزم شدة و
الملك فقه التصرف وكذا يقال للعبد والمرأة والمال مملوك والملك فيه الملك وكثرته بالاجتماع والجريان ويقال الملك
اسم ابي نوح عم سمي به لضخم جسمه وفقصد فتح روى انه ان ضرب بيده شجرة عظيمة بلغها من اصلها وكسر
قوله من جزئيات الابتداء اه وشغوله في الجزئيات مجاز بذكر الملزوم وارادة اللازم وفقه من هو التعلق الظاهر بين الطرفين

قوله وطريق قيامه اي الفعل المعنوي الذي هو مدلول الاصطلاح كذا اي بالفاعل اي يكون المشتق دالا في الاصطلاح بطريق الاستخدام
على صيغة المعلوم اي الفعل المعلوم الخ حكمها كصيغة اسم الفاعل وصيغة المشبهة اي فالمراد اي كون الاصطلاح دالا على صيغة المعلوم علامة
اي الطريقة او مع لوازمها او مع الخلو الخ فالمراد اي بيان الكون على صيغة المعلوم علامة لطريق الطريقة او لوازمها لان القيام بثبوت موجود
في خارج حتى الحركة والحس والضرب في حركة زيد وحس زيد وضرب عمرو والاضافة الذهنية المعنوية مثل التوبة والبعد والعلم في ضرب وبعد وعلم
زيد او عدمي مخلي مثل الموت والعمى والجهل في مات زيد وعمي وجهل زيد على ما عرفت فيما لا يخفى مثل زيد في هذه الاشياء والتهيؤ والاحاطة
بالموجود والتعبير عنه اي عن الثبوت والاتصاف فيه ليس الا بصيغة المعلوم فاقول توضيحه انك اذا اردت التعبير والاخبار عن قيام الحركة
والحس والضرب بزيد لم تجد الا تعبيرا بصيغة المعلوم وجعلها حكمها الا بصيغة حكمها الا صيغة الحكم وحكمها وهو صيغة اسم المفعول انما
يعبر بها وقوع الفعل على المفعول مثل الصيغة وفي حكمها علامة طريق قيام الفعل بالفاعل ولوازمه على ما بين الفاضل المحشي بقوله
وفي الكراسة قوله لان مصدر الفعل المجهول اعلم ان المصدر للفعل المجهول قسمان احدهما ما يشتمل في اصل النسبة بين المفردين
وثانيهما ما يستعمل في التاء يثر ما حاصل بالمصدر النسبة المذكورة الغير القائم بالفاعل بل الواقع على المفعول يقال الحاصل
بالمصدر وكل منهما لا يوجد في ليس محسوس صلاة في الاحوال ومصدر الفعل المعلوم وهو ايضا قسمان احدهما
ما يستعمل ايضا في النسبة الغريبة وثانيهما ما يجعل في ذات الحدث وهو ايضا في النسبة ما حاصلة
على النسبة المذكورة يقال لها حاصل بالمصدر ايضا فالقسم الاول منهما لا يوجد في الخارج بل هو امر معنوي والثاني عين
النسبة لا يوجد في الخارج بل هو المذكورة قد يوجد في الخارج وبعض ما مثل النسبة الحاصلة في قيام زيد وحسنه وحركة
وغيرها في النسبة وانما قال قد يوجد لانها لا يوجد في الخارج في جميع صيغة المعلوم مثل قرب وحات وعلم لانها الطاقات والاعدام
ومعنوي فعلم التقليل استغنا في قد بالنسبة الجميع وان كان كثيرا فافهم الكلي في تعبير القيام بثبوت موجود
تاء مكسورة نظرا لانه عرف البناء قام الموت والجهل والعمى والعلم يزيد في ان بعضها عدمي وبعضها وجودي لكنها ليس بموجود
خارجي والمراد بالاسناد الذي على طريق القيام بثبوت لا يجد شيئا يماثل القيام ويشتبه في المعنى يعني ان معنى القيام هو
الثبوت والاتصاف في الموجود هذا حاصل الخارجية في التعبير بصيغة المعلوم في العدميات التي ذكرناها فتعبيره اي
الاسناد على طريقة قيامه بتعبير القيام بصيغة المعلوم فان قلت فما هذا اي اعتبار المماثلة والمشابهة يخرج
الاسناد الذي هو نفس القيام لان الشيء لا يماثله نفسه لان النسبة تقتضي المغايرة بين الطرفين وهو معدوم قلنا القيام
افراده يماثل بعضها بعضا مثل قيام زيد في ساعة يماثل مثل قيامه في اخرى لان القيام في قبيل الاعراض وقيام الاعراض يتجدد

قوله على طريق الاستخدام بالموجود الخارجي الخ

ثبوت

فالمفهوم في عبارة عبد الحكيم وهو ان يكون تابعا الى قوله وبهذا ظهر ان الحق معنى الحرف بان يكون السير سببا لملاحظة معنى
الحرف على المعنى الاولى وان كان الحق معنى معنى الحرف بمعنى الثاني يكون الابتداء وجها وصورة لملاحظة السير فاغير
جائز لان السير يلاحظ بالذات بلا احتياج الى الابتداء ولذا لم يكون السير سببا لملاحظة معنى الحرف ولا يكون سببا صورة للسير
كما ظنه عصام الدين بل كل احد اقتدى فقوله وبهذا ظهر اي ظهر عدم ورود سؤال عصام الدين على تحقيق السيد
الشريف لان ما سبق الى قوله وبهذا ظهر يفهم منه ان معنى الحرف لا يلتفت النفس اليه قصدا ولذا لم يحكم عليه فلا النفس مخلوق على انها ما
لم يلتفت الى الشيء قصدا لم يتعلق به الحكم عليه ويفهم ان معنى كل واحد يلتفت اليه النفس قصدا ولذا يحكم عليه فلا النفس اذا التفت الى الشيء قصدا
يحكم عليه بكل احد
قوله فتشابه عدم الفرق بين الفرق بين الحرف وبين الحرف وبين الحرف في هذا التحرير اي فالمفهوم الشيء فعلى هذا التحرير بسبب معنى الحرف
ان لا يكون تحلو داعلا لاجل عدم تعلق القصد بالذات وسبب معنى كل واحد ان يكون تحلو داعلا لاجل تعلق القصد بالذات لا لاجل مخلوطة تبعا
قوله
قوله اي تحول فسر الاختلاف بان الاختلاف يكون تابعا ثانيا فصاعدا فيكون كل طرف في الطرفين جزء الوجود فلا يتحقق السبب القريب يعني
للمقصود وجود السبب القريب في ابتداء التراكيب لا اختلاف فاذا كان الاختلاف بعينه يكون كل طرف جزء لحصوله فلا يتحقق السبب القريب ولا يصلح
النسبة الى السلوك ولذا عدل المص عما توهم الجريد لاجتماع وجود الاختلاف فيه اجمالا وان كان بمعنى التحول يكون كل في الطرفين الشرط لحصول
لا جزء فيحصل السبب القريب لذي هو المقصود وسبق تفصيله فسلم اقتدى عقلا قال قلت فعلى هذا ما وجه عدم اراحة المعنى المذكور
في كتب المعقول قلت وجه انه قد عرفت ان المراد بالفاعل والمفعول هما اللفظيان والمبتدأ المحمول وهو الفعل اللفظي فابهما قرب
المبتدأ وجود قرعه الفعل على الاجزاء بالرتبة بالنسبة الى المبتدأ فلا يصلح قول الشيخ تقدم مرجع الضمير وهو زيد انت ويلزم الخلف فقبل الذكر مطلق
ملاحظة لا غير جائز محلة في كتب المرفوعة حرف حسم اقتدى ولا يخفى ان هذا التوجيه آه صحيح لما يرد صحيحا الذي توجيها
الى الظاهر ان الظاهر بحسب التحقيق واتفاق عقل خرج في الكرجي زيد يحصل توجيها وتنازعها صحيح الذي ليس كذلك لوجود القطع حالة
واحدة الخارج فاجاب بهذا تاء حل اما بحسب الاصل يعني الاتحاد الفعلين الواحد الحالة وقد حصول حدوثها الخارج
اي جائز صدور القرب والاكرام في زيد يحصل التنازع وهذا على مذهب من جعل الالفاظ موضوعة لاعيان الخارجية لا حصول
المصورة المذكورة يعني جائز تلفظ الفعلين صح زيد يحصول القطع فيه او بحسب التصور اه قيد بمرتبتين اذ لا نزاع في التصور الذي
هو به او التفاوت آه على التصور التحقق معنى وصدقه وان خالا من كونه تصورا اذ لا نزاع آه تعليل بكلا الشقين حال تحقق الفعلين
على ذا ناظر الى الشق الاول ولا حال التصور ناظر الى قسم بحسب التصور يق وعلى بناء على ان الالفاظ آه اي موضوعة للتصور الذهنية
لا الخارجية على وفق ترتيب المعاني الا ترى ان المتكلم اذا تصور المفهوم القرب زيد عمرو ويريد كسر كلاما على وفق التصور والاصل
اذا قصد المتكلم الاخبار بضرب زيد عمرو الى الصحيح يريد كسب تركيب يفهم منه مقصوده سواء تحقق الالفاظ على ترتيب المعاني
فيقول ضرب زيد عمرو او لا يقول ضرب عمرو زيدا فلا بد في تصورها اي في تصور المعاني اولا في الذهن ثم تتكلم بكلام موافق
لها والا يكان لغوا وعبث تصور متعلق بذكر المعاني اي يتصور المعنى المحصور في الذهن على ما هو في حد ذاتها ومتعلق
اي مفهوم على ما هي عليه في حد ذاتها فراد اخر اه في غير نسبة الى النفس المتكلم او لا غيره بان لا يغير عنها بالالفاظ لانه اذا عبر بها

بنسب اما على نفسه او على غيره فيتحقق لكل واحد منها معقول فلا يتصور التنازع فلا بد في التصور في حيز بهم كتصور
مفهوم القيام بان شيئا معنى غير قائم بذاته بالغير ومفهوم زيد بان شخصا معنى قائم بذاته والغير قائم به في غير نسبة وتعبير بالالفاظ
وهذه التصور لا يختلف باختلاف العبارات لعدم تعبير بها مثلا سواء قلت زيد قائم وثبت له القيام وحصل له القيام لا يختلف
واحد في الذهن في الحاصل ان ما يتصور بدون التعبير والنسبة صحة حد ذاته لا يختلف باختلاف العبارات وانما يختلف اذا
حصل النسبة التعبير بها مثل ضرب زيد وضرب عمرو وضرب حاله باعتبار التعبير بها وان كان واحدا في حد ذاته
اشارة الى جمال الايضاح قد كسر تاء على ثانية جواز الاقتراح ويتصور متعلقا اي يتصور نظرا المعاني في حيز التعبير بها مثل
تصور ضرب زيدا وضرب زيد وهذا التصور ابتداء المتكلم يعني في ايجاد كلام تصور الاول نفس تصور مفهوم الضرب في
الذهن مثلا شخص معين ثم تصور النسبة الى نفسه او الى غيره ثم يتكلم به والثاني يختلف باختلاف المعاني العبارات التعبير بالالفاظ
مثل ضرب زيد وضربت زيدا اي في هذه القاعدة الكلية في اولا الى اخره فاعلم ان التنازع فيما اخر فيه باين الفعلين بحسب التصور
الاول الذي هو مبدأ التنازع لعدم تصور المتعلق فيه بالتعبير بها بان الضرب ضرب فان اولا الاكرام الزيد فان لذة التصور
التنازع المتحد بالتحقق لوجدان كل منهما معمولا لهما في هذه التصور سمعت هكذا

قوله فيما اذا كان معمولي الوجهين واحد والالتباس فيما اذا كان معمولي الوجهين مختلف يعني اذا تقدم زيد في قائم يفيد
اسناد القيام اليه مع كونه مبتدأ وكذلك اذا تؤخر عن قائم يفيد ولا يصح كونه فاعلا وكذلك اذا كان قائم مبتدأ وزيد فاعلا يفيد ولا
وقائم خبره وزيد مبتدأ يفيد ذلك وهما حاصلان على كلا التقديرين فالمعمولي واحد في زيد قام ان تقدم قام يفيد اسناده اليه لا غير وان تأخر
عن زيد يفيد تكرار الاسناد وتقوي الحكم لما ورد اسناده القيام اليه فلا فرصورة التقديم فكان معمولي الوجهين مختلفا فيوجد
الالتباس فلا يجوز الامر بل يجوز في الاول وكذلك الواحد في نحو اخرج وتقوم لو كان للعطف او يجمع معمولاه واحد على الاتحاد
يريد ولا يفيد فائدة وصحة اذا كان للعطف ولا يفيد اخر اذا كان بمعنى مع وكذلك في الوجوه المتعددة في نظم القرآن
لانه قلما يوجد بعضها بعضا بل يجب بعضها مرجوحة لا يفيد فائدة واصحة اذا كان الحجة ولا يفيد فائدة اخرى فاذا كان
مرجوحة بل يفيد اه فائدة واحدة لقوة المؤدي واصحة فتشتد بقرائن يعلم

قوله فلينتاء حل ولعل وجهه انه يحتمل ان يكون نعتا جنب يتأخر حاصل بتقديم الكل فلا عبد ليلا يتوهم استدراكا بحسب ان غير
مستدرك لان تأخير الاول بسبب التقديم والثاني بسبب الترك عبد الرحيم قوله فلانه اراد يعني الالفاظ المسبحة لتبيان فرقه بل هو مصدر
كسبحة على وزن الرحمة عبد الرحيم قوله سبحان الله

قوله سميت الالفاظ الانشائية بخمس بعت واشتريت وزوجت وتزوجت حيث جرت العادة بان البيع الذي هو اسم
معنى بعت واشتريت والنكاح الذي هو اسم معنى زوجت وتزوجت وارادوا الايجاب والقبول معنى بعت واشتريت
وزوجت وتزوجت مع ان العقد معنى زوجت وتزوجت

قوله ويندفع به ما يرد عليه اي اعلم لما فهم من العقد تعريف النكاح وهو عقد موضوع على العقد المعنى وطي ان العقد
اللفظي اعني الايجاب والقبول انه ضابطة عن حقيقة النكاح قال صدر الشريعة ارد له الشراح بالعقد الارتباط لفظا ومعنى
اما الارتباط اللفظي فقول العاقدين زوجت وتزوجت عنه بالايجاب والقبول واما الارتباط المعنوي فالاعطاء والقبول
من الجانبين وانما قال من الجانبين لانهم لم يعتبروا في النكاح مجرد الاعطاء والقبول من الجانبين بل قالوا لا بد من ذكر
العقد اللفظي فانه ركن في النكاح لا يتم البيع بمجرد مبادلة المال بالمال الخارجي بل لا بد من ذكر من لفظ بعت واشتريت
عند من يقول بالتعاطي فلقوله من هذا التحقيق يعلم ضلال البعض ما توهم وليس كما زعم هذا اخلاصة ما ذكر صدر الشريعة والشارح
تصرفا انه ليس يرد عليه توهمات اوردها الشارح الا اجراه بقوله اجزاء التصرف معنى الايجاب والقبول بقرينة قوله فيما هو
الايجاب مع الارتباط فان جعل الارتباط مقابلا الى الايجاب والقبول صريح في ان مراده ربط معنوي والثاني ان المراد من
الارتباط في قوله يرتبطان ارتباط حكمي اللفظي بان يذكر احد اللفظان عقيب الاخر في مجلس واحد بقرينة ترتب قوله
فيحصل معنى الشرعي له اذ لو اريد منه الارتباط المعنوي يلزم ترتب الشيء على نفسه والاحتياج الى التاويل والاسم

ووجه الانه خارج عما قررنا اما الاول فبيان قوله مبني على كون اللفظ مسمى باسم المعنى وقوله الثاني على الاصل الحقيقة فلا تنافي بين
المفهومين واما الثالث فبيان المراد بالمجموع المركب من الايجاب والقبول مع ذلك الارتباط الشرعي هو معنى الايجاب والقبول
الموجودين حسا مرتبطان احدهما بالاخر بعت واشتريت فلا مشاحات كما يفهم المفهوم من المتن فبين حيث قال او المراد الا
يعني الايجاب والقبول مع الارتباط معنى النكاح وفي نسخ الا يعني النكاح معنى الايجاب والقبول كشف

وقوله ولا حاجة الى استثناء آه جواب ما قيل كان ينبغي عليه اي يجب ان يستثنا
كلامه الا الولي يقول غير الولي الذي هو قاريء الميت لان الولي قاريء الميت وغيره
في ذلك سواء على ما حققناه في شرح ما جاء بقوله فلا حاجة وفيه اي في قول الش
لطافة لا يخفى على اولي الالباب واه نبه تأمل زيد افندي

وحراء الحي بالولي ولي الصلوة وحراء الش بالولي ولي الميت خلاصة عبد

باب حراه حاصل او لزمه او بلزمه بوجه فرق بركته او فيوب
باشنه فوبه اف ويشل كورنه حراه حاصل واكر قزل وفسه كورنه حاصل
او لميه سم الله آه يا ظاهر يا باطن يا لطيف يا خبير قوله الحق ولا الملك
يوم ينفخ في الصور عالم الغيب والشهادة وهو الحليم الخبير باب هر كيم هركون فروكره
فرقا كونه ك اوفوب عقلي وفرحي زياده اول سم الله اللهم ارزقنا فهم النبيين
وحفظ المرسلين والهام الملائكة المقربين الى اكرم الاكرمين يا ارحم الراحمين

قوله يا ذا البعض اي تقرير اعضائه كما هو النظر او بارادة البعض بدون التقرير كما هو الظاهر قوله امحض الخالص قوله تأويل الرحمة بالاحسان قوله عنها بعض الكلمة
وفيه ان الصادر هو الكلمة التوحيد بلا احتمال عند الله بسبب خلوص النية وصدق الطوية خالياً عن الرياء والعجب والسمعة فالطيب حقيقة الكلم لا البعض فلا
وجه لهذا التوحيد اللهم الا ان يقال بجزء جزء الطيبة بالرياء ونحوه فتأويله كتأويل اه اي بارادة احد المذكورة في الحديث في كل منهما او
بارادة احد المذكورة في الرحمة وتقدير المضاف في الحكم ويطلق التأويل على التقدير
فقوله ولا بيان الصراط اي بيان كونه جامعاً افراده كما اذا اتى بكل او بصيغة الجمع

لان تلفظ دايرة على كلام الله في كلام اللفظ في حكم تلفظ الكلام النفسي افادة لا دخل والنوبي عما كلم اه لم يقل بما تلفظ به الحق لان التلفظ هو التكلم بالفم
والله تعالى منزه عنه قوله فكان اه ولا يلزم اختلاف شيء شخص زيد فلا باختلاف فكان فلا يلزم ما يتلفظ به الانسان بشخص ما كلم به
الله تعالى باختلاف المحل المتكلم قوله اذا ثبت اه اما اذا لم يكن كلمات الله تعالى وآيات المركبة في الحروف قائمة بذاته تعالى بل القاري كما هو
فلا شبهة في كونها مما يتلفظ به الانسان سمي كلمات الله تعالى لدلالتها على ما قوله بمنزلة علم في الكلمات واجيب عنها بوجوه اخر وهو ان الغرض
في تدوين ما هو معرفة اصول الاعراب الكلمات الاعرابية العربية المعلومة لنا اصلا في علم تعالى وما في غير الانسان غير معلومة لنا فلا يحرنا خروجه
قوله الجنس والفصل اي اللفظ والوضع انما فان المهملات داخلة في الاغفال دون الوضع والدوائر الاربع داخلة في اللفظ لا اللغة قوله
عبد الله على قيد به لانه لو كان مركبا اضافيا يخرج بقوله عبد قوله مما سيأتي في ان مثله لا يعد لفظا واحدا فيوجد لفظي
فيخرج الثلث بكسرها لان المصدر ليس بمشتق ولا ضمير في غير المشتق ولا يتذكر ولا يؤنث ولا تثنية ولا جمع وفيه
قوله ان فيما قيل استغنى بقوله وفيه عن قوله مفرد لان الوضع لم يقيد الا المفردات والمركبات انما هي في الاستعمال لا في ان المركب ليس بموضوع ان يفيد الفاظ
معينة بحرف باللغة اما ان يجيء تنوينا كليا مثل ان اسم ثلاثي مجرد على وزن فاعل في افعل على مفعل والمضاف مقدم على المضاف اليه
والفعل على الفاعل ويعرف ذلك بتعلم الصرف والنحو كذا في شيخي الرضي قوله على المقصور اه كما هو الاصل والاكثر فالمعنى ان المعنى مقصور
على اللفظ الموضوع له لا يوجد له المعنى فتخرج الالفاظ في الالفاظ فخرج الحروف لان الحيوان المفترس الذي هو معنى الاسد يوجد فليس فالليث
ايضا قوله على المقصور عليه اي الذي يوجد ان اللفظ المقصور على المعنى الشيء الثاني اللفظ العين غير مستعمل في الباقي به يوجد في الجارية والذهب والدرهم والشمس
الليث في زمان وجزاء وغير ذلك قوله الجزء السلبي هو لا يوجد في غيره في قوله ام فاقة الشيء يوجد فيه في غيره قوله لم يستحق في الارض اه يعني ان وضع الاسد في زمان
ووضع الليث في زمان اخر وكذا وضع الجاري في جارية في زمان ووضعها للسابقة في زمان اخر قوله لا غيرها اي بالنسبة الى بعض الالفاظ وبعض المعاني وهو غير مراد
وهذا الجواب لعدم الجامع الفرق بين غير في عند الجمهور وان كان المقصود التمييز عن بعض ما عداه قوله عن الشريعة اه والشريعة ان الباء اذا دخلت على المقصور
فرجع الى ان المتكلم الواحد غير مقصور في انا لوجود الباء المتكلم وان دخلت على المقصور عليه فرجع الى ما هو موضوع له الذي الفعل غير المقصود
وكانت في المشتركة قوله غير في التركيب وفيه انها لا يخرج اذا دخلها على الوضع لا يعتبر وفعلا يخرج بعض كما يجيء غير فيه في الشرح قوله والسمع اما قد
لانه لا يعتبر الحق ان المطلق على الاسم قوله متناهي لان السمع هو الخمسة قوله سيشتبه الدلالة فهم المعنى في اللفظ واذا كانت
كلمة لا يصير الا فقط في التعريف حيث يكون قوله لانه فقط اخر لان الكلمة مجرد والكلام مركبا فيهما كما انفقا قوله نفسه
لان الكلام هو مجموع الكلمتين والكل وهو كل الاسم الا ان يراد ان الاسناد فهم الكلمتين وهو المراد في فهم اي اصل بالعصر لان النسبة هنيئة اه
لان الاسناد ليس لفظا الا بتغليب الكثير اي الكلمتين على الاقل اي الاسناد قاصلا بسببه اه اشارة الى ان الباء للسببية والجار والمجرور
هذا الحد المحدود اي فهم احدى الكلمتين فيه لان المتبادر من النسبة كونها صفة المعنى والكلمة لفظ فلا يصح اضافة صفة المعنى الى اللفظ
المتبادر

والمتبادر من الفهم كونه صفة اللفظ فيه الامر في الاسمين ولو جعل الحكم في الجملة الشرطية بين الشرط والجزاء يصير القول لان لا تحقق الاسناد بينهما
كما قال حقيقة في سببه في ان الحكم والاسناد انما هو بين الشرط والجزاء لان الجزاء فقط قوله ضرب المخاطب اه لو كان في الجزاء لم يصدق ما لم يضرب متكلم المخاطب
وقوله ضرب المخاطب للمتكلم اي لو سكت المتكلم اه على السكوت المتكلم لان في الطلب ساكنة قبله وعلى عالم الوام على السكوت فيجاز لا يصدر اليه مع امكان حقيقة
قوله لم يكن لا اهل الوقف اشارة الى المراد هو الصحة عند اهل العرف وانها مقابل الخطأ لا يعني الامكان مقابل الامتناع فلا يرد ان الصحة بمعنى الامكان لا الامكان العام
لزم اما وجوبه امتناعه وكلاهما عنده وان كانت الامكان الخاص لزم كون نسبة الاضافة خلاف اسناد لعدم امتناع السكوت وايضا ان البدء سكوت المتكلم
لزم عام في كون النسبة الاضافية اسناد لان المتكلم فيجب لا يتحقق سكوته والعلم بوجود الاسناد وان البدء سكوت المخاطب وعدم سماعه على المتكلم فهو مجاز بالحمل على الوام
على السكوت وعدم الوام لا يوجد لا فاقة ويلزم ايضا ما لزم في مرد ان اريد سكوتهما يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز في لزوم عام عن الواقع ولا يكون يحتمل الصدق والكذب
لان الحكاية ان طابقت الواقع فصدق والكذب عائد الى الاول لا بد في النسبة بين الموضوع والموضوع له وضرب فعل فانهما موضوعات
معنى ولكنهما لم يستعمل فيه فجاز الاخبار عنهما بشيء واحد وهو غير موضوع وغير مستعمل في المعنى فجاز الاخبار عنه ونحو ما عليه بل الكلام هو المجموع
لان الاسناد والتعلق انما هو في المجموع لا في الجزاء فقط او كما كان الفعل في ان المصدرية والجملة الثانية مقدم المفرد في قبيل الحقيقة العام اه كما يتبادر لا وجود
لهم الا في الحسن الخاص المنقول الى الانثى فلا يرد ان لا زيد فاضل وهذا وي مطلوب الاقبال فيكون انثى وادعوا اخبار فلا يصح تقديره
والا وان الا ربع لا المرسلات لا منها تحرج بقوله ما دل على معنى والقرينة اه فلا يرد لا وجه لتخصيص العام اعني كلمة ما وان الدلالة الوضعية اه
علة لقوله في حد دلالة وقوله معتبر في دلالة بل هو علة الثلثة على ما لا يخفى على تصور الغرض لم يقل احد في التصور في دلالة ملكة الاسماء اي الدار الموضوعة
هذا اشارة الى ان بها صفة وارد حذف الموصول لا بعض الصلة انما هو اذا قصد الحدوث واما اذا قصد الثبوت فلا يلزم كما صفة السببية في بحث الفصاحة
او طرح فلة اه وانما اخر عن الوضعية لا كون ما قبلها معرفة لان الجواز الحال عن المبتدأ فيختلف فيه او ينسب اليها اه وانما اخره لان الحال فيه غير
صيرورة الذي هو فعله به لان التكلف وبعيد وتأويل بعيد بالمحسوس للاعتبار لان الالف والانس بالمحسوس الكثير والمراد لا صفة غيره بهذا المعنى
الذي وارد سابق وهو ايضا لا بجاز الاخر في الحال فلا صفة ويلزم التفات النفس اليه لاجله كالعرض المقابل بالجوهر في المحسوس سلبية حدوده على كذا
يعني في المعنى لا في اللازم الذي هو صفة اللفظ وانما هو حمله عليه لان مخالفة صفة المتكلم فلا بد ان يكون الدلالة صفة ايضا هذا اذا كان المعنى لا فائدة للمتكلم لفظ الابتداء فلا دلالة في ملازم
عاد الجوهر الاكثر لان الابتداء لفظ بل في هو حيث هو قائم اه وان لم يعلم الاسير يقال ابتداء السير في البصرة وعلى كونه حالة بينهما كون الرجل بغداد والبصرة بغداد لا لازم وهي لا يلزم وهي السير فقط
في حيثية هو هو حيثية يلزم كونه شيء الله لنفسه في نفسه بانها وهذا معنى قوله ام والحرف اداة بينهما لا يكون حد بينهما اه اي لا يكون يمكن ان اه
اشارة الى ان المراد تعقل المعاني وان الذكر بالضم بمعنى التذكر التعقل اذا لا يشترط الذكر بالمعنى في التعقل والتعقل بانه مجاز في مسامح
وهو انه لا يجوز ان يكون مجاز غير مستعمل في معنى الحقيقي اصلا وهو المراد في المجاز الذي لا حقيقة له وهو جائز على الاصح لكنه يرتكبه بما ورد عن
قوله

قوله في جزئيات الابتداء اه [illegible] في جزئيات مجاز

قوله في جزئيات الابتداء اه والمعنى انه في جزئيات مجاز يذكر ويراد به لازمه اللازم ومعنى في هذا التعلق نحاه بين المعاني في غيره من المعاني اه
عائد على راجع في غيره من تزيين الحرف الا معنى او في الكلمة اه عائد على راجع

قوله وهو من جزئيات [illegible]